مبادرة الصحافة الأخلاقية

ايدين وايت

لا يسمح باعادة انتاج اي جزء من هذه النشرة بأي شكل من الأشكال دون أخذ إذن خطي من الناشر. محتويات هذه النشرة تخضع لقوانين حقوق المؤلف.

المؤلف: ايدين وايت، امين عام الاتحاد الدولي لصحفيين

ترجمة: رجاء عبدالعزيز، وليد أبو بكر

التدقيق اللغوي: ثابت حامد

تحرير النسخة العربية: منير زعرور – الاتحاد الدولي للصحفيين

اشرف الاتحاد الدولي للصحفيين على طباعة النسخة الأصلية من الكتاب في بلجيكا

تمت طباعة النسخة العربية في مطابع دار الأيام في البحرين

© الاتحاد الدولي للصحفيين

صدر هذا الكتاب باللغة الانجليزية بعنوان:

TO TELL YOU THE TRUTH: ETHICAL JOURNALISM INITIATIVE
BY AIDAN WHITE
The original version of this book was produced with the support
of the Norwegian Ministry of Foreign Affairs

تم انتاج النسخة الأصلية من الكتاب بدعم من

وزارة الشؤون الخارجية النرويجية

تم انتاج النسخة العربية في آب ٢٠٠٩ بدعم من

مؤسسة "دعم الاعلام الدولي" و اتحاد النقابات العمالية السويدية

International Media Support (IMS) LOTCO

The Arabic version of the book has been produced with the support of
Sweedish Federation of Trade Unions (LOTCO) and International Media Support (IMS)-Denmark
August 2009

المحتويات

تقديم i

اعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين ii

اعلان مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة: مقياس عالمي للأخلاق iii

مقدمة .....

الفصل الأول : مبادرة الصحافة الأخلاقية

مبادرة الصحافة الأخلاقية: من التطلعات إلى العمل..... ٢

نحو بيئة عمل أخلاقية: قائمة نشاطات عملية ٥

اجندة عمل من أجل رسالة مهنة للصحافة ١٥

الفصل الثاني: لماذا تعتبر الأخلاق مهمة

لماذا تعتبر الأخلاق مهمة ٢٠

أعلام متعدد، تقليد اخلاقي واحد ٢٨

صحافة اخلاقية لأوقات الامتحان ٣٩

الفصل الثالث: مشهد اعلامي متغير

الإعلام في أزمة: ادارة التغيير مؤلمة ٤٤

مستقبل غير واضح: صواب واخطاء سياسات التخويف ٥٥

صحافة المواطن؟ انه سؤال عن النوعية..... ٦٤

الصحافة الخيرية: الاعلام يتجه نحو دعم القطاع غير الربحي لملئ ثغرات التمويل ٧٠

الفصل الرابع: التخفي، الحرب، الجريمة، العنصرية، التعصب

الأساليب الملتوية في تقصي الحقائق..... ٧٦

الخيارات الأخلاقية عندما يذهب الإعلام إلى الحرب ٨١

الصحافة في مواجهة التعصب والعنصرية ٩٤

الفصل الخامس: حقل الألغام القانوني

حماية المصادر..... ١٠٦

الحماية القانونية سيف ذو حدين ١١٤

حرية المعلومات..... ١١٩

الخصوصية وحقوق الصحفيين..... ١٢٢

القانون والدين، الإرهاب وخطاب الكراهية..... ١٢٧

التشهير ١٣٣

الفصل السادس

بناء الثقة والمصداقية..... ١٣٨
المطالبة بمحاسبة الصحافة: مراجعة زملاء المهنة ١٤١
الهدايا، السياسية والكتابة عن المال: تحاشي تضارب المصالح ١٥٠
بريق الجوائز: الصحافة النوعية على منصة التفوق ١٥٢
مال، مال، مال: صحافة في عجز..... ١٥٤
رؤى محرفة: الانحياز يبقي النساء خارج العدسة..... ١٥٧
الأطفال: سرد قصص يظهر الاحترام..... ١٦١
تقرير اخلاقي للرعاية الصحية ١٦٤

قائمة المراجع ١٦٩
روابط مفيدة..... ١٧١

تقديم

المحافظة على توقد الشعلة الأخلاقية

ثمة أزمة تغلف الإعلام في أوروبا وأمريكا تسببت بإحداث تغييرات عميقة في الصحافة. جيل من أصحاب المؤسسات الإعلامية يقوم باقتطاع الميزانيات، يفرّغ غرف الأخبار ويغلق المكاتب الخارجية، والتقليص لا يقتصر على دوائر التحرير، بل يطال الأقسام والقصص الإخبارية. الكثير منهم يعتقد أن الصحافة الأخلاقية والمقاييس العالية عادات وتقاليد قديمة تم تجاوزها منذ فترة طويلة ، بسبب الحاجة للالتزام بالأهداف المالية والتجارية.

يحتاج الصحفيون الدعم والمساعدة ليقفوا في مواجهة الضغوطات الواقعة عليهم من الذين يريدون لهم أن يكونوا خدماً للشركات الكبيرة أو للأسياد السياسيين. الشيء المثير للإعجاب أنه في كل بلد وتحت كل نوع من الأنظمة السياسية، هناك مئات الآلاف من الصحفيين الذين يحاولون الالتزام بميثاق شرف، أحيانا مصوغاً مفهوما بطريقة متواضعة، ولكنه يعتمد على شعور بأنه من الضروري مواصلة مراقبة من بيدهم الحكم، لإخبار المواطنين وللقيام بما يخدم الصالح العام.

الإعلام وغرف الأخبار منظمات معقدة تعتمد على روحية فريق العمل بين المهنيين. ومن الصعوبة بمكان لصحفي واحد أن يكون "أخلاقيا" بمفرده دون مشاركة الزملاء. الصحفيون الذين يرفضون ان يكونوا ناطقين بأسماء أصحاب العمل أو العقائد السياسية، أو أصحاب المصالح الخاصة يحتاجون لدعم زملائهم. إنهم يحتاجون الدعم الجمعي الذي توفره اتحادات الصحفيين النقابية تحديدا.

مبادرة الصحافة الأخلاقية التي يتم توضيحها في هذا الكتاب تشكل دعما للصحفيين الذين يحافظون على الشعلة الأخلاقية متقدة في فضاء المهنة. يوجد في الصفحات التالية الكثير من التحذيرات حول المخاطر. كما يوجد تشجيع لمن هم على استعداد للوقوف من أجل الصحافة ومن أجل الإثبات بأن العمل الصحفي، في عصر التقاطع والتكامل ما بين الإعلامين التقليدي والجديد، باعتباره خدمة للصالح العام لن يتمكن من البقاء على أي منبر دون التزام بالقيم والأخلاق.

جيم بوملحة
رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين

إعلان مباديء الاتحاد الدولي للصحفيين

الخاصة بممارسة مهنة الصحافة

"يتم تبني هذا الإعلان الدولي باعتباره مقياسا للممارسة المهنية للصحفيين المشتغلين بجمع الاخبار والمعلومات التي تصف احداث، أونقلها، أوتوزيعها، أوالتعليق عليها.

١. احترام الحقيقة وحق الجمهور في معرفة هذه الحقيقة هي مسؤولية الصحافي الأولى.

٢. أثناء تأدية الواجب، على الصحفي الدفاع عن مباديء الحرية في كل الأوقات، وأن يحافظ على النزاهة في جمع الأخبار ونشرها، وكذلك ان يدافع عن حق الابداء بالرأي والنقد العادلين.

٣. يجب على الصحفي ان يعد التقارير بما يتوافق مع الحقائق التي يعرف/تعرف مصدرها الأصلي. يجب على الصحفي أن لا يخفي معلومات هامة أو أن يقوم بتزوير وثائق.

٤. يجب على الصحفي ان يستخدم وسائل عادلة ونزيهة للحصول على الأخبار، والصور، والوثائق.

٥. على الصحفي ان يعمل باقصى جهده لتعديل وتصويب اية معلومات تم نشرها، والتي يتبين فيما بعد أنها غير دقيقة بشكل يقود إلى احداث الضرر.

٦. يجب على الصحفي أن يتمسك بالسرية المهنية في كل ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يحصل عليها ضمن شروط عدم كشف المصدر.

٧. على الصحفي ادراك الخطر الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر التمييز والتفرقة، وعليه ان يبذل كامل جهده لتجنب تقديم تسهيلات لهذا التمييز القائم على، العرق، الجنس، التوجه الجنسي، الدين، الرأي السياسي او اية آراء أخرى، الأصول الوطنية أو الدينية، أو اي نوع آخر من أنواع التمييز.

٨. على الصحفي ان يعتبر ما يلي جنحة واساءة مهنية خطيرة:
- الغش.
- التشويه المقصود للحقيقة.
- القذف والتشويه، تلطيخ السمعة، الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة.
- قبول اي شكل من أشكال الرشوة هدفها التأثير اما في نشر مادة صحفية أو الدفع لاخفاء مادة صحفية.

٩. على الصحفيين الذين يستحقون ان يطلق عليهم هذا الاسم واجب التمسك بالمبادئ الواردة اعلاه بإخلاص. وضمن الاطار العام للقانون الوطني لكل بلد، على الصحفي ان يعترف بالصلاحية القضائية لزملائه في ما يتعلق بالجانب المهني، هذا من أجل قطع الطريق امام اي نوع من التدخل من جانب الحكومات أوغيرها."

(تم تبنيه من قبل المؤتمر العالمي العام للاتحاد الدولي للصحفيين الذي عقد سنة ١٩٥٤. تم تعديله في المؤتمر العام للاتحاد الذي عقد عام ١٩٨٦.)

إعلان مباديء الاتحاد الدولي للصحفيين الخاصة بممارسة مهنة الصحافة : مقياس عالمي للأخلاق

إن إعـلان المباديء–الميثـاق الذي تبنـاه الاتحاد الدولي للصحفيين منذ مـا يقارب ٦٠ سنة مضت هو بيـان مختصر وشامل حول الأخـلاق في الصحافـة. إنه إعلان مباديء عالمي. لقد صادقت عليه نقابات وجمعيات صحفيين قادمة من ثقافات وتقاليد شاسعة التبايـن. مـن اليابـان إلى كولومبيا، روسيا إلى الكونغو، كنـدا إلى ماليزيا، الولايات المتحدة إلى ايـران، إنه يجمع معا مئات آلاف الصحفيين تحت مقياس عالمي واحد لماهية النوعية في الصحافة.

يتبنـى ميثـاق الاتحاد الدولي للصحفيين المباديء الأساسية للصحافة – الحقيقـة، الاستقلال، الحاجة لتقليل الإضرار – ويتخذ كنقطة انطلاقته رغبات كل الصحفيين باحترام الحقيقة وتقديمها من خلال جمعهم للمعلومات بطرق نزيهة ونشرها بغض النظر عـن وسائط نوعية اداة النشـر. ويعتبر الاتحاد الدولي للصحفيين ان الممارسة الأخلاقية هـي مسألة ضرورية للتعبير عن التعليق والنقد العادلين.

وينص الميثاق بأنه على الصحفيين أن يعدوا تقاريرهم بما يتوافق مع الحقائق التي يعرفون مصدرها الأصلي. وأن عليهم ألا يخفوا معلومات هامة أو أن يقوموا بتزوير وثائق، وأن يستخدموا وسائل عادلة ونزيهة للحصول على الأخبار، والصور، والوثائق.

وفي الوقت نفسه، يدرك الصحفيون الأخلاقيون أهمية المحاسبة الديمقراطية – الالتزام بالسعي لعدم احداث ضرر وعمل كل ما في وسعهم لتصحيح اي معلومات منشورة يتضح بإنها غير دقيقة بشكل مضر.

السريـة المهنيـة هي عماد اساسي للصحافة وتقتضي ان يحمي المراسلون هوية مصدر معلوماتهم التي يحصلون عليها تحت شرط الثقة بأن يظل المصدر مجهولا.

وفوق كل شيء، يحتاج الصحفيون لإدراك التمييز الذي يتم ترسيخه من خلال الإعلام، وعليهم بذل كامل جهودهم لتجنب تقديم تسهيلات لهذا التمييز القائم على، العرق، الجنس، التوجه الجنسي، اللغة، الدين، الرأي السياسي او اية آراء أخرى، الأصول الوطنية أو الإجتماعية.

لقـد تم الاعتراف منذ فترة طويلة بأن الممارسات التاليـة تمثل خروقات مهنية خطيرة: الغش، التشويه المقصود للحقيقة، النسب الكـاذب للأقـوال، القذف والتشويه، تلطيخ السمعـة، الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة، الممارسـات الفاسدة مثل قبول اي شكل من أشكال الرشوة هدفها التأثير اما في نشر مادة صحفية أو الدفع لاخفاء مادة صحفية.

ويجب على الصحفيين الذي يطمحون إلى الالتزام بمقاييس عالية أن يكونوا مستقلين. هذا يعني ان عليهم تجنب الارتباط بمصالح سياسية أو تجارية يمكن لها ان تأثر، أو يمكنها الإيحاء بانها تؤثر، على عملهم.

يوجـد قيـد التداول، بشـكل أو بآخر، أكثر من ٤٠٠ ميثاقا. من غـير المرجح ان نحتاج للمزيد، هذا علمـا أن الإرشادات والمقاييس للممارسـة الصحيحـة للمهنة تساعد دائمـا الصحفيين والإعلاميين المحترفيـين باعتبارها اطارا يوضح لهـم الطموحات والقيم الأساسية التي يعبر عنها عملهم. تحتاج هذه المواثيق إلى ان تطبق أكثر بكثير من حاجتها إلى أن تصقل. السؤال حول كيف يمكن القيام بذلك هو واحد من النقاط التي يناقشها هذا الكتاب.

مقدمة

في الأزمان المظلمة يحتاج الناس إلى ضوء، وتستطيع الصحافة المتميزة أن تزودهم به. القصص الإخبارية التي يتم تقديمها باسلوب يعبرعن الإلتزام بقيم حرية الصحافة تساعد الناس في تحصيل فهم أفضل للعالم المعقد الذي نعيش فيه.

هذا ما كان في بال اتحادات وجمعيات الصحفيين التي قامت باطلاق مبادرة الصحافة الأخلاقية، كحملة عالمية لمساعدة الصحفيين على أعادة الإرتباط بمهمتهم.

في مواجهة الأزمة الكونية المتعمقة – التراجع الاقتصادي، الإرهاب والصراع، التغيير المناخي، الفقر والأمراض- هناك حاجة أكبر لتقوم الصحافة بهدم جدران الأحكام المسبقة، والجهل، وقلة الحيلة لتكون الصحافة رقيبا على الحكومات.

هذه المهمة ليست بمثل هذه السهولة في عصر الإنترنت، عندما لا يوجد مفهوم اسمه أخبار محلية. من خلال ضغطة على" الماوس" يصبح المعزول عالميا، والناس مرتبطين بواسطة كمبيوتراتهم أو هواتفهم بطرق لم يكن من الوارد تخييلها قبل عدة سنوات فقط.

رغم انه من المفترض ان يتمتع الناس بسهولة الوصول إلى التقارير الإخبارية التي تضيف معنى إلى الأحداث التي تشكل حياتهم، إلا ان معظم التقنيات والاختراعات تئن تحت ثقل المحتويات التافهة، والمسيئة، والمتطفلة.

لقد قامت تقنيات التغطية الإخبارية بتغيير الطريقة التي يعمل بها الصحفيون، وما كان سابقا نموذجا تجاريا رابحا لم يعد يدر مداخيل وفيرة. في مثل هذا المناخ، يقوم المستِّخدمون بتخفيض المصروفات مما يؤدي إلى جعل أماكن العمل بيئات غير آمنة بحيث تصبح مسألة المحافظة على مقاييس صحفية رفيعة مهمة تزداد صعوبة باستمرار. وهذا بدوره يضع القناعات بارتباط الإعلام بالمبادئ الأخلاقية تحت الضغط.

في بعض الأجزاء من العالم، هناك توسع في سوق الإعلام بسبب قيام العولمة والزيادة في نسب المتعلمين بإنتاج مستمعين جدد. ولكن في المقابل، يتم تحييد هذه الاتجاهات الإيجابية نتيجة التأثير الذي تمارسه المصالح التجارية أو السياسية، مما يؤدي إلى إضعاف الصحافة وخلق فراغ اخلاقي ومقاييس محاسبة فقيرة للغاية.

ولهذا، ليس مفاجئا ان يقوم الصحفيون بتنظيم انفسهم للدفاع عن مصالحهم ولوضع مسافة بين أنفسهم وبين إعلام مصطنع، ومستهلَك، وكلبيّ. إنهم يقفون من أجل فضائل الصحافة القائمة على القيم والمسؤولية الإجتماعية.

تواجه الصحافة تحديات أخلاقية فريدة. كل صحفي مسؤول بشكل شخصي عن المحافظة على مواصفات الجودة في عمله أو عملها الخاص. لكن الإعلام جهد جماعي، حيث يتم تطويع عمل كل صحفي وتحويله إلى منتج، يتولى عادة التحكم في شكله النهائي من قبل أصحاب الأعمال أو مجالس إدارة حكومية.

يوجد توتر طبيعي بين مبادئ الصحافة الأخلاقية وسعي الشركات وراء الربح وضغط المدرين غير الصحفيين أو المالكين. وهنا تصبح الحاجة لمدونات السلوك الجماعية والأدوات الجماعية لمراقبة هذه المدونات مسألة ضرورية. وتحتل اتحادات الصحفيين مواقع مثالية لقيادة عملية صياغة مواثيق الممارسة الأخلاقية، والمفاوضات حولها ومراقبة تطبيقها.

تقوم مبادرة الصحافة الأخلاقية بمواجهة تحديات معينة يجسدها صعود العنصرية أو الصراعات الدينية أو الثقافية. إنها نداء لتجديد الصحافة المستندة إلى القيم عبر كامل المشهد الإعلامي وتحمل رسالة بسيطة: إن الصحافة ليست عمل دعائياً وأن المنتجات الإعلامية ليست مجرد مدخل اقتصادي، إنها تضيف قيمة إلى الديمقراطية وتحسن جودة الحياة التي يعيشها الناس.

وهناك مبررات تجارية مقنعة للصحافة الأخلاقية. الصحافة النوعية تبني الثقة، والثقة في عالم الصحافة علامة مميزة تساعد في كسب حصص من السوق والتزام من المستمعين. إن الصحافة الأخلاقية على حق، ليس لأنها تعمل من أجل الصالح العام فحسب، بل لأنها الطريق لبناء مستقبل طويل الأجل لقطاع الإعلام أيضا .

يقوم هذا الكتاب بتقديم خلفية مفصلة لأصل مبادرة الصحافة الأخلاقية ويستكشف التقاليد الأخلاقية التي يستند إليها عمل الصحفيين والإعلام هذه الأيام.

ويلقي الكتاب نظرة على مناح مختلفة من المسؤولية الأخلاقية في سياق الصحافة المعاصرة.

تشجع مبادرة الصحافة الأخلاقية الصحفيين، والمهنيين الإعلاميين، وصنّاع السياسات، والمجتمع المدني للبحث عن طرق لتجذير المبادئ الأساسية للصحافة في ثقافة

الإعلام المعاصر. وبشكل مبسط، فإن هذه المباديء هي:

- **المبدأ الأول: قول الحقيقة** – التعود على دقة الحقائق، الفحص وإعادة الفحص. مهارة توقع احتمالية الخطأ. تأسيس المصداقية من خلال الأسئلة والاستجواب. أن تكون جاهزا للاعتراف بالأخطاء وتصحيحها. إدراك أنه لا يمكن الكشف عن الحقائق المخفية إلا من خلال البحث الصارم، والمقابلات المعمقة والفهم الجيد للقضايا المبحوثة.

- **المبدأ الثاني: مستقلة ونزيهة** - هي القصص الكاملة، دون طمس حقائق مهمة، تطمح لتحاشي الانحياز، ترفض المصطلحات الجارحة، تترك مساحة للاختلاف المنطقي والمبرر، تعطي لمن تم الهجوم عليهم مساحة ليقدموا آراءهم، لا تستسلم لإغراء الخضوع تحت تأثير المصالح التجارية أو السياسية.

- **المبدأ الثالث: الإنسانية والتضامن** – أن لا تقوم بضرر مقصود ومباشر على الآخرين، تقليل الأذى، عقلية منفتحة ومفكرة، الأخذ بعين الاعتبار حقوق العموم والمواصفات الأخلاقية للصحافة نفسها.

هذه هي نقاط انطلاق مبادرة الصحافة الأخلاقية. وسيتم هنا القاء الضوء على بعض التحديات العملية التي تواجه الصحفيين، سواء من عالم السياسة والقانون، أو من الأطراف المتحاربة في صراعات اجتماعية وثقافية، أو من الشركات الكبيرة وموظفي العلاقات العامة فيها، ومن الاضطرابات الداخلية الناتجة عن الانحدار والتجديد في زمن التغييرات التي لا سابق لها.

تدرك مبادرة الصحافة الأخلاقية أن الصحافة الجيدة هي أن تقوم بالإضاءة وليس بالدفاع، أن تحتضن الفضائل الإنسانية المتمثلة بالحكمة، والشجاعة، والنزاهة.

وهناك بعض الأمثلة تظهر كيف يقوم الصحفيون ونقاباتهم بخوض المواجهة، وهذا يتم عادة في ظروف صعبة وخطيرة. تنخرط النقابات والجمعيات في الدفاع النشط عن الصحافة وعن مجموعة من القيم الديمقراطية ،حرية الإعلام، حرية التجمع، الاحترام في مكان العمل،الغاء كافة أشكال الفساد، وضع حد للقوانين، أو الإجراءات الإدارية أو التعقيدات التي تحد من حرية الوصول إلى المعلومات، ومهما كان حسن النية التي تستند إليها لن تغير من كونها غبية، غير ناجحة، ذات مفعول عكسي في هذا العصر الذي نعيش فيه.

مبادرة الصحافة الأخلاقية هي نداء من الصحفيين واتحاداتهم لإيقاد أخلاق ايجابية من أجل المهنة. كما وأنها مبادرة للمديرين، ولزملاء المهنة الإعلاميين، وصنّاع السياسات، والمجتمع بشكل عام للانخراط في النقاش حول مستقبل الإعلام وحول رؤية من أجل الصحافة. نحن نقول بأنها يجب تكون مراقبة وملتزمة بالحقيقة، ومتنبهة للظلم، وتغيير على استقلالها، وفوق كل شيء أن تكون بطلة تدافع عن الصالح العام.

النرويج

قام بير كريستيان آلا وأولغا ستوكي، صحفيان يعملان في أفتينبوستين في النرويج، بالكتابة بشكل معمق سنة ٢٠٠٧ عن الهجرة غير الشرعية في الوقت الذي كان يجري فيه نقاش لقانون جديد متعلق بالأجانب في النرويج. انصب تركيزهم على المحنة التي يعيشها الأجانب – عن الظروف غير الإنسانية التي يجبر أطفالهم على العيش فيها وعن كيف تتم معاملة الأكبر سنا كعمال عبيد- وقارنوها مع ثراء الحياة في النرويج. كان لعملهما تأثير بالغ، بما في ذلك ضمان أن يحصل ضحايا تجارة تهريب الناس على مزايا التأمين الصحي والضمان الاجتماعي بشكل كامل. قام الصحفيان بمواجهة التنميطات التي أثارها الجدل حول طالبي اللجوء من الصوماليين (كان هناك ادعاء بأنهم لا يستطيعون الانخراط في المجتمع النرويجي). قام الصحفيان بتحقيق استقصائي في بلدة صغيرة تدعى فينيي وهناك عثرا على امثلة عديدة لمهاجرين صوماليين متأقلمين بشكل جيد، وسعيدين، ومقبولين من قبل المجتمع المحلي. حصل الصحفيان على جائزة منظمة العفو الدولية، ودفنا الأحكام المسبقة التي طبعت كامل مجتمع المهاجرين.

وجد كيتيل هانس، نائب رئيس اتحاد الصحفيين النرويجيين، عملا يقوم به عندما زار بولندا إلى جانب رحلة العمل للصحيفة المحلية التي عمل بها عام ١٩٨٨. حيث ساعد في تأسيس بيتين للأطفال في سوالكي واوغستو بعد ان كشف تحقيقه محنة أطفال صغار ليس بيدهم حيلة. وكان المشروع في البداية لفترة ابتدائية مدتها سنة – ولكنه استمر لعشرين سنة وما زال المشروع يتطور. يقول هانس: "اعرف ان هناك الكثير من الأمثلة المشابهة في الصحافة. هذا شيء يقوم به كثير من الصحفيين، ولكنهم لا يحدثون ضجة كبيرة حوله."

... وأخيرا،

بينما من المستحيل تقديم الشكر لكل من ساهم في العمل، لم يكن ممكنا لهذا الكتاب أن يظهر إلى الوجود دون التزام وتشجيع النقابيين والصحفيين الممتازين من طاقم العاملين في الاتحاد الدولي للصحفيين ومن بين قادة الاتحادات الأعضاء في الاتحاد الدولي للصحفيين. أنا شاكر لهم للنصائح التي ابدوها، ودعمهم، وتعاطفهم.

تم انتاج هذا الكتاب تبعا لأفضل التقاليد في العمل تحت ضغط مواعيد نهائية مستحيلة والتسرع الصحفي، وينتج عن هذا أن العين المدربة ستلاحظ حجم ما تم حذفه.

أنا مدين بكل ما له قيمة إلى مهنية ومهارة صديقي وزميلي بيتر ماكنتاير الذي أدت الإضافات التي قام بها عمله التحريري إلى تحسين هذا العمل بشكل لا يضاهى.

وأنا مدين أيضا إلى المصممة ماري شريدر التي أعطت شكلا وأسلوبا إلى هذه المجموعة من الخواطر والأفكار.

هناك اصدقاء وزملاء حول العالم قدموا مساعدات بطرق شتى، شكرا لهم جميعا. ولكني مدين بشكل خاص إلى شذى إسلام وبيتينا بيترز، شريكتيّ في العمل الأصلي الذي ينبع منه هذا الكتاب، وهما اللتان بعثتا الحياة في هذه الفكرة وتستحقان أن تنسب لهما. آمل، بالرغم من وجود الكثير من عدم الاكتمال، أن لا يخيب ظنهما في هذا العمل.

لقد تم تذكيري في كل محادثة خضتها بأن الصحافة هي قضية عظيمة، يدعمها ويحافظ عليها ناس موهوبون أصحاب رؤية.

إنها عمل، ومهنة، وقوة من أجل التغيير. وهي اليوم بنفس الأهمية التي كانت عليها قبل ٢٠٠ سنة مضت وتستحق النضال من أجلها.

الفصل الأول

مبادرة الصحافة الأخلاقية

مبادرة الصحافة الأخلاقية

من التطلعات إلى العمل

تهدف مبادرة الصحافة الأخلاقية إلى تغذية وتشجيع الامتياز في الصحافة بالإضافة إلى توطيد الالتزام بفكرة أن هناك رسالة للإعلام.

إنها حملة، لذلك فهي تتضمن وضع أهداف وتحقيق نتائج، وتنظيم أنشطة عملية، وهي تعني فعليا القيام بنشر هذه الرسالة.

مبادرة الصحافة الأخلاقية هي تشجيع للنقاش والبحث عن حلول للكثير من المشاكل والقضايا التي تواجه الإعلام الحديث. إنها توفر فرصة لكل من يعمل في الأخبار وصناعة الإعلام إن يتبنى تقاليدنا الأخلاقية، وأن يعيد ايقاد شعلة الايمان في فضائل التضامن والإنسانية من خلال صحافة مشرّفة.

تتضمن الصفحات التالية أسئلة، واقتراحات، ومقدمات تعمل بمجملها على وضع الخطوط العريضة والعناوين التي تعالجها حملة الصحافة الأخلاقية. تقترح هذه الحملة أنشطة هادفة في كل بلد وتحت أي ظرف تتم فيه ممارسة العمل الصحفي.

الاقتراحات والأفكار الواردة هنا لا تستنفد كل الخيارات، ولكنها تعكس تطلعات الصحفيين في كل مكان وهي مستقاة من ثقافات وتقاليد مختلفة تتضافر معا لصياغة رؤية مشتركة عن عمل الصحافة لجميع المهنيين.

تطرح مبادرة الصحافة الأخلاقية أسئلة بسيطة بحيث توفر الإجابات عليها مخططا متماسكا يساند الصحافة ويؤهلها لتكون قادرة على مواجهة التحديات الحديثة داخل غرف الأخبار وخارجها؛ التغييرات في ظروف العمل، والضغط التجاري المتنامي، وتهديد الفقر المتواصل، والفساد، والتأثير السياسي الجائر على الإعلام.

تتزايد قناعة الصحفيين واتحاداتهم بأنه لن يكون بالإمكان مواجهة هذه التحديات دون تبني رؤية جديدة حول الشراكة الإجتماعية وإطلاق حوار طازج مع الحكومات والمجتمع المدني. بحيث يتركز الحوار على تحديد مبادئ الممارسة الصحيحة والترويج لمقترحات عملية يمكنها تجويد محتوى الصحافة، وإدارة الإعلام، وتقوية العلاقة ما بين الإعلام والمجتمع.

تم اطلاق مبادرة الصحافة الأخلاقية في عام ٢٠٠٨ في مؤتمر للمحررين، والصحفيين، ومنظمات الصحفيين في أوروبا وآسيا. تضمن برنامج العمل المبدئي لمبادرة الصحافة الأخلاقية، الذي تم تنسيقه من قبل الاتحاد الدولي للصحفيين وأعضائه، ما يلي:

١. نشاطات من أجل تقوية الصحافة النوعية والإعلام الأخلاقي

تفحص مبادرة الصحافة الأخلاقية ما يتم تطبيقه حاليا على المستوى الوطني من أجل ترويج الصحافة النوعية والممارسات الصائبة، وخاصة ما يتعلق بتغطية أخبار الأقليات والتعامل مع حالات الصراع. وتدعم هذه المشاريع العمل من داخل الإعلام الذي يهدف إلى تحقيق الاستقلال التحريري، والإدارة الأخلاقية، والشفافية، وتأسيس نظام موثوق للتنظيم الذاتي.

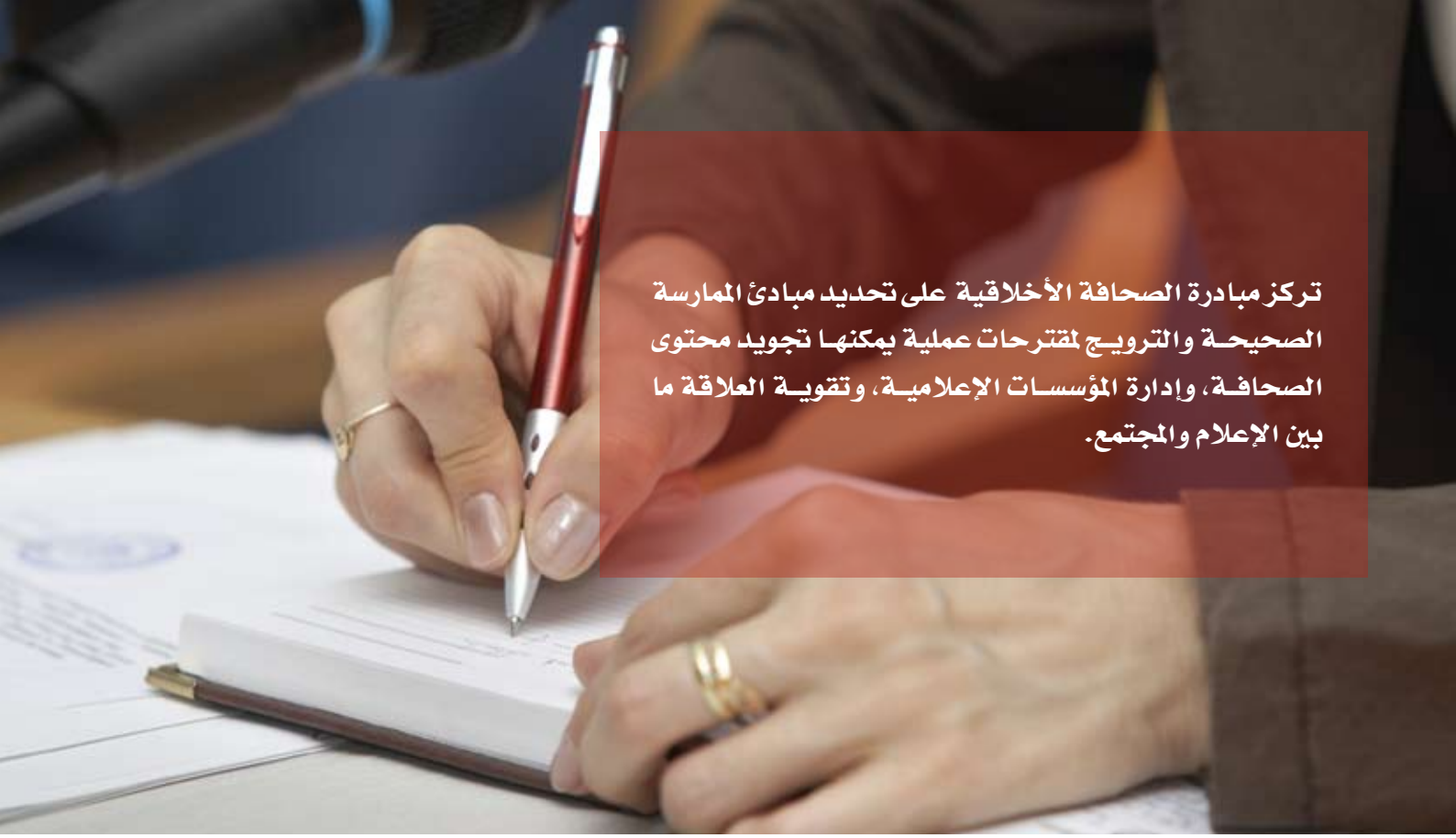

تركز مبادرة الصحافة الأخلاقية على تحديد مبادئ الممارسة الصحيحة والترويج لمقترحات عملية يمكنها تجويد محتوى الصحافة، وإدارة المؤسسات الإعلامية، وتقوية العلاقة ما بين الإعلام والمجتمع.

ستقوم مبادرة الصحافة الأخلاقية بما يلي:

نشر وتقوية الرسالة التي تنص على أن الصحافة الأخلاقية تعمل في خدمة الصالح العام.

دعم حقوق جميع العاملين في الإعلام ومنح الصحفيين حق العمل تبعا لما يمليه عليهم ضميرهم.

تدعيم أنظمة موثوقة للتنظيم الذاتي ومساندتها.

بناء تحالفات داخل الإعلام للدفاع عن الصحافة النوعية.

تشجيع النقاش العام حول مستقبل الصحافة.
العمل على إظهار دور الصحافة المستقلة، وقيم الخدمة العامة أثناء صياغة السياسات الإعلامية على كافة المستويات.

رفع القيود المفروضة على حرية الصحافة ودعم حق الناس في المعرفة.

٢. اطلاق حوار محلي وعالمي حول الحاجة لصحافة أخلاقية

تدعم مبادرة الصحافة الأخلاقية الحوار على المستوى الوطني والدولي – من داخل الإعلام وخارجه- لنشر الوعي حول الصحافة النوعية. وهي تضع ظروف التشغيل للعاملين في الإعلام وحالة الصحافة المستقلة في قلب البرامج الهادفة لحل الصراعات، وبناء الديمقراطية، وتقوية الترابط الإجتماعي والاقتصادي.

٣. مواد للصحفيين، والمحررين، وصانعي البرامج

تساعد مبادرة الصحافة على تحضير وطبع نشرات تلقي الضوء على افضل الممارسات الأخلاقية، ونصائح تساعد على اتخاذ أحكام صائبة مبنية على فهم معمق داخل غرف الأخبار. وتركز هذه المواد المطبوعة على طرق حل المعضلات الأخلاقية؛ كيف يمكن للصحفيين والمحررين التعامل مع التوتر بين الجماعات المختلفة في المجتمع، مع الإحتقانات الإجتماعية، وعند تغطية ساحات الصراع. كما تعمل هذه المواد على تطوير إرشادات عامة تساعد المؤسسات الإعلامية وقطاع الإعلام على تأسيس بناءات تضمن انفتاح الإعلام وشفافيته وإمكانية خضوعه للمحاسبة.

٤. شبكة معلومات

سوف تقوم مبادرة الصحافة الأخلاقية باستخدام مصادر موجودة الآن، وعن طريق تكوين شراكات، من أجل التعريف بنشاطات عملية تتعلق بالصحافة النوعية يجري العمل بها الآن من قبل مؤسسات إعلامية ومنظمات صحفيين. وهي بذلك تؤسس منبرا لتبادل المعلومات حول قضايا حوار الحضارات وتوفر روابط للصحفيين تحتوي على قاعدة بيانات ومراجع بما في ذلك مصادرموثوقة للمعلومات والأخبار.

٥. تدريب على الأخلاق في الصحافة

تدعم مبادرة الصحافة الأخلاقية برامج تدريب عملية حول البديهيات الأخلاقية في الصحافة، وتركز بشكل خاص على فئة من يعدون التقارير المتخصصة بالثقافات المختلفة والحروب. ستعمل المبادرة على دعم قيام صحفيين من ثقافات وبلدان وخلفيات مختلفة بالعمل في إطار فرق عمل. وستعمل من أجل تسهيل تبادل المواد الصحفية وزيارات العمل للصحفيين العاملين لدى المؤسسات الإعلامية المشاركة في الحملة.

٦. مراقبة الخروقات الصحفية وإعداد تقارير حول قضايا أخلاقية مهمة

ستعمل مبادرة الصحافة الأخلاقية، من خلال الشراكة مع أبنية قائمة، على مراقبة خروقات المعايير الأخلاقية المستندة إلى المبادئ التي تم تأسيسها من قبل المبادرة ومواثيق الشرف الصحفي المطبقة. وسيكون الموقع الالكتروني للحملة أداة لجمع هذه المعلومات.

٧. الصحافة – مكتبة المفكرين

ستعمل مبادرة الصحافة الأخلاقية، إضافة لكل ذلك، على نشر نقاش جديد حيوي بأطروحات متماسكة حول الحاجة للجودة العالية ، والقدرة الفكرية المتميزة في عملية صناعة القرارات التحريرية. سيكون هذا العمل مكتبة مفكرين في خدمة الصحفيين، ومساحة للتعلم والتأمل، وسيكون هناك منابر حوارية على الانترنت وفرص لتشكيل مجموعات نقاش بين الزملاء في المهنة.

نحو بيئة عمل أخلاقية
قائمة نشاطات عملية

أولا : القانون والسياسية

لا يمكن أن تكون هناك صحافة أخلاقية أو نوعية مستقرة ومتواصلة إلا إذا قامت الدولة بحماية مبادئ حرية الصحافة. الحقوق الدستورية ليست مجرد واجهة عرض للديمقراطية، بل يجب أن يتم الالتزام بها بشكل عملي.

تتطلب الحملات التي تنفذ للمطالبة بهذه الحقوق والدفاع عنها –مثل الحملة التي يتم تنفيذها ضمن برنامج وحملة "كسر القيود" من قبل نقابات الصحفيين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا- مراقبة دقيقة، على المستويين الوطني والإقليمي، للقوانين السيئة وكيف يتم استخدامها عمليا للجم الصحافة ، كما تقتضي القيام بنشاطات تهدف إلى ألغائها واستبدالها بتشريعات توفر حماية للصحفيين.

العديد من الأسئلة المذكورة لاحقا تقترح دروبا لاستكشاف هذه الحقوق والحريات، تتطلب الإجابة على بعض هذه الأسئلة نقاشا وجدالا، على سبيل المثال الأسئلة المتعلقة بقوانين الكفر والإهانة، حول تطبيقاتها على الأرض وفيما إذا كانت مرتبطة بالواقع وتعبرعنه. البعض الآخر يتطلب القيام برد سريع وطارئ، مثل الحاجة إلى إنهاء حالة إفلات المعتدين على الصحفيين من العقاب وحماية الحريات المدنية من قوانين مكافحة الإرهاب، وكذلك من القوانين الأمنية والسياسة.

وتستدعي الحاجة أيضا ان يتم طرح هذه الأسئلة على مستويات متعددة. يمكن أن يكون نقاش مسألة مثل تطوير وايجاد حكومة منفتحة من خلال منبر حوار للصحفيين والجمهور. يجب ان يتم طرح عدد كبير من هذه الأسئلة من قبل الصحفيين كمجموع، بواسطة نقاباتهم ومن خلال منظمات حرية الصحافة وغيرها. سيؤدي قيام الصحفيين بطرح هذه الأسئلة إلى بناء تحالفات تضغط باتجاه التغيير، وإلى تحسين ظروف العمل من أجل إعلام فعّال وناجع.

أسئلة:

- هل يقوم القانون بحماية الإعلام من التدخلات ويمنع كافة أشكال الرقابة الحكومية أو رقابة الدولة؟
- هل تم القيام بمراجعة قانونية شاملة على المستوى الوطني لتحديد العقبات القانونية أمام الصحافة؟
- هل تقوم الدولة بواجباتها المنصوص عليها في القانون الدولي بأن تحمي حرية الإعلام، وأن تلاحق المعتدين على الصحافة، وأن تحمي الصحفيين؟
- هل يقدم القانون حماية كافية لحقوق الصحفيين ليتمكنوا من المحافظة على موثوقية مصادر معلوماتهم التي حصلوا عليها بشرط السرية؟
- هل تم اسقاط الفقرات الجنائية التي تقيد عمل الصحفيين، وخاصة قوانين الإهانات والسب والقذف، من قوانين العقوبات الجنائية؟
- هل هناك حاجة لمراجعة القوانين المتعلقة بالكفر أو تشويه السمعة؟
- هل توجد تشريعات نافذة لحماية التعددية في الإعلام ولمواجهة تركيز ملكية وسائل الإعلام في أيدٍ قليلة؟

- هل يعمل الإعلام الحكومي حسب معايير الخدمة العامة المتمثلة بالاستقلال التحريري والشفافية، وهل هذا الإعلام محمي بشكل فعلي من السيطرة السياسية؟
- هل هناك قانون لحرية الوصول إلى المعلومات؟
- هل هناك حكومة منفتحة؟ هل يستطيع المواطنون والصحفيون الحصول على معلومات عامة من خلال توفير خدمات عمومية مستمرة وعملية ومدعومة بشكل ملائم؟
- هل هناك حماية قانونية للصحافة الاستقصائية وحق الجمهور بالمعرفة، وهل يتم الحفاظ على هذه الحقوق بشكل عملي؟
- هل تقوم القوانين الأمنية وقوانين مكافحة الإرهاب بالتأثير على عمل الصحفيين وعلى حرية التعبير بشكل مبالغ به؟
- هل هناك توازن دقيق ما بين حماية الخصوصيات وحقوق الصحفيين؟

أنشطة للتنفيذ:

- التحرك على صعيد عدد كبير من هذه القضايا يستدعي وجود منظمة فاعلة ذات امتداد وطني ولها قاعدة صلبة داخل الصحافة. إن اتحادات الصحفيين هي الأجسام الأكثر ملاءمة للمبادرة بهذا العمل. في كل الأحوال، يجب عدم تفويت أية فرصة لبناء تحالفات تنتظم فيها منظمات المجتمع المدني التي تهتم بالحريات الأساسية والمجتمع المفتوح.
- إذا لم يتم القيام بمراجعة قانونية شاملة خلال هذه الفترة، فاعملوا على تنفيذها و قوموا بتحديد القوانين والتشريعات الأكثر إساءة واضرارا بالصحفيين وحضروا بدائل لها. هذا يتطلب لغة قانونية واضحة ودون غموض تقوم بوضع تعريفات للحقوق وتبين الواجبات التي تتحملها السلطات بتوفير الحماية للمواطنين ولقطاع الإعلام.
- تأسيس مجموعات عمل تضم شركاء متنوعين – من القانونيين، والمجتمع المدني، وقطاع الإعلام – والاستفادة من المواد المفيدة وذات العلاقة التي توفرها منظمات دعم الإعلام الوطنية والدولية بما فيها منظمة المادة ١٩، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير.
- تطوير العلاقات مع السلطات المسؤولة –الحكومة، جهاز الشرطة، الجيش- واستفيدوا من الأشخاص المفيدين والمتعاطفين مع الإعلام من داخل المجتمع السياسي. اعقدوا اجتماعات بين النقابات وموظفيها مع المسؤولين الحكوميين، والبرلمانيين لمناقشة مطالب محددة – حرية الوصول إلى المعلومات، اتخاذ اجراءات لمكافحة افلات المعتدين على الصحفيين من العقاب، تشريعات حول الخدمة العامة. هناك اتحادات قامت بتأسيس مجموعات استشارية وطنية داخل البرلمان مشكلة من صحفيين سابقين ومهنيين إعلاميين للمساعدة في تحقيق ضغط من أجل التغيير.
- تأسيس أو تطوير العلاقة بين الصحفيين والمجتمع المدني –مؤسسات حقوق الإنسان، النشطاء المحليين، النقابات العمالية، المجموعات النسوية، ممثلي مجموعات الأقليات- من أجل تشكيل دعم عريض لتحسين الظروف القانونية. لا تسمحوا للخصومة، مثل الخلافات مع اتحادات الصحفيين الأخرى، أن تقف عثرة في وجه نشاط تضامني فعّال.
- تحضير مواد وأدوات إعلامية (بوسترات، منشورات، مواقع الكترونية، شبكات اجتماعية) لاستخدامها في نشاطات مرتبطة مع احداث وطنية أو دولية مثل اليوم العالمي لحرية التعبير (٣ أيار). العمل على ارسال كل المعلومات المتعلقة بالنشاطات إلى الشبكات الدولية.

ثانيا : الأخلاق والصحفيين

يعتبر الانتماء إلى ميثاق ما طريقة مهمة لتعريف الصحفي من غيره. هناك طرق أخري مثل أن يكون الصحفي هو الذي يعتمد في كسب عيشه، أو جزء كبير منه، على العمل الصحفي. أو أن يحصل على بطاقة اعتماد من جسم صحفي معترف به – نقابة أو جمعية صحفيين أو مؤسسة صحفية موثوقة.

إن هذه علامات مهمة في عصر الإنترنت وفي الوقت الذي توجد فيها آراء غير حذرة تدعي أن "كل واحد هو صحفي وناشر"، وتصدر هذه التصريحات عن أولئك الذين يخلطون بين القدرة المتزايدة على الاتصال والتواصل وبين الواجب الصحفي بانتاج معلومات ذات نوعية محددة. إن من طبيعة الانترنت أنه لا توجد معايير متفق عليها لضمان الدقة، والتوازن، والأخلاق – هذه المعايير موجودة في الصحافة.

المواثيق مهمة باعتبارها انجازات للصحافة النوعية وارشادات مستخلصة من التجربة. على كل حال، الميثاق مجرد بداية. هناك حاجة لارشادات مفصلة لتعريف الشروط الموضوعية .

والقيم التي استند إليها الميثاق المفيد عمليا. علي سبيل المثال، كيف نعرّف تضارب المصالح، أو ما هي الإجراءات الداخلية التي يجب اتباعها عندما تنشأ حالة من المتاهة الأخلاقية أثناء العمل.

يجب الاتفاق رسميا على هذه الارشادات مع طاقم التحرير. يمكن ان تقوم ادارات المؤسسات الإعلامية والنقابات بوضع مواثيق تحريرية تحدد الحقوق بشكل واضح. في الكثير من الدول الأوروبية، على سبيل المثال، حقوق الصحفيين في أداء عملهم تبعا لما يمليه عليهم ضميرهم هي جزء من الاتفاقيات الجماعية. بالإضافة إلى هذا، يحق للصحفيين في فرنسا أن يتركوا عملهم وأن يحصلوا على تعويضات ملائمة عندما يتم تغيير ملكية المؤسسة الإعلامية.

تغطية المواضيع الإخبارية التي تلمس قضايا الثقافات –الإثنية، اللجوء، الهجرة، الدين– تحتاج اهتماما خاصا، وهناك الكثير من المؤسسات الإعلامية التي تبنت ارشادات داخلية أو "نموذج المؤسسة" للمساعدة في تحاشي استخدام المصطلحات الخاطئة أو غير الملائمة. هناك حاجة للتدريب وللحوار للتأكد من أن استدخال هذه الإرشادات لتصبح جزءا عضويا من الممارسة العملية للصحفيين.

تعتبر الكليشيهات والتنميطات من أشد اعداء التواصل الجيد، وهي مضرة بشكل خاص عند اعداد التقارير المتعلقة بقضايا حساسة أو عن الفئات المستضعفة. وتعكس هذه التنميطات في العادة حقيقة أن الصحفي لم يتمكن من الوصول إلى مصادر جيدة، لم يقم بالاتصال مع الصوت الحقيقي للأقليات أو الفئات المستضعفة. لذلك، يحتاج الصحفيون وغرف الأخبار إلى تطوير اتصالات جيدة مع مدى واسع من المصادر المختلفة لضمان المحافظة على المقاييس المهنية.

أسئلة:

- هل يوجد هناك مدونة سلوك معترف بها من قبل الصحفيين وموضوعة قيد التنفيذ، أو مجموعة من المبادئ الأخلاقية على شكل ميثاق للمحررين؟
- هل هناك ارشادات مفصلة حول تطبيق ميثاق الشرف، وهل يناقش الصحفيون هذه الإرشادات ويراجعونها بشكل دوري؟
- هل يمتلك الصحفيون، بشكل عملي، حق اتباع ما يمليه عليهم ضميرهم؟
- هل يستطيع الصحفيون انتخاب محرر المؤسسة، وهل يحصلون على حقوقهم إذا حصل تغيير على السياسة التحريرية دون استشارتهم؟
- هل هناك ارشادات متعلقة بالتغطية الإخبارية للانتخابات؟
- هل هناك مراجعة دورية للتقارير الإخبارية والقصص المنشورة لتحديد إشكاليات أخلاقية محتملة؟
- هل هناك اعتبارات تحريرية خاصة لتغطية اخبار الأطفال، والأشخاص المعاقين، والأقليات، والمجموعات السكانية المهمشة والفئات الاجتماعية المستضعفة؟

أنشطة للتنفيذ:

- اذا لم يكن هناك ميثاقٌ أو مدونة سلوك قيد التنفيذ، قوموا بصياغة واحدة وابدؤوا نقاشا حول كيف يمكن تطبيقها داخل مؤسستكم الإعلامية. يمكن ان يكون ميثاق الشرف الخاص بالاتحاد الدولي للصحفيين مفيدا كنقطة بداية، ولكن هناك ايضا المئات من المواثيق الأخرى التي يمكن الاختيار منها. استعينوا بشبكة الاتحاد الدولي للصحفيين للاطلاع على تجارب أخرى حول العالم. قوموا تنظيم نقاش داخلي. شجعوا الحوار مع الزملاء والصحفيين من مؤسسات إعلامية أخرى حول المبادئ الأساسية للصحافة وكيف يمكن تطبيقها عمليا.

- تقوم اللوائح العملية والإرشادات الداخلية التي تتبناها المؤسسات الإعلامية بإعطاء بعد عملي للآمال والطموحات التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي. يمكن ان تكون هذه الإرشادات مختصرة أو مسهبة وهذا يختلف من مؤسسة إلى أخرى (اللوائح العملية والإرشادات العملية الداخلية للبي بي سي والنيويورك تايمز متوفرة على مواقعها الإلكترونية).

- هناك حاجة لأن يقوم مديرو التحرير والصحفيون بالجلوس معا لصياغة قوانين العمل التحريري بحيث تكون مباشرة، وتتعاطى مع الأحداث الإجتماعية والمهنية ضمن سياق الظروف الوطنية.

- واحد من الأهداف العملية يمكن ان يكون العمل على التخلص من ممارسات قد تشجع على الفساد، مثل الحال في كثير من البلدان حيث يضطر الصحفيون إلى قبول "الظروف البنية" التي تحتوي على مبالغ مالية كهدايا لتغطية "بدل مواصلات" أو اية تكاليف أخرى للتعويض عن مرتباتهم الفقيرة. هدف عملي آخر هو طرح مفاهيم كالتشاور داخل غرف الأخبار لتقوية الممارسة الديمقراطية.

- تتطلب تغطية أخبار الأقليات والمجموعات التي يتم تشويهها بشكل دوري في الإعلام من خلال التنميطات والأحكام المسبقة حذرا خاصا من قبل المهنيين. العمل على وضع برنامج لقاءات داخل غرف التحرير لمراجعة الممارسات المهنية والتغطية الإخبارية يمكن ان يساعد في تجاوز هذه الصعوبات، كما يساعد أيضا وضع قائمة تضم مصادر المعلومات الموثوقة والمفيدة في هذا الحقل. على سبيل المثال، قام اتحاد الصحفيين البلجيكيين قبل عدة سنوات بانتاج كتاب على المستوى الوطني يتضمن مراجع ومصادر للصحفيين. وضع قوائم مشابهة، على أن يتم تحديثها باستمرار، وتوفيرها من خلال الشبكات الداخلية على الانترنت يمكن ان يساعد في انتاج تقارير وقصص اكثر عمقا.

- القيام باعداد ارشادات اسلوبية توفر قائمة بالمصطلحات شائعة الاستخدام –بما في ذلك التعريف الدولي لمصطلحات مثل "طالب الحماية" و "اللاجئ". وكذلك العمل على اثارة اسئلة محددة، مثلا متى يكون ملائما ان تصف المظهر الخارجي لشخص ما؟ هذه أدوات مهمة لمواجهة الأحكام المسبقة والانحيازات في التقارير الصحفية.

- هناك الكثير من المواد المفيدة المتوافرة وباستطاعة الصحفيين الحصول عليها. هناك دليل التنوع الذي انتجه اتحاد محطات البث الأوروبية لفائدة شبكات البث، وهو يعتبر مثالا جيدا في هذا الإطار. يقوم هذا الدليل بتقديم ارشادات تحريرية ونصائح لادارات التحرير.

- العمل على تنظيم اجتماعات خاصة للتحضير لتغطية الانتخابات ووضع ارشادات لهذه التغطية. هذا هو الوقت الذي يأخذ فيه الضغط السياسي معنى جديدا، وعادة ما يتجاوز المناورات السياسية اليومية من قبل القوى السياسية. والموسم الانتخابي محمل بمخاطر ممكنة للصحافة، ويمكن لتبني ارشادات خاصة للتغطية الأخبارية في هذه الأوقات من أجل ضمان تغطية نزيهة ان تكون ذات فائدة كبيرة.

ثالثا : البيئة الإعلامية

لا تقع مسؤولية الممارسة الأخلاقية على الصحفيين وحدهم. كل العاملين في المؤسسات الإعلامية بدءا من غرفة المحررين وانتهاءً بالمرآب شركاء في الاستثمار –الأخلاقي والاقتصادي- ولهم دور في إضفاء قيمة على عملهم وفي نوعية المنتج الإعلامي.

ولهذا نجد ان أفضل الإدارات الإعلامية والمستثمرين لا يقتصر اهتمامهم على التواصل الجيد والمربح، ولكن يتعداه إلى الإهتمام بإنتاج محتوى ذي جودة عالية. وتؤدي رسالة المؤسسة الإعلامية التي تتضمن اهدافها وقيمها –وضع رؤية واضحة حول اهتمامها باحترام الحقوق، والمعايير، والقيم الديمقراطية- إلى تعميق الإرتباط بالصحافة ويساعد على بناء ثقة الجمهور فيها.

يمكن التعبير عن هذه الرؤية بشكل مختصر، كما هو اسلوب نيويورك تايمز: "كل الأخبار الملائمة للنشر، أو التي يمكن تفصيلها." بغض النظرعن حجم الرسالة سواء أكان مطولا أم مختصرا، إن توضيح رسالة المهمة للمؤسسة يعتبر أمرا مفيدا دائما.

تجدر الإشارة إلى أنه على المعايير التي تتبناها المؤسسات الإعلامية أن تنطبق على جميع العاملين في المؤسسة بمن فيهم المدراء ، لا أن تكون محصورة بالصحفيين. قد تكون الحاجة إلى فصل واضح ما بين الإعلانات والمحتوى التحريري مفهوما بشكل جلي من قبل الصحفيين، ولكن هل هذا مفهوم أيضاً لهؤلاء الذين وظيفتهم ان يسوقوا مساحات اعلانية، أو للمديرين الذين قد يسقطون امام غواية المردود المادي في حالة تمكين المعلنين من الحصول على تغطية في المساحات التحريرية أو في أقسام الأخبار؟

يتوجب على الصحفيين العاملين في المحطات الإذاعية في بعض الدول، مثل كولومبيا، أن يحصلوا على دعايات لمحطاتهم قبل ان يتم السماح لهم بوقت على الهواء، وفي بلدان أخرى هناك قبول "للدعاية التحريرية"

(مقالات تسويقية تكون بالكاد مغلفة لصالح أصحاب أعمال محليين أو مصالح خاصة) باعتبارها جزءا من العمل التحريري. في بلدان اخرى يدفع السياسيون مقابل ان يظهروا في برامج الشؤون الجارية.

كلما تدخلت أولويات حساب المال في الصحافة يحدث هناك تفريط في الاستقلالية ولهذا تأثير قسري على المعايير الصحفية.

إذا اراد الإعلام ان يخبر بشكل فعال عن الشؤون المالية والتجارية للآخرين، فإن على المؤسسات الإعلامية ذاتها أن تكون نموذجا للشفافية، وخاصة فيما يتعلق بملكيتها وتمويل أنشطتها الصحفية. يجب عليهم ان يظهروا نزاهة في وصفهم لأوضاعهم. ودون تحقيق ذلك، فإن المؤسسات الإعلامية تعاني من نقص في مصداقيتها عندما تظهر فسادا إو ممارسات لا أخلاقية في أي جانب من جوانب الحياة العامة.

على أدارات المؤسسات الإعلامية وإتحادات الصحفيين ان يقوموا بمراجعة دورية لاحتياجات القطاع الإعلامي الضرورية للحفاظ على معايير النوعية التحريرية، بما في ذلك التحرير، والتدريب، والأنظمة الداخلية للتعامل مع الشكاوى من القراء والمشاهدين والمستمعين. وكلها مسائل حيوية للحفاظ على ثقة العموم.

التواصل مع المواطنين مسألة مهمة. وهذا لا يعني فقط إقناع الناس بشراء المنتوج الإعلامي، أو تصفح موقع الكتروني أو مشاهدة محطة بث- وإنما يعني أيضا ردم الفجوة التي تفصل عادة ما بين الإعلام والمجتمع. يظهر المواطنون بأنهم غير قانعين بأن يكونوا مشاهدين سلبيين، ولهذا فإن على الإعلام أن يبحث عن طرق جديدة ومبدعة لتشجيع مشاركة المواطنين. إذا تمت معالجة الأخطاء بشكل أسرع، وإذا كانت هناك حرية أكبر للمواطنين في الوصول إلى غرف الأخبار فإنهم سيشعرون أنهم على تواصل مع الإعلام وفي هذا فائدة للصحافة.

أسئلة:

- هل يوجد للإعلام رسالة مهمة واضحة ومتفق عليها؟
- هل يوجد قواعد أو مواثيق أخلاقية تتعاطى مع التطبيقات المهنية لكل العاملين بما في ذلك موظفي الإدارة؟
- هل هناك هياكل داخلية تفصل ما بين العمل التحريري والدوائر التسويقية؟

- هل هناك شفافية عامة حول ملكية وسائل الإعلام وتمويلها، تذهب أبعد مما هو منصوص عليه في القانون؟
- هل يتم انتاج تقارير دورية حول اداء الإعلام والصحفيين في تغطية أخبار القضايا العامة التي تهم المجتمع؟
- هل هناك تدريب للصحفيين حول الممارسة العملية وميثاق الشرف، وخاصة في مواضيع محددة مثل: تغطية النزاعات والهجرة، والتعامل مع العنصرية ورهاب الأجانب، وتغطية الانتخابات، واعداد التقارير الإخبارية حول حقوق الإنسان؟
- هل تم اعتماد استراتيجيات استقطاب هدفها توظيف مهنيين يمتلكون آراء متنوعة للعمل داخل غرف الأخبار وفي المؤسسات الإعلامية؟
- هل هناك وجود لأنظمة داخلية متفق عليها للتعامل مع تضارب المصالح، سواء كان هذا في مجال الاقتصاد أو السياسة أو في أي مجال آخر؟
- ما هي الإجراءات المتبعة لضمان وجود تحرير ملائم وتفكير متعمق في الجانب الأخلاقي من العمل التحريري يكون هدفها هو توفير حد ادنى من المقاييس التي تحافظ على الدقة والنوعية؟
- هل هناك آلية للقيام بمراجعة داخلية مستقلة للعمل التحريري بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء والتعامل مع الشكاوى؟

أنشطة للتنفيذ:

- نظيم إجتماعات بين الإدارة والنقابة لتأسيس هياكل للحوار. يجب ان تكون هذه اجتماعات دائمة لها أجندات متفق عليها تعمل على إعداد برامج تدريبية وتطوير العمل التحريري. هذا يتضمن القدرة على مراجعة السياسات والممارسات التحريرية للتأكد من استقلالية الخط التحريري عن المصالح التجارية، وكذلك من أجل توفير مصادر كافية للأنشطة التحريرية.
- تأسيس خط قيادي واضح وجلي لكل ما يتعلق بالعمل التحريري. التأكد من أنه يتم اتخاذ القرارات التحريرية من قبل المحرر الصحيح والصحفيين الملائمين.
- القيام بمراجعة الطاقم الإعلامي الموجود وإجراءات التوظيف المتبعة. التأكد من أن هذه الإجراءات لا تمييزية وتعطي فرصا مساوية للجميع. هل يمكن ان يتم وضع أهداف واتخاذ خطوات إيجابية لتأسيس تنوع داخل غرف الأخبار؟
- القيام بمراجعة العلاقة مع المجتمع والتفكير في طرق لتحسين الروابط مع المواطنين، يمكن ان يتم هذا مثلا عن طريق اعداد تقارير عن المؤسسة الإعلامية وأنشطتها.
- إنتاج منشورات ومواد تثقيفية لدعم الصحافة الأخلاقية والنوعية، والعمل على تنظيم عرائض تدعم حملات وطنية مثل: ان يتم تغيير قانون معين، أو تسليط الضوء على ظلم معين، إو ان تطالب بوضع حد لإفلات الجناة من العقاب. هدف كل هذه النشاطات تعزيز وعي الناس بأن الصحفيين والإعلام يقفون مع حقوق المواطنين والديمقراطية.

رابعا: التنظيم الذاتي

تتبنى المصداقية من العمل الجيد، من الإنفتاح تجاه الأخطاء التي نقترفها، ومن قدرتنا على تلقي النقد والتجاوب معه.

هناك أشكال عديدة للمحاسبة، لكل منها نقاط ضعف ونقاط قوة. ولكن على الصحفيين ان يجدوا طرقا تدعم فكرة بأن هناك انضباطا في العمل المهني وأن هناك معايير يتم تبنيها وان هذا يتوافق مع الإحتياجات والأصول الديمقرطية. كل هذا من اجل ان يكون الناس على ثقة بأن الصحافة والإعلام تخضع لمحاسبة حقيقية.

أفضل من يقوم بمراقبة الإعلام هو أجسام دعم الإعلام المستقلة التي يتمتع مديروها بنفس الدرجة من الاستقلالية عن المصالح السياسية او الخاصة التي يتوقعونها من الصحافة.

يعتبر مجلس الصحافة النموذج الأكثر انتشارا والأطول عمرا للتنظيم الذاتي في قطاع الصحف. تخضع معظم مؤسسات البث إلى رقابة أكبر وتحكم أكثر شدة وصرامة، وعادة ما تتم بواسطة مؤسسات حكومية.

تم تأسيس معظم المجالس الصحفية من قبل المنظمات الإعلامية كطريقة لقطع الطريق أمام تشريعات قانونية للإعلام من قبل الأجهزة الحكومية. تتفوق بعض هذه المجالس على بعضها الآخر، ولكن أفضلها هي التي يتم تنظيمها من قبل الصحفيين والمهنيين الإعلاميين بالتعاون مع ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك ممثلي الأقليات والشرائح المستضعفة. أما أسوأها فهي التي تسيطر عليها مجموعة من المديرين الإعلاميين التنفيذيين الذين يرون دورهم مدافعين عن المصالح الضيقة لألقابهم، وللمصالح التجارية لمؤسساتهم الإعلامية.

إنه لمن الحيوي جدا أن تعمل المجالس الصحفية بالنيابة عن العموم وعن المهنة. وأنها ليست موجودة لتحمي المالكين من النقد ومن الرقابة الأخلاقية.

هناك في العادة أجهزة مختلفة لمراقبة المعايير التحريرية لمؤسسات البث العام. ويمكن ان تكون هذه الأجهزة معقدة. على سبيل المثال، هناك نظام قانوني تتبناه البي بي سي يهدف إلى إعطاء مديري التحرير استقلالية تحريرية. بالرغم من أنه قائم على قانون، إلا أنه من الواضح ان الهدف هو التنظيم الذاتي وهو مصمم لحماية البي بي سي من السيطرة الحكومية.

هناك جدلٌ متواصلٌ حول دور القانون في هذا الإطار. معظم المؤسسات الإعلامية واتحادات الصحفيين صامدة ومتمسكة باعتقادها بأن التنظيم الذاتي دائما أفضل من القانون في الحكم على الممارسات التحريرية في الصحافة. حتى مع توافر افضل النوايا للتحكم القانوني في الإعلام، فإنها في العادة الطريق إلى تدمير الحريات الصحفية. مع ذلك، يتقبل المعظم بعض القيود القانونية مثلا على خطابات الكراهية، أو المواد التي تحرض على الكراهيات الإثنية أو الدينية.

على كل حال، هناك حاجة للقيام بتغيير كيفية القيام بالمحاسبة العامة في ظل البنى المعلوماتية الجديدة التي يتكون منها المشهد الإعلامي. لقد تم طمس الخطوط الفاصلة ما بين الصحافة المطبوعة ومحطات البث مع تطور الخدمات والبث الإلكتروني، والمدونات وغير ذلك. في ظل البيئة الجديدة من التكامل الإعلامي قد يكون ممكنا ان يكون هناك جهاز منظم للعمل الإعلامي أو مجموعة من القوانين تراقب محتوى المنتج الصحفي قبل الغداء (عندما يكون العمل هو تحميل مواد على الموقع الإلكتروني أو المساهمة في تحضير الصحيفة)، وأن يخضع نفس المحتوى لجهاز تنظيم مختلف تماما مسؤول عن تنظيم العمل بعد الظهور عندما يتم إعادة إنتاج نفس المحتوي ليبث على شكل منتوج سمعي أو بصري.

نحتاج لبعض التكامل لمبادئ تنظيم المهنة، ولا يخفى أن تعريف حجم ومدى خضوع الإعلام للمحاسبة يعتبر تحديا أساسيا.

في هذه الأثناء، هناك حاجة ملحة لأن تقوم جميع التخصصات الإعلامية بتجديد التزامها بقيم الخدمة العامة. هناك حاجة لتقوية الدعم المالي لمؤسسات البث العام، وأن يتم توفير هذا الدعم لمدى أوسع داخل قطاع الإعلام ليشمل منابر إعلامية مختلفة لأن في هذا ضمان للتعددية، ولملء الثغرات التي خلفها القطاع الخاص. لا يوجد هناك امكانية للدفاع عن الدعم الحكومي لمؤسسات البث المملوكة للدولة إلا إذا كان هناك التزام حقيقي بأن هذه المؤسسات ستكون مراكز للصحافة التي تعمل من أجل الخدمة العامة، وليس أبواق بث لدعم الحكومة.

في نفس الوقت، ما زال هناك جهل كبير وسوء فهم للصحافة ودور الإعلام داخل المجتمع وضمن أبنية الدولة. هناك حاجة ماسة لتعليم الموظفين الرسميين وتثقيفهم حول الرابط ما بين حرية الإعلام والديمقراطية.

أسئلة:

- هل يوجد هناك مراصد مستقلة أو مجموعات أخرى تقوم بمراقبة فاعلة لعمل الإعلام ونشر تقارير عن أدائه؟
- هل يقوم الموظفون العموميون باستخدام قوانين القذف او غيرها لتقييد تغطية الشؤون العامة (السياسة، الشرطة والقضايا القانونية، قطاع الأعمال، قطاع الترفيه)؟
- هل هناك مجلس صحافة أو مجلس إعلامي أو أي نظام موثوق يقوم بتنظيم ذاتي للإعلام يضم ممثلين عن

الصحفيين، وقطاع الإعلام، والمجتمع؟

- هـل يوجد هناك مفتش داخلي، أو محرر لشؤون القـراء، أو آلية معينة لتصحيح الأخطـاء، والتعامل مع الشكاوى، والتواصل مع المجتمع في قضايا تتعلق بالمحاسبة على الأداء؟
- هل هناك هياكل للحوار يمكن من خلالها التواصل مع المجتمع للحوار حول حقوق الصحفيين ومسؤولياتهم، وللتأثير على المشرعين القانونيين والحكومة دفاعا عن حرية الإعلام؟
- هـل الإعـلام (الخاص والعـام) مستقل بشكل كـاف عن التأثـيرات السياسيـة والتجارية علـى المستويين النظري والعملي؟
- هل توجد هناك برامج تثقيف إعلامي للمجتمع المدني؟
- هل توجد هناك برامج تثقيف إعلامي مشابهة للموظفين الرسميين بمن فيهم الشرطة والجهاز القضائي؟
- هـل توجد هنـاك هياكل رسميـة لمراجعة السياسـات الإعلامية، بحيث تربط هـذه الهياكل ما بـين قطاع الإعلام، والصحفيين، والمجتمع المدني، والسلطات؟

أنشطة للتنفيذ:

- في حالـة عـدم وجود نظام يعمل على مراقبة أداء الإعلام، فكروا بتأسيس مثل هذا النظام. شبكة نظام تبادل حرية التعبـير الدوليـة تضـم الكثير من هذه المجموعـات، وهناك امثلة عديـدة يمكن تفحصها مـن "النزاهة والدقة في الإخبار" (فير) في الولايات المتحدة إلى "الهوت"، المنظمة التي تراقب الإنترنت في دولة جنوب افريقيا.
- فكـروا في تأسيس مجلـس للصحافة، وراجعوا فائدة وقيمـة مجلس الصحافة في حالة وجـوده. هناك ما يناهز ٦٥ مجلس صحافة في العالم، ولكنها تختلف بشكل كبير عن بعضها من ناحية العمل الذي تقوم به ومن ناحية فاعليتها. أفضلهـا، الذي تم توصيفه سابقا، هو الذي يحظى بالتزام الصحفيين، والمهنيين الإعلاميين، والمجتمع المدني للعمل من أجل إعلام فاعل وأخلاقي، والذي يقدم حماية حقيقية للمجتمع.
- فحص القدرة على تنفيذ مراجعة لأداء الزملاء داخل المهنة والقدرة على التعامل مع الشكاوى من الزملاء. تنظيم اجتماعات تهدف إلى تأسيس انظمة داخلية تشجع على ثقافة تقبل المحاسبة من قبل الزملاء داخل الصحافة.

خامسا: ظروف العمل للصحفيين

تجـادل اتحادات الصحفيين، باعتبارها المدافعة الأولى عن الصحافـة الأخلاقية، بأنه من المستحيل توقع الحصول على منتجـات إعلامية ذات جودة عاليـة إذا لم يكن هناك وظائف محترمة وظروف عمل ملائمة. عدم الإستقرار والعمل ذو المـردود المـالي الضئيل يحطـم المعنويات داخل غرف الأخبـار، وينتقص من الثقة المهنية، ويقلل مـن القدرة على خوض المخاطر، كل هذا يؤدي إلى التفريط في دور الصحافة أن تقوم بواجبها في الرقابة.

وهنـاك قبـول واسع للطرح الذي ينص على أن تحسين ظروف العمل هو وسيلة لتحسين النوعية في الإعلام والقضاء على الفساد داخل الصحافة، هذا مقبول من قبل السياسيين والمنظمات الدولية. رغم ذلك، نجد أن المستخدمين في الشركات الإعلامية في اوروبا والولايات المتحدة الذين يجدون ان مؤسساتهم التجارية لم تعد رخصة لطباعة المال، يقومون بتقليص العاملـين ومعايير النوعية في دوائر التحرير. حتـى في البلدان التي يتوسع فيها قطاع الإعلام، أدت المنافسة الشرسة إلى الإلقاء بالمبادئ الأخلاقية في خضم المعركة من أجل الحصول على حصة في السوق.

لا بـد من التغيـير، لكن القيام باقتطاعات حساسة في عملية الإنتاج الصحفي –مثـلا كفاحصي الحقائق، والمدققين، أو ملء مساحات الأخبار مواد مأخوذة من أقسام العلاقات العامة، أو التخلي عن الحس الإنساني من أجل الترويج للإثارة

والحسيـة- كل هـذا يؤدي إلى تقليص مصداقية الاعلام في عيون الناس. كمـا أن هذه قرارات قصيرة النظر وغبية من وجهـة نظـر تجاريـة. إذا فقد الناس ثقتهم بالصحافـة النوعية، لا يوجد هناك سبب ليحافظـوا على ولائهم. على المدى الطويل، تقليص النوعية في غرف الأخبار هو انتحار تجاري ومهني.

لا يمكن استبدال عمل الصحفيين، وعمل المراقبين والمعلقين العارفين والمدربين بأشخاص هواة وغير مهرة. ولا يمكن لأي كلام عـن "صحافة المواطنين" أن تغير من هـذه الحقيقة، ولهذا تصر نقابات الصحفيين على أن الالتزام بالقيم المهنية هي قضية ضرورية للحفاظ على مستقبل الإعلام الموثوق فيه. وهذا يظل صحيحا مهما كانت طبيعة التغيير التقني الذي يحكم عمل الصحفيين.

أسئلة:

- هـل تفي شروط التوظيف بمعايير العمل الأساسية وتشمل كل العاملين، بمن فيهم العاملين بوظيفة جزئية والعاملين بالقطعة "فريلانس"؟
- هل تتضمن عقود العمل أو الاتفاقيات الجماعية بنودا حول مسؤولية احترام المعايير الأخلاقية؟
- هل هناك أطر تجمع الإدارة والنقابة داخل المؤسسات للحوار حول القضايا الأخلاقية؟
- هل توجد هناك سياسات وأنشطة تروج لسلامة وأمن طاقم العاملين؟
- في حالة كانت الشركة تعمل في أكثر من بلد واحد، هل توجد سياسة عامة للشركة تنص على الحد الأدنى للممارسات الأخلاقية للعاملين وللإدارة تشمل كل فروع الشركة؟
- هل يقوم مديرو التحرير والعاملون بإشراك المجتمع الإعلامي والعموم بالعمل الذي يقومون به؟
- هـل يوجـد هناك التـزام عملي من قبـل المؤسسات الإعلاميـة باعطاء مساحـة للمحررين للقيام بابحـاث والتزام بالصحافة الاستقصائية؟

أنشطة للتنفيذ:

- العمل على تنظيم لقاءات بين النقابات والإدارات للدفاع عن علاقات عمل عادلة مؤسسة على الحوار الإجتماعي – الاعتراف بنقابات الصحفيين، والاتفاقيات الجماعية، وهياكل داخلية للتعامل مع القضايا الأخلاقية والمهنية.
- فتح نقاش مع الصحفيين حول مسألة تضمين عقود العمل الدائمة أو الجزئية بنودا خاصة بمسؤولية المحافظة على المعايير المتفق عليها. التأكد من أن المسؤوليات والمعايير المتفق عليها تنطبق على نشاطات الإدارة وعمل الصحفيين. يجب ألا تستخدم المواثيق للتضييق على الصحفيين او للتضحية بهم.
- المبـادرة لتأسيـس علاقات مع النقابات التـي تمثل مجموعات العاملين الأخرى داخل قطـاع الإعلام من أجل تأمين دعمها عند مطالبة الإدارة بالالتزام بمقاييس العمل الأساسية ومبادئ الإستقلال التحريري.
- العمل على الوصول إلى اتفاقيات دولية إذا ما كانت الشركة تعمل في أكثر من بلد واحد، وقوموا بتأسيس شبكات عمل مع مجموعات الصحفيين في البلدان الأخرى التي تعمل فيها الشركة. يستطيع الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظماته الإقليمية المساعدة في هذه العملية.

سادسا: النقابات والصحافة الأخلاقية

باعتبارهـم الرواد والمدافعين عن الصحافة الأخلاقية، تحتاج اتحـادات الصحفيين إلى مراجعة أدائها. معظمها يمتلك مدونـة للممارسـة الصحفية، وفي العادة تمـت صياغتها من قبل مؤسسـي هذه الإتحادات، ولكنها نـادرا ما تكون محور النقاش داخل هـذه الإتحادات حيث دائما ما تكون قضايا الخبز، والوظائف، والمرتبـات مسيطرة على أجندة النقابات.

هنـاك الكثـير من الإتحـادات التي تطالب باظهار المزيد من الاحـترام إلى الأصول المهنية ويروجـون لفضائل الصحافة النوعية. والقضية التي على المحك هنا ليس فقط الحق في العمل، وإنما مستقبل الصحافة ذاتها.

تقـوم اتحادات الصحفيين بمراجعة مواثيقها وتحديثها بما يتلاءم و التغيـيراتُ في البيئة الإعلامية. البعض الآخر يعمل مـن أجـل وضع الصحافـة الأخلاقية على الأجنـدة الوطنية والدولية، مثل مبـادرة "وقفة من أجـل الصحافة" التي يتم تنفيذهـا من خـلال اتحاد الصحفيين الأوروبيين سنويـا يوم ٥ تشرين ثاني/نوفمبر. وتعارض هـذه الحملة الإقتطاعات والتقليصات داخل قطاع الإعلام التي تهدد بشكل جدي النوعية في الإعلام وتدمر المهنة.

مـن المفروض ان تكـون المواثيق ملزمة لكل الصحفيين وأن يتـم استخدامها لرفع المعايير المهنيـة، ليس كأدوات عقابية. يحتاج الصحفيون لظروف يكونون فيها قادرين على الالتزام بميثاق الشرف، لا أن يكونوا مجبرين على "إطاعة الأوامر". هناك حاجة لفقرات تتعلق بالضمير، مثبتة في قانون التشغيل، وتسمح للصحفيين رفض إنتاج أو العمل على تحضير مواد تخـرق ميثاق الشـرف أو بطريقة يعتبرها الميثاق غير أخلاقية. كما يجب على اتحـادات الصحفيين أن تتأكد من سلامة سياساتها الخاصة وممارساتها العملية، وأنها على الأقل تتطابق مع المعايير التي يطالبون الآخرين الالتزام بها.

أسئلة:

- هل تبنت نقابة الصحفيين ميثاق شرف؟ هل تقوم بترويجه بين أعضائها؟
- هـل تقـوم النقابة بتسليط الضوء على القضايا الأخلاقية بما في ذلـك الحق بالتصرف بما يمليه عليه ضميره أثناء المفاوضات حول العقود والاتفاقيات الجماعية؟
- ما الذي يمكن للنقابة ان تقوم به لتأمين أستقلالية الصحافة عن المصالح السياسية والمصالح الثقافية الخاصة؟
- هل قامت النقابة بتنظيم نقاش مع أصحاب المؤسسات الإعلامية على المستوى الوطني للقيام بجهود مشتركة دفاعا عن الصحافة الأخلاقية والصحافة النوعية؟
- هل قامت النقابة بجهود لتبني اتفاقيات دولية تغطي هذه القضايا داخل الشركات الإعلامية التي تعمل في أكثر من دولة؟
- هـل تقـوم النقابة بحملات تهـدف إلى تحقيق اعتراف أكبر بـدور الصحافة، ووعي أكثر بالحاجـة إلى الدفاع عن الإعلام النوعي من خلال، الترويج إلى الجوائز الصحفية والأنشطة العامة للاحتفال بالتميز الصحفي مثلاً؟
- هل تدعم النقابة النقاش العام حول عمل الصحفيين والتغطية الإعلامية لقضايا متعلقة على سبيل المثال بالتسامح، أو الدين، أو السياسات الأمنية، أو حقوق الأقليات، أو الإخبار عن المجموعات المستضعفة؟
- هل قامت النقابة بمراجعة داخلية لبنيتها، ولسياساتها في الاستقطاب، ولنشاطاتها العامة للتأكد من أنها تغطي كل المجموعات العاملة في الصحافة ولضمان أنها تلتزم بمعايير الشفافية والاستقلالية؟

أنشطة للتنفيذ:

السـؤال الأخير يلخص كل شيء. يجب القيام بمراجعة شاملة يشـارك فيها الجميع لفحص أداء النقابة وطريقة عملها، ومـا الذي تقدمه لأعضائها من ناحية الدفاع عن مكانتهم المهنية، أو للترويج للصحافة والأخلاق. يمتلك الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظماته الإقليمية معلومات وافرة عن التجارب في دول ومناطق أخرى، لكن النقطة التي يجب التركيز عليها هي أنه يجب البدء بتنفيذ هذه المهمة في البلد.

اجندة عمل من أجل
رسالة مهنة للصحافة

يعمل الإتحاد الدولي للصحفيين بنشاط كبير على ترويج التميز في الصحافة منذ سنوات طويلة. والآن، في هذه الأوقات الصعبة التي لا يستطيع الصحفيون فيها ان يضمنوا حرياتهم المهنية وحرية التعبير التي تعز عليهم، يقوم الإتحاد الدولي للصحفيين بتطوير وإطلاق حملة جديدة. حيث يهدف من خلال "حملة الصحافة الأخلاقية" إلى بناء المزيد من ثقة العموم في الصحافة، وإلى تشجيع إطلاق حوار اجتماعي داخل قطاع الإعلام بشكل أوسع وأعمق حول دور الصحافة.

تنخرط شبكات الصحافة الدولية العاملة في مجالات التنوع والتسامح في عدد من المبادرات الإيجابية المرتبطة بمبادرة الصحافة الأخلاقية:

- قام الاتحاد الدولي للصحفيين باعداد تقرير شامل على المستوى الأوروبي حول المبادرات الإعلامية لتعزيز نوعية التقارير الصحفية حول التنوع.
- قام الاتحاد الدولي للصحفيين بتطوير عدد من الأدلة المهنية حول كتابة التقارير الصحفية المتعلقة بالتنوع والأقليات.
- قام الاتحاد الدولي للصحفيين في سريلانكا بإطلاق جائزة صحفية من أجل الترويج للتميز في إعداد التقارير الصحفية حول المجموعات المستضعفة، وتنفيذ برنامج تدريب في مجال حقوق الإنسان خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ويبنى هذا النشاط على خبرة من نشاط مشابه تم تنفيذه في جنوب شرق أوروبا خلال ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- يقوم الاتحاد الدولي للصحفيين بتنفيذ حملة في أمريكا اللاتينية لتحسين نوعية التقارير الصحفية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق الأطفال والنساء.

تحمل هذه الأنشطة والمشاريع ابعادا وطنية وإقليمية. قام الاتحاد الدولي للصحفيين في عام ٢٠٠٨ بتبني قضايا الأخلاق والتنظيم الذاتي للمهنة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط باعتبارها قضايا ذات اهتمام خاص لعمل الاتحاد في المنطقة. وساعد جمعية الصحفيين البحرينيين على إطلاق ميثاق الشرف الخاص بالجمعية – "صحفيون ضد الطائفية- وساهم في إطلاق نقاش من أجل مواثيق جديدة للصحفيين الفلسطينيين واليمنيين من خلال نقاباتهم الوطنية.

وكان هذا مواصلة للنشاطات في اوروبا الشرقية حيث قام الاتحاد الدولي للصحفيين بتقديم المشورة حول تطوير مجلسي الصحافة في البوسنة وبلغاريا. وسيحتل الترويج للمعايير المهنية مساحة مهمة عند اطلاق الحملة الموسعة للصحافة الأخلاقية في المنطقة.

هناك اهتمام كبير بقضية وضع معايير مهنية للتقارير الصحفية المتعلقة بقضايا محددة مثل المواضيع الصحية الحساسة. مثل الحملة التي تم من خلالها انتاج الدليل العالمي للكتابة حول الايدز لمساعدة الصحفيين وارشادهم في اعداد التقارير الصحفية المتعلقة بهذه الأزمة الصحية، من أجل وضع العمل الصحفي المتميز في إطار مكافحة التمييز.

تحدي العنصرية وعدم التسامح

كانت تجربة الاتحاد الدولي للصحفيين في تنظيم الجوائز والاحتفالات الصحفية تجربة حاسمة في الدفع باتجاه مبادرة الصحافة الأخلاقية، حيث تم استخدام هذه

الصين: الهمسات الصينية وحقائق الهزة الأرضية

وجد الصحفي الألماني اورليخ فيتشنر، من كبار مراسلي «ديرشبيغل» الذي كان قد تحمل تعيينات صعبة في العراق والصين، نفسه مثل الكثير من زملائه الذين يواجهون خيارات صعبة. ويقول فيتشنر «إن حياتي المهنية تجري في مساحة تتسم بالمتاهات الأخلاقية.» احد الأمثلة على هذه المتاهات برز عندما كان يغطي كارثة الهزة الأرضية في شونان في ايار ٢٠٠٨.

يقول فيتشنر «لقد واجهنا كثير من الناس الذين فقدوا افرادا من عائلاتهم الذين القوا مسؤولية موتهم على جمهورية الصين. كانوا يمتلكون قصصا مفصلة، وبعضهم شكلوا مجموعات غير رسمية للدفع بقضاياهم إلى الأمام. كان لديهم قصص فظيعة وصحيحة، دون شك، تتحدث عن قياديين حزبيين محليين فاسدين، الذين تعاونوا مع مسؤولي شركات البناء واختلسوا الأموال من عقود بناء المدارس والمستشفيات وشيدوها بمواد بناء ذات نوعية متدنية. كانوا يعطون أسماء جميع المتورطين.

كان بإمكاننا أن نعيد قصصا إخبارية جيدة فيها الكثير من التفاصيل وتهم المجتمع بشكل كبير. ولكننا كنا نعرف أننا في حالة نشرنا هذه القصص فإنه سيكون مصير مصادرنا السجن أو ما هو أسوأ. لقد قامت القيادة الصينية بالإعلان عن أن قضايا الفساد هي من القصص المحرمة. كنا سنتسبب في إثارة مشاكل حقيقية للناس. حافظنا على صمتنا. كانت الصحف الصادرة في هونج كونج هي الوحيدة التي تمكنت من تسليط الضوء على زاوية الهزة الأرضية-الفساد في تقاريرها الإخبارية.»

الأنشطة لمواجهة استخدام الإعلام في نشر عدم التسامح، والعنصرية، والعداء للأجانب. حيث أطلق الاتحاد الدولي للصحفيين "جائزة التسامح" ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠١ في أوروبا للاحتفاء بافضل المنتجات الصحفية التي تتعامل بحساسية مع مسائل التنوع.

وتم تنظيم "جائزة التسامح" ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٥ في آسيا، وافريقيا، وامريكا اللاتينية. وتم تسليم هذه الجوائز بالتزامن مع أطلاق نقاشات اقليمية حول هذه المسألة.

هناك مبادرات مهنية أخرى منها تطوير كتاب ارشادات حول اعداد التقارير الصحفية المتعلقة بالتمييز العنصري، ونماذج تدريب لطلاب الصحافة. وبهذا، تكون مبادرة الصحافة الأخلاقية قد قامت بتطوير أنشطة سابقة مثل الأنشطة التي قامت بها "مجموعة عمل الإعلام الدولي ضد العنصرية ورهاب الأجانب (امراكس)"، وهي مجموعة قامت بتوفير منتدى للحوار على المستوى الأوروبي ما بين ١٩٩٥ و٢٠٠٢ شارك فيه اتحادات الصحفيين، ومعاهد التدريب، والناشرين الأوروبيين، والاتحاد الأوروبي لأصحاب البث، والمجلس الأوروبي، والاتحاد الأوروبي. والأهداف الأساسية لهذه الحملة المرتبطة بمبادرة الصحافة الأخلاقية هي:

- توظيف المزيد من الصحفيين من الأقليات.
- تطوير ارشادات متخصصة حول كيفية إعداد تقارير إخبارية عن الأقليات.
- تطوير مساقات تدريبية حول التنوع لتستخدم في كليات الصحافة.
- تطوير شبكات عناوين واتصالات لمتحدثين باسم الأقليات من داخل هذه المجموعات.
- تطوير حوار مع المؤسسات السياسية حول دور الإعلام في اعداد تقارير عن التسامح.

نظم الاتحاد الدولي للصحفيين سنة ٢٠٠٦ رد قطاع الإعلام على أزمة الكرتون الدنمركية بعد أن قام بالتفاوض مع أهم اللاعبين في هذا القطاع ومع المنظمات المهنية على إعلان مشترك يؤكد على مبادئ حرية التعبير في الوقت الذي طالب فيه باعتماد معايير أفضل عند اعداد تقارير تتعلق بقضايا ثقافية أو دينية.

يدعم الاتحاد الدولي للصحفيين الحوار مع نقابات الصحفيين العربية في موضوع الأخلاق المهنية وحول دور هذه النقابات في الدفاع عن حرية الصحافة والترويج للالتزام بالمعايير المهنية. وقد تبنت المنطقة «مبادرة الصحافة الأخلاقية» ليتم تطبيقها من خلال برنامج عمل.

صناعة السلام وليس الحرب

تعمل «مبادرة الصحافة الأخلاقية» على شحذ الحوار بين المجتمع المدني والإعلام لزيادة الوعي حول أهمية دور التفكير الأخلاقي في اتخاذ الخيارات التحريرية الملائمة عند اعداد تقارير قد تقرر مصائر الناس، حياتهم او موتهم، مثل: ازمات حقوق الإنسان، أو الحرب والصراعات الأهلية. كما وتظهر الحاجة الى التدريب المهني، وإلى الحاجة لحوار مهني بين صحفيين يقفون أحيانا على جانبي الصراع ولهم فهم مختلف تماما لمسار الأحداث وللتاريخ.

وتعتمد هذه المبادرة على تجربة تمت في بداية تسعينيات القرن الماضي عندما نظم الاتحاد الدولي للصحفيين اجتماعات دورية للصحفيين والمحررين والقائمين على

البث يمثلون كافة الأطراف المشاركة في الحرب التي سيطرت على اجزاء كبيرة من يوغسلافيا السابقة. وقد وفرت هذه التجربة مصدراً غنيا للفهم يستفاد منه في إطلاق مبادرات مشابهة للجمع بين صحفيين في أزمات لاحقة مثل: افغانستان، باكستان، العراق، فلسطين. بحيث يتم وضع الأجندة لتكون معبرة عن القيم المشتركة والحاجة إلى التضامن بين الصحفيين التي يتم وضعها فوق الاعتبارات والمصالح السياسية المحددة.

قام برنامج الاتحاد الدولي للصحفيين لعام ٢٠٠٨ في أفغانستان- برنامج صحفيون من أجل بناء السلام.

بالتركيز على دور الإعلام في المجتمع الديمقراطي، ومقاييس حرية الصحافة وتغطية أخبار الانتخابات مع تسليط الضوء على أهمية القيم المشتركة والانخراط في الحوار. كما يقوم الاتحاد الدولي للصحفيين بتنفيذ برنامج تدريبي خاص حول حساسية اعداد التقارير الإخبارية المتعلقة بالصراع.

هناك مبادرات أخرى نفذها الاتحاد الدولي للصحفيين انتجت دليلا لكتابة التقارير الصحفية حول حقوق الإنسان سنة ٢٠٠٢ للصحفيين في جنوب شرق أوروبا. ومثلها أيضا انتج الاتحاد الدولي للصحفيين سنة ٢٠٠٥ تقرير «على طريق السلام: اعداد التقارير عن الصراع والتنوع الإجتماعي في سريلانكا»، وهو تقرير يوفر ارشادات وحالات دراسية عن إعداد التقارير الصحفية المتخصصة بالصراعات والتنوع. تبع هذا التقرير تقرير آخر بعد سنتين حول الصحافة الاستقصائية واعداد التقارير عن الفساد في سريلانكا.

حقوق النوع الاجتماعي

بالإضافة إلى أجندة السلام، قام الاتحاد الدولي للصحفيين بتنظيم عدد من الحملات عن مساواة النوع الإجتماعي بما في ذلك مؤتمرات في كل مناطق العالم، من أجل ان تقوم نقابات الصحفيين بتبني استراتيجيات وطنية وإقليمية لمساندة مساواة النوع الاجتماعي.

وسيشكل مجلس النوع الاجتماعي العالمي التابع للاتحاد الدولي للصحفيين الذي تم تأسيسه سنة ٢٠٠١ على أن يكون رافعة تدعم عمل «مبادرة الصحافة الأخلاقية» في السنوات القادمة. والعمل في هذا الإطار قد تطور ليصبح حملة عالمية حقيقية.

- تم الانتهاء في اوروبا من اجراء مراجعة حول طريقة تغطية الإعلام للنساء الممارسات للسياسة، أدت هذه المراجعة إلى انتاج دليل عن توصيف النوع الاجتماعي لمساعدة الصحفيين وصانعي الأفلام الإعلامية. لقد تم القيام بدراسة شاملة عن مساواة النوع الاجتماعي في بلدان الاتحاد السوفيتي السابق وأطلقت في جلسة اقليمية خاصة عن النوع الاجتماعي خلال اعمال المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للصحفيين الذي عقد في موسكو عام ٢٠٠٧.
- تنفذ في هذه الأيام حملة إقليمية خاصة عن الصحفيات والقيادة النقابية داخل النقابات الوطنية للصحفيين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وهناك أنشطة محددة يتم تنفيذها في الإمارات العربية المتحدة، والجزائر، والعراق، وفلسطين. وقامت مجموعة عمل النوع الاجتماعي التابعة لجمعية الصحفيين الإيرانيين بتطوير دليل إرشادي خاص بتوصيف المرأة في وسائل الإعلام.
- نظم الاتحاد الدولي للصحفيين حملة وطنية واسعة في الهند لدعم مساواة النوع الاجتماعي داخل غرف الأخبار وفي النقابات. وينفذ الاتحاد الدولي للصحفيين برنامجا تدريبيا في سريلانكا حول مساواة النوع الاجتماعي.
- تم إجراء مراجعة اقليمية في إفريقيا حول مساواة النوع الإجتماعي سنة ٢٠٠٧. تبع هذه المراجعة حملة لتشجيع النقابات الوطنية لتبني استراتيجيات لمساواة النوع الاجتماعي.
- في أمريكا اللاتينية، تم دعم إجراء حملة إقليمية لمساواة النوع الاجتماعي خلال مؤتمر إقليمي عقد سنة ٢٠٠٨.

سلامة الصحفيين المهنية

يجب ان تبدأ الصحافة الأخلاقية بمسألة السلامة لقطاع الإعلام وللعاملين فيه. يقود الاتحاد الدولي للصحفيين حملة دائمة لوضع حد لافلات قتلة الصحفيين من العقاب، ولأن تقوم الجهات الحكومية والأجهزة الأمنية باستثمار المزيد من المصادر للتحقيق في الهجمات التي يتعرض لها الصحفيون.

خلال العقد الذي انتهي في ١ كانون ثاني/يناير ٢٠٠٨، قتل ١٠٠٠ صحفي. في ٩٥ بالمئة من حالات استهداف وقتل الصحفيين تمكن القتلة من الإفلات من الملاحقة. تطالب حقوق الصحفيين بتوفير الحماية لهم وأن يكون هناك تفسير لقلة الحماية المتوفرة لهم حاليا.

ودفعت الحاجة إلى تقليل المخاطر التي يواجهها الصحفيون على الأرض لأن يقوم الاتحاد الدولي للصحفيين بعدد من التحركات منذ بداية عقد التسعينيات الماضي بما فيها

تنظيم تدريب على السلامة المهنية للصحفيين العاملين في مناطق الحروب، والقيام بانتاج دليل البقاء للصحفيين في عشر لغات، وتأسيس المعهد الدولي للسلامة الإخبارية (انسي)، وتنظيم الحملة العالمية من أجل السلامة في الصحافة.

التضامن والحماية الجماعية

المخاطر التي تواجهها الصحافة الأخلاقية كثيرة –العنف، التسليع المبالغ فيه، تركيز ملكية وسائل الإعلام، تقليصات في عدد العاملين، الدعايات السياسية وتجيير وسيطرة الشركات، الفساد في كل زاوية– ولكن مع ذلك هناك قناعة داخل الصحافة بإنه إذا ما توافرت الظروف الصحيحة فإن الإعلام قادر على المساهمة.

في بناء مجتمع عادل من خلال ازدهار صحافة القيم والتضامن.

إن مبادرة الصحافة الأخلاقية هي جزء من رؤية بديلة. لكن الأمل وحده لن يتمكن من تحقيق شيء. تطرح مبادرة الصحافة الأخلاقية آلية للتغيير من المفترض ان تقنع الصحفيين في كل مكان بأن العمل الذي يقومون به مهم ويستحق النضال من أجله.

لا يستطيع قادة الصحفيين والناس الآخرون الذين يدعمون مبادرة الصحافة الأخلاقية أن يقنعوا المراسلين والصحفيين بأن يكونوا مخلصين لميثاق الشرف الصحفي، أو ألا يخونوا آمال وطموحات مهنتهم، سيتم هذا فقط من خلال التزام الأفراد أنفسهم بهذا الميثاق.

ما يجب ان تقوم به نقابات الصحفيين والمنظمات المهنية الأخرى هو مساندة زملائهم، وتوفير الحماية الجماعية لهم وحماية الفضاء الذي يحتضن العقل المفكر، والحوار الأخلاقي، والصحافة القيمية. إن قيامهم بهذه المسؤولية يوفر إطارا للتضامن وفلسفة إجتماعية عن الممارسات الصحيحة التي حافظت على بقاء الصحافة لأكثر من ٢٠٠ سنة والتي ما زالت من ضرورات مستقبلها.

المزيد من المعلومات:

مبادرة الصحافة الأخلاقية

الاتحاد الدولي للصحفيين

International Press Centre
Residence Palace, Block C
155 Rue De La Loi
B 1040 Brussels
Tel 0032 2 235 2200
Fax 0032 2 235 2219
Email:ifj@ifj.org

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

الفصل الثاني

لماذا تعتبر الأخلاق مهمة

لماذا تعتبر الأخلاق مهمة

انبثق النظام الإعلامي العالمي الحديث بجميع أشكاله الرائعة نتيجة لثلاثمائة سنة من التطور، بدءاً من اضطرابات الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية. كما تمخض عن حركة التنوير الفلسفية تيارات فكرية جديدة وعلى الأخص مبدأ حرية التعبير واستقلالية التفكير اللذان واجها الأنظمة الحكومية القديمة والمؤسسات الإقطاعية والعقائد الدينية السائدة، الأمر الذي مهد الطريق لتبلور الثورات التاريخية في أمريكا وأوروبا.

إن تاريخ الصحافة العالمية... مليء بقصص تدور حول اضطهاد الصحافة ومعارك بطولية خاضها رؤساء التحرير والناشرون.

في مطلع نشأة الإعلام الحديث، كان الصحفيون والناشرون وكتاب النشرات الراديكاليون والنشطاء السياسيون من أمثال توماس باين- وهو صحفي إنجليزي عملت تقاريره الصحفية المتأججة على إلهام الثورة الأمريكية ضد بريطانيا؛ والدفاع عن الثورة الفرنسية؛ ومكافحة الرق واللاإنسانية والجهل اللذين شكلا عقبة في وجه نشأة المجتمعات الحرة والمنفتحة. والصحفيون من أمثال باين وغيره كانوا على طريقتهم الخاصة هم الحاملون لرسالة التقدم.

واليوم، يجد هؤلاء الرواد أن تعبهم في عدم تحمل الظلم والرغبة العارمة بالتمدن والتطور لم يذهب سدى، وما زال يسطع في سجل إنجازات الصحفيين الذين استخدموا مهاراتهم الاستقصائية للتعمق في المسائل التي تخص المصلحة العامة: جوائز بلوتزر في الولايات المتحدة التي تقدم لائحة رائعة بأسماء الصحفيين الرائدين الملتزمين بأداء دورهم كهيئة رقابية تنوب عن المواطنين جميعاً. وتذكرنا أسماء مثل سيمور هيرش في الولايات المتحدة، وآنا بوليتكوفسكايا في روسيا، وأميرة هاس في الشرق الأوسط، ومئات الآخرين مثلهم بالصبر والتضحية المطلوبة من هؤلاء الذين يمارسون صحافة الشجاعة والتميز في سبيل المصلحة العامة.

كان متوقعاً منذ البداية أن يتصادم آوائل مؤلفي (الخربشات الراديكالية) مع المعارضة السياسية، فقد حكم على باين غيابياً بإثارة الفتن ضد التاج البريطاني. وجرت العادة أن يمتلئ تاريخ الصحافة العالمية، منذ تشغيل أول مطبعة في آواخر القرن السادس عشر حتى

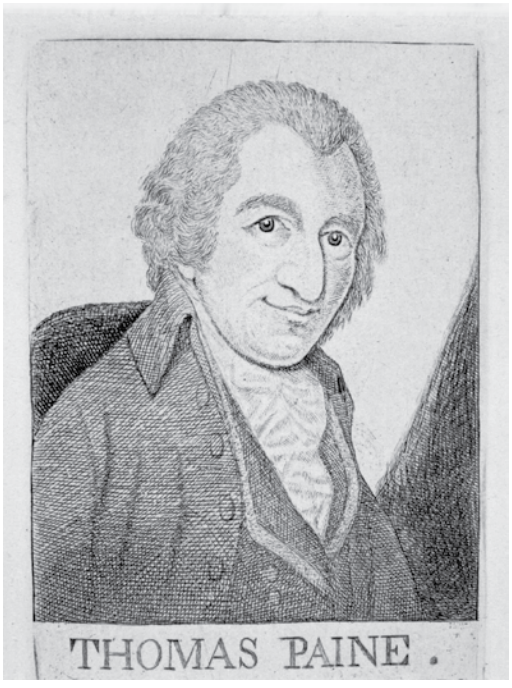

الوقت الحاضر بقصص تدور حول اضطهاد الصحافة معارك بطولية خاضها رؤساء التحرير والناشرون تتأجج عندما يقتل الصحفيون أو يتم استهدافهم بأعداد متزايدة فقط لمجرد إعدادهم لتقارير صحفية نزيهة.

ويجب علينا أن نعترف أنه على الرغم من أن مفهومي استقلالية الصحافة وحرية الصحافة انبثقا من أحداث تاريخية محددة ومن خلال الثقافات الغربية، إلا أن الحوافز الكامنة فيها عالمية منذ الأزل.

فلطالما احتاجت المجتمعات القديمة في كل جزء من العالم إلى معلومات دقيقة. أي الجيوش متقدمة؟ هل تم كسب المعركة أم لا؟ ما هي هذه الأمراض الجديدة التي يموت منها الجميع؟ كيف يمكننا الحصول على الاختراعات الجديدة أو مصادر موثوقة لتأمين الغذاء والملابس؟ لقد كان التجار المصدر الرئيسي للمعلومات الخارجية، ودون أدنى شك، كانت المعلومات التي يأتي بها بعض هؤلاء التجار غاية في الدقة، بينما كان يحب بعضهم الآخر نشر الإشاعات مثل الطاعون (ومن الممكن أن يكونوا قد نشروا مرض الطاعون أيضاً).

توقف يوليوس قيصر عن تدوين معاركه بعد فترة وجيزة من انتهائها نتيجةً لإدراكه أهمية «النسخة الأولى في التأريخ». كما كان فيديبيديس بطلاً في نقل الأخبار عندما قام بدورته الشهيرة بالجري من المارثون إلى أثينا (على الأغلب للتحذير من الخطر المنبثق من الجيش الفارسي وليس لنقل خبر النصر فقط).

وإلى جانب الثروة والتجارة، فتحت الإمبراطوريات الاستعمارية أعين العالم على أفكار ومعلومات جديدة، حيث تبلورت أفكار الناس في البلدان الأجنبية بفعل قصص الرحالة الذين تناقلوا معلومات بعضها صحيح وبعضها الآخر مغلوط. فالرحلات البحرية العظيمة ابتداءً من عهد التجار والملاحين الهنود الذين تعج بهم الملاحم الهندوسية القديمة؛ ومروراً بالمصريين واليونانيين والرومان الذين استوطنوا حوض البحر الأبيض المتوسط، أو بالبحار والمستكشف الصيني- زينغ الذي جاب المحيطين الهادئ والهندي في أوائل القرن الخامس عشر، وانتهاءً بالتنافس الأوروبي على اكتشاف طرق جديدة للشرق والذي أدى إلى اكتشاف الأمريكيتين، كل هذه الأحداث التاريخية كانت مجالاً لتبادل المعلومات إلى جانب الثروات النفيسة.

ولذا، يمكننا النظر إلى الخرائط كعبارات مجازية واستعارات عن الإعلام الحديث- معلومات عن الحياة والموت موضوعة في غلاف جميل، تكون في بعض الأحيان في منتهى الدقة، بينما تكون في أحيان أخرى في منتهى الفداحة.

وكالأقطاب الإعلامية الحديثة، جمع هؤلاء المستكشفون ما بين الفضول الممزوج بالحماسة وحافز المستثمر للأرض والسلطة والمال. كما درس العلماء القدامى النجوم بمزيج من الرصد العلمي الدقيق والأساطير والأحلام. فلطالما كان البحث عن الدقة والمعرفة حافزاً في جميع الحضارات العظيمة ابتداءً من الصين والهند ومروراً بمصر واليونان وانتهاءً بالعلماء المسلمين الذين عاشوا في القرن الثامن الميلادي في بغداد وقاموا بصناعة أكثر الإصطرلابات دقة وتطوراً من أجل تحديد الوقت والمواقع والاتجاهات.

أوقفوا الطباعة: العالم كروي وليس مسطحاً. خبر عاجل: الأرض تدور حول الشمس. إن مثل هذه الأخبار الجديدة والمثيرة هي التي أدت إلى بدء الصراع الفكري. بحث عالمي عن الحقيقة- التصدي للعوائق التي وضعتها المعتقدات التقليدية السياسية والدينية، وهي نفس المعتقدات التي جعلت غاليليو ينكر حقيقته؛ ومنعت كتابة الإنجيل باللغات المحلية لأن الناس إذا ما بدأوا بقراءته

الاتحاد الدولي للصحفيين يقوم بمحاكمة المبادئ وأخلاقيات المهنة في الثلاثينيات من القرن الماضي

سعت الاتحادات التابعة للاتحاد الدولي للصحفيين في الثلاثينيات من القرن الماضي بكل جرأة للحد من الدعاية المضللة والصحافة اللاأخلاقية من خلال محاولة غير مسبوقة تمثلت في إنشاء المحكمة الدولية للشرف من أجل محاكمة الصحفيين. وقد اُعتمدت الفكرة في مؤتمر الاتحاد الدولي للصحفيين الذي انعقد في مدينة ديجون الفرنسية في عام ١٩٢٨، ومن ثم وُضعت التفاصيل النهائية لها في المؤتمر الذي انعقد في مدينة برلين في عام ١٩٣٠، ولكن المحكمة لم يعلن تأسيسها بشكل رسمي حتى انعقاد مؤتمر لاهاي في عام ١٩٣١ برئاسة رئيس سابق متميز لمحكمة العدل الدولية.

وكان الهدف من إنشاء المحكمة النظر في الشكاوى المقدمة ضد الصحفيين المنتهكين لأخلاقيات الصحافة عن طريق تزييف الأخبار والدعاية للحرب والتحريض على الكراهية. وعلى الرغم من أن المحكمة لم تتمكن من أداء المهمة التي أنشئت من أجلها وسرعان ما طغت عليها، ومعها الصحافة، الأحداث التي اجتاحت أوروبا آنذاك وأدت إلى حدوث صراع عالمي جديد، إلا أن المبادرة أثارت مسألة الالتزام الوطني بميثاق عالمي.

وناشد الاتحاد الدولي للصحفيين الاتحادات التابعة له لتقديم الدعم لهذه العملية، وتلبيةً لهذه المناشدة، غير الاتحاد الوطني للصحفيين في بريطانيا العظمى وأيرلندة قوانينه في عام ١٩٣٢ من أجل التنازل عن بعض صلاحياته الوطنية لمنحها للمحكمة. ووافق أعضاؤه على ما يلي: "أي عضو يتم الإعلان عن عدم كفاءته في أن يكون صحفياً من قبل المحكمة، بعد عدم الموافقة على طلب الاتحاد الوطني للصحفيين استئناف الحكم لدى الهيئة الإدارية للاتحاد الدولي للصحفيين، يتم توقيف عضويته بشكل فوري ولا يكون لديه الحق في الاستئناف".

شركة جوبيتر إيماج ©٢٠٠٨

دون مساعدة فسيبدأون حتماً بالتفكير وحدهم.

وعلى الرغم من أن كل هذه الأمور تبدو بعيدةً كل البعد عن الصحافة الحديثة، إلا أننا يجب أن نحترس من التعامل مع التعطش من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة والمعارف الجديدة على أنها غربية أو ملكية خاصة بحضارة واحدة أو النظر إلى الصراع بين الحق في المعرفة والدولة أو الدين على أنها معارك وصراعات حديثة.

حرية التعبير وأخلاقيات حرية الإعلام

قبل ٣٠٠ عام تقريباً، عبّر الصحفيان جون ترنشارد وتوماس غوردون- المنتميان إلى المعارضة السياسية ويكتبان تحت اسم كاتو- دفاعاً عن حرية التعبير بقولهم:

"دون حرية التفكير تنعدم الحكمة، كما ستنعدم الحريات عامة دون حرية التعبير." كما أصدر رواد الفكر هؤلاء تحذيراً لا زال يتردد صداه حتى يومنا هذا حول كيف أن الرقابة هي مقبرة الحرية. فقد كتبوا: "كل من يفكر بتدمير حرية الأمة، يجب أن يبدأ بكبت حرية التعبير".[1]

وبعد مضي عدة عقود، أوردت الثورات الفرنسية والأمريكية نصوصاً لحرية التعبير في دساتير البلاد، حيث أصدرت الجمعية الوطنية للثورة الفرنسية في شهر آب من عام ١٧٨٩ إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي الذي تنص المادة ١١ فيه على:

"*إن حرية الفكر والرأي هي إحدى الحقوق الجوهرية للإنسان. فلكل إنسان الحق في أن يتكلم ويكتب وينشر آراءه بحرية. ولكن عليه أن يتحمل مسؤولية ما يكتبه في المسائل التي لا تتعارض مع القانون*".

وفي نفس السنة، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وثيقة إعلان الحقوق التي يجمع فيها التعديل الأول بين حرية المعتقدات الدينية وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة.

"*يحظر على مجلس الكونغرس تشريع أي قانون يؤدّي إلى دعم ممارسة أي دين ، أو تشريع أي قانون يؤدّي إلى منع ممارسة أي دين ؛ أو تشريع أي قانون يؤدّي إلى تعطيل حرية الكلام أو النشر الصحفي أو حق الناس في إقامة تجمعات سلمية أو إرسالهم عرائض إلى الحكومة تطالبها برفع الظلم.*"

بدأت سلطة الصحافة تتنامى في العالم. وقد أستشهد المؤرخ توماس كارليل برأي رجل الدولة ادموند بيرك أثناء تعليقه على سلطة الصحفيين المشهورين الذين كانوا يدونون الملاحظات في البرلمان الإنجليزي: "إن الشرفة التي جلس عليها هؤلاء الصحفيون أصبحت منذ ذلك اليوم تعد شرفة السلطة الرابعة." وذلك كمقارنة بين نفوذ الصحافة بالتاج الملكي والبرلمان والسلطة

[1] رسائل كاتو في شهر شباط ١٧٢٠
[2] "عن الأبطال وسيادة البطل" (١٨٤١)

القضائية.[٢]

ووجهت بالفعل انتقادات للصحافة حول كونها آلية للتسلية وترويج الإشاعات والجدل والقيل والقال. وكان تعليق مارك توين لا يخلو من بعض الحقيقة عندما قال بعد مرور عدة سنوات: "يوجد قوانين لحماية حرية التعبير في الصحافة، ولكن لا توجد قوانين لحماية الناس من الصحافة".

جاءت المحاولات الأولى لتحديد حقوق ومسؤوليات الصحفيين التي تشكل أساساً للمفاهيم الحديثة للصحافة الأخلاقية قبل أكثر من ١٥٠ عاماً في الوقت الذي حصلت فيه مواجهة بين صحيفة التايمز اللندنية والحكومة البريطانية.

ورد جون تادوس ديلين- رئيس التحرير- على انتقادات الحكومة للصحيفة بأن قام بصياغة نظام متكامل لمبادئ توجيهية للصحافة.[٣] وفي مقالتين رئيسيتين تم نشرهما في شهر شباط من عام ١٨٥٢، أكد على مبدأ قول الحقيقة كمبدأ جوهري في الصحافة: "إن واجب الصحفي لا يختلف عن واجب المؤرخ الذي يتمثل في البحث عن الحقيقة قبل كل شيء وتقديمها لقرائه كما حصل عليها".

كما شدد على وجوب تمتع الصحافة بالاستقلالية عن الحكومة: "من أجل تأدية مهماتها باستقلالية تامة، يجب على الصحافة أن لا تدخل في مواثيق أو علاقات ملزمة مع أي من رجال الدولة الحاليين، أو التنازل عن مصالحها الدائمة لمواءمة سلطة أية حكومة". ومن أجل إحراز هذه الأهداف، أوضح أن الصحافة يجب أن تكون حرة: "من أجل استقصاء الحقيقة وربطها بشؤون العالم بناءً على مبدأ ثابت".

اشتهرت صحيفة "ذا مانشستر غارديان" بمواجهتها لحكومتها وآرائها العامة في تغطيتها لحرب البوير في نهاية القرن التاسع عشر. فقد كان كل من رئيس تحريرها- سي بي سكوت؛ ومالكها- جون إدوارد تايلور على استعداد للتضحية بنجاحها التجاري في سبيل المحافظة على مصداقية الصحافة، فقد علقوا على ذلك بأن انقراض الصحيفة أفضل من انهيار المبادئ.[٤]

إلا أن الصحافة كانت مزيجاً من الصحفيين المبدئيين وآخرين تواقين لإثارة الجدل والانتشار والنفوذ. ففي أواخر القرن التاسع عشر، اندلعت حرب بين صحيفتي نيويورك ورلد المملوكة لجوزيف بولتزر ونيويورك جورنال المملوكة للوليام هيرست من أجل رفع معدلات تداول الصحيفتين، حيث برزت العناوين فيهما بشكل أكبر، فيما لم يتغير محتوى المقالات التي سيطر عليها المواضيع المتعلقة بالجرائم و"الاهتمامات الإنسانية".

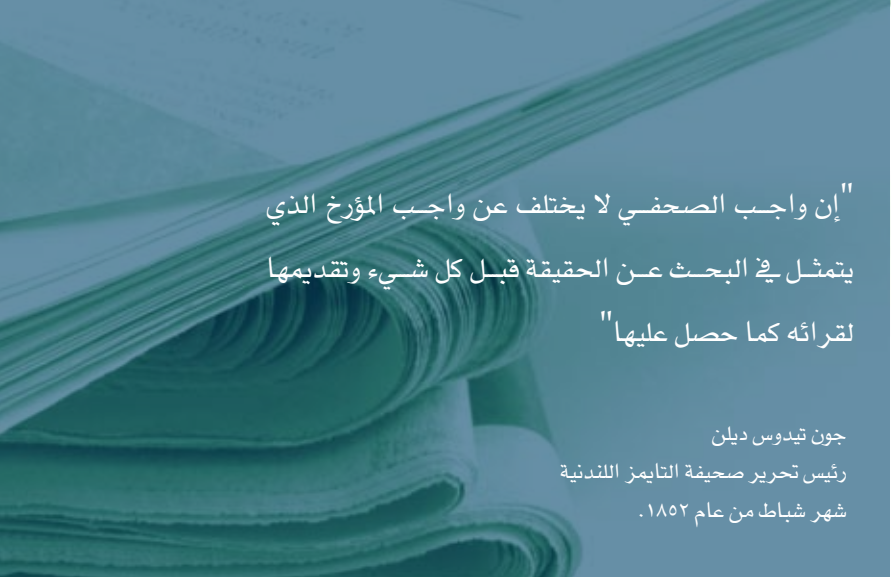

وقد أطلق عليها اسم "الصحافة الصفراء"، ربما لأن كلتا الصحيفتين كان لديها شخصية كرتونية صفراء اللون. ولكن إلى جانب إثارة الجدل والبحث عن جمهور عريض، كانت كلتا الصحيفتين تنشر مقالات استقصائية وتعتبران نفسهما بأنهما منحازتان إلى جانب الناس وعلى الأخص الفقراء منهم.

وإذا ما ذهبنا إلى أبعد من ذلك، كان من الواضح أن الصحافة يتم اعتبارها سلعة عامة. ففي العشرينيات من القرن الماضي، كشف ألبر لوندر- الذي منح اسمه لأهم جائزة في الصحافة الفرنسية- عن الأعمال الوحشية والظالمة التي كانت تحصل في معسكرات كاين المستخدمة كسجن في مستعمرة غويانا الفرنسية، الأمر الذي أدى إلى إغلاق هذه المعسكرات.

قبل ذلك، انتقد أبتون سينكلير الظروف الصحية وظروف العمل في المسالخ الموجودة في مدينة شيكاغو، مما أدى إلى اتخاذ الرئيس ثيودور روزفلت قراراً بإصدار قوانين وإنشاء مؤسسات لحماية العمال وعامة الناس.

وبالرغم من ذلك، بدأت تجاوزات الصحافة الصفراء- التي أوصلت الصحافة إلى وصفها بالاستخفاف بالدقة أو الاتزان- تثير الاستياء العام والسياسي. وبعد الحرب العالمية الأولى، بدأت الصحافة للمرة الأولى تأخذ مسؤوليتها عن العمل ضمن معايير وسلوكيات مهنية أخلاقية على محمل الجد، وذلك كرد فعل لاهتمام الجمهور الكبير بالمعارك الدائرة خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، التي أظهرت افتقار الصحافة للارتباط العميق بالمثاليات التي وضعها ديلن. ونتيجة لذلك، تم إنشاء أول مجلس صحفي في السويد وبدأت أولى القواعد لآداب مهنة الصحافة بالظهور في الولايات المتحدة.

وعلى الصعيد الآخر، بدأ الصحفيون بتنظيم أنفسهم أيضاً على المستويين العالمي والوطني. وتم تأسيس الاتحاد

[٣] من كتاب "الحالة الخطرة" للكاتب فرانسيس ويليامز، لونغمانز (١٩٥٧).
[٤] "الحالة الخطرة" صفحة ١٦٧

الـدولي للصحفيـين في عـام ١٩٢٦ للخـروج مـن تحـت سيطـرة جماعـات أرباب العمـل في الوقت الـذي بدأ فيه مفهوم العولمة في الصحافة بالترسخ.

وفي غضـون سنوات قليلـة انتهت الحـرب المروعة الأولى وأعقبتها حرب مروعة أخرى، وخلال هذه الفترة- عندما بدأ كل من الفاشية والتعصب بالظهور في الأخبار- بُذلت جهـود حثيثة لإنشاء قواعد ومعايير لحماية الصحافة من عملية تجنيدها لخدمة دعاة الحرب والدعاية المضللة.

وفي عام ١٩٣٠، وافق الاتحاد الدولي للصحفيين في المؤتمر الذي انعقـد في برلين على خطة رائـدة تمثلت في تأسيس المحكمـة الدولية للشرف من أجل رصد السلوك الأخلاقي في الصحافـة والحد من استخدام وسائـل الإعلام كآلية لنشـر الكراهية والحرب والدعايـة المغرضة. وكانت هذه المبـادرة محاولـة جديرة بالاحترام علـى الرغم من عدم قابليتها للتطبيق من أجل تعبئة الصحافة وحشدها للعمل في سبيل الصالح العام.

وفي عـام ١٩٣٣، أنشـأ ناشـرو الصحـف منظمـة عالمية خاصـة بهم، وقاموا بإعـداد بيان- تمـت المصادقة عليه بعـد مرور خمـس سنوات علـى تأسيس المنظمـة- يطعن في نشر "الأخبار الكاذبـة"[٥]. وبالطبع، أثبتت جميع هذه القـرارات عدم جدواها في الحـرب العالميـة الثانية التي لعب فيها التفوق العنصري دوراً كبيراً.

وبعـد انتهـاء الحرب، بـدأ الاتحـاد الـدولي للصحفيين بالتعـاون مع الاتحادات التابعة لـه بتوثيق جهوده من أجل كسـب الدعم لترسيخ معايير مهنيـة في الصحافة، وعمل علـى تبنـي قواعد جديـدة للسلـوك المهني التـي ما زالت تهيمـن على المشهـد الصحفي حتـى يومنا هـذا. والأهم من ذلك كله كان إقرار إعلان الاتحاد الدولي للصحفيين لمبادئ السلوك المهني للصحفيين الذي تمت الموافقة عليه في عام ١٩٥٤ في مؤتمر الاتحاد الدولي للصحفيين المنعقد في بوردو في فرنسا.

وعلى الرغم مـن إيجاز القواعد- فقط ٢٨٠ كلمة- وعدم تحديثهـا سـوى مـرة واحدة فقـط (في عـام ١٩٨٦)، إلا أنهـا تضمنت الإشارة لجميع القيـم والتطلعات الأساسية للصحافة. وقد جـرى اعتمادها من قبل جميع الاتحادات والنقابات الصحفية التابعـة للاتحاد الدولي للصحفيين

[٥] الاتحـاد الـدولي لجمعيات ناشـرو الصحف (International Federation of Newspaper Publishers) التـي سلفت الاتحاد العالمي للصحف.

من الممكن تقديم الدعم لأخلاقيات الصحافـة عندمـا تتواجد ظروف مواتيـة مـن الحريـة الإعلاميـة والاستقلاليـة الصحفية، ولكن من المستحيـل أن يتـم ذلـك في وسائـل الإعـلام التي تعـد ذراعاً مـن أذرع الدولة.

على المستوى الوطني.

ومما لا شك فيه، وجدت الصحافة نفسها عالقة في خضم الصراعات الأيديولوجية التي سادت في فترة الحرب الباردة، وتعثرت الجهود المبذولة لتعزيز المعايير الصحفية الدولية في معترك الجدل القائم بين العالم الشيوعي والعالم غير الشيوعي بشأن الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومة. وفي التقرير الشهير الذي أعده سين ماكبرايد لليونسكو قبل حوالي ٣٠ عاماً، أكد ماكبرايد على أهمية المصداقية والمعايير المهنية في إنشاء نظام عالمي جديد للإعلام. وعلى الرغم من الجدل الذي أثاره هذا التقرير في ذلك الوقت، ما زال صدى فقرة واحدة منه يصل مداه إلى وقتنا الحالي بنفس القدر الذي كانت تدوي فيه آنذاك:

"إن الحرية والمسؤولية لا تتجزأان بالنسبة للصحفي، فالحرية دون تحمل المسؤولية تشجع على التحريف والانتهاكات الأخرى. بينما يعكس غياب الحرية، على الصعيد الأخر، حالة من عدم ممارسة المسؤولية... ولذا لا بد من اعتماد قواعد السلوك الأخلاقية على الصعيد الوطني، وفي بعض الأحيان على الصعيد الإقليمي، بشرط أن تكون هذه القواعد معدة ومعتمدة من قبل العاملين في المهنة أنفسهم ودون تدخل من الحكومات." [٦]

وفي طبيعة الحال آنذاك، كان هناك فرق كبير بين

[٦] تقرير ماكبرايد، التوصيات، الجزء الثالث، المقدمة والفقرة رقم ٤٢.

أوكرانيا: مبادرة فردية تحرك الكفاح الجماعي

برزت أهمية إنشاء نقابة للصحفيين في أوكرانيا كخطوة حاسمة لمساعدة الصحفيين في القيام بتحرك جماعي ضد الرقابة المفروضة عليهم قبل قيام "الثورة البرتقالية" في عام ٢٠٠٤ وخلالها.

واتسم المشهد الإعلامي لهذه الدولة التي أحكمت فيها الحكومة قبضتها على المحطة التلفزيونية والإذاعية والصحف في مرحلة ما بعد الشيوعية، حيث كان موظفو المكتب الصحفي التابع للحكومة يوزعون نشرة يومية تدعى "تمنكي"، والتي يمكن وصفها ب "نشرة المواضيع"، تضم قائمة بالقصص التي يجب على الصحفيين إعداد مقالتهم حولها وكيفية إعدادهم لهذه المقالات.

وكان الصحفيون المستقلون يتعرضون للمضايقة والاعتقال، وفي عام ٢٠٠٠، تعرض رئيس تحرير الموقع الالكتروني "جيورجي غونغادزه" المولود في جورجيا للاغتيال على يد عملاء الحكومة السريين، ويُزعم أن ذلك تم بناءً على طلب من رئيس البلاد ليونيد كوتشاما.

وفي عام ٢٠٠٤، جرت انتخابات عامة مريبة أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاحتجاجات الجماهيرية لعب فيها الصحفيون المستقلون والصحفيون العاملون لدى وسائل الإعلام المملوكة للدولة دوراً هاماً، حيث أنهم ثاروا ضد إجراءات الرقابة الرسمية. وجاءت اللحظة الحاسمة في الثورة البرتقالية عندما رفض أحد المترجمين بلغة الإشارات للصم في محطة تلفزيونية تابعة للدولة ترجمة النشرة الموجزة عن نتائج الانتخابات المعدة مسبقاً، وتمت رؤيته في ركن شاشة التلفاز يومئ بإشارات يخبر فيها المشاهدين أن الأخبار تتعرض للرقابة. وفي أواخر شهر تشرين الثاني من عام ٢٠٠٤، رفض العديد من الصحفيين والمحررين والمنتجين العاملين في القنوات التلفزيونية إجراءات فرض الرقابة وبدأوا في نقل الأخبار كما رأوها. ومنذ ذلك الوقت، توقف التلفاز عن العمل كوسيلة لفرض السيطرة الحكومية، وأصبح وسيلة لتزويد الناس بالمعلومات.

ويتذكر يغور سوبوليف- الرئيس السابق لنقابات العمال لوسائل الإعلام المستقلة في كييف (Kyiv Independent Media Trade Union): "بدأ الكفاح من أجل حرية التعبير، وكان يجب أن يبدأ بالبحث عن الأفراد الذين يشاطروننا نفس الأفكار والقناعات ويستطيعون تشجيع زملائهم الصحفيين على اتخاذ موقف مماثل".

ومن ثم أضاف: "عندما بدأت حملتنا الدعائية، بدا أن الصحفيين عاجزون تماماً والشعور بالخوف يملئهم. ولكن في كل مكتب، وجدنا شخصاً واحداً لديه التصميم والقناعة ليعمل على إلهام الآخرين بالمقاومة".

ويمضي سوبوليف متذكراً: "لقد تحدثنا مع زملائنا حول حقيقة أن الرقابة قللت الاحتراف لديهم وحطت من قدر مهنيتهم، كما أنها تجعل مهاراتهم ومعارفهم التي مسألة غير ضرورية. الشعور بأنك لست وحدك يجعل الناس تشعر أنها أكثر قوة".

إن لحظات التفوق في مثل هذه المواقف تبرز وتتجلى، ولكن يجب أن يذكر الصحفيون أنفسهم كل يوم أن ولاءهم يجب أن يكون للجمهور وليس للسياسيين. وما أن حان الوقت لإجراء انتخابات برلمانية في شهر أيلول من عام ٢٠٠٧، لم يعد للرقابة الرسمية وجود. ولكن بعد انتهاء الانتخابات، تم إطلاق حملة دعائية جديدة بين الصحفيين العاملين في المحطة التلفزيونية تحت شعار "لا يمكن شراؤنا". وتشير التقديرات إلى أن السياسين صرفوا حوالي ٢٠٠- ٣٠٠ مليون دولار أمريكي خلال الانتخابات على برامج تلفزيونية سياسية مدفوعة الأجر والتي قدمت على أنها تغطية متوازنة للانتخابات.

الأساليب المتبعة في الديمقراطيات الغربية وتلك المتبعة في الاتحاد السوفيتي وحلفائه. ففي الغرب، كانت المحطات التلفزيونية والإذاعية مملوكة ومسيطراً عليها من قبل الدولة، ولكن الصحف كانت جزءاً من رأسمالية السوق الحرة. ومع أنها كانت في أغلب الأحيان متطفلة وغير عادلة، إلا أنها لم تكن مكبوتة على يد السلطة. فالصحفيون الغربيون رأوا أن دورهم يكمن في محاسبة السلطة من خلال تمثيل دور الفرد ضد تلك السلطة.

أما في الاتحاد السوفيتي، فقد رأى معظم الصحفيين بصراحة أن دورهم يكمن في التوجيه والتثقيف الاجتماعي ليعملوا كوسيلة لبث المسؤولية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي تحت سيطرة وانضباط الدولة.

وفي الحقيقة، حصل العديد من التجاوزات في الغرب، وعمل العديد من الصحفيين- على حسب العادة- كممثلين للدولة أو موظفيها. ولكن إلى جانب ذلك، ساد العرف في الصحافة المستقلة بتسليط الضوء على أعمال السلطة. أما في الاتحاد السوفيتي، غدت الصحافة "المسؤولة" تتميز بالخجل، وأصبحت المسؤوليات الاجتماعية مرادفاً لمصالح القادة السياسيين.

ولم يخل الأمر من وجود بعض الصحفيين الشجعان في الشرق؛ ووجود صحفيين سيئين في الغرب، ألا أن حقيقة واحدة كانت واضحة لعيان الجميع وهي أنه من الممكن تقديم الدعم وتأييد أخلاقيات الصحافة عندما تتواجد ظروف مواتية من الحرية الإعلامية والاستقلالية الصحفية، ولكن من المستحيل أن يتم ذلك في وسائل الإعلام التي تعد ذراعاً من أذرع للدولة.

وبنقلة سريعة إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نجد أن وسائل الإعلام والصحافة- بدعم من تقارب التكنولوجيا وثورة الانترنت- لم تلعب على مدى الدهر دوراً بهذه الأهمية والنفوذ في الشؤون العالمية كما تفعل في أيامنا هذه. وبالرغم من ذلك، ما زال الصراع من أجل ترسيخ الصحافة المستقلة يدور رحاه في كل ركن من أركان العالم تقريباً.

وجزء من هذا الصراع المستمر يرجع للتوتر الحاصل بين مبادئ الصحافة من جهة والمصالح السياسية والتجارية من جهة أخرى، فالنقابات الصحفية تشجع أعضاءها على العمل بطريقة أخلاقية وتقدم لهم الدعم حين يرفضون القيام بعمل لاأخلاقي الذي يعد بحد ذاته مهمة صعبة في أي ظرف من الظروف، ولكن الأمر حتماً سيزداد صعوبةً عندما يضغط أرباب العمل على الصحفيين للقيام بإعداد تقارير صحفية وصور مثيرة في مناخ اقتصادي قاسٍ. ففي ظل الركض وراء إحراز المراتب العليا والحصول على أعلى نسب من الأرباح، يعمل بعض أرباب العمل على خلق ظروف غير محتملة في وسائل الإعلام الإخبارية تؤدي إلى زيادة تضييق حيز الاحتراف. وفي الواقع، إن المشكلة بالنسبة لكثير من أصحاب العمل لا تكمن في مسألة "الاختلاف» مع (لمنظمات والنقابات والهيئات المهنية) التي أنشأها الصحفيون، بل في معارضتها جملة وتفصيلاً حق هذه المنظمات في التدخل في مسائل التحرير.

وغالباً ما تستخدم إدارات وسائل الإعلام عبارة «الحق في الإدارة» كغطاء للتخلص من حقوق الصحفيين في الحصول على رأي موحد حول محتوى أخلاقي محدد. وأبسط طريقة للتخلص من إمكانية رفض الصحفيين للتعاون مع سلوك غير أخلاقي داخل غرفة الأخبار يكمن في السعي لإخراجهم من الموضوع، على الأقل بأية طريقة جماعية.

وتدور هذه الأزمة في حلقة مفرغة، فعلى مدى المائة عام المنصرمة، كانت وسائل الإعلام مترددة في وضع معايير لنفسها، أو الامتثال بتلك التي وضعها الصحفيون. ويرجع السبب في إنشاء المجالس الصحفية أو الأشكال الأخرى من التنظيم الذاتي لأرباب العمل في معظم البلدان إلى وقت الأزمة عندما تسببت تجاوزات وسائل الإعلام في تشجيع الحكومات للقيام بوضع ضوابط تشريعية. وحتى في أيامنا هذه وفي أجزاء كثيرة من العالم، يشير السياسيون الساخطون إلى الجرائم والجنح التي ترتكبها الصحافة كوسيلة لتبرير أعمالهم المشينة من فرض الرقابة والسيطرة على الإعلام.

وما زال التهديد الحكومي مستمراً، إضافة إلى تهديدات أخرى للتعددية تطرحها اندماج وسائل الإعلام ومركزيتها والمغالاة في النزعة التجارية وضغوطات لا مبرر لها من الجماعات الدينية والمصالح الخاصة، كل ما سبق شكل تحدياً للصحافة الأخلاقية المبينة في عشرات النصوص والقواعد التي وافق عليها الصحفيون على مدى السنين[٧].

قد لا يعرف الصحفيون تفاصيل هذه القواعد التي وضحت ببلاغة المبادئ والسلوك المهني لهذه المهنة، ولكنهم بالطبع يفهمون الخطوط العريضة لها. كما يفهم الصحفيون ونقاباتهم أيضاً أن الحصول على حرية التعبير ليس كافياً وحده، وأن العمل الإعلامي إذا لم يكن موضوعاً في إطار أخلاقي، لن تنجح الصحافة في مهمتها المتمحورة حول تنوير المواطنين.

[٧] جمع الراحل كلود جان برتراند قائمة بأكثر من ١٠٠ "نظام لمساءلة وسائل الإعلام" ومن بينها قواعد السلوك المهني الذي يعمل من خلاله الصحفيون في جميع أرجاء العالم. للاطلاع، يرجى زيارة الموقع الالكتروني التالي: http://www.media-accountability.org/

التصوير: مواجهة الصواب والخطأ

في كل صورة نراها نفهم من ورائها قصة، ولكنها في بعض الأحيان لا تكون هي تلك القصة التي قصدها المصور. فعلى سبيل المثال، التقط المصور جويل أس- العامل لحساب وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)- صورة في عام ٢٠٠٤ للزعيم السياسي اليمني المتطرف ماريو لو بان أثناء برنامج تلفزيوني. وقام لو بان بشراء الصورة واستخدامها في حملته السياسية بعد أن أضاف إليها نصاً وبعض الألوان دون أن يذكر اسم المصور الذي التقط الصورة.

احتج المصور على ذلك بحجة انه لم تتم استشارته حول استخدام صورته في هذا الإطار أو على التعديلات التي أجراها السياسي على الصورة. وبهذا يكون لو بان قد انتهك الحقوق المعنوية للمصور بموجب أحكام القانون الدولي والقانون الوطني في فرنسا. والأدهى من ذلك، أن الصورة قد استخدمت لدعم آراء لم يؤمن بها المصور.

اعترفت المحاكم الفرنسية بانتهاك حقوق المصور، وكانت هذه الحادثة درساً لأصحاب الوكالة التي يعمل لحسابها الذين أصبحوا بعد هذه القضية يسعون للحصول على موافقة المصورين عند استخدامهم لأي صور لأغراض سياسية.

وبالرغم من أن المصورين وصناع الأفلام يشعرون بالامتنان لوجود مثل هذا القانون في فرنسا، إلا أنه لا يواتيهم في جميع الحالات، حيث أنه لا يكون دائماً إلى جانبهم. فالقانون المدني الفرنسي، على سبيل المثال، ينص على أنه لكل شخص الحق الحصري في صورته، ويجب أخذ موافقته قبل إجراء أي عملية استنساخ لها.

ويعني هذا أن الصحفيين لا يمكنهم تصوير الناس بحرية بالشكل الذي يتيح التعرف على هؤلاء الناس دون إذن منهم. ولا غرابة في الأمر أن هذا القانون جعل من باريس- مقر التصوير الفوتوغرافي الأكثر إبداعا على مر العصور- مكاناً صعباً للتصوير وأرضاً للدعاوي القانونية ضد من تسول له نفسه عدم اتباع القانون.

ولا تندرج الصور المأخوذة في الأماكن العامة تحت بند الحدود القانونية للقانون المدني إذا ما كان المكان الذي تم التقاط الصورة فيه مكاناً عاماً، وإذا لم تؤخذ الصورة بشكل محدد (يجب أن لا يكون الشخص موضوع التصوير معزولاً أو يمكن التعرف عليه بسهولة)، وإذا ما تم احترام الحق في الخصوصية (أي أن يقوم المصور بسؤال الشخص المعني إذا لم يكن متأكداً من عدم انتهاك الحق في الخصوصية). ولكن المشكلة تكمن في أن هذه الشروط مبهمة بما يكفي للسماح لزيادة الشكاوى من الناس الذين يتم تصويرهم في الأماكن العامة.

وقدم القرار- الذي اتخذته محكمة النقض الفرنسية في عام ٢٠٠٤ والذي بدا أنه في صالح المصورين- بعض الراحة للعاملين في الوسط الصحفي. فقد رفعت دعوى على مصور قام بوضع صور للناس في قطار الأنفاق في باريس في كتاب، ولكن المحكمة قضت بأن المدعي لم يستطع أن يثبت وجود تحيز أو أن الصورة أظهرته في حالة مذلة أو مهينة. ومنح هذا القرار العديد من الصحفيين الأمل بأنهم سيتمكنون من العمل دون وقع التهديد بالعقوبات الجزائية.

وعلى الصعيد الآخر نجد أن التلاعب بالصور هو مجال آخر يمكن التدخل بحقوق المصورين فيه بشكل روتيني، حيث غالباً ما تثار المسائل الأخلاقية فيه. وأحد الأمثلة على ذلك نجده في الجدل العنصري الذي دار حول أو جيه سمبسون الذي حوكم وبرئ من تهمة قتل زوجته البيضاء وعشيقها. وكان الجدل قد اندلع في شهر حزيران من عام ١٩٩٤ عندما صدر عدد مجلتي تايم ونيوز ويك الأسبوعيتين، وهاك ما تصدرته العناوين الرئيسية فيهما في ٢٧ حزيران من عام ١٩٩٤: لقد تم اتهام مجلة تايم بالعنصرية للتعديلات الفوتوغرافية التي أجرتها المجلة على صورة الاعتقال الشهير لأو جيه سمبسون.

وقد دافع المحررون عن اختيارهم لهذه الصور بقولهم أنهم حصلوا على حق الترخيص الإبداعي من أجل إظهار الهيئة التي انحدرت إليها سمعته خلال ذلك الأسبوع، ولكن الاحتجاجات المتمثلة بأن الصحيفتين تحطان من قدر رجل أسود وتحولان صورته إلى شيطان من خلال نشر هذه الصورة، أدت إلى أن يسحب المسؤولون عن الصحيفة النسخة الأولى من العدد وإصدار نسخة جديدة بغلاف جديد. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ المجلات الإخبارية الأمريكية التي يتم فيها سحب المجلات من على رفوف أكشاك البيع وتغيير صورة الغلاف. ولم يتسنَ سوى للقليل من الناس الذين حصلوا على نسختهم عن طريق البريد رؤية الغلاف الأول.

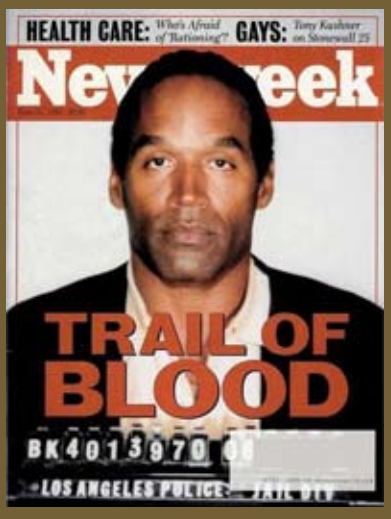

اعلام متعدد
وتقليد اخلاقي واحد

في عالم تسود فيه وسائل الإعلام الحديثة والتكنولوجيا المتغيرة وتتلاقى منابر وسائل الإعلام التقليدية وتتغير عادات المشاهدين والمستمعين والقراء بسرعة، لم يعد لذلك الخط الفاصل ما بين الصحافة المطبوعة والصحافة المرئية والمسموعة أثر يذكر. فقد تطورت القواعد الأخلاقية تقليدياً في داخل الصحافة، وغدت الصحف مستقلّة تماماً عن الدولة وقادرة على العمل في أسواق شبه حرة.

شهدت بيئة المعلومات بحلول النصف الثاني من القرن العشرين سيطرة المحطات الإذاعية والتلفزيونية عليها من خلال استقطاب شريحة واسعة من الجمهور والعمل في أسواق تسيطر عليها الدولة وتنظم القوانين التي تعمل من خلالها ويجاز فيها رقابة الهيئات القانونية، حيث اتسمت هذه الفترة باحتكار الحكومات لموجات البث الإذاعي والسيطرة على ملكية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وتقييد التراخيص.

وحتى وقت قريب، تطلبت الاختلافات بين هذين الشكلين من الإعلام التقليدي– أحده يعمل في الأسواق الحرة والآخر يخضع لمتطلبات الخدمة العامة ضمن إطار من التنظيم القانوني – طرق مختلفة لمراقبة وضبط المحتوى الإعلامي والأخلاقيات الصحفية، ولكننا اليوم أصبحنا نرى تغيراً في هذا المشهد.

لا زال يلوح في الأفق الإعلامي الحاجة للاهتمام بقضايا أخلاقية معينة تظهر للمذيعين والصحفيين عند مواجهة تحدي نقل «الأخبار العاجلة » والنقل المباشر والتي قد تؤدي بالصحفيين إلى بث مواضيع قد يندمون عليها لاحقاً، ولكن يمكننا القول أنه من الصحة بمكانٍ أيضاً أن قوانين الصحافة المطبوعة والمرئية والمسموعة والالكترونية تتطلب فكراً جديداً يضع في اعتباره دمج البيئات المختلفة.

كما لم يعد بالإمكان بعد الآن الاحتفاظ بالعرف الصحفي الكامن وراء القواعد الموجودة حالياً، أو الحفاظ على الغطاء الصارم للقواعد التي هيمنت على البيئة الإخبارية لعقود مضت. كما يجب علينا أيضاً إعادة النظر في العلاقة بين حرية التعبير وحرية الإعلام والبحث في الفروق بينهما.

في عام ٢٠٠٤، طالبت المفكرة أونورا أونيل- الأستاذة في علم الفلسفة في جامعة كامبريدج، ورئيسة الأكاديمية البريطانية- وسائل الإعلام الغربية إعادة النظر في مواقفها من حريّة الصحافة التي تعتبر الحل للحصول على حرية تعبير غير مقيّدة وهو أمر- على حد رأيها الصحيح في الغالب- إنما يدل على «الاهتمام بالذات». وقد أفادت أيضاً أن حرية التعبير يمكن أن تدعم اكتشاف الحقائق فقط عندما تكون جزءاً من الحوارات التي لا يتم التعبير فيها عن وجهات النظر المختلفة فحسب، بل يجري تقييمها في حلقات النقاش المفتوح.[٨]

لا زالت تلوح في الأفق الإعلامي الحاجة للاهتمام بقضايا أخلاقية معينة تظهر للمذيعين والصحفيين عند مواجهة تحدي نقل "الأخبار العاجلة" والنقل المباشر والتي قد تؤدي بالصحفيين إلى بث مواضيع قد يندمون عليها لاحقاً.

[٨] أونورا اونيل: "إعادة النظر في حرية الصحافة" محاضرة ريث في الأكاديمية الملكيّة الأيرلندية في ٤ كانون أول من عام ٢٠٠٤.

وتصف أونيل حرية التعبير على أنها ذاتية التمحور فقط بينما تصف الصحافة على أنها تهتم بالآخرين، حيث توجهها المثاليات الجوهرية في رسالتها ابتداءً من قول الحقيقة والاستقلالية والمصلحة العامّة والموقف المسؤول وانتهاءً بتأثير نشر الكلمات والصور. وليتسنى لها العمل بصورة فعّالة، يجب على وسائل الإعلام الانخراط في التواصل الذي يعمل على تعزيز الحوار والتبادل الديمقراطي.

واليوم، تستمر حريّة التفكير وحرية الصحافة والحقيقة بالتحالف معاً وعلى الأخص عندما تواجهان أعداء مشتركين– مثل الدول التي تفرض رقابة أو تستخدم الدعاية المضللة لتحديد حرية المعلومات ووضعها بالقالب الذي ترغب فيه. فجميع الأصوات- سواءً أكانت في إقليم التبت أو في زيمبابواي أو حتى في روسيا – لها الحق في أن تكون مسموعة.

إلا أنه ليس كافياً بالنسبة لنا أن نمتلك الحق في التعبير عن آرائنا، بل لا بد لنا أيضاً الحصول على المعلومات المتفوقة في نوعيتها من حيث المضمون والتحليل وتسجيل الأحداث في هذا العالم المعقد الذي نعيش فيه. وفي هذا المضمار، تعمل مبادرة الصحافة الأخلاقية على توفير الإطار اللازم لوضع المعايير وتحديدها، كما توفر أيضاً آليةً للتمييز بين عمل الصحفيين الحقيقي وبين عمل الآخرين الساعين للشهرة في عالم الإعلام والمعلومات.

وقد أثارت نشأة صحافة المواطن ومشاركة الناس الفعّالة في جمع الأخبار من خارج غرف الأخبار جدل جديد عن القيم الأخلاقية وتحمل المسؤولية .

فالصحفيون، سواء أكانوا يعملون لحسابهم الخاص أم يعملون كموظفين، يجنون الجزء الأكبر من قوت يومهم

كردستان العراق: الاعتراف بـ "وسام شرف" الاتحاد الدولي للصحفيين في العراق، ولكن ما تزال هناك بعض التحذيرات الصحيّة.

وافق السياسيون من ذوي النوايا الحسنة في كردستان العراق على دعم الصحفيين المحليين الراغبين بتعزيز جودة الصحافة ونوعيتها. فقاموا بإصدار قانون إعلامي جديد في أيلول ٢٠٠٨ ينص على حفظ مبادئ حرية الصحافة؛ وحظر سجن الصحفيين؛ وحظر منع وسائل الإعلام من النشر. كما اعترف القانون بشكل رسمي بالمبادئ الأساسية لقواعد الاتحاد الدولي للصحفيين الأخلاقية العالمية.

ومن جهته، أعترف الاتحاد الدولي للصحفيين بأهمية هذه التشريعات الجديدة التي ترمز للخروج عن رقابة المطبوعات ووسائل الإعلام التي كانت سائدة في الماضي. ولكن القانون الذي تبنّته الجمعية الوطنية الكردستانية (برلمان الإقليم) لم يخل من الثغرات التي نجد اقلها يتمثل في الغرامات الباهظة المفروضة على المحررين والصحفيين في حال تسببهم بإساءة دينية أو" نشر الكراهية والانقسام الطائفي" .

ويظهر القانون دعمه للحرية الإعلامية في الفقرة الأولى من المادة الثانية فيه:

" الصحافة حرة ولا رقابة عليها وحرية التعبير والنشر مكفولة لكل مواطن في إطار احترام الحقوق والحريات الخاصة للأفراد وخصوصية حياتهم وفق القانون والالتزام بمبادئ أخلاقيات العمل الصحفي وفق ميثاق شرف الفدرالية الدولية لعام ١٩٥٤ المعدل والملحق بهذا القانون".

وعلى الرغم من الأهداف النبيلة للقانون الجديد، إلا أن الثغرات الموجودة فيه قد تجعله عرضة للانتهاك على يد المغرضين، إلا إذا ما بقيت القضايا المتعلقة بالمخالفات الأخلاقية والمضمون الصحفي في يد منظمي القطاع الإعلامي نفسه وليس في يد الحكومة. وفي إفادة للاتحاد الدولي للصحفيين حول هذا القانون، أشار إلى أنه: "يجب أن يعكس القانون هذا المبدأ".

رحبت نقابة صحفيي كردستان بدعم مشرعي القانون، ولكنها ساندت رؤية الاتحاد الدولي للصحفيين بضرورة بذل جهود جديدة من أجل إعادة النظر في التشريعات لضمان تطبيق القانون في إطار التنظيم الذاتي المتفق عليه.

وعلى الرغم من أن هذا القانون لا ينطبق إلا في كردستان العراق في شمال البلاد، إلا إنه يعتبر مؤشراً إيجابياً يمكن الاستفادة منه على صعيد وضع سياسات لوسائل الإعلام في جميع أنحاء العراق التي تقع تحت نطاق عمل نقابة أخرى من من الاتحادات التابعة للاتحاد الدولي للصحفيين وهي نقابة الصحفيين العراقيين. وفي الوقت الحالي، يتم تبني نفس العملية في مدينة بغداد ولكن إجراءات صدور القانون لم تنته فيها بعد، حيث ما زالت النقاشات دائرة حول القانون الصحافة الوطني.

تُعرف مبادئ الأساسية لقواعد الاتحاد الدولي للصحفيين الأخلاقية العالمية التي وضعت المعايير الدولية للصحافة المستقلّة على أساسها أيضاً باسم "قواعد بوردو" نسبة إلى المكان الذي عقدت فيه جلسة الاتحاد الدولي للصحفيين التي تم فيها تبني هذه القواعد في عام ١٩٥٤. وفي عام ١٩٧١، تمت المصادقة على نص قانوني مشابه لهذه القواعد من قبل النقابات والاتحادات التابعة للاتحاد الدولي للصحفيين في الدول الأوروبية (إيطاليا وألمانيا ولكسمبورغ وبلجيكا وفرنسا وهولندا) في اجتماع تم عقده في ألمانيا ويُعرف هذا القانون باسم ميثاق ميونخ .

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

يسلّـط تأثـير الإنترنـت الضـوء علـى الكفـاح من أجل الصحافة الأخلاقية.

من خـلال ممارسة مهنـة الصحافة، حيـث تراهم جميعاً ملتزمين بنفس المسؤوليات المهنية ، مما يعطي عملهم صفة مشتركـة سواءً أكانوا يعملـون في مجال الصحافة المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الالكترونية.

وتوجه قواعـد السلوك الأخلاقية طريقـة عمل الصحفيين وتساعدهـم على تفهم مبادئ مهنتهـم بشكل أفضل، حيث ينبغـي أن يتحمـل الصحفيـون المسؤولية الفرديـة لعملهم فيمـا يسعى العديد منهم لتجسيد البعـد الأخلاقي الكامن في العمـل الصحفي. وعلى الأغلـب أن يكون هذا هو السبب الـذي يجـذب الصحفيين لهذه المهنـة في المقـام الأول، إلا أنهـم لا يستطيعون تحقيق ذلك ما لم يعملوا في بيئة تحترم الحق في العمل وفقا لما يمليه الضمير. وفي الواقع، لسنا هنا بصـدد توجيه النقد لهـؤلاء الذين يلقبـون أنفسهم بكتاب المدونـات أو المواطنـين الصحفيـين، فبعضهـم أيضاً يتمتع بمعايـير أخلاقية عالية، بيـد أن هناك واجبـاً على كل من يكتسب رزقه من العمل في مهنة الصحافة يتمثل في احترام المعايير المهنية والتحقق من الحقائق بصورة أبعد بكثير من المسؤولية الفردية الواقعة علـى كاهل هؤلاء الذين ينظرون إلى الصحافة كهواية.

يسلـط تأثـير الانترنـت الضـوء علـى الصـراع مـن أجـل الصحافة الأخلاقية، فجميع وسائل الإعلام سواءً المطبوعة أم المرئيـة والمسموعـة تسعى للمحافظة علـى وجودها عبر شبكـة الانترنت ضمن مواقع الكترونية تمتزج فيها التقارير المكتوبة والمصورة أكثر فأكـثر. وإذا لم تكن وسائل الإعلام قـد وضعـت بعد نموذجاً يجتـذب لها الإيـرادات من خلال مواقعهـا الالكترونية، فإنهـا تضع فيها وسائـل وموارد من شأنهـا أن تجتـذب جمهـوراً عالميـاً يسعـى للحصـول على المعلومات الفورية.

بيد أن «المعلومات الإخبارية» الموضوعة على شبكة الانترنت لا تقف عند حد مواقع وسائل الإعلام الالكترونية، فالانترنت عبارة عن سوق مزدحم وصخب يمكنك أن تتعرف فيه على جميـع الآراء المختلفـة؛ ويتـم عرض كل المعلومـات المثيرة والمتنوعـة. ولكن يبقى هنـاك عدة أسئلة تطـرح نفسها في عالم الانترنت؛ هل مـن الممكن تحديد الفرق بين المعلومات الحقيقيـة والمعلومات غير الصحيحـة والأماني؟ هل كانت نظريـة المؤامـرة الأخـيرة خيالاً مـن خيـالات الواهمين أم حقيقـة انكشفـت للعيـان؟ وفي الواقع، لا يمتلـك متصفحو الانترنت أية مبـادئ توجيهية تمكنهم من خوض غمار هذا السوق الشعبي الذي يعج بالأصوات الصاخبة بخطىً واثقة، ولا يجدون أيـة وسيلة أخرى للتأكد من المعلومات المطروحة علـى الانترنت سوى الاعتمـاد على قدرتهـم الشخصية في الفصـل بين الواقـع والخيال وتحـري الدقـة والمصداقية. وبطريقـة أو بأخرى، نجد أننا قـد عدنا إلى الأيام الخوالي التـي كـان فيهـا التجـار الرحالـة يجلبـون الأخبـار معهم مـن رحلاتهـم، ونجد أن نفـس الحاجة لتحـري المعلومات والتمييز بـين الأشخاص الصادقين وأولئـك المنافقين التي كانت موجـودة آنذاك تنبثق في وقتنا الحـالي مع هذا الكم الهائل من المعلومات المترامية على الانترنت.

وفي السنـوات الأخيرة، طُـرح نقاشٌ حـول تصنيف المواقع الالكترونيـة إلى المواقـع يمكـن الوثـوق بهـا وتلـك التي لا تتحرى المعلومات التي تضعها على صفحاتها، وذلك ليتمكن المتصفّح من معرفة المواقع التي تمت الموافقة عليها كالمواقع المتعلّقة بالصحة والطب مثلاً. وفي عام ٢٠٠٨، طالب العالم تيـم بيرنـرز لي – مخترع الشبكـة العالميـة– بوضع أنظمة تمنح المواقع الإلكترونية طابعـاً مميزاً للجدارة بالثقة حين يتم اعتمادها كمصادر موثوقة.

ويعاني بيرنرز لي- الذي يرغب أن يكون اختراعه وسيلةً في متناول الناس في الدول النامية وليس أداة في يد المؤسسات الكبيرة- من نفس المشاكل التي لطالما عانى منها الصحفيون على مدى قرون طويلة والتي تدور حول كيفية جعل وسائل الإعلام مفيدةً للناس دون أن تصبح طرقاً لجعل الأغنياء والأقوياء أكثر ثراءً أو قوةً. وكما هي الحال مع وسائل الإعلام، يبدو أن أي نظام يوضع لاعتماد أي نوع من الإجراءات المطروحة على شبكة الانترنت هو نظام محكوم عليه بالفشل ، وذلك لأن الجدل القائم حول عدم التأكد من مصداقية ونزاهة المواقع الالكترونية تنتقل ببساطة لتصبح قضية أمانة ومصداقية أولئك الذين يمنحون الاعتماد للمواقع الالكترونية.

ويظهر لنا ما سبق أنه لا يوجد حل جوهري للحكم على المحتوى من الناحية الأخلاقية لا في التكنولوجيا الحديثة ولا القديمة. فمتصفحو الانترنت هم مثل أولئك الذين كانوا يقلّبون ما بين القنوات التلفزيونية أو أولئك الذين يتصفحون الجرائد؛ حيث يتوجب عليهم جميعاً أن يتعلّموا كيفية الحكم على المواد المطروحة أمام أعينهم والتأكد من مصداقيتها وصحتها من خلال مراقبة مؤشرات الخطر الكامنة في وجهات النظر غير المبررة الموجودة في الحقائق الزائفة. وفي هذا الصدد، يجب أن تتمتع المواقع الإلكترونية الإعلامية بأعلى المعايير الأخلاقية ومقاييس الدقّة. فاسم الشبكة الإعلامية- سواءً أكانت وسيلة إعلام مطبوعة أم مسموعة أم مرئية أم الكترونية- تعتمد في الأول والأخير على القيم الأخلاقية للصحفي الذي يكتب المواضيع ويطرح المواد الصحفية.

نماذج للحكم الأخلاقي

قول الحقيقة

إن نماذج اتخاذ القرارات الأخلاقية بأفضل صورة تتجسّد من خلال الحالات العملية. ولكن في حقيقة الأمر، لا يضطر الصحفيون للتشبث بالقضايا الأخلاقية الرئيسية كل يوم، ولكنهم يجدون أنفسهم مضطرين إلى ذلك في بعض الحالات، وعلى الأغلب يواجه العديد من الصحفيين معضلة أخلاقية واحدة في كل أسبوع على الأقل حتّى وإن كانت صغيرة نسبياً.

ترتبط العديد من القضايا بمحاولة التنسيق بين حاجتين ملحتين ومتضاربتين: قول الحقيقة؛ وتجنب القصص التي تلحق الأذى بالأبرياء. ويجد الصحفيون أنفسهم أمام أسئلة محيرة لا يعرفون كيف يمكن الإجابة عليها مثل: هل من المبرر حجب الحقائق عن الناس استناداً للأذى الناجم عنها؟ ومن له الحق بالحصول على الخصوصية؟ ومن ينبغي أن يتوقع الإفصاح عن قصصه وأخباره للناس؟

ومن ثم تنبثق للصحفيين تساؤلات أخرى تدور حول المدى الذي يجب أن يتعاون فيه الصحفيون مع السلطات؟ متى يصبح التعاون شراكةً؟ ومتى تعد العلاقة مع مصدر المعلومات الصالح علاقة فاسدة؟ إن مثل هذه القضايا تظهر أمام الصحفيين بشكل روتيني داخل غرف الأخبار؛ ليس في صيغة أسئلة أخلاقية مجردة، ولكن من خلال الممارسة اليومية. ففي غرف الأخبار، عادة ما يعبر الصحفيون عن هذا الموقف بأن فلاناً «أصبح محلياً» مما يعني، على سبيل المثال، أن مراسل قسم الجرائم أصبح مقرّباً جداً من الشرطي الذي يزوّده بالمعلومات.

ويعد التعتيم الإخباري أحد أكثر القضايا التي يصعب فيها على الصحفيين اتخاذ مثل هذه القرارات ، والتي تثار من خلالها المعضلات الأخلاقية، فقد تطلب الشرطة (أو حتى تفرض في بعض الدول) تعتيماً حول قضايا معينة كالخطف مثلاً ليتسنّى لهم إنقاذ الضحية المخطوفة وإلقاء القبض على المختطفين. تعتمد وسائل الإعلام الإخبارية في هذه الحالة أسلوب العمل الجماعي، حيث أنها تجد أنه من غير المجدي أن تحجب شبكة إخبارية واحدة الأنباء في حين تذيعها قناة أو صحيفة أخرى.

ومن بين القضايا التي يجب أن يأخذها الصحفيون بعين الاعتبار في مثل هذه الحالة معرفة ما هو المدى الذي يمكن لهم أن يثقوا بما تقوله الشرطة ؟ وما هو الضرر المحتمل من النشر؟ وماذا سيكون رأي الجمهور بهذا التعتيم عندما تكشف الحقيقة لاحقاً؟ وهل سيتم نشر المعلومات على

ألمانيا : تصحيح الأخطاء

على مدى الثمانية عشر عاماً التي أمضاها هانس لايندیكر في مجلة "دير شبيغل" الألمانية، عمل هانس على نشر قصص كبيرة عن حملات التمويل غير القانونية والصلات السياسية في صفقات تهريب الأسلحة والبلوتونيوم، ولكن جميع أعمال السبق الصحفي والأوسمة التي حاز عليها الصحفي، تم وضعها تحت المجهر من خلال حادثة وحيدة وفريدة من نوعها في سجله الحافل بالإنجازات. ففي عام ١٩٩٣، قام هانس بإعداد تقرير صحفي حول مقتل كل من الألماني ولفغانغ جرامز المشتبه بضلوعه في عمليات إرهابية وضابط شرطة من الوحدة الخاصة الاتحادية في حادث لإطلاق النار في بلدة باد كلينين الألمانية، حيث أشار في تقريره أن جرامز قد تم إعدامه على يد اثنين من ضباط الوحدة الخاصة بعد محاصرته. واستندت المقالة إلى حدّ كبير على إفادة شاهد عيان واحد تم منحها للايندیكر عن طريق زميل آخر لضابطي الوحدة الخاصة اللذين اتهمهما هانس في تقريره بقتل الإرهابي.

واكتشف فيما بعد أنه أعطى أهمية لهذه المعلومات أكثر مما تستحق، وقال معترفاً "لقد منحت لأقواله الكثير من الأهمية، ولم أضعها في منظورها الصحيح، وعملت على تهويل القصة أكثر من اللازم". وقد نجم عن هذا التقرير المضلل استقالة العديد من المسؤولين، واعترف لايندیكر بسوء تقديره وقديم اعتذاره العلنيّ عن المقالة.

صفحات الانترنت بكل حال من الأحوال خلال ساعتين؟

وفي العديد من الحالات، يمكن أن تنطوي القضية على حجة أخلاقية قوية توجب اتفاق وسائل الإعلام على حجب الأخبار لفترة محددة، ولكن من الناحية الأخرى يمكننا أن نجد العديد من الأمثلة الأخرى التي طلبت فيها السلطات من وسائل الإعلام عدم نشر قصة معينة دون أي سبب يبرر ذلك. وبالرغم من أن الموقف الطبيعي للصحفي من قضية معينة يتمثل في نشر المعلومات ما لم تكن هناك حجة قويّة تقتضي بمنع النشر، إلا أنه ينبغي مناقشة أمر النشر أو عدمه في غرفة الأخبار- سواءً أكان الأمر متعلّقاً بقضية معينة بالتحديد أو كان الأمر على العموم فقط- حتى يكون ذلك القرار قراراً مدروساً وأخلاقيّاً أكثر منه عقد صفقة ما بين الصحفي وأشخاص من ذوي السلطة.

ويمكننا أن نرى مثالاً يتحدّث عن نشر الحقيقة وكشف الحقائق والتعاون بين وسائل الإعلام والسلطات على لسان سناندا كي داتا راي رئيس التحرير السابق لصحيفة ستيتسمان من مجموعة كالاكوتا ودلهي الناطقة باللغة الإنجليزية، والتي اعتبرها العديد من الناس أنها تعبر عن وجهة نظر الأغلبية الهندوسية في البلاد:[٩]

«كرئيس تحرير صحيفة «ذا ستيسمان»، كنت سعيداً حقاً في أحد المرّات بحصولي على معلومات سرية من مفوّض الشرطة في كالاكوتا لنشر اعتذار عن قصة كان على الأرجح سوف يستغلّها مسلمو المدينة. فقد هاتفني مفوض الشرطة في وقت متأخر من الليل وأخبرني أنه علم من مصادر استخبارات الشرطة، أن إحدى أكبر الصحف الممثلة للمجتمع الإسلامي تنوي نشر مقالة رئيسية ساخنة تعد إشارة لبدء حملة احتجاجات «تلقائية» تهدف إلى إثارة ردود الفعل الهندوسية المعاكسة». واستناداً لإمكانية حدوث جولة من العنف في المجتمع حول مقالة صحفية مثيرة للجدل، قرر رئيس التحرير تقديم اعتذار- على الرغم من أنه لم تكن الحاجةُ ملحَة لمثل هذا الاعتذار، إلا أنه لم يتردد أبداً عن ذلك: « لم يجبرني مفوض الشرطة على نشر الاعتذار، كما أنه في الحقيقة لا يمتلك السلطة لذلك، ولكنني كنت أعرف حق المعرفة مدى السهولة التي يمكن فيها لمثل هذه الأمور أن تخرج عن السيطرة، ففي مجتمعنا يمكن خرق الانسجام بين المجتمعات المختلفة بسهولة».

وكنتيجة لتنفيذ تعهده بنشر اعتذار على الصفحة الأولى من صحيفته، تم إطفاء شرارات اشتعال المواجهة بين

[٩] "نقد الصحافة البريطانية" (المجلّد الخامس رقم ٤ للعام ١٩٩٤ الصفحات ٤٨ و٥١).

عند الموازنة بين القيم المتضاربة، ينبغي على الصحفي البت فيما إذا كان نشر الحقيقة هو الأهم أم لا.

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

أفـراد المجتمـع وتجنب الحـرب الكلامية وإنهـاء المخاوف بشـأن اندلاع أعمال العنف في الشوارع. وفي هذا التصرف، واجه رئيس تحريـر الصحيفة تضارباً بين مبدأين يشكلان بالنسبة له أهمية كبيرة: مبدأ قول الحقيقة ومبدأ "انسجام المجتمع"، كما عبر عنه.

وفي مثل تلك الظـروف؛ وعلى ضوء المعلومات التي زوّده بها مفوّض الشرطة- الذي يعتبره رئيس التحرير شخصاً في موقـع مسؤوليـة- اختار رئيـس التحرير أن يضـع انسجام المجتمـع في سلم أولوياتـه، فقد اختـار التخفيف من حجم الأذى الممكن حصوله على جعل الحقيقة تقف دون اعتذار. ويمكـن للمـرء أن يختلـف مع قـراره، ولكن يبقـى العنصر الأهـم هنا أنه كان قادراً علـى اتخاذ قراره بحرّية. فعندما تتمحـور المسألة حـول تقييم أهمية القيـم المتضاربة، يجب علـى الصحفي أن يقرر فيما إذا كـان الكشف عن الحقيقة هو الأهم أم لا. وتعرض هذه القضية نموذجاً لاتخاذ قرار أخلاقي.

إن مثـل هذه القصـة سوف يتردد صداها بـين الصحفيين العاملـين في المناطـق التي تضـع فيها الأطـراف المتحاربة أمـام وسائـل الإعـلام صعوبـات يمكـن أن تصـل إلى حد انهيار التزام الصحفيين ووسائل الإعلام بالمبادئ والمعايير الدولية. وفي مثل هذه الظـروف، يجب على وسائل الإعلام إيجاد سبل للمحافظة على مسافة صحفية مع بقاء أولويتها المتمحـورة حـول خدمة الجمهـور. ففي ايرلنـدا الجنوبية، على سبيل المثال، حيث انقسمت المجتمعات بحسب التقاليد السياسيـة والدينيـة المختلفـة، ظـل الصحفيـون متحدين تحـت شعار واحد وهـو الاتحاد الوطنـي للصحفيين؛ وبقوا مترابطين مع بعضهم البعض عن طريق التفاهم المشترك حول القيم الصحفية. ونتيجـة لذلك الترابط وعلى الرغم مـن انتماء بعض وسائل الإعلام المحليـة لطائفة معينة في المجتمـع دون الأخـرى، إلا أن الصحفيـين المحليين أظهروا قدرتهـم على التعايش مـع بعضهم البعض حتـى وإن كانوا يختلفـون في بعض المسائل الجوهريـة، وبهـذا يكونون قد لعبوا دوراً موحّداً في بناء السلام. ولحسن الحظ، كان عدد ضحايا العنف من الإعلاميين في ايرلندا محدوداً.

وفي حالـة أخـرى، واجه ناشـر صحيفـة أمريكيـة معضلة مشابهـة أيضاً حين وجـدت الشرطـة أداة الجريمة مخبأةً في أحـد مصـارف المياه بعـد حصول جريمة قتـل بالطعن في المدينـة، ومن ثـم طلبت الشرطـة من الناشـر أن ينشر في الصفحـة الأولى موضوعـاً عن الجريمة يقـول فيه نقلاً عـن الشرطة أنها مـا زالت تبحث عـن أداة الجريمة وأنها ستجـري بحثـاً شامـلاً في الصباح الباكـر في المنطقة التي تم فيهـا العثور على السلاح. وأخـبرت الشرطة الناشر أنها تـود نشر هذا التقرير الصحفـي الزائف لحث المجرم على العـودة لموقع الجريمة خـلال الليل من أجل اسـترداد أداة الجريمة من المصرف.

ونجـد أنفسنا هنا أمام سؤال يطـرح نفسه؛ هل ينبغي على الناشر أن ينشر كذبة متعمّداً من أجل دعم تحقيق الشرطة في قضيـة ما؟ ولكن الناشـر في هذه القضية وافق على نشر المقالـة الزائفة، وبالفعل عاد المجرم في تلك الليلة إلى موقع الجريمة وألقت الشرطة القبض عليه.

برر الناشر نشر المقالـة بأنه في مثل هذه الظروف الخاصة توضـع الحاجـة لمساعـدة السلطـات في القبض على قاتل (سلامـة المجتمـع أو انسجامه كما يمكـن أن نسميها) فوق تحـريم الكذب والأولويـة المتمثلة في قول الحقيقة. وفي هذا التصـرف يكون الناشر قد قـام بتلبية نفس نـداء الواجب الذي لباه الصحفيـون عندما وافقوا على التعتيم الإخباري بعد قضية الخطف.

وفي مثـال آخر على الحكم الأخلاقـي في حالة حصلت قبل وقـت قليل من عمليـة الهجوم على خليـج الخنازير في كوبا عـام ١٩٦١- وهـي عملية هدفت إلى تغيـير النظام في كوبا وإسقـاط الزعيـم الشيوعـي في الجزيرة فيـدل كاسترو، كانـت صحيفـة نيويورك تايمز علـى وشـك أن تنشر مقال عـن التحضير لهذا الغزو، ولكن توقفت عن النشر بناءً على طلـب من الرئيس جـون كندي بحجة أسبـاب تتعلّق بالأمن القومـي. ولكن بعد مرور الوقـت وتمكن الحكومة الأمريكية من مناقشة تبعات الهزيمة التي لحقت بالمصالح الأمريكية، دون ذكـر الخسائـر في الأرواح، قـال كنـدي وهـو يستعيد ذكريـات مجريات الحرب أنه تمنى لـو أن صحيفة التايمز قامت بنشر ذلك المقال.[١٠] فات الأوان لذلك الندم.

إن هـذه القضيـة كانت حالـة واضحة من تسبـب منع نشر مقال ما في إلحاق أذى أكبر من نشره، كما تعكس التضارب بين رغبة الصحفيين في عدم إلحاق الضرر والواجب المهني للحريـة والاستقلالية. يختلـف الصحفيون عن السياسيين الذين يتخـذون قراراتهم على ضـوء إدراك أهمية وطبيعة الأحـداث بعد حدوثها، حيث يُجـبر الصحفيون على اتخاذ قراراتهـم علـى ضـوء الأدلّـة المتوفّـرة لديهـم، وفي أغلب الأحيـان يتخذون القرارات استناداً لقواعد إنسانية بسيطة تتمحور حـول عدم التسبب بالأذى ومساعـدة أولئك الذين يحتاجـون مثـل تلك المساعـدة. بيد أنه تبين مـن وراء هذه القضيـة أن الصحفيين يجب عليهم الموافقة على عدم نشر أو إذاعـة خـبر ما فقط عندمـا يطلب منهم ذلـك من قبل الشرطـة أو غيرها من الجهات الرسمية الأخرى في ظروف استثنائية جدّاً، وأنه عند انخراطهم في مثل هذه الترتيبات يجب الإفصاح عن الحقيقة للقرّاء في الوقت المناسب.

وعلـى الرغـم من اعتراف معظـم أدلّة السلـوك الأخلاقي بوجـود بعض الظروف الخاصة التـي يتحتم فيها الكذب أو حجـب الحقائق، فينبغـي على أي صحفـي يواجه مثل هذه المعضلـة أن يكـون مقتنعا مـن صلة هذه القضيـة وأهميتها

[١٠] ميرل و بارني، "الأخلاق والصحافة" صفحة ٩٦

بالنسبة للمصلحة العامة، وواعياً لحجم الأذى الذي يمكن أن يلحق بالمصداقية، ومستعداً لتفسير الظروف التي أدت إلى نشر هذه المعلومات المضللة للقراء.

وانطلاقاً مما سبق، تتطلب أخلاقيات الصحافة دعماً فعالاً من الصحفيين والإعلاميين الذين ينبغي عليهم التصرف ضمن روح الأخلاقيات وليس من خلال حفظ القواعد الأخلاقية عن ظهر قلب وترديدها فقط. وعلى الرغم من أن معايير أو أحكام مثل هذه القواعد تعد مفيدة ومجدية في معظم الأحيان، إلا أنه في بعض الأحيان تبرز تناقضات حقيقية بين القيم، ويتطلب حينها من الصحفيين اتخاذ قرار يتماشى مع القيم الأخلاقية.

وتعد هذه المهارة الصعبة مثل غيرها من المهارات الصحفية، بحيث تتطلب التدريب والوقت والجهد ليبرع المرء فيها. ويرى الصحفيون وأصحاب العمل والنقابات الصحفية والهيئات الدولية مثل الاتحاد الدولي للصحفيين- من خلال مبادرة الصحافة الأخلاقية- أن التدريب هو جزء لا يتجزّأ من آلية دعم عملية تطبيق المعايير الأخلاقية.

وتتوفر العديد من النماذج على طريقة التعامل مع مثل هذا التضارب بين القيم الصحفية، ولكن يجدر بالذكر منهم نموذجان اقترحهما باول تشادويك في رسالته التي قدمها في الاجتماع الإقليمي للاتحاد الدولي للصحفيين عن منطقة أسيا- المحيط الهادئ في عام ١٩٩٥. حيث يمكن استخدامهما كمرجعيّة حتى عند الاقتراب من الموعد النهائي، فهما يوجّهان التفكير ويتيحان عملية اتخاذ القرار الواعي الذي يمكن شرحه لاحقاً في حال ظهور أي خلاف.

ويشير أحد هذين النموذجين، الموضوع من قبل خبير أخلاقيات الصحافة الأمريكية- لو هودجز،[١١] أنه عند التعرّض لمعضلة أخلاقية، يجب على الصحفي أن يطرح الأسئلة التالية على نفسه:

١. ما هي القضايا المتعرضة للخطر هنا؟
٢. هل أمتلك جميع الحقائق ذات الصلة بالموضوع؟
٣. ما هي الإجراءات التي يمكنني اتخاذها؟
٤. ما هي النتائج المحتملة لكل إجراء؟
٥. ما هو الإجراء الذي يعد الأفضل نسبياً؟

أما النموذج الثاني الذي قدّمته جوان بيرد وهي محققة شكاوى في صحيفة واشنطن بوست، فيشير إلى طرح الأسئلة التالية:

١. هل قمنا بإعداد تقرير جيد؟
٢. ماذا نعرف عن الموضوع و كيف عرفناه؟
٣. من هم مصادر معلوماتنا وما هي مصلحتهم في هذا الموضوع؟
٤. هل تحققنا من المعلومات المعطاة لنا؟
٥. هل من المنطقي استنتاج الحقائق بالاعتماد على ما نمتلك من المعلومات؟ أو ما زلنا لا نعرف سوى بعض الحقائق عن الموضوع؟
٦. هل سيكون للقصة تأثير؟ وما نوعه؟

تعد الصحافة المهنة الوحيدة تقريباً التي لا تستند لمبدأ واحد متفق عليه لمعالجة المعضلات التي تظهر فيها. فالأطباء يستندون إلى مبدأ "عدم التسبب بالأذى أولاً"، وربما يرى المحامون أن تطبيق القانون هو أهم واجباتهم. وفي الواقع، حتى لو طرح الصحفيون الأسئلة السابقة، فيتعين عليهم في النهاية اتخاذ القرار حول ما إذا كان نشر الحقائق يشكل واجبهم الأول بغض النظر عن الكراهية المتأتية منه تجاههم أم أن مسألة مراعاة المصلحة العامة هي الأهم.

التحدّي المتمثل بالموضوعية

في الواقع، لا يوجد موضوع يثير الجدل والانقسام داخل الصحافة أكثر من كيفية تطبيق نظريات الموضوعية (الرصد المحايد) والتوازن (التعرف على وجهة نظر طرفي القصة) والتصرف ضمن المصلحة العامة (فعل الخير).

[١١] صحيفة "أخلاقيات وسائل الإعلام" المجلّد التاسع رقم ٢ (١٩٩٤) صفحة ١١٢.

تعـد هذه المفاهيم عامـلاً أساسياً في بنـاء الثقة في وسائل الإعـلام الإخباريـة وتبرير الفكـرة العامّة بـأن تدفق هذا الكـم الهائل مـن الأخبـار والمعلومـات والآراء يعـد جوهر الديمقراطيـة، فهـي تشـكل - قبـل كل شـيء- الوسيلـة التـي يعـرف الناس المعلومـات مـن خلالهـا ويعتمـدون عليهـا لمساعدتهم في اتخـاذ القرارات التـي يتحتّم عليهم اتخاذها.

ولكـن المشكلة الحقيقية تكمن في تعرض مفاهيم الصحافة النظرية هـذه للضغـط المستمر على يد أصحـاب المصالح التجاريـة أو القـوى السياسيـة. وعلـى الرغم مـن ملازمة هذه القيـود والضغوطات لنا بصورة دائمـة، إلا أنها توضع علـى المحـك في وقت الأزمـات القومية. أمـا في وقت المحن والصدمـات- مثـلاً اعتـداءات ١١ أيلـول علـى الولايـات المتحـدة- تتوقـف عمليـة الحصول علـى المعلومـات ويبدأ السياسيون بتحريفها بشكل يؤدي لتدنيس نوعيتها وتلويثها. فيجـد الصحفيون أنفسهم أمام تحـدٍ شديد: هل يضربون بمبدأ تحـري الموضوعية بعرض الحائـط وينضمون للركب السائـر؟ ففـي الحقيقة، يعد هذا الوقت هـو الذي يدق فيه ناقوس الخطر وتكـون روح الصحافة وجوهـر البحث عن الحقائق والمعلومات عن القادة والسياسة الوطنية مقيدتين بإستراتيجية يجمع عليها الجميع والتي تفضي بعدم إعطاء العدو أية معلومات من شأنها مساعدته أو إراحته. وفي هذه الحالة يستغـل السياسيون وصانعـو السياسات هذا الحس القومي ليمنعوا الصحفيين من طرح المزيد من الأسئلة.

ويشـير فيكتور نافاسكي رئيس تحرير صحيفة "ذا نايشن" السابق إلى أن مثل هـذه الأوقات من الأزمات تبين هشاشة مبـدأ الموضوعية، حيث يفيـد " *لا يوجد أي تلميذ صحفي يمتلـك الفكر والنباهة يعتقـد أن الصحافة الموضوعية هي أمر ممكن، فجل ما يمكن للمرء أن يطمح له في هذه الحالة يتمثل في تحقيق العدالة والتوازن والحياد وعدم التحيّز*"[١٢]

ولكـن متـى ما وقعـت الأزمـة، فإن حتـى مثل هـذه الآمال والطموحات تصبـح بعيدة المنال. فعندما طُرح على دايفيد وستن- رئيس الشبكة التلفزيونية الأمريكية ABC- سؤالاً في الأيام التي تلت ١١ أيلول عما إذا ما كان البعض في العالم الإسلامـي يعتـبر مقر وزارة الدفـاع الأمريكيـة البنتاغون هدفاً شرعياً للهجمة فأجاب:

«هـل يعـد البنتاغون هدفاً شرعيـاً؟ في الحقيقة، لا رأي لي في هـذا الموضوع، كما أنه مـن الضروري أن لا يكون لي رأي في هذا الموضوع... فأنا أشعر كصحفي أنه لا ينبغي علي أن أتبنـى رأياً معيناً، حيـث أن من المفترض بي أن أميز بين ما هـو حاصل فعلاً وبين ما لم يحصل على أرض الواقع، وليس ما يحتمل أن يكون».

أثار هذا الجـواب- الذي يجسـد روح الصحافة الأخلاقية ويعد نموذجاً على الصحافـة الموضوعية- احتجاجاً عارماً

دولـة ضعيفـة، شعب ضعيف: النازحون يفرون من القتال الدائر في أباي، والآن في أجوك. السودان في أيار ٢٠٠٨. تم استئناف المعارك في أباي في العشرين من أيار والتي نجم عنها- بعد أسبوع من القتال- تشريد آلاف السكان من منازلهم وجرح حوالي ١٠٠ شخص وفقاً لعمال الإغاثة في جوبا. تيم كولكا- بعثة الأمم المتحدة .

من قبـل السياسيين وغيرهم، وبعد أيـام قليلة قدّم ويستن اعتذاره بأن قال:

"لقـد كنـت مخطئـاً... تحت أي شـكل من أشكـال تأويل الموضـوع، إن الاعتداءات على البنتاغون هو عملية إجرامية لا يمكن تبريرها".

لقـد فشل في إدراك المـدى الذي أثر فيه القلـق المنبثق عن الهجمـات على نيويـورك وواشنطن على مبادئـه المرسومة للصحافة الأمريكية.

وفيما انحرف مسار الصحافة عن الاتجاه الصحيح بصورة مؤقتة بفعل أحداث ١١ أيلول، توضح المعضلات التي نجمت عن هـذه الفـترة كيـف يتعرض الصحفيـون للضغوطات الناتجـة عن أي صـراع اجتماعي أو حـرب- كما في العراق أو الكونغو أو سيريلانكا أو أفغانستان أو كولومبيا على سبيل المثـال، أو كما في النزاعات الإقليميـة طويلة الأمد مثل تلك الموجودة في قبرص والهند والباكستان، أو الحروب "الباردة" مثل تلك الموجودة على حدود الاتحاد السوفيتي السابق- وذلـك لكي يعكسوا الموقـف الرسمي للبـلاد ويتبنوا الحس "القومي". وفي مثال على هذا النهج، بينت التقارير المعدة

[١٢] مـن "الصحافـة بعد ١١ أيلـول" بقلم باربي زيزلر وستيوارت ألان، روتلدج عام ٢٠٠٢.

في شهر آب ٢٠٠٨ عن الصراع الدائر بين روسيا وجورجيا أن تسوية الخلاف أصبحت مستحيلة، ولكن وسائل إعلام كلا الجانبين قدموا وجهة نظر جانبهم على أنها الحقيقة المجردة. وفي عام ١٩٨٠، انتقدت السيدة تاتشر هيئة الإذاعة البريطانية خلال حرب الفوكلاند الدائرة بين بريطانيا والأرجنتين لأنها أشارت في تقاريرها الإخبارية إلى "القوات البريطانية" بدلا من "قواتنا". فالسياسيون يحاولون دائماً في وقت الحرب أن تتحدد هوية الأمة مع الصراع. ولكن الصحفيين بالمقابل يصارعون لتحديد هويتهم بالتقارير الموضوعية.

ينبغي على الصحفيين أن يعوا الحالة التي تطغى فيها أي أزمة قومية على الحدود الاعتيادية التي وضعوها لحماية استقلاليتهم من ارتباطهم الشخصي والعاطفي لدورهم كمواطنين، فالضغوطات التي تواجههم للتكيف مع هذا الوضع تكون حقاً مجهدة، ومن الصعب على أي صحفي مواجهة مثل هذه الضغوطات دون مساندة زملائه ودعم الأخلاقيات الصحفية القوية.

كيف باستطاعتنا في ظل مثل هذه الظروف وضع إطار ثابت ومستمر للسلوك الأخلاقي والتغطية الإعلامية الجيدة؟ إن مثل هذه المعضلات والتحديات هي بالضبط ما تسعى مبادرة الصحافة الأخلاقية لمعالجتها.

وبعيداً عن وقت الأزمات الآنية، يميل الصحفيون إلى تفسير تصرفاتهم على أنها في إطار المصلحة العامة، وهي فكرة متأصّلة من الاعتقاد أن عمل الخير مع اعتبار المصلحة العامة للمجتمع إنما هو أمرٌ جيد.

لكن العديد من الصحفيين والمحررين لا يؤمنون بالجدل الذي يتعامل مع "المصلحة العامّة" كأسلوب لتوظيف الصحافة للدفاع عن قضايا خاصة بغض النظر عن أهمية هذه القضايا، فمهمة الصحفيين تتمحور حول إعداد التقارير الصحفية حول ما يجري في هذا العالم وليس خلق عالم أفضل، على حد قولهم.

ويؤكد هؤلاء الصحفيون أن أفضل ما يمكن أن يرجوه يكمن في تمكين الناس من اتخاذ قراراتهم بنفسهم فيما يتعلق بالمسائل العادلة وغير المتعصبة والمنصفة اجتماعياً دون إلزام أنفسهم بتعريف معين للخير والمصلحة العامة.

ولكن آخرين من الصحفيين لا يوافقونهم على هذا الرأي، حيث إنهم يرون أن الصحفيين ليسوا مجرّد مراقبين؛ والموضوعية الصحفية ليست مفهوماً عاماً جدير بالثقة. فالصحفيون هم كباقي المواطنين؛ جزء لا يتجزأ من الوقائع الاجتماعية والسياسية الموجودة في مجتمعاتهم، وأن لديهم مهمة تتمحور حول تحديد الأفعال التي تعكس أثراً جيدا على المجتمع والعمل على تعزيزها.

هل يمكن أن نتحلى بالموضوعية عن حق أم أن أقصى ما يمكن للصحفيين أن يطمحوا له يتمثل في تحري الصدق

فيما يعرفون من معلومات وما يستطيعون إثباته منها؟

تعد مثل هذه القضايا مسائل معقدة وتغطي مجموعة واسعة من المواضيع، ولذا سيكون من الجدير بالصحفيين ووسائل الإعلام التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجماعات الأخرى المشاركة في مبادرة الصحافة الأخلاقية من أجل معرفة التبعات الأخلاقية المتأتية من كيفية تطبيق مبدأ "عدم التحيز" بشكل صارم. ومع تطبيق ذلك، قد تنفتح أفاق كبيرة أمام المزيد من الصحافة الأخلاقيةً التي يمكنها أن تبقى على تواصل مع واقعنا الاجتماعي في هذا العصر.

ويجدر بالذكر أيضاً هنا أنه مهما كانت النتائج المنبثقة عن مثل هذا الجدل، لا بد أن يحسن الحوار القائم حول هذه الخلافات نوعية اتخاذ القرار الصحفي والصحافة بشكل عام. كما أنه من المنطقي أن نختلف في وجهات النظر وأن نتوصّل إلى إجابات مختلفة طالما نحن نحاول أن نعالج هذه الخلافات.

موازنة التصرفات

على الرغم من أن مثل هذه الحوارات يفضل أن تثار من قبل المفكرين وعلماء الاجتماع، إلا أن الصحفيين يواجهون في

قـد يكون الاحتباس الحراري، مثـلاً، عبارة عن الكثـير من الهواء الساخـن فقـط. ولكـن مـا دامت الأدلـة تثبت خـلاف ذلـك، يؤيد العقلانيون الإجراءات التي تقلل من ظاهرة الاحتباس الحراري.

لأسباب الطبيعية؟ صورة مدمرة لعواقب الطقس الحديثة. ©منظمة العمل الدولية/ كروزي م.

عملهـم اختيارات يومية من أجل العمل على خلق التوازن ما بين مبدأ الأهمية الإخبارية وبين مفاهيم المصلحة العامة. فمثلاً، تتطلب الأخلاقيات الصحفية خلق توازن بين وجهات النظـر المختلفة عند إعداد تقاريـر صحفية حول السجالات السياسية، لينبثق حوار مفعم بالحيوية، ولكن لا بد أن نسأل هنا هل مـن الحكمة أن يصر الصحفيـون على مواجهة كل ادعـاء أو مطلب عندما يكـون الأمر الذي يدور الجدل حوله حقيقة علمية؟

وقد يتسبب الصحفيون في حصول بعض اللبس والبلبلة لدى المشاهدين في حالة المساواة في وزن الإجماع العلمي على رأي ما مع وجهة نظر الأقلية، ويمكن لذلك أن يحصل على سبيل المثال عند تغير المناخ الذي أدى إلى اتخاذ العلماء لرأي ما، بحيـث يقـول أغلبية العلمـاء عن مسألـة ما أنهـا أصبحت حقيقـة راسخـة. وفي هـذه الحالـة، ينبغي بطبيعـة الحال الاستمـاع لوجهات النظر المعارضة لرأي الأغلبية، ولكن إذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار رأي المنشقين بشكل دائم، فسيبدو للجمهور عندئذٍ أن رأي الأغلبية ورأي الأقلية المنشقة يمتلكان الأهمية ذاتها، مما يـؤدي إلى تضليل الناس ودفعهم للظن بأن هناك تكافؤاً في القوى ما بين الرأيين المتقابلين.

قبل بضع سنوات، واجهت الحملة العالمية حول مرض نقص المناعـة "الإيدز" - وخصوصاً في إفريقيا- بعض المصاعب عندمـا تعرض الإجمـاع العلمي بـأن فيروس HIV هو المسبـب لمرض نقص المناعة «الإيدز» إلى التشكيك من قبل عـدد قليل من العلماء الذين طعنوا بالفرضية وحصلوا على اهتمـام وسائل الإعلام التى أعطت الموضوع أهمية أكبر من حجمه الحقيقي.

وقـد يعزو البعض- على سبيـل المثال في جنـوب أفريقيا، حيـث برز موقـف الرئيس ثابو مبيكـي الشهير بحزمه ضد رأي الأرثوذكس حول أزمـة فيروس نقص المناعة «الإيدز»- السمـاح لصانعـي القـرار في بعض الـدول بتأجيل البرامج العلاجيـة والوقائيـة الملحة التـي أدت إلى نتائج وخيمة إلى الانطباع الزائف الـذي تركته وسائل الإعلام حول الخلاف في الآراء العلمية بشأن مرض نقص المناعة «اللإيدز».

وتؤكـد هـذه الحالـة علـى وجـه الخصوص أهميـة فهـم الصحفيـين للجـدل المعقـد أو الآراء والدراسـات العلميـة المتعـددة الجوانب بشـكل أفضل، فوسائـل الإعلام تتجاهل في أغلـب الأحيان إجراءات وأساليـب البحث العلمي. فليس مـن واجـب الصحفيـين ووسائـل الإعـلام أن يكونـوا على

احتجاج: هوما على رئيس الاتحاد الفدرالي للصحفيين الباكستانيين يقود تظاهرة حول القوانين الإعلامية القمعيّة.

دراية بالعدد الـذرّي للعناصر أو أن يفهموا فيزياء الهندسة الميكانيكيـة، لكنهم قطعاً يحتاجـون لأن يكونوا قادرين على تقييـم الأدلة التي تدعم النظريـة أو تعارضها وفهم حساب الخطر.

يتقـدّم العلم مـن خلال اختبار الفرضيـات العلمية، ويمكن اعتبـار الحقائق العلمية الموجودة في أيامنا هذه بأنها أفضل النظريات وأكثرها تأهيلاً وثقة بدلاً من كونها مثبتة بالمفهوم المتزمت والدقيق لإثبات الفرضيات العلمية، ومن هنا يمكننا أن نؤكـد على أن التميز في الصحافة لا يمكن انجازه إلا من خلال تمحيص المعلومات والتعامل الدقيق مع الأدلة.

وعلى هـذا الصعيد، ينبغـي على المراسلـين الصحفيين أن يكونـوا قادريـن على تحديد الدليـل السليم حتـى يصدّقوا النظريـات؛ وإدراك المنطـق الكامـن في التعامـل مع بعض النظريـات حتـى في وجـود قدر مـن الشك حولهـا، والأهم مـن ذلك كله، الحصـول على سبب وجيه لاتخـاذ مثل هذا النهـج الذي يجب أن يرتكز علـى تقييم شامل لجميع الأدلة المتوفّرة.

فعلـى سبيل المثال، قد يكون الاحتباس الحراري عبارة عن الكثـير من الهواء الساخن فقط. ولكن ما دامت الأدلة تثبت خـلاف ذلك، يؤيـد العقلانيـون الإجراءات التـي تقلل من ظاهرة الاحتباس الحراري. ومن هنا نرى أن للتوازن مكانه المحـدد وأنـه يجـب أن لا يشـكل هاجساً لـدى الصحفيين، فعندمـا يتم إعطاء الحـوارات غير المتوازنـة مساحة ووقتاً بقصد تطبيق مبدأ التوازن بين الآراء المتقابلة، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تشويه قواعد الصحافة الأخلاقية والعمل ضد المصلحة العامة.

مساءلة الأنداد

علـى الرغم من وجود موجات من الشد والجذب من الجدل المستمـر حول الدفـاع عـن الصحافة وتحقيق التـوازن بين الآراء المتقابلة وتحديـد المسائل التي تقع في دائرة المصلحة العامة، إلا أن الساحة الإعلامية تشهد القليل من الحوارات والمناقشات حول الحاجة إلى بناء الثقة العامة ووضع أنظمة مساءلة جديرة بالثقة.

يميـل الصحفيون في العـادة للتعامل مع المسائـل بحساسية شديـدة، فمـع أنهـم لا ينفكـون عـن يوجهـون التعليقـات والملاحظـات اللاذعة تجاه الأشخاص البارزين في الحياة العامـة، إلا أنهـم لا يتحملـون توجيه النقد لعملهـم أو حتى مجـرد التلميـح له. فهـم دائماً يتخـذون موقـع الدفاع عن مهنتهـم وصورتهـم العامـة، ويظهـرون بمظهـر الاستكبار والغـرور الذي يحتقـرون وجوده لـدى الآخرين. كمـا أنهم يحبـون أن يحتلوا مكانة أخلاقيـة جديرة بالاحترام، لكنهم نـادراً ما يظهرون التواضع والشجاعـة الأدبية المطلوبة عند الاعـتراف بالخطـأ؛ وتحمـل مسؤوليـة أفعالهـم؛ وإرضاء الأشخاص الذين تسببوا لهم بالأذى.

ينبغـي علـى العاملـين في وسائل الإعـلام تحمـل المسؤولية التـي تقع علـى عاتقهم مـن تصحيـح للأخطـاء الحاصلة أثنـاء قيامهم بعملهم، ومعرفـة أن أصواتهم هي التي ترتفع لتصل إلى مسامع الجميع. إن إحدى نقاط ضعف الصحافة الحديثـة تتمحور حـول فشل أنظمـة الانضبـاط والتنظيم الذاتـي في التجـاوب مـع المخـاوف العامة عـن الممارسات الخاطئة في الصحافة بالطريقة الملائمة.

واستنـاداً لما سبق، قامت المنظمات الصحفية بإلزام نفسها مـن خلال مبادرة الصحافـة الأخلاقية بالتعاون مع بعضها البعـض ومع الجماعات المهنية الأخرى من محررين وملاك ومعلّمـين من داخل القطـاع من أجل تعزيـز أهمية السلوك المهنـي الأخلاقـي. ففـي عصرنا هـذا- وكما هـو مبين في هـذا الكتاب- تتحمـل المنظمات الصحفيـة مسؤولية قيادة التوجه نحو صحافـة مسؤولة تتسم بأعلى مستويات الجودة والنوعيـة. فهم يعلمـون أن المساءلة تبنـي المصداقية، وأنه دون المصداقية لا يمكن الوثوق بالصحفيين.

صحافة أخلاقية لأوقات الامتحان

أطلقت مبادرة الصحافة الأخلاقية إشارة البدء في حوارات جديدة حول دور وسائل الإعلام في المجتمعات الحديثة. ومما لا شك فيه انه ينبغي على وسائل الإعلام أن تعيد التفكير في إيجاد طرق جديدة تمكنها من خدمة هذا العالم المتغيّر.

في ظل المتغيرات الجديدة التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة من إضعاف وسائل الإعلام العالمية والمنظمات فوق القومية لقبضة سيطرة الدولة؛ وخوف السياسيين من التطرف والفساد؛ وفقدان العديد من الإعلاميين للحس بالمسؤولية تجاه مهنتهم، ينبغي علينا إعادة النظر في مواقفنا حول دور الإعلام ومساهمته في الحياة الديمقراطية. فكيف يمكن للصحافة تمكين جمهور متعطش لمعلومات من شأنها مساعدته على مساءلة الحكومات وتحميلها مسؤولية أفعالها فيما يغرق الإعلاميون والصحفيون في هذا القدر الكبير من المعلومات المتنوعة من السخيف إلى المهم؟

مع الوقت أصبح الناتج الإعلامي بمنزلة الوجبات السريعة للفكر، فهي في متناول اليد ومتنوعة لكنها ذات مصادر أو قيمة غذائية مشكوك فيها.

وعلى الرغم من ذلك، يمكننا من خلال المثابرة في العمل والاهتمام المتزايد بالمصالح الإنسانية والبحث عن الحلول بعقل مستنير وقلب متفتح أن نحصل على مزيج رائع من المقالات الصحفية التي تتمتع بحس عال وتتصف بعدم الإثارة. فوسائل الإعلام تسهم في بناء الثقة العامة بطريقة أدائها الصحيحة للأمور البسيطة من تعزيز للنقاش المفتوح وتوفير للمعلومات الموثوقة وفضح للتصرفات الخاطئة والفساد وشرح لتأثير الأحداث على هذا العالم الذي نعيش فيه.

ولكن لا يمكن للصحفيين أن يستمروا في ترسيخ مثل هذه التصرفات إلا من خلال التزامهم بمجموعة من القيم والمبادئ. وعلى هذا الصعيد، تعمل مبادرة الصحافة الأخلاقية على تشجيع الحوار المتمحور حول كيفية تعزيز هذه القيم مع مراعاة التقاليد الصحفية المختلفة والتاريخ السياسي والعوامل الثقافية والدينية الموجودة في كل بلد من

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

بلدان العالم. فهي تهدف لتقوية الحوار القومي والإقليمي والعالمي بين وسائل الإعلام المختلفة كإستراتيجية لبناء السلام والتنمية من خلال رفع مستوى الوعي حول كيف يمكن للصحافة الواعية والدقيقة وإعداد تقارير صحفية ذات حس بالمسؤولية أن تساعد في بناء الديمقراطية وخلق تفاهم متبادل من أجل مواجهة الخلافات والانقسامات.

تعد مبادرة الصحافة الأخلاقية بمثابة تحد لوسائل الإعلام الحديثة التي تصب جلّ اهتمامها على المشاهير والفضائح والأخبار المثيرة التي تلقى رواجاً لدى الجمهور وتسهم في رفع أرقام مبيعات وسائل الإعلام المختلفة لتعمل بذلك على نشر الاستخفاف واللامبالاة وتثبيط العزيمة. كما تشير المبادرة إلى أهمية إعداد تقارير صحفية متسمة بالشجاعة والجرأة من شأنها أن تعمل على تعزيز مفهوم الصحافة كوسيلة تهتم بالمصلحة العامة.

وفي واقع الحال، قد لا يهدف الصحفيون دائماً إلى القيام بما هو صحيح مع أن نتائج أعمالهم تنصب في أغلب الأحيان على طريق عمل الخير. وعلى الرغم من إقرار العديد من الصحفيين على أن مفهومي التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يشكلان حجر الزاوية بالنسبة للأيديولوجية السياسية الموحدة، إلا أن بعضهم يطمح لاتباع حزب سياسي محدد أو إستراتيجية أو سياسة معينة.

وتعد كل من الحكومات المنفتحة والحريات السياسية والمبادئ الأساسية للصحافة الأخلاقية الركائز الأساسية للتعددية الديمقراطية، ولكن يجد الصحفيون أنفسهم أمام سؤال يفرض نفسه: ماذا سيحدث لسلطتهم المتمحورة حول المساءلة والتمحيص إذا ما أضحت الصحافة أداة في يد الحركات السياسية أو التجارية أو الاجتماعية؟ وهذا السؤال ليس مجرّد مسألة جدلية بين الخير والشر، بل تدور فحواه حول الحفاظ على مفهوم الاستقلالية في جميع الظروف.

فلا يفلت من قبضة مساءلة الوسائل الإعلامية وتحليلاتها أي شيء بما في ذلك الحملات ضد أسوأ أعمال الشر- الإرهاب، والأشكال الحديثة للرق، واستغلال الأطفال، والتعذيب، والقتل غير المشروع، والإبادة الجماعية، والعنصرية. حيث ينبغي على الصحفيين كشف بواطن الأمور وظواهرها، ومن الأمثلة على هذا الكشف: أن تلقي حملات مكافحة الإرهاب القبض على الناس دون إجراء أي تحقيق قانوني؛ أو تعمل على توقيفهم لعدة سنوات دون توجيه أية تهم إليهم؛ أو ترسلهم إلى دول أخرى يتعرضون فيها للتعذيب؛ أو تجعل الناس «يختفون» باسم مكافحة الإرهاب. كما يجب بالمقابل تحري حقيقة الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق المتهمين باسم الإرهاب ومساءلتهم حول كيف يمكن لأي مجتمع أن يقيم توازنا ما بين حقوق الأفراد والحق في حماية نفسه.

وقد تغفل وسائل الإعلام عن نقطة مهمة وأساسية أثناء بحثها عن القضايا الجدلية تتمثل في نشر النجاحات، وذلك لأن الاهتمام بطرح التناقض بين الأفكار يستحوذ عليها. وقد ينجم عن هذا الاستحواذ تلك المقابلات الإذاعية والتلفزيونية التي يتحدّث السياسيون فيها فقط عن نجاحاتهم في مبادرة سياسية معينة، بينما يركز الصحفي على الإخفاقات فقط. وبهذا يحصل المشاهد على وجهين لنتيجة الحوار، أحدهما يبين أن تلك السياسة أقرب إلى الكمال، بينما يبينها الآخر ككارثة مدمرة. وفي

تعد مبادرة الصحافة الأخلاقية بمثابة تحد لوسائل الإعلام الحديثة التي تصب جلّ اهتمامها على المشاهير والفضائح والأخبار المثيرة التي تلقى رواجاً لدى الجمهور وتسهم في رفع أرقام مبيعات وسائل الإعلام المختلفة لتعمل بذلك على نشر الاستخفاف واللامبالاة وتثبيط العزيمة.

الواقع، لا يمكنك اعتبار أيّ من الصيغتين دقيقة.
ويغلب على الصحافة في أغلب الأحيان صفة عدم التنظيم وذلك لأسباب يتمثل أقلها في الضغوطات التي تتعرض لها والتحيّز الداخلي والمحاباة والتلاعب. فالتنافس ما بين وسائل الإعلام على أن تكون أول من يقدم «الأخبار العاجلة» يمكنه أن يؤدي إلى صحافة متسرعة تسمح بعدم التأكد من خلفية المعلومات الواردة وتعاني من عدم كفاية المصادر. فالصحفي الذي لا يمتلك الوقت الكافي لإعداد تقرير منظم ومعد وفق أعلى مستوى من الجودة قد يشعر بأن عليه أداء المهمة بأسرع الطرق وأسهلها دون الاهتمام بالثمن. ولكن هذا ليس عذراً، فهؤلاء الصحفيون الذين لا يستطيعون تحمل وطأة الضغط إما لأنهم يفتقرون إلى التدريب اللازم لأداء مثل هذه المهمات أو لأنهم لا يرتبطون بمهنتهم بشكل وثيق.
وفي الحين الذي تود وسائل الإعلام فيه تهنئة نفسها لبلوغها قمة الأحداث العالمية المتغيرة، لا يخط معظم الصحفيين المسودات أو الخطوط العريضة للتاريخ. بل غدا معظمهم، على ارض الواقع، يهتم باحتياجات الحياة اليومية الرتيبة أكثر من اهتمامه بالحال الذي قد تؤول إليه المهمة السامية لمهنتهم .
ومع ذلك، فإن الغريزة الصحفية لدى الصحفيين والمحررين- الذين يكافحون من أجل تعزيز الاستقلالية واللياقة وعمق التفكير في عملهم- ما تزال قوية حتى ولو لم يتمكن معظمهم من حفظ قواعد وآداب المهنة التي تصدرها الاتحادات والنقابات المهنية التابعين لها. ومما يدعو للدهشة حقاً أن هذه الغريزة تعمل بغض النظر عن الواقع السياسي والقيود الاقتصادية التي يعمل الصحفيون ضمن إطارها.
وفي الواقع لا يمكن أن نزيل عنصر التحيز من قلب الصحافة، وفي أغلب الأحيان يتم تحديد دقة التقارير وجدارتها بالثقة من خلال هوية وهدف وأسلوب الجهة الإعلامية التي يعمد الصحفيون إلى الوقوف إلى جانبها من الناحيتين السياسية والمهنية، وليس من خلال إطار القيم الأخلاقية التي أنشأهم عليها آباؤهم أو معلموهم أو مدارسهم الصحفية بل من ناحية الثقافة الإعلامية التي يعملون من خلالها.[١٣] ولكن من الجهة الأخرى، يمكن أن يدهشك ذلك التماسك الرائع والتقاليد المهنية المشتركة في داخل الصحافة نفسها سواءً أكانت متمثلة بصحيفة الصفراء مثل بيلد زايتنج أو صحيفة جادة مثل واشنطن بوست. وفي أفضل حال، يمكن لهذا التقليد اليومي والصغير أن يعتبر رسالة للصحفيين تذكرهم بواجبهم في مراعاة المواد الصحفية التي يعملون على إعدادها، بالإضافة للعمل وفق السلوك الأخلاقية لمهنتهم.
كما عملت التغيرات التي تطرأ على المشهد الإعلامي بشكل مستمر على إضعاف هذه الميزة الأخلاقية الكامنة في قلب الصحفيين. فمع نشوء التحرير الرقمي والصحافة الإلكترونية والرسائل النصيّة، أصبح جميع الصحفيين في الدول المتقدمة وغيرها من دول العالم يعملون الآن في بيئة إعلامية لا تقف في وجهها المسافات. ولذا تراهم يعملون على نشر المقالات في وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية والالكترونية في آن واحد: إنهم متعددو المهارات وأنصار التقنية الحديثة للمشهد الإعلامي الجديد الذي لا يترك مساحة من الوقت للتفكير الأخلاقي. إن الصورة النمطية الأسطورية عن الصحفيين كونهم متشائمين وسكرين وساخرين وسيئي السلوك قد ولت دون رجعة.
ولكن في نفس الوقت، ساءت ظروف العمل بشكل ملحوظ، حيث غدا سوق العمل الصحفي يشهد تراجعاً في حقوق العمل الآمن. وحين يتم تصدير العمل الصحفي إلى صحفيين في الخارج، سيكون هؤلاء بعيدون عن موقع تحرير وإنتاج وتوزيع عملهم. وخلصت الإحصائيات إلى أن ثلث الصحفيين في العالم هم صحفيون احرار (دون عقود) ويعمل العديد منهم تحت ظروف عمل مثيرة للشفقة ومحفوفة بالمجازفات. أما الشباب خريجو

أكسفورد

في الثمانينيات من القرن الماضي، طلب رئيس تحرير "أكسفورد مايل" من مصور يعمل لحساب الصحيفة أن يصور صبياً صغيراً عاجزاً في أول يوم له في المدرسة. وقد كان الصبي- الذي تم تركيب رجلين صناعيتين له- قد حظي بشعبية واهتمام كبيرين في صغره نتيجة لنداء الإغاثة الذي أطلقته صحيفة شقيقة آنذاك. وعندما اقترب المصوّر من الأم قالت له أنها تريد لهذه الشهرة أن تتوقف كي يستطيع ابنها أن يعيش حياة طبيعية في المدرسة، وبناءً على طلب الأم، عاد المصور دون التقاط الصور. ولكن رئيس التحرير أعطى المصور أمراً بالعودة في اليوم التالي إلى المدرسة واختطاف صورة للولد مع أمه قبل دخولهما بوابة المدرسة، رفض المصور ذلك قائلاً أنه تصرف غير أخلاقي على الإطلاق، فهدده رئيس التحرير بالطرد من العمل إن لم يمتثل للأوامر. حاولت رابطة العمل التابعة للاتحاد الوطني للصحفيين إقناع رئيس التحرير أنه على خطأ، إلا أنه أصر على موقفه؛ إما أن يلتقط المصور الصورة أو أن يطرد من العمل. فرد الصحفيون على هذا التصرف بأن قاموا بعقد إضراب ليوم واحد وتوزيع منشورات في شارع أكسفورد يشرحون فيها قضيتهم. إن ما سبق يعد مثالاً نادراً على موقف عام من الثناء على صحفي لامتثاله لقواعد السلوك الأخلاقية. وفي النتيجة، لم يتم سحب الإنذار الممنوح للصحفي، ولكن في المقابل لم يتم تنفيذ التهديد بالطرد أيضاً. وبعد مرور عدة سنوات، لا يزال الصحفي يعمل لحساب نفس الصحيفة أما رئيس التحرير فقد غادرها منذ أمد بعيد.

[١٣] تم العثور على دراسة لهذه الظاهرة في "الصحافة الملتزمة" للكاتب إيدمون لامبث.

زيمبابواي: الكذب من أجل قضية نبيلة

يحدثنا فوستر دونجوزي الأمين العام لاتحاد الصحفيين في زيمبابوي عن تجربته الخاصة حول الخداع باسم الإنسانية: "بعد أن خسر روبرت موغابي جولته الأولى من التصويت بانتخابات آذار ٢٠٠٨، أطلق حزب زانو- الجبهة الوطنية- وهو الحزب الذي يمثله موغابي- موجة من العنف ضد شخصيات المعارضة جاءت على شكل ضرب واغتصاب وعمليات خطف وقتل واغتيالات. وكنت قد حضرت دفن أحد الناشطين الذي تم اغتياله حينها".

ومن ثم أضاف: "في المقبرة، كان الجو يعبق بالتوتر؛ وكان الشباب من حزب المعارضة "الحركة من أجل التغيير الديمقراطي" ينادون بالانتقام للقتيل، وكانوا أيضاً على أهبة الاستعداد لقتل أي شخص يعمل كجاسوس للحزب الآخر ضمن الحشود الموجودة في المقبرة. ثم احضروا لي رجلاً في منتصف العمر لم يسبق لي أن تعرفت عليه، مما أثار دهشتي لأنني من خلال منصبي كأمين عام للاتحاد أعرف معظم الأعضاء. وسألوني: "هل هذا الرجل صحفيّ؟ نحن لا نعرفه، هل بإمكانك أن تثبت لنا أنه أحد أعضاء الاتحاد؟ أنا لم أكن أعرفه شخصياً، فقمت بطلب بطاقة انتسابه للاتحاد فوجدت نفسي أمام اسم لعضو لا اعرفه.

"ووفقاً للمعلومات الموجودة على بطاقة انتسابه، من المفترض أنه يعمل لدى مؤسسة لا علاقة لها بجمع الأخبار. وبدأ الناشطون الشباب بالغليان، وطالبوا بإقامة العدل الفوري. لقد كنت اعرف أن مصير هذا الرجل في يدي، فإن قلت أني لا اعرفه فلم يكن باستطاعتي حتى تخيل ماذا سيحل به. ولم أكن لأرغب أن يكون دمه معلّقاً في رقبتي أو على ضميري، فقلت "بالطبع إنه أحد أعضائنا" فأخلى الشباب سبيله ولكن على مضض. ومنذ وقتها لم أرَ ذلك الرجل أو أسمع منه مرّة أخرى، مما يؤكد شكوك الناشطين بأنه كان يتجسس عليهم حقاً".

الصحافة، فيجدون أنفسهم ينضمون لمجموعة من اليد العاملة المستغلة في عالم وضيع لا يقدم للعاملين فيه العمل الآمن، الأمر الذي يؤدي إلى خلق صحافة مليئة بأشكال متنوعة من الفساد ومعرضة لمزيد من السيطرة.

لا تعد الصلة بين الظروف التي يعمل الصحفيون فيها ومواقفهم الأخلاقية صلة ثابتة، حيث تلعب الظروف دوراً هامّاً فيها. فشعور الصحفيين بعدم الأمان في عملهم أو عملهم كصحفيين مستقلين مع مؤسسة إعلامية واحدة دون عقد سيؤدي حتماً إلى عدم مواجهة قرارات الإدارة التي تتعارض مع مبادئهم الصحفية، أما إذا كانت أجورهم متدنية- وفي العادة تعد الأجور في الصحافة بشكل عام متدنية- فإنهم يصبحون معتمدين بشكل رئيسي على راتب الشهر القادم لتغطية مصاريفهم، وبالتالي لن يستطيعوا العمل ضمن استقلالية الفكر التي تعتمد عليها الصحافة الأخلاقية. وهذا بالطبع لا يعني أن يكون الصحفيون من الأثرياء، ولكن كما يقول الشعار الأساسي للاتحاد الدولي للصحفيين: «لا يمكن أن تتوفر حرية الصحافة إن كان الصحفيون يعيشون تحت وطأة الفساد والفقر والخوف».

تتفاقم أزمة الصحافة بالنسبة لآلاف الصحفيين من جراء نقص التقنيات وعزل وسائل الإعلام المستقلة في أجزاء كبيرة من العالم. ويشعر العديد منهم- في الصين و روسيا و كولومبيا وزيمبابواي- بأن انتهاكات حقوق الإنسان الموجودة في مواطنهم هي في الحقيقة أكثر من أي أماكن أخرى في العالم. فالصحفيون الذين يعملون في دول تسيطر عليها الأنظمة السياسية القمعية تغدو انتهاكات حقوق الإنسان من الأعمال الروتينية للحياة اليومية.

وفي ظل هذه الظروف، يرى الكثير من الصحفيين من أهمية الالتزام الصحفي، وبالتالي يصبحون من أنصار قضية معينة. وليس من الضروري أن يكون الالتزام بقضية معينة جريمة مهنية، فهي تمتلك مكانتها الصحيحة ضمن تقاليد الإعلام الحر. ويفشل هذا المزيج من المبادئ الصحفية عندما تسيطر الأطراف المعنية بالتحقيق الصحفي وليس الإعلاميون على اختيار القصّة والإشراف على المقالات الصحفية والآراء والاستنتاجات. ومع قلة وقت الصحفيين وعدم قدرتهم على الحضور شخصياً لمقابلة الناس وجهاً لوجه، أصبحوا يعتمدون في تحقيقاتهم على المواد المقدمة لهم من مصادر السلطة سواءً أكانت هذه المصادر رجال الشرطة أو رجال الأعمال أو زعماء الحملات. ومثلما تروي الشرطة القصة من وجهة نظرها، كذلك تفعل منظمات المجتمع المدني ومجموعات الحملات والضغط.

كما تتأثر ثقافة التحرير الحديثة أيضاً بمجموعات الضغط والطبقة السياسية المهووسة بالعلاقات العامة. فقد أوجد صناع الصور صناعة تقدر بملايين الدولارات والتي تمرر الرسائل الإعلامية المفيدة لترسيخ مصالح الجهات الغنية والقوية في المجتمع. فاليوم أصبحت موجة المعلومات الجاهزة تهدد باكتساح الصحافة لأن المؤسسات الإعلامية نفسها أصبحت من الممثلين المهمين على خشبة المسرح العالمية.

يحتاج الصحفيون للوقت والمساحة ومصادر المعلومات كي يتمكنوا من تحري دقة المعلومات التي وصلت إليهم ومقارنتها مع المصادر المختلفة، وبالتالي توفير عنصر التوازن في عملهم. ولا تعني الصحافة الأخلاقية أن نكون على جانب «الخير» (الذي يختلف تبعاً لوجهات نظر الصحفي أو الظروف المحيطة به)، ولكنها تعني أن يكون الصحفي قادراً على نشر القصة من أكثر من مصدر وإصدار الحكم بناءً على ما حدوث فعلاً.

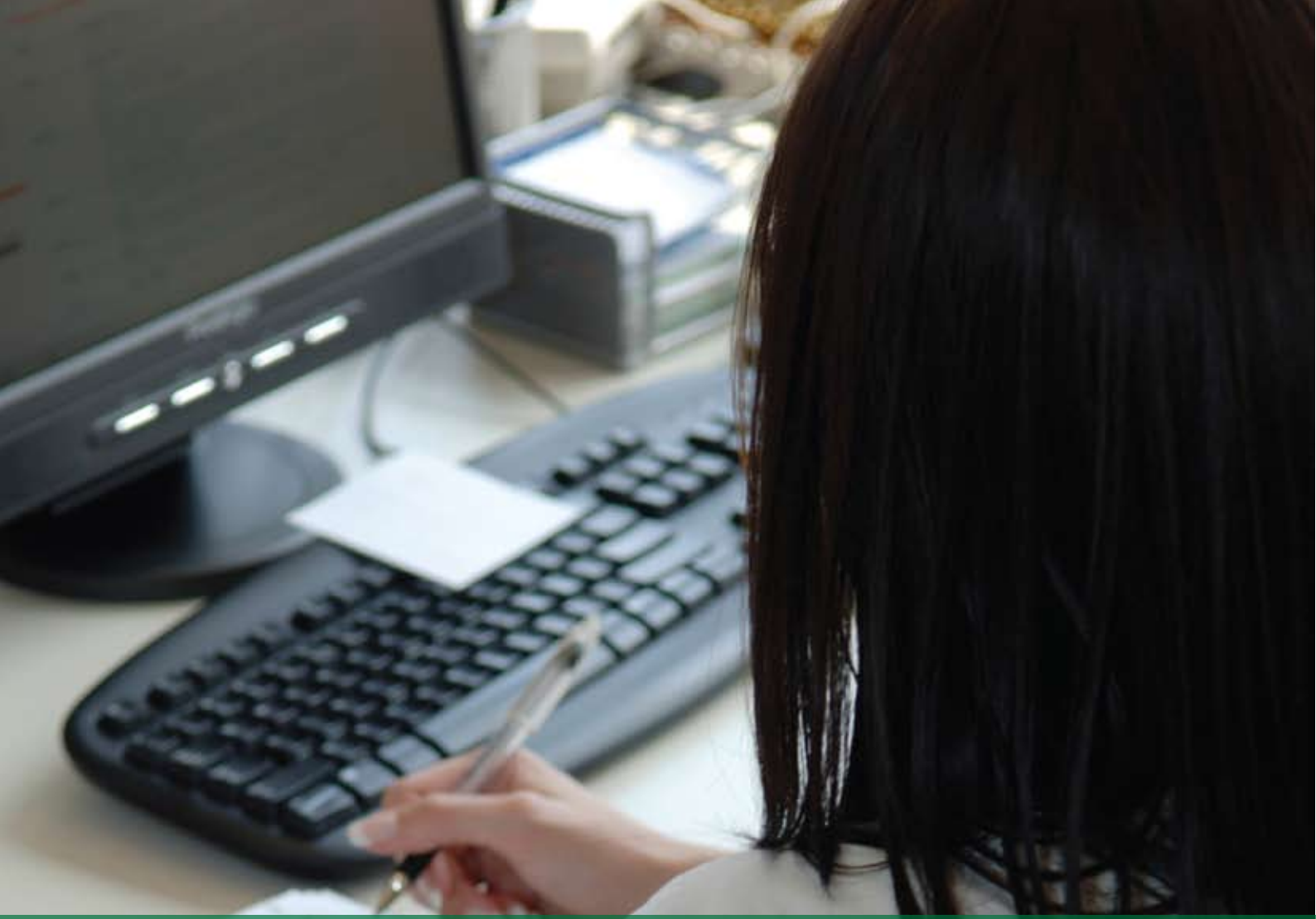

الفصل الثالث

مشهد إعلامي متغير

الإعلام في أزمة
إدارة التغيير مؤلمة

بالرغم من أفضل الجهود التي يبذلها مالكو الصحف في الحديث عن توقعاتهم للنجاح، إلا أن الاعلام في أوروبا وأمريكا الشمالية يعاني من أزمة عميقة. هروب القراء والمعلنين نحو الإنترنت، والإقتصاد العالمي المتباطئ، خلّفا أوقاتا أصعب مما كان متوقعا، وحثّا حتى الناشرين الذين يتجنبون تقليديا التخلص من بعض المهن، على أن يخفضوا أعداد العاملين في غرف أخبارهم.

عبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، قلصت الصحف وجماعات البث عدد الوظائف التحريرية. والناشرون في كلّ مكان يحاولون التكيف مع تناقص التوزيع وتقلص الإعلان ومزاحمة الصحف الحرّة وزيادة التكلفة.

معظمهم، إذا لم نقل الجميع، تحوّل إلى الإنترنت بحثا عن الإنقاذ، مصمما مواقع. الذين نجحوا فعلوا ذلك عن طريق تسويق نوعية علاماتهم التجارية. الأسماء المميزة في مشهد الميديا العالمية حفرت طريقا موازيا في الإنترنت. في الولايات المتحدة (nytimes.com)، وفي فرنسا (lemone.fr)، وفي بريطانيا (guardian.co.uk، timesonline.co.uk، ft.com، BBC.co.uk) ، وفي ألمانيا (derspiegel.de)، كون المواقع الأكثر تصفحا هي القادمة من المخزون التقليدي، يدلّ على أن الناس، عندما يمنحون الخيار، يتجهون إلى العناوين الشهيرة والمحترمة، بحثا عن المحتوى الإخباري. المشكلة هي أن قليلا من هذه المبادرات يكسب مالا يكفي لتعويض المردودات التي فقدت بسبب تدني التوزيع وتقلص الإعلان. وبينما يستمرّ البحث عن سوق جديدة مناسبة لحماية مستقبل وسائل الإعلام الإخبارية الخاصة، فإن نسيج الصحافة التقليدية يتمزّق.

هناك قليل من الإستثمار في البحث أو التدريب، كما أن التحقيقات الصحفية تختفي. والصحافة المتخصصة باتت تصدر إلى مصانع معلومات في بلاد بعيدة. فالوظائف نادرة، وأصبح من المألوف أن يقوم صحافي حرّ «دون عقد دائم» بتغذية آلة الاعلام في كل الوسائط.

تقود العملية في أوروبا مجموعة ميكوم. وهي تنتعش من خلال ٦٠ مليون يورو من مساهمات خاصة قدمتها مجموعة من المستثمرين، أسست الشركة أكثر من ٣٠٠ عنوان مستقرّ في النرويج وهولندا والدانمرك وألمانيا وبولندا وأوكرانيا مع قوة عمل تتجاوز ١١٠٠٠.

إستراتيجية الشركة، كما يوضحها رئيسها التنفيذي ديفيد مونتغمري، وهو رئيس سابق لمجموعة «ديلي ميرور» في المملكة المتحدة، هي أن على جميع الصحفيين أن يعملوا عبر وسائط اعلامية مختلفة، وأن يعيشوا دون ما يسميه «الممتلكات الشخصية المقيِّدة» لعملية التحرير، التي تراجع الأخبار من خلالها، وتفحص وتعدّ للتوزيع.

لم ينل هذا اعجاب أعضاء الإتحاد الدولي للصحفيين في الدول المذكورة، كما أنهم شاهدوا نزيفا من الموهبة في غرف الأخبار. واستنادا إلى كيتل هانيس، نائب رئيس اتحاد الصحفيين النرويجيين، فمنذ اشترت ميكوم مجموعة إعلام شمال أوروبا اوركلا عام ٢٠٠٦، فإن أكثر من ٢٠٪ من قوة العمل تركت. إما بالفصل أو الإستقالة احتجاجا على التقليص الذي يقوم به المالكون الجدد.[١٤]

وبين ما تمّ ضربه بسبب توجه ميكوم، فإن صحيفة Berliner Zeitung رفيعة المستوى ، ألغيت فيها حوالي ٣٠ وظيفة صحفية.

وفي حزيران ٢٠٠٨، فإن رسالة غاضبة إلى ديفيد مونتغمري، من سبعة رؤساء تحرير يعملون في وينر، أكبر مؤسسة إقليمية للنشر الصحفي في هولندا، لم تترك لديه أي شك حول قلقهم تجاه مستقبل صحفهم، التي حصلت ميكوم على ٨٧٪ من أسهمها:

«يعيش العاملون تحت ضغط هائل. لا يوجد أناس كافون، ولا مصادر أو حوافز لإنجاز عمل أفضل بسرعة من أجل تحقيق النجاح الكبير الضروري في حقل الملتيميديا. وكرؤساء تحرير، علينا أن نؤكد أن صحفنا ليست مجرد مشروع اقتصادي».

كانت وجهة نظرهم هي أن الصحف تمثل جزءا من رأس المال الثقافي في المجتمع. «ليست الصحف مجرّد مزوّدة معلومات للقاطنين في الأقاليم ذات الصلة. هي حاملة الوعي التاريخي والتماسك الثقافي».

مخاوف رؤساء التحرير الهولنديين كانت حسنة التوقيت، لأن الشهر نفسه شهد إعلان ميكوم عن نيتها إلغاء ٣٩٥ ـ ٤٦٥ وظيفة بدوام كامل، بينها وظائف صحفيين، من بين موظفيها البالغ عددهم ٤٠٠٠. وصدى هذه المخاوف يسمع في عديد الدول التي تواجه فيها الصحف نقصا في دخل الإعلان. وتعتبر الرسالة تذكيرا هاما بأن تقليص الكلفة، وتجريد الصحف من مصادرها، قد يكون أكثر ضررا بدلا من المساعدة. على مستوى التحرير والمستوى الإقتصادي.

إن معارضة رؤساء التحرير لهجوم الناشرين على غرف الأخبار جاءت متأخرة. وقد وجد مسح أجراه الاتحاد الدولي للصحفيين عام ٢٠٠٥ أن معدل الرواتب في الصحافة منذ بداية القرن قد انخفض بالمعايير الحقيقية من وجهة نظر ٤٠٪ من المشاركين في المسح، أو «انخفض بشكل واضح» من وجهة نظر ١٥٪ منهم. وقد غطى المسح مؤسسات اعلامية تشغّل ٢٣٠٠٠٠ صحفي في ٣٧ دولة، ووجد أنه في أكثر من نصف غرف الأخبار حدث تغيير سلبي في علاقات العمل في الوقت نفسه.

من النادر أن يغادر الصحفيون غرفهم. المراسل الحديث يقبل على العمل: يفتح الكومبيوتر ويتوجه عبر حياة «غوغل» إلى برنامج أخبار ومعلومات معدّ سلفا بقيادة وكالات أخبار وطنية وقطاع علاقات عامة منشّط.

أولئك الذين يتطلعون إلى تفسيرات لانتشار التدني في المستوى القيميّ، الذي يصيب معظم الصحافة الحديثة، عليهم ألا يلاحظوا ما هو أبعد من الميل نحو التعاقدات الفردية، والتوظيف بدوام جزئي، أو حرّ، في هذه الصناعة، ما يقود إلى وظائف غير ثابتة وغير محمية.

إعلام غني، جودة فقيرة

الصعوبات التي شهدتها أوروبا وأمريكا الشمالية لا تعتبر بأي حال شاملة وتغطي المشهد العالمي للاعلام. في بعض البلدان التي شهدت نموّا سريعا في الإقتصاد القومي في السنوات الأخيرة، وتحسنا اجتماعيا، وتصاعدا في مستويات التوظيف والثقافة، أخذت سوق وسائل الإعلام تتسع، ومبيعات الصحف تزداد. في الوقت نفسه، خلق إلغاء القيود على قطاع البثّ، وتشجيع الإستثمار الأجنبي، توسعا سريعا في التلفزة والاعلام الاكتروني.

لقد ارتفعت مبيعات الصحف في البرازيل بنسبة ٢٢٪ في السنوات الخمس الأخيرة، وفي الهند بنسبة ٣٥٪ في الزمن نفسه، وهي النسبة ذاتها في باكستان. والإتجاه مشابه في كل مكان في آسيا وأمريكا اللاتينية. أما إفريقيا الصحراوية فقد فاتها النمو الاقتصادي، ومع ذلك، فهنا توجد مؤشرات على مرونة في الميديا. في مالي، على سبيل

[١٤] اعلام ٢٠٠٨، الغارديان

تحالف الاعلام
من اجل تحرك عالمي

مـن أجل إبراز الـدور الحيـويّ والنوعيّ للتنميـة الإجتماعيـة والإقتصادية، يشـارك الاتحاد الـدولي للصحفيين في المنتدى العالمـي لتنمية الاعلام (عبر شبكة من ٥٠٠ منظمة غير حكومية داعمة للاعلام، تعمل في حوالي ١٠٠ دولة عبر آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وشرق أوروبا والأمريكيتين)[١٦].

هـذا التحالـف يدعم تنمية الاعـلام المستقل علـى المستوى المحلـي والقومي والإقليمي، ويدعو إلى مزيد من المصادر من المجتمع الدولي لدعم الاعلام.

يهدف المنتدى العالمي لتنمية الاعلام إلى جعل التنمية الاعلامية جزءاً مكملا لاستراتيجيات التنمية الشاملة، مثل التعليم والصحة، وإلى أن يتمّ الإعتراف بالإعلام كقطاع تنمية مستقلّ بذاته، مع برامج للإعلام مرتبطة استراتيجيا بالبناء الشامل للديمقراطية والحكم الصالح.

وسـوف يحـدث هذا فقـط في وجود تعاون جيـد داخل قطاع تنميـة الإعلام، بتوفير مستـوى أعلى من التخطيط، والتقييم والعمـل، الذي يؤكد أن التنمية الاعلامية تحدث اثرا.

ويجمـع المنتدى العالمـي لتنمية الاعلام منظمات التنميـة الاعلامية في منابر إقليميـة، ويعقـد مؤتمرا عالميـا. أول مؤتمر مـن هذا النـوع لجماعات تنمية الاعلام عقد سنة ٢٠٠٥ في عمان، الأردن، والثاني في أثينا، اليونان في كانون الأول ٢٠٠٨.

يعـزّز المنتدى البحـث والتحليل في أثـر تنمية الاعلام على الحكـم الصالح، والمشاركة المدنيـة، وتخفيف الفقر، ويدعم القوى التي تعزز السمة الأخلاقية في عمـل الاعلام. إن رسالته واضحة. الاعلام الحرّ المستقل التعددي الفعال، هو مفتاح للتنمية البشرية والإقتصادية.

المثال، يزداد عدد الصحف المحلية والإقليمية.

في الصـين، ارتفعـت المبيعات ما يزيد عـن ٢٠٪ إلى ١٠٧ ملايـين نسخة في اليـوم في السنوات الخمسـ الأخيرة.[١٥] شـون رين، من مجموعة أبحـاث السوق في شنغهاي، يرى أن الصحـف الصينيـة ستبقـى رخيصة السعـر حتى مع ارتفـاع التكلفة، وتحرك المعلنـين إلى شبكة الانترنت، لأن جميـع الصحف الصينيـة مملوكة للدولـة. وربما حدثت زيادة في التوزيع بسبب صراع الصين لكبح الفساد. ويرى بعض الرسميين في المنشورات المحلية حليفا لقوى اجتثاث الفسـاد المستشري في السلطات الإقليميـة والبلدية، وهي كلما كانت أقلّ عاطفة أصبحت أكثر جاذبية.

والهنـد، مثل الصين، تقود الطريـق في آسيا. تقول فانيتا كوهلي- خانديكـار، المستشارة الاعلامية، ومؤلفة صناعة الاعلام الهندي، إن هنـاك حوالي ٦٠٠٠٠ صحيفة، و ٦٧ قناة أخبار، وآلاف المواقع الإلكترونية و ١,٢ مليون مدوّنة في الهنـد. كانـت هناك أربـع صحف أعمـال يومية عالية المستـوى في الهنـد عام ٢٠٠٦، وست صحـف عام ٢٠٠٧، مع سابعة ستظهر عام ٢٠٠٨. وبعد الترويج، تقف الأخبار كأكبر نوع من محتويات الإعلام الهندي من ناحية المردود والجمهور والاستثمار.

معظم هذا التوسع حدث منذ ٢٠٠٥ عندما سمح دستوريا بالاستثمـار الأجنبي في الصحف لأول مرة. على أية حال، فـإن سوق الأخبـار هذه، التي تعتمد كثـيرا على الإعلان، قـادت إلى ضغوط علـى المعايير الأخلاقيـة. هناك مزيد مـن الصحافـة الصفراء، ومزيد من بيـع الإفتتاحيات أو البرامج.

وليـس غريبـا أن يوجد في الصحافة كثـيرون يعبرون عن الفـزع من المتاجـرة بالإعلام، وهم يـرون تشويه الحدود التـي كانت تفصل بين الإعلان والرأي، إن لم يقل إزالتها، والانتهـاك الثابت الذي يمارسه الفسـاد في برمجة بعض شبكات البث الجديدة.

في البـلاد التـي أحسـت بشـيء مـن الفائـدة في تجديد الإقتصاد، كان تحويل مشهد البث قوة دينامية توصل إلى تغـير الصحافة وتوسعها. وغالبا مـا جاء ذلك من خلال إعـادة التنظيم التي تسمح بمزيـد من الاستثمار الأجنبي وبحضـور مزيـد مـن اللاعبـين الخاصين في قطـاع كان تقليديا مرتبطا بيد الدولة الميتة.

نتيجـة لذلك، كمـا في الهند وباكستان، حـدث تدافع لملء الفـراغ الذي خلقته فرص سوق جديدة، لكن دون توفر ما يكفـي من مردود للإعلان والرعايـة؛ لذلك كان التنافس شرسـا، وتمّ التخلي عـن معايير الرأي، في صراع من أجل البقاء.

إعلام هش في دول هشة

الإعـلام في دول متأثرة بالفقر، ودول خارجة من الصراع والمآسـي- تعرف باسـم «الدول الهشة» بلغـة الدبلوماسية الدوليـة- تشـكل معا قطاعـا ثالثا في الصحافـة العالمية، وتمثـل التحـدي الأكبر للإعـلام العالمي. هذا هـو المكان الـذي يحتاج فيـه الناس منفـذا إلى المعلومـات الموثوقة، حيث تكون الصحافة نشاطا شديد الخطورة، وحيث يوجد الإعـلام في ظروف ندرة الحرية، وحيـث تكون للصحافة الأخلاقية قيمتها.

هنـاك حـوالي بليـون شخـص يعيشـون في دول مصابـة

[١٥] المصدر: الاتحاد العالمي للصحف.

[١٦] لمزيد من المعلومات الاتصال:
director@mediagfmd.org,
www.gfmd.info

على الهواء: أمواج الراديو في أوغندا. ©ILO/ Cassidy K.

بأتعس أنواع الفقر، أو وسط تفتت الدولة، أو حيث يحتدم الصراع.

تبعا لذلك، فإن الحكومات في تلك الدول لا تستطيع أن توفر الخدمات الأساسية، مثل الطعام والماء النقي والرعاية الصحية، كما أن المجتمعات مشغولة كل الوقت بالصراع من أجل البقاء. بالنسبة لكثير من هذه الحكومات، تعتبر الصحافة الحرة نوعا من التهديد، وصوتا داخليا ناقدا، تسعى للسيطرة عليه أو قمعه. وهي على العموم، إما أنها لا تفهم، وإذا كانت تفهم فإنها لا تدعم الدور الذي تستطيع الصحافة المستقلة أن تلعبه في توفير خط حيوي من المعلومات، لمساعدة الناس على التحكم بحياتهم عن طريق مقارعة الجهل وتحدي العجز.

في كل عام، تدور كميات هائلة من المساعدات حول الأرض، من الدول الغنية إلى الفقيرة، لكن القليل منها يوجه لتطوير الإعلام.

في العام ٢٠٠٧، صرف حوالي ٢٥٠ مليون دولار أمريكي على برامج الإعلام كجزء من الدعم الحكومي. وهو أقل من ربع واحد في المائة من مجمل ٩٠ بليون دولار صرفت في دعم التنمية. وفي الواقع أن مجمل الدعم العالمي الذي صرف على الاعلام والتنمية في العام ٢٠٠٧ كان مجرد ١٠٪ مما وضعه جانبا، البنك الأمريكي ليمان براذرز، مهندس أكبر فساد عالمي لشركة خاصة في العالم عبر العصور، كعلاوات لموظفيه.

وفي أفريقيا، وبلدان فقيرة أخرى، للراديو تأثير قوي وإمكانيات كبيرة، خصوصا خارج المدن الكبيرة، حيث تملك القلة سبيلا إلى التليفزيون، وحيث المستوى الثقافي المتدني الذي يحدّ من الوصول إلى الميديا المطبوعة. وفي تقرير كتب للوكالة البريطانية للتطوير، DFID العام ٢٠٠٦، طولب بمزيد من الدعم لتقوية هذا القطاع من الميديا.

توفير حقوق الفقراء في تلقي المعلومات والمشاركة فيها، من واجب القوى التي تعمل على تقليص الفقر. إن مبادرات وكالة (معلومات واتصالات من أجل التطوير، ICD) يمكن أن تلعب دورا استراتيجيا في ربط عملية التطوير القطاعي ومتعدد القطاعات بالفقراء، عن طريق السماح للفقراء من الرجال والنساء والأطفال بأن يسمعوا، وأن يكون لهم رأي، في سياسة التطوير، وفي التخطيط والتنفيذ.[١٧]

الوكالة نفسها لم تقدم سوى عمل محدود لمساعدة المنظمات غير الحكومية التي تدعم الراديو بدورها، ويكون مصمما عادة لدعم موضوعات محددة أكثر من كونه لتطوير الميديا نفسها. النماذج تشمل دراما إذاعية خفيفة في هارجيشا في القرن الإفريقي، تتحدث عن الصحة المتعلقة بالأمومة وختان النساء، ومحطة

[١٧] أصوات التغيير: دعم استراتيجي للراديو لتحقيق أهداف التطير الألفية، د. أندرو سكوزي، نشر من قبل الوكالة البريطانية للتطوير، يناير ٢٠٠٦

إذاعية في شمال أوغندا تدعو إلى السلام والمصالحة. كما دعمت الوكالة البرطانية للتطوير منظمات غير حكومية تعمل على إصلاح قوانين الترخيص في أثيوبيا، والبث الجماهيري في نيجيريا. وهناك برامج مشابهة دعمت من قبل الوكالات الحكومية في هولندا والدانمرك والولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك حالة لدول أغنى تفعل ما هو أكثر. والمقصود مؤتمر مشترك بين صندوق التنمية التابع لهيئة الإذاعة البريطانية العالمية في نوفمبر ٢٠٠٤، حيث ربطت وزيرة الدولة للتطوير الدولي آنذاك، هيلاري بن، بين حالة دعم وسائل الإعلام في الدول الفقيرة وخفض نسبة الفقر.

بالنسبة لكل من الإعلام والحكومات في الجنوب، هناك فرص لتوظيف الإتصالات في الحرب على الفقر .ليست الإتصالات التي تؤمن بوصات من أعمدة الصحف أو وقت البث، بل الإتصالات التي تعلم وتستخرج طرقا أفضل لعمل الأشياء: التي تساعد الحكومة على التحدث إلى مواطنيها وبالعكس؛ والتي تضع أفقر الفقراء في مركز الإنتباه .

مع وضع الأمر بهذا الشكل، يبدو الدعم المقدم إلى محطات الراديو ووسائل الإتصال الأخرى مفيدا تماما، لكن علينا أن نتعرف على بعض الأخطار الخفية، إذا تعلمت الصحافة أن ترى الدعم الماديّ مربوطا برسائل معينة، بدلا من أن يرتبط بروح الإنفتاح والتساؤل والتنوع. هناك خطر من أن تتحول محطات الراديو أو الصحف إلى «تابعة» للمانحين أو المؤسسات غير الحكومية. آليات التمويل تحتاج إلى أن تنظم، والتدريب إلى أن يدار ليؤكد أن وسائل الإعلام المدعومة تحظى بقيادة رأي أخلاقية مستقلة، ولا تتصرف فقط كبوق لمن يمولون الخدمة. الموضوعي مستقل، ويفكر بوسائل الإعلام التي تتواصل مع مجتمعها، بدلا من أن تكون مجرد دفاع يطرح رسالة آخِر المولين.

تحظى الدول «الهشة» باهتمام خاص من الاتحاد الدولي

الجزائر: أسئلة الجزيرة تشعل تمرد اعلامي

بين كلّ الشبكات التي تمتد في عبر المشهد الإعلامي العالمي، لا تستطيع أي واحدة منها أن تثير الحماسة أو الخلاف مثل" الجزيرة ". وبالإعتماد على طريقة رؤيتك لها، فالقناة إما أنها تطرح مبادئ جديدة للصحافة المستقلة ونوعية الإعلام في منطقة ما زالت الصحافة فيها في قبضة سياسية محكمة، أو مدافعة عن العنف والتطرّف وموضوعا للتلاعب من قبل الجماعات الإرهابية. وهناك من يعتقد أنها مع الإتجاهين.

وقد دفعت قناة الجزيرة في قطر ثمناً باهظا لتحدّياتها الصحفية، ومنعت من البثّ في كثير من البلدان العربية. واستهدفت الولايات المتحدة مكاتبها بهجمات عسكرية في أفغانستان وبغداد خلال الحرب العراقية، حيث قتل أحد المراسلين. وجاءت الهجمات بعد فترة من الإنتقاد المستمرّ من قبل مسئولين أمريكيين حول انحياز مزعوم لتغطيتها للشرق الأوسط والسياسة الأمريكية.

على أية حال، فإن تغطية الشبكة للعنف في المنطقة أثارت الإنتقاد، داخل الصحافة وخارجها. إن كثيرين يقلقون من أن الجزيرة لا تمارس ما يكفي من ضبط النفس في استخدام صور العنف، ومن أنها في بعض الأوقات توحي بانطباع أنّها تدعم الجماعات الدينية المتطرفة.

وتجادل الجزيرة بتوجيه الإتهام إلى أن أفكار الموضوعية تكون بلا معنى، إلا إذا منحت كلّ أطراف القصة. بمن فيها جماعات مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان. حقّها من الإنتباه. على أية حال، فهم كثيرا ما وجدوا أنفسهم مطالبين بالحذر من الصحفيين المستقلّين، تماما مثل السلطات في بلدان لها تقاليد هشّة جدا في حرية الصحافة.

مباشرة بعد الهجمات المدمّرة في الجزائر ٢٠٠٧، التي قتلت ٤١ شخصا وجرحت ١٧٧ آخرين، أجرت القناة استطلاعا على الإنترنت سألت فيه السؤال التالي: "هل تؤيد هجمات القاعدة في الجزائر؟"وكانت النتيجة المفاجئة التي نشرت في الموقع في اليوم التالي للهجمات، أن ٥٠٪ من ٣٠ ألف مشارك قالوا إنهم يؤيّدون الهجمات. أما الذين لم يوافقوا عليها فكانوا ٤٢٪ فقط.

استطلاعات الإنترنت إجراءات مريبة لمزاج الجمهور، لكن هذا الاستطلاع استفادت منه منظّمة القاعدة في المغرب الإسلامي كشاهد على الدعم الشعبي لعملياتها في الجزائر. وقد انتشرت أخبار الإستطلاع بسرعة في الجزائر، مثيرة الذعر بين السكان حول مبرّر طرح مثل هذا السؤال في مثل تلك الظروف. وقد انزعجت من ذلك عائلات الضحايا على وجه الخصوص.

وقال رئيس التليفزيون الجزائري حمراوي حبيب شوقي إن الإستطلاع الذي أجرته الجزيرة جعلها تبدو مرتبطة بالقاعدة، وإن طرح السؤال بهذه الطريقة فيه "خداع وتبرير للأفعال الإرهابية".

وقد دان الاعلام المحلي والصحفيون قناة الجزيرة على غياب الحساسية تجاه ضحايا عنف إرهابيّ عشوائي. وخمّن رئيس الوزراء السابق أحمد

للصحفيين ومنظمات دعم الإعلام الأخرى، لأنها البلاد التي يعاني فيها الصحفيون أكثر من غيرهم، والذي تكون فيه ظروف العمل في الإعلام أسوأ من غيرها، ومع ذلك لا تحصل هذه المناطق على الإستثمار طويل المدى والإنتباه السياسي الذي تستحقه أزمتهم الإعلامية.

في مثل هذا الجو القاسي، يعني كسب العيش من الصحافة التجوال وسط ظروف فاسدة تقدم فيها المنح النقدية. المعروفة عالميا باسم «المغلفات البنية»، باستثناء الصين، حيث تسمى «الرسائل الحمراء». كضرورة افتراضية لتأمين دخل كاف. إن الوظائف غير محمية، وهناك خلط واجبات بين الصحافة العادية والعلاقات العامة التي تعمل على ترويج قضايا معينة.

الإلتزام بالصحافة الأخلاقية يتطلب موهبة وشجاعة أدبية، وفي الغالب نسبة كبيرة من الشجاعة الجسدية أيضا. وفي كثير من هذه البلدان، يكون «الإعلام المستقل» في الواقع، صوت المعارضة والصراع من أجل المحافظة على استقلال حقيقيّ في وجهة النظر ضمن ظروف مقلقة. وهي كثيرا ما تعتمد على دعم مادي خارجي من المانحين أو من وكالات التنمية في البلدان التي تشترك معها في البرنامج السياسي.

وليس غريبا أن تخشى بعض المجتمعات الوطنية والمحلية من أن تشجيع وسائل المستقلة. التي يلاحظ أنها حادة في بعض الأوقات، ولا تساعد في إقامة حوار. سوف يضيف إلى التوتر بدلا من تسهيل سبيل الحوار والتنمية السلمية.

حيث لا يوجد ثبات، ويوجد نقص في العملية السياسية، لا يكون خلق إعلام حرّ ومستقل هو الظرف الوحيد لتقوية المجتمع المدني وبناء الديمقراطية وحمل مسؤولية الحكومات. هناك أيضا حاجة إلى إطار عمل سياسي ثابت.

مع ذلك، فإنه دون وجود وسائل إعلام مستقلة ومستندة إلى الأخلاق في المكان، ستتراجع الديمقراطية والتنمية الاجتماعية. لهذا السبب، فإن الاتحاد الدولي للصحفيين،

أويحيى أن ما فعلته الجزيرة ربما كان دافعه رفض الجزائر أن تسمح للشبكة بفتح مكتب لها في البلاد. (في العام ٢٠٠٤، سحبت الجزائر ترخيص الجزيرة للعمل فيها بسبب عرضها تقريراً عن هجوم إرهابيّ سابق، على محطة لتوليد الكهرباء).

كاتبة العمود في صحيفة المساء، مليكة خلاف، قالت إن الجزيرة بإجراء هذا الإستطلاع، عرّت نفسها من المصداقية. وقالت إن الشبكة "أعلنت بوضوح عن تحالفها مع الإرهابيين الذين يستميتون من أجل الفساد في الأرض، وأن نتيجة ذلك لا تختلف عن إعلان القاعدة عن مسؤوليتها عن المجازر التي ترتكبها."

وأصيب مراسلو الجزيرة الجزائريون بالصدمة مما قامت به القناة. وقالت مذيعة الجزيرة خديجة بن قنة إن الإستطلاع كان "خطأ كبيرا"، وإنّ على قيادة الشبكة أن تعتذر علناً للشعب الجزائري، حتى وإن لم يحمل الإستطلاع نيّة سيئة. وفي دفاعه قال رئيس الأخبار الإقتصادية في الجزيرة حاتم غندير إن الإستطلاع نشرته الجزيرة نت (موقع الجزيرة الالكتروني) وليست قناة الأخبار.

وقد أجبر الإعتراض الجزيرة على أن تسحب الإستطلاع والتقارير الخاصة به عن الموقع، كاستجابة لإعتراض منظمات المجتمع المدنيّ، بما فيها منظّمات مثل ضحايا الإرهاب الإسلامي الجزائري. واستنادا إلى جريدة الوطن اليومية، قررت تلك المنظمة أن تبدأ اجراءا قانونيا، ودعت الجامعة العربية والإتحاد الإفريقي، واللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، لدعم جهدها في إيقاف ما سمّته محاولات الدفاع عن الإرهاب الإسلامي. وقد انضمم الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات إلى هذا الإحتجاج.

وفي حالة أخرى، في حزيران ٢٠٠٨، وجدت الجزيرة نفسها وسط المشاكل، بسبب تغطيتها لصدام بين الشرطة ومتظاهرين عاطلين عن العمل في سيدي إفني، ميناء صيد مغربي صغير يقع ٧٧٠ كيلومترا جنوب الرباط. تحدّث التقرير عن حكاية واضحة لمعارك الشوارع، والمواجهة، وقنابل المولوتوف، وعن مقتل ما بين ستة متظاهرين إلى ثمانية، استنادا إلى معلومات من جماعة محلية، قيل إنها مقربة من مؤيدين إسلاميين. وقد نشر بعد ذلك أنه لم يكن هناك قتلى. وعلى أية حال، لم يصدر اعتذار مباشرة، وانتقدت المحطّة بقوة بسبب تأخير اعترافها بخطئها.

وقال يونس مجاهد، نائب رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين ورئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية بأنه من الممكن انتقاد الجزيرة على هذه التغطية، لكن موقفه وموقف النقابة كان معارضة شديدة لسحب الترخيص واتخاذ اجراء قانوني ضد مدير مكتب المحطة حسن رشيد بسبب تغطيته لأحداث سيدي إفني.

كما شدّد على أنه من واجب الجزيرة أن تعترف بأخطائها وبأن تصححها في وقت مناسب، وهو ما فعله فرانسوا سودان من جون أفريك، الذي نعى على القناة فشلها في أن تصحّح أخطاءها بسرعة. "عندما نرتكب الأخطاء، كما يحدث غالبا، علينا أن نعتذر علناً. ليست هناك طريقة أخرى للمصداقية."

وجماعات أخرى تعمل من خلال مبادرات، مثل المنتدى العالمي للتنمية الإعلامية، تؤمن بأن الصحافة المستقلة يجب أن تكون جزءا من مزيج التنمية من أجل إعادة بناء الدول المأزومة، وتخفيف الفقر.

ويحتاج هذا العمل إلى أن يدعم بحرص، من خلال استراتيجية، وبمزيد من الكرم من قبل وكالات التنمية. وفي الأطوار الأولية للدعم، سواء أكانت تهتم بتنمية السلام أو القضاء على الفساد، تستطيع وسائل الإعلام أن تساعد في تقليص النزوع نحو الصراع وتعزيز النزوع إلى بناء تماسك قومي. مبادرات الإعلام يجب أن تعمل في اتجاه خلق مؤسسات دولة فاعلة. على أية حال، فإن ذلك لا يعني، بكل تأكيد، تسليم زمام القيادة في تنمية الإعلم إلى الحكومة.[١٨]

الدولة لا تملك احتكارا في بناء الأمة أو تنمية فضاء الجمهور في الحياة الديمقراطية. لذلك تحتاج تنمية الإعلام إلى أن تكون مشروعا شاملا يعترف بدور الحكومة ومؤسسات الدولة ويعزّز التنوع. إن للدولة دورا أساسيا في تنمية الإعلام العام، بخلق بيئة قانونية للصحافة النوعية، وإعداد البنية التحتية للتعليم والتدريب. على أية حال، فإن تعزيز التنوع يعني تشجيع أصوات وسائل الإعلام المستقلة على أن تعكس تطلعات الجميع، بما في ذلك الأصوات الناقدة للحكومة وللمانحين.

في حالات نقص التماسك القومي، وغياب الإجماع، تستطيع وسائل إعلام الدولة أو العامة، أن تكون قوة فاعلة في إعادة البناء الإجتماعي والإقتصادي والسياسي. يحدث هذا إذا تبنت تلك الوسائل قيم الخدمة العامة في تقاريرها، وطورت نظما إدارية شفافة ومسؤولة. وفي العملية، يمكنها أيضا أن تقدم نماذج تسير عليها المؤسسات الديمقراطية.

وحتى حين تفشل الحكومات نفسها في خلق فضاء مستقل تقوم وسائل الإعلام بتنميته، يظل هناك مكان للمانحين كي يدعموا تأسيس اتحادات صحفية، وتمويل تدريب للصحفيين، وتعزيز المبادرات الخاصة بتقوية السلوك الأخلاقي والرقابة في عمل الإعلام.

هل يستطيع الإعلام أن يعمل لصالح الديمقراطية والتنمية؟

تختلف كل دولة عن الأخرى. ما ينجح في الصومال قد لا يكون مناسبا في أفغانستان. ومن الخطأ تصوُّر أن إستراتيجية ملائمة لجماعة ما لتنمية الإعلام يمكن أن تنجح في كلّ مكان، لكن هناك عدة مناطق يحتاج الإعلام فيها إلى دعم موجه من قبل المانحين:

- **السلامة أولاً:** توفير الأمان للصحفيين ومساعدة وسائل الإعلام على تطوير الوعي بالمخاطرة بدعم برامج المعهد الدولي للسلامة الأخبارية والاتحاد الدولي للصحفيين، على سبيل المثال.
- **حق المواطن في أن يعرف:** تحسين قدرة المواطن على استخدام وسائل الإعلام حتى يصبح جزءا من العملية الديمقراطية على كل مستوياتها. من خلال ثقافة الإعلام، وتعلم الإنتخاب، والإنخراط في الصحافة.
- **قواعد اللعبة:** إبطال القوانين السيئة، ووضع سياسة وتشريع بدلا منها، لخلق بيئة للصحافة تمكّنها من العمل لصالح الجمهور (لا الحكومة).
- **الصحافة النوعية:**
  - توفير الدعم لأفعال التضامن في الصحافة من خلال بناء الإتحادات وخلق منظمات مستقلة تتحدث باسم الصحفيين .
  - مساعدة الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام على العمل بشكل أخلاقي وعلى إدارة حوار منتج مع أصحاب تلك الوسائل والمديرين والمجتمع المدني.
  - خلق بنية خاصة بالمسؤولية وتقوية إمكانيات وسائل الإعلام من خلال نظم بعيدة عن متناول الحكومة.
- **الفساد:** للصحافة دور تقوم به في التحقيقات حول الإحتيال وسوء استخدام السلطة حينما تقوض ثقة الجمهور و تسمم الحياة الديمقراطية. يجب أن توفر المصادر للقيام بالتحقيقات عندما تلزم. داخل السياسة، والإدارات العامة والعمل الخاص، أو الأجهزة التشريعية والقضائية، بما في ذلك جماعات التنمية والإعلام أيضا.
- **انتهاك الحقوق:** الإنتهاك الروتيني لحقوق الإنسان مشكلة كبرى للتنمية في دول في حالة حرب (مثل المكسيك، كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، سريلانكا) وفي دول تتم فيها تسويات مشبوهة للحقوق الإجتماعية والمدنية للجماعات من خلال الإهمال والفقر كما في نيجيريا وبنغلادش وبيرو. دعم الصحافة في هذه الأقاليم يحتاج إلى ورش عمل هادفة واجتماعات حول:
  - تدريب متخصص في القانون الوطني والدولي، والسياسات العامة والميزانية الوطنية.
  - فتح نقاش حول الصحافة الأخلاقية والتحديات

التـي تواجه التقارير الواعية عن الصراع ، وعن عدم التمييز والتسامح ، إضافة إلى دور الإعلام في بناء الديمقراطية .

- وضع أهداف لكتابة التقارير بمعايير أخلاقية، وتعزيـز الكتابـة المهنيـة (غـير العاطفيـة) في قصص حقـوق الإنسان، وتنظيـم الجوائز التي تبرز التميز في الصحافة.
- تعزيـز التعاون في العمل الإعلامي بما في ذلك التحقيقـات التي تشترك فيهـا أكثر من منظمة من أجل أفضل استخدام للمصادر.
- مساعـدة الصحفيـين على فهـم أفضل لتغير أنماط الجريمة، وأفضل الطرق لكتابة التقارير عنها.

ولاتحـادات الصحفيـين دور حاسـم تلعبـه، خصوصا في بنـاء ثقافة صحفية غير مرتبطة بأي وجهة نظر سياسية، وبذلك يستطيع الصحفيون أن يدعموا بعضهم ، حتى وإن تباعـدت وجهات نظرهـم السياسية. أهم مـا يستطيعون عمله هو المساعده في وضع تحليل مفصل لظروف معقدة. وتستطيـع الاتحادات أن تحدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الدعـم، وأن توفـر الموهبة والخـبرة والمعرفة المحلية التي تعطي قيمة إضافية لبرامج التنمية.

إن دعـم اتحـادات الصحفيين المهنية وخلـق جماعة ثقة، وصحفيين واعين وأكفـاء في وسائل إعلام عامة أو خاصة أمر أساسـيّ. دون ذلك، يكون مـن المستحيل تطور ثقافة الديمقراطيـة واحـترام القوانـين المحليـة والدولية التي تحمـي حقـوق النـاس، وتعيق حديـث الكراهيـة، وتجبر الحكومة على تحمل مسؤوليتها.

دعـم المانحـين للإعلام يجـب أن يضـع أولويـة لمساعدة الصحفيـين علـى تنظيـم أنفسهـم. وأفضـل طريـق هو مساعدتهم في توفير معلومات متوازنة في مناطق الصراع العنيـف. هـذا الدعـم يمكنـه أن يساعد علـى ضمان أن وسائل الإعلام تعمل، ليس كرقيب على الدولة، ولكن كقوة مساهمة في بناء مصداقية لمنظمات الدولة المؤثرة.

حيـث يتعرض بناء المجتمع للشروخ، فـإن دعم الإعلام لا يستطيع أن يكـون ببساطة مادة لاصقـة. يحتاج المانحون أن يكسروا عادة توظيـف استراتيجية قصيرة المدى تجاه مشكلات بعيدة المدى. عندمـا تصاب المجتمعات بالأزمة المستوطنـة للفقـر والتفـكك المجتمعي، غالبـا في ظروف مـا بعد الحرب، فإنهـا تحتاج إلى وقت. ربمـا إلى عقود. قبـل أن يصبح مـن الواقعي التفكـير في أن الدعم المحلي وحـده يمكـن أن يصلـح الإعـلام وغيرها مـن مؤسسات الديمقراطية الأساسية.

عنـد حاجـز النار: مهجـرون في ترينكومالي، سيريلانكـا. الصراع المسلح بـين حكومة سيريلانكا ونمور تحريـر تاميل عيلام (LTTE) تسارع بشكل دراماتيكي أدى إلى قتل ٣٣٠٠ و تهجير أكثر من ٢٠٠ ألف. © Brennon Jones/IRIN

[١٨] بعض الأفكـار المفيدة حـول هذه المشكلـة وضعـت في "قوالـب لتنمية الإعـلام، لا تعمل في الـدول الأزمة: تعريـف وفهـم استراتيجيـات تنمية الإعلام في دول أزمة ما بعد الحرب" للدكتـور جيمس بوتـزل وجوست فاد دير تسفان.

حالة الاعلام

السوق العالمية للإعلان

شهدت سوق الإعلان نموا ثابتا منذ العام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن يصل إلى ٥٠٠ بليون دولار أمريكي في العام ٢٠٢٠. أما الإعلان التليفزيوني، فمن المتوقع أن يصل إلى ٩. ١٩٦ بليون دولار في العام ٢٠١١.

وتتطلع الصحف إلى أن تشهد ارتفاعا في مداخيل الإعلان من ١٠٢,٥ بليون دولار في ٢٠٠٢، إلى ١٣٢,٧ في ٢٠١١، لكنّها تستمرّ في فقدان حصتها. كما تواجه المجلات والراديو تناقصا في حصتها في السوق.

ويتوقع أن يتقدم الإعلان على الإنترنت من ٩ بلايين في ٢٠٠٢ إلى ١,٧٣ في ٢٠١١. وبذلك تقفز حصته في السوق من أقلّ من ٣٪ في ٢٠٠٢ إلى ١٤٪ تقريبا في ٢٠١١، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع.

تقاسم الإعلام سوق الاعلان العالمي حسب القطاع

القطاع	٢٠٠٨	٢٠١١
التليفزيون	٣٧,٩٪	٣٧,١٪
الجرائد	٢٦,٥٪	٢٥٪
الإنترنت	١٠,٨٪	١٣,٦٪
الراديو	٧,٥٪	٧,٣٪

سوق الهواتف النقّالة والعالم الرّقمي

تواجد في العالم ٩٤٥ مليون مشترك في شبكات الهواتف النقال حول العالم في ٢٠٠١، وهو ما تضاعف إلى ٢,٦ بليون في ٢٠٠٦، معظمها (١,٧ بليون) في البلاد النامية وبوجود ٨٨٦ مليون في البلاد الصناعية.

واستنادا إلى المجموعة الإستشارية "برايز ووترهاوس كوبر"، فإن مداخيل شركات الهواتف المحمولة يتوقّع أن ترتفع من ١٢,٧ بليون دولار في ٢٠٠٢ إلى ١٥٣,٤ بليون في ٢٠١١.

كما أن الإشتراكات العالمية في شبكات الانترنت تواصل نموها، من ١,١ بليون في ٢٠٠٢ إلى ٣,٤ بليون متوقّعة في ٢٠١١. أما سوق شبكة الانترنت فائقة السرعة فيتوقع أن ينمو من ٥١,٣٨ مليون أسرة حول العالم في ٢٠٠٢ إلى ما يقارب ٥٤٠ مليون أسرة في ٢٠١١.

وأكثر الدول ارتباطا بالثورة الرقمية هي الدول الإسكندنافية، ومعظم الدول الأوروبية الغربية، والولايات المتحدة، وكوريا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندة.

أما الدول التي لم تحتضن التطور الرقمي كليا بعد، ولكن لديها اختراقا قويا في سوق الهاتف النقال والإنترنت فهي روسيا، والأرجنتين، وتشيلي، وفنزويلا، وكولومبيا، والإمارات العربية المتحدة، وجنوب إفريقيا، والبرتغال، ومعظم دول أوروبا الشرقية والوسطى.

وتتواجد الفجوة الرقمية في المقام الأول في أمريكا الوسطى، وأجزاء من أمريكا الجنوبية (بما فيها البرازيل)، وإفريقيا، (باستثناء جنوب إفريقيا وتونس)، ومعظم الدول الآسيوية (بما في ذلك الصين والهند) التي تصنّف في مستوى منخفض من التطوّر الرقمي، مع اختراق في الموبايل أقلّ من ٦٥٪، واختراق في الإنترنت أقلّ من ٤٠٪."

المصدر: WORLD DIGITAL MEDIA TRENDS 2008 World Association of Newspapers

اتجاهات الجرائد

عدد مواقع الصحف اليومية (طبعات الإنترنت)

عينات	٢٠٠٣	٢٠٠٦
أوغندا (إفريقيا)	٠	٤
الولايات المتحدة (أمريكا الشمالية)	١,٣٤٣	١,٦٧٤
البرازيل (أمريكا الجنوبية)	١٢٦	١٢٨
أستراليا (استراليا وأقيانوسيا)	٢٢	٣٧٢
ألمانيا (أوروبا)	٢٦٤	٣٨٢

عدد العناوين: اليوميات المبيعة / اليوميات المجانية

	٢٠٠٣	٢٠٠٧
إفريقيا	١ / ٣٧٢	٤ / ٤٤٣
أمريكا الشمالية	٣٥ / ١،٩٨٤	٨٤ / ١،٩٦٣
أمريكا الجنوبية	٨ / ١،٠٢٦	١٨ / ١،٠٩٠
آسيا	٩ / ٤،٨٦١	٣٢ / ٥،٧٧١
أستراليا وأفيانوسيا	٢ / ٨٦	٣ / ٩٢
أوروبا	٤٧ / ٢،١٩٥	١٧١ / ٢،٣٢٥
المجموع	١٠٢ / ١٠،٥٢٤	٣١٢ / ١١،٦٨٤

في أمريكا الشمالية وحدها انخفض عدد العناوين اليومية غير المجّانية. وكل القارات شهدت زيادة واضحة في عدد العناوين اليومية المجانية.

تغير التوزيع: التوزيع (الأرقام بالآلاف) ــ اليومية المباعة / المجّانية

	٢٠٠٣	٢٠٠٧
إفريقيا	٦٥ / ٥٣٢	١٨٣ / ٨،٧٠٢
أمريكا الشمالية	١،٩٦٦ / ٦٨،٨٣٢	٥،٣٠٧ / ٦٤،٤٣٧
أمريكا الجنوبية	٨٠٢ / ١٢،٩٨٥	٩١٧ / ١٥،١٠٥
آسيا	٢،٠١٧ / ٢٩٧،٤٣٦	٧،١٩٣ / ٣٤٧،٥٦١
أستراليا وأفيانوسيا	١٨٠ / ٣،٨٨٤	٢٤٠ / ٣،٧١١
أوروبا	٩،٩٩٢ / ٩٤،٨٣٢	٢٦،١٥١ / ٩٢،٦٧٨
المجموع	١٥،٠٢٢ / ٤٨٦،٥٠١	٤٠،٠٩١ / ٥٣٢،١٩٤

نصف القارات ـ أوروبا، و استراليا وأفيانوسيا، إضافة إلى أمريكا الشمالية ـ شهد تراجعا في توزيع اليوميات المبيعة. وشهدت القارات جميعا زيادة ملحوظة في توزيع اليوميات المجانية.

نهوض الإنترنت

يشير البحث الذي أجرته ماجنا جلوبال إلى أن الإنترنت يصل إلى أكثر من ٥٠٪ من المواطنين في معظم بلدان الدراسة. في الولايات المتحدة، يصل الإختراق إلى ٧٠٪، بينما يزيد في المملكة المتحدة وألمانيا عن ٦٠٪. وفي بلدان BRIC (البرازيل، روسيا، الهند، الصين)، يصل حوالي ٢٠٪ وربما أقل، بينما هو في الهند أقلّ من ٥٪.

واستنادا إلى بحث ميداني في ٢٠٠٧ أجرته Group Harris Interactive and Innovation Media Consulting، في سبع دول، سوف تتغلب الإنترنت على أخبار شبكات التلفزيون في الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وتصبح المصدر الأول للأخبار والمعلومات في تلك البلدان خلال خمس سنوات. ومن المتوقع أن تكون شبكات أخبار التليفزيون والإنترنت المصدر الأول المشترك في أستراليا، بينما ستتقلص فجوة السيطرة بين شبكات الأخبار التليفزيونية والإنترنت في ألمانيا والمملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه سيتضاءل دور الجرائد، كمصدر للأخبار والمعلومات، بشكل أكبر.

المصدر: Harris Interactive and Innovation Media Consulting Group survey 2007

الكونغو

أغرقت البي بي سي بالإيميلات في إبريل ٢٠٠٧ بعد أن قابل مايك ثومسون، مراسل الشؤون الخارجية، زوادي مورغاني، الأمّ الكنغولية الشابة، التي اختطفت من قبل متمردين مسلحين، وتعرّضت لاغتصاب جماعي، أجبرت بعده على تعليق جسدها، ثمّ استمرت في مشاهدة القتل الوحشي لأخيها، وطفلين آخرين، وخمسة وأربعين قرويا آخرين. وقد أدى البرنامج إلى دعوات عديدة من أجل عمل أكثر لإنهاء الحرب الكونغولية المنسية إلى حدّ كبير، وساعد في جمع عشرات الآلاف من الجنيهات لصالح العمل الخيري في المنطقة. لكنّ انخراطه مضى أبعد كثيرا من الحكاية. مارك، الذي قابل زوادي، وهي من بوركافو في جنوب كيفو، لأول مرة في المستشفى، حيث أُنقذت حياتُها، كرّس معظم السنة التالية، خارج وهج الكاميرات، في محاولة الوصول إليها مرّة أخرى، بعد أن سمع أنها غادرت المستشفى في حالة يأس، ودون مأوى. وقد ساعدها في إعادة بناء حياتها المبعثرة، ومنحها أملا في المستقبل. ثم أجرى معها مقابلة بعد ذلك. مانحا المستمعين حسّ الإستمرارية والفهم أن القصص الإنسانية لا تنتهي عند النقطة الدنيا من اليأس.

مستقبل غير واضح
صواب واخطاء سياسات التخويف

تتم معايشة تآكل الحريات بطرق شتى، اكثرها مأساوية يتم بواسطة ممارسة العنف او التهديد الجسدي. وتجري تصفية الصحفيين المخالفين دون ان تتم معاقبة قتلتهم. ولقد قتل اكثر من ١٠٠٠ صحفي بسبب عملهم خلال العقد الأخير، كثير منهم قتل اغتيالا. يقتل صحفيون كثيرون اثناء الحروب، مثل حرب العراق، ولكن هناك آخرون الذين يقتلون على ايدي العصابات الإجرامية او الأجهزة الأمنية في بلدان تفتقر لاحترام مباديء الديمقراطية. يشهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ظهور أشكال جديدة من التهديدات كالتعصب، والإرهاب، وسياسات القوة والتدخل. إن هذه مؤشرات إلى الظروف الصعبة التي تحياها الصحافة المستقلة هذه الأيام.

حتى الديمقراطيات المستقرة تقوم بتقطيع الحريات المدنية وحرية الصحافة.

ومع أن مصطلح «الحرب على الإرهاب» سقط من كلّ استعمال سياسي يومي، إلا أنه فرّخ ثقافة مراقبة روتينية للمواطنين، وللصحفيين من جماعات المجتمع المدني التي تخضع نشاطاتها للرقابة في كلّ خطوة.

لقد لاحظ تقرير الأمم المتحدة حول حرية التعبير أنه منذ اعتداءات (١١ سبتمبر) الإرهابية على نيويورك وواشنطن، تبنت دول عدة قوانين تقوّض حرية التعبير. وقد تضاعفت المحظورات على الكلام بحرية حول العالم، وغالبا تحت ذريعة الأمن القومي. هذا الاتجاه يقوم على سند من الخوف والتهديدات بالعنف. وتعليقاته تتفق مع ما لاحظه تقرير الاتحاد الدولي للصحفيين «الصحافة، والحريات المدنية، والحرب على الإرهاب» الذي توصل إلى:

«الحرب على الإرهاب ترقى إلى تحدّ تدميري للثقافة العالمية لحقوق الإنسان والحريات المدنية التي تأسست قبل ستين عاما»[١٩].

ذلك التقرير، الذي بني على تحليل للتنمية السياسة الحالية، ومسح لعشرين دولة مختارة، وجد أن نحو نصف المعايير الدنيا التي أقرّها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تمّ تقويضها من قبل الحرب على الإرهاب. ويستنتج التقرير أن استجابة الحكومات لتهديد الإرهاب جاءت خارج كلّ تناسب، ويشير إلى أن النتيجة كانت مدمرة للإعلام.

في هذا الجو، وقعت هجمات عدة على حقوق الصحفيين. وطرحت الدول قوانين تتعلق بموضوع «تمجيد الإرهاب»، أو «تحويل الشباب إلى الأصولية»، الغامضة والمؤذية بالفعل للتعبير الحرّ. وبالطبع، في حزيران ٢٠٠٧، وجه مارتن شاينن، في تقريره الخاص حول حقوق الإنسان والإرهاب، تحذيرا إلى الولايات المتحدة من أن تجريم «التحريض على الإرهاب»، واستخدام مصطلحات غامضة، مثل «تمجيد» أو «ترويج» الإرهاب، يمكن أن تستخدم لتقليص حرية التعبير. وتحذيره هذا يمكن أن ينسحب على دول أخرى.

حتى وقت متأخر، ظلّ النقاش حول الإعلام والديمقراطية

[١٩] تقرير الاتحاد العالمي للصحفيين و "رقابة الدولة"، نشر ٢٠٠٥.

خط الفصل: تتساءل الميديا عما إذا كان جدار إسرائيل عقبة أمام الحوار. © 2008 Jupiterimages Corporation

يتركز على أهمية الإستقلال المتبادل والحوار. لكن الحوار يكون صالحا فقط عندما يكون لدى الناس منفذ إلى صحافة مطلعة وموثوق بها، وإلى نوع المعلومات التي تتحدى الإشاعات والجهل والتحامل الشعبي.

في سنوات الألفين، تسبب الصوت المهيمن في السياسة الدولية - «أنت معنا - أو أنت ضدّنا» - في إفساد الصحافة وإضعاف دورها الديمقراطي في المجتمع، بالطريقة الخيالية ذاتها في ممارسة الأعمال، التي حطمت الثقة في اقتصاديات السوق. وكثيرون يأملون أن التغيير سيأتي مع انتخاب رئيس جديد في الولايات المتحدة.

وجهة نظر الصحفيين هي أننا لا نحتاج إلى قوانين جديدة ضد الإرهاب، ما دامت هناك الآن سبل للتعامل مع التحريض على العنف، والأمر كذلك على وجه الخصوص، إذا كانت النتيجة تدخلا سياسيا في عمل وسائل الإعلام. إن السياسة تفشل في أن تفهم أن حرية الصحافة ليست حقا للاستمتاع به في أوقات الهدوء والسكون؛ لكنه يجب أن يجرّب وينجو وقت الاضطراب، عندما تكون الديمقراطية ومؤسساتها تحت النار. وبعكس ما يعتقده كثير من القادة السياسيين، الصحافة المستقلة وحرية الصحافة من مصادر القوة، لا من المعيقات في وقت الأزمة.

الأكاذيب والرقابة الذاتية لم تحلّ المشكلات ، كما يظهر الصراع في فيتنام والجزائر وايرلندا الشمالية. إنها تضعف الروح المعنوية، وتخلق جوا من السرية والحيرة في المجتمع، وتشجع الرقابة الذاتية، وهي عملية رفض للذات واسعة الانتشار، تجعل البحث عن حلول أكثر صعوبة، لا أسهل.

لكن، من الذي يستمع إلى هذه الحجج؟ إن الخطابات ضد الإرهاب تستمر في إجهاض كلّ النداءات من أجل ردود فعل عقلانية ومتناسبة مع تحديات تطرح من قبل أقلية من المتطرفين. نتيجة لذلك، يعمل الصحفيون في جو من الشك والحيرة، ويتعرضون لمزيد من الضغط من أجل أن يكشفوا عن مصادر معلوماتهم.

لقد تحول صحفيو أوروبا إلى ضحايا لأنهم نشروا معلومات أحرجت حكوماتهم. وفي هولندا ولاتفيا وايرلندا، وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والدانمرك، استخدمت السلطات حالات محاكمة أو مراقبة قانونية أو غير قانونية، وهي تحاول أن تكشف مصادر الصحفيين، مع أن مبدأ السرّية لقي تأييدا من قبل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مناسبات عدة.

بارت موس وجوست هاس، مراسلان عريقان لأكبر صحيفة هولندية de Telegrah احتجزا - يقول

الولايات المتحدة: ميثاق لغرف الأخبار لوقف انحدار المعايير

في الولايات المتحدة، تمسكت اتحادات الصحفيين التي تمثل العاملين في الاعلام والبث بقيادة العمل على وقف انحدار المعايير. وقد اتفقوا على ميثاق لغرف الأخبار، يرسم سلوكا أخلاقيا يتقدم على المصلحة الشخصية للشركة، وهم يقودون الحملات بقوة لوقف نموّ التلاعب في الاعلام.

هذه هي البلاد التي تشتهر بصحافة التحقيقات التي لا تجارى. في سبعينيات القرن الماضي، نشرت نيويورك تايمز وصحف أخرى ملفّات البنتاغون، وكشفت أكاذيب الحكومة وخداعها حول الحرب الفيتنامية. وفي العقد نفسه، قادت واشنطن بوست عملية كشف فضيحة ووترغيت التي بدأت باقتحام أخرق لمكاتب اللجنة

القومية الديمقراطية في العام ١٩٧٢وانتهت باستقالة الرئيس غير الموثوق ريتشارد نيكسون ١٩٧٤، بعد أن كشفت وسائل الإعلام الإحتيال والتجسس والتسجيلات ومؤامرات إخفاء الجريمة. في ذلك الوقت الذي فقد فيه الناس ثقتهم في الحكومة، وجدوا أبطالهم في الميديا.

لكن البريق الذي أسقط الرئيس على ركبتيه، تبلّد خلال مطاردة الإحساس والتوزيع والشهرة. سعت غرف الأخبار وراء نسب المشاهدة العالية التي تأتي مع أكثر القصص مأساوية، لكنّها لم تكن مستعدة للإلتزام بالمصادر، والنظام، والعمل الجاد والتدريب الذي يمكن أن يحقق هذه المستويات. قرّر بعض الصحفيين أنه إذا لم تأت الحقيقة إليهم، فإن بإمكانهم أن يخلقوا ما لا يملكون. وفي ثقافة غرف أخبار لا تهتمّ إلا بالنجاح الظاهري، عبرت احتيالات كثيرة لم تكتشف. وعرض كثير منها كان كافيا للإضرار الشديد بسمعة الميديا الأمريكية.

ربما بدأ الإنحدار بحكاية تفطر القلب في واشنطن بوست في سبتمبر ١٩٨٠، حول صبي أصبح على ما يبدو ضحية لتجارة الهيروين. ومع أن المراسلة جانيت كوك نالت جائزة بوليتزر، فقد اعترفت في آخر الأمر أن جزءا كبيرا من القصة من نسج الخيال.

وفي ١٩٩٨، طرد ستيفن غلاس، وهو صحفيّ في الخامسة والعشرين، من المجلة الأمريكية السياسية نيو ريبابلك، عندما اكتشف أنه اخترع مقابلات ذات مستوى عال حول الحياة الأمريكية. وبنظرة إلى الوراء، بعد عشر سنوات، قال محرّر المجلة شارلز لين: "كان الجوّ داخل المجلة له شكل، أعتقد أنه طبيعي، يجعل الناس يثقون ببعضهم، ولا يتصورون أن أحدا يمكن أن يفعل كلّ ذلك؛ كما أنني أعتقد في النهاية أنه ... كان كلّما زاد في فعله، أصبح أسهل عليه أن يستمرّ". لكن آدم بينينبيرغ، وهو واحد من أوائل الصحفيين الذين دققوا في قصص غلاس، يقول إن الصحفيين أصبحوا تحت ضغوط متزايدة، حتى يقدموا قصصا 'عظيمة'. "أعتقد أن ما يحدث في الصحافة اليوم، وأواخر التسعينيات، هو وجود جوهر الضجيج. كيف يمكن أن نخلق ضجيجا في قصة حتى نجذب مزيدا من القراء؟ كيف نطعّمها بالجنس؟"

بعد ذلك ببضعة شهور، استقالت باتريسيا سميث، التي كانت في الترشيح النهائي لجائزة بوليتزر، من عملها ككاتبة عمود في بوستن غلوب بعد أن اعترفت بأنها ألّفت اقتباسات. قالت في عمودها الأخير: بين فترة وأخرى، في عمودي الدوري، وحتى أخلق انطباعا أو أبرز أمرا، نسبت اقتباسات لأناس لم يوجدوا قط... وكما يعرف أيّ شخص لمس جريدة في حياته، هذا واحد من الآثام الصحفية الأساسية: عليك ألا تصنع استثناءات أو أعذاراً.

وكان صادما بالقدر نفسه سقوط جيسون بلير الذي فصل من نيويورك تايمز في ٢٠٠٣، بسبب سرقة القصص أو تأليفها. كان أكثر من نصف قصصه في الشهور الستة الماضية مؤلّفا، على الأقل في جزء منه. وبعد دراسة مكثفة، عينت الصحيفة محررا جماهيريا يشجّع على الإنفتاح، ويراقب شكاوى القراء حول أداء الصحيفة. ووصفت نيوويرك تايمز ما حدث بأنه "أدنى نقطة خلال ١٢٥ سنة من تاريخ الصحيفة. واستقال المحرران الرئيسيان. وفي مقالة بعنوان "تصحيح السجلّ" لم توفر التايمز نفسها ولا المحرر:

جيسون بلير، ٢٧ سنة، خدع القراء وزملاء التايمز بتقارير يفترض أنها مرسلة من ميريلاند أو تكساس، أو أية ولاية أخرى، بينما كان بعيداً جدا، في نيويورك. لقد ألّف تعليقات. وأعد مشاهد. وأخذ مواد من صحف أخرى ووكالات خدمات، واختار تفاصيل من الصور لخلق الإنطباع أنه كان في مكان ما، أو قابل شخصا ما، وهو لم يفعل. وقد استخدم هذه الأساليب ليكتب زيفا عن لحظات مشحونة عاطفيا في التاريخ القريب، من هجمات القنّاص القاتلة في ضواحي واشنطن، إلى معاناة العائلات التي تحزن على أحباء لها قتلوا في العراق." وقد اعترفت النيويورك تايمز بأن تحذيرات كثيرة وصلتها خلال السنوات حول سلوكها غير المهنيّ وحول عدم الدقة، لكن الصحيفة لم تتخذ أي اجراء بهذا الشأن.

هذه قصص صحفيين تحطموا بسبب طموحهم وقلة التزامهم بأخلاقيات العمل الصحفي. ومع أنه من الواجب أن يتحمّلوا مسؤوليات أعمالهم، إلا أنهم كانوا، إلى حدّ كبير، ضحايا النظام الذي أراد النتائج النهائية، ولم يكن يدقق بشكل كاف في الوسائل. وهناك تواز غريب بين تأليف بعض المراسلين النجوم المستخدم لتعظيم قصصهم ومكانتهم، وفانتازيا التعاملات المالية التي أدت إلى الأزمة الاقتصادية ٢٠٠٨. المطامع الفردية والطموحات لعبت دورا كبيرا ـ لكنّ الأرضية التي تقوم عليها أخلاق النظام وقيمه باتت فاسدة.

هذه الحالات، وكثير غيرها لم يعلن، انزلقت من خلال نظام صحفي مصاب بالتحرير الفقير، يهمل متطلبات التقاليد الصحفية في الفحص والتحقق، كما أن جوّ الخوف في مكان العمل جعل الصحافة الأمريكية هشّة أمام مستشارين سياسيين لا ضمير لهم، وأمام صناعة العلاقات العامة.

©THE DAILY PENNSYLVANIAN

يو اس تودي: فيروس الخوف وأصدقاء في مناصب عالية

من المحتمل أن يكون الفحص المكثف للمعايير المتدنية للتحرير في تاريخ الصحافة هو ذلك الذي أجري في الصحيفة اليومية يو أس أي تودي بعد أن استقال جاك كيلي، النجم الصحفي المرشح لجائزة بوليتزر، في يناير ٢٠٠٤، خلال تحقيق حول استقامته. بدأ ذلك بوصول رسالة من مجهول كشفت كذبة حول دفتر ملاحظات قال كيلي إنه رآه خلال تحقيقه حول التطهير العرقي في كوسوفو. بعد ذلك اكتشف أن عددا كبيرا من قصصه السبعمائة وعشرين كانت مجرّد تأليف.

Fabrications mar reporter's work

Mileage, expenses and facts don't add up

Explosion, then arms and legs rain down

©AFP

في إبريل ٢٠٠٤، كانت يو أس أي تودي مجبرة على أن تنشر ما يمكن اعتباره أصعب فحص قاس لثقافة غرفة الأخبار سبق تقديمه. التحقيق الذي أجراه كل من بيل هيلارد وبيل كوفاش وجون سيغنثاتر ربط قدرة كيلي على أن يعيش حياة خداع، بالضغط القاسي للعمل في غرفة الأخبار وبجوّ الخوف. نتائج التحقيق يجب أن تدرس من قبل كلّ صحفي، كتحذير سيئ مما سيحدث عندما يحلّ الدافع إلى التوزيع والفائدة محلّ الإلتزام بالمعايير السامية. وهذه هي القصة حول الطريقة التي لا يجوز أن تدار بها غرفة الأخبار.

لقد وجدوا أن الكتابة غير الأمينة لدى كيلي تعود ١٣ سنة سابقة، منذ سنة ١٩٩١، وكان من المفروض أن تكتشف في وقت أسبق. "هناك ما يفوق اللازم من المخاوف المتراكمة، والتحدّيات والشكوك التي قيلت عن عمل كيلي، مما كان قادرا على أن يطلق تحقيقا داخليا مكثفا حوله، قبل وصول الرسالة المجهولة بسنوات." على أية حال، لقد بدا أن التحقيق الداخلي صمّم ليظهر أن كيلي لم يكن مذنبا بشيء أبعد من الكذبة التي تمّ فضحها.

فيروس الخوف

كان كيلي محميا بفيروس 'خوف' يتواجد "حيا ومريضاً في قطاع الأخبار". وضعية كيلي كنجم، وظهوره المتكرّر في التليفزيون، والإنطباع الذي يتركه عن أن المديرين التنفيذيين في يو أس أي تودي هم أصدقاؤه المقرّبون، جعل منتقديه يعتقدون أنه شخص لا يمسّ. الصحفيون الذين أثاروا أسئلة حول كيلي تمّ تحذيرهم أن يبقوا رؤوسهم منحنية. "إننا نجد أن الخوف ـ مهما كان تعريفه، وأيا كان الذي يشعر به ـ موجود. وبسبب ذلك الخوف أصبح المراسلون والمحررون، كمتأثرين، معاونين في الإحتيال الذي أنتجه جاك كيلي."

جوّ التنافس يكنس التوجيهات

السياسات والتوجيهات وروتين إجراءات التحرير، كان عليها أن تنشر "ظلالا من الشك"، لكن كيلي لم يكن يواجه تحدّيا من قبل محرّريه. ويصف التقرير ذلك بأنه "تذكير قاس بأن السياسات المصوغة على الورق لا معنى لها دون أن يقوم الجميع من حرّاس البوابة إلى المحرّرين على كلّ المستويات، بتطبيقها، وبتعزيز أدوارهم كمحررين."

عندما صدرت الصحيفة عام ١٩٨٢، وضعت حظرا شديدا على الإستناد إلى مصادر مجهولة. بعد فترة تراخى الحظر، وفي ١٩٩٥ تغيّرت السياسة جذريا عندما أراد الناشر ورئيس التحرير جعل الصحيفة أكثر تنافسية تحمل صفحتها الأولى قصصا إخبارية مثيرة للانطباع. وأخذ المحررون يعقدون اجتماعا يوميا سمي "قلم الثور"، لمعالجة القصص الأساسية وتقرير ما سيظهر في الصفحة الأولى. "وقد وجد المحررون جلسات قلم الثور متوترة ومتطلبة." ومع أن قلم الثور لم يستمر في فترة لاحقة، إلا أن التحكم بقصص الصفحة الأولى ظلّ يسيطر في صناعة القرار.

"لقد أبلغنا كيلي خلال مقابلاتنا أنه شعر فجأة بضغط كبير من محرريه لإنتاج "مجارف" خاصة. وإذا ظهرت قصة إخبارية متميزة في نيويورك تايمز أو واشنطن بوست أو أية صحيفة أخرى كبيرة، فإنه يتوقع من جهاز يو أس أي تودي أن يتفوق عليها"

لا ثقافة للنقاش

خطوط التواصل داخل غرفة الأخبار كانت تتسم بعيوب واضحة.

"نحن لا نقترح أن تتحوّل غرفة الأخبار إلى مجتمع نقاش، وهي لا تستطيع أن تكون بديلا للشكاوى التي ترفعها المصادر البشرية بشكل روتيني. الطبيعة الحقيقية للتقارير، لكتابة الأخبار وتحريرها تستلزم الرفع والحل، كلّ يوم وكل طبعة، وخلافات الرأي حول حقائق وثيقة الصلة، أو حول الأسلوب، أو حول ما تلعبه القصص. التوترات في الجو لا يمكن تجنبها. وثقافة غرفة الأخبار التي لا تستطيع أن تستقبل ذلك النوع من العطاء والأخذ تسخر من معايير المهنية.

صحفي فاسد محميّ لمدة ١٣ عاما

"السمة المميزة استخدام مفتوح للإتصال من أجل صياغة إحساس بالهدف المشترك بين الناشر والمحرر والمديرين وفريق العمل والجمهور، يقوم على الصدق والإحترام المتبادل. المشروع الصحفي الذي يقوم على تدريب حرّ للضمير داخل فريق متنوع، يرحب بالنقاش، هو أفضل أمل لمؤسسة صحافية ناجحة تحقق تطلعات الجمهور التي تلمسها أولئك الذين صاغوا الحماية الممنوحة للصحافة تحت التعديل الأول للدستور."

المدى الذي وصلت إليه الصحافة الأمريكية في هشاشتها كشف عنه عام ٢٠٠٥، حين عرضت نيويورك تايمز حكومة الولايات المتحدة وهي تتبنى الدعاية بينما ساعدت وسائل الإعلام الكبيرة في خداع القراء والجمهور في موضوع أصولها.

باعت الإدارة الامريكية دعايات حكومية على أنه أخبار حقيقية. اشترت الوكالات الفيدرالية كتاب أعمدة "مستقلين"، وانتجت أشرطة فيديو اخبارية وموهتها على انها صحافة أصيلة ثم قام الاعلام ببثها كأخبار حقيقية.

شبكات الأخبار - بما فيها كبار اللاعبين مثل "فوكس" و"اي بي سي" استخدمت مقاطع أخبار مزيفة وغيرت في بعضها أيضا لتعطيها ملامح الإعداد المحلي. شاركت في العملية أكثر من ٢٠ وكالة فيديرالية، من بينها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، جميعها خطط لترويج مزايا وفضائل حكومة بوش. وصرف البيت الأبيض ٢٥٤ مليون دولار خلال أربع سنوات من التعاقد مع مؤسسات علاقات عامة - وهو ضعف ما صرفته إدارة كلينتون.

هذه البرامج المجانية، الصادرة عن الحكومة، وسيلة رائعة لتوفير المال، وشكلت حبل نجاة للمحررين الفقراء الباحثين عن طرق لتوفير المال. وهي لا تعمل بالطبع إلا إذا حرم المشاهدون من الوصول إلى ما هو سرّي. وقد قبلت المؤسسات الإعلامية ذلك لأن المادة معدة ببراعة، واستعمالها هيّن، ومن السهل التظاهر بأنها أخبار حقيقية.

الإتحادات تعيد التركيز على المعايير

هذا الخداع أضاف إلى الأزمة التي نشأت في جزء منها بسبب هبوط التوزيع والإعلان، وبروز التدخل السياسي تحت مظلة الأمن، والضغط الروتيني المرتبط بعالم متشظي ينضح أخبار عن العالم طوال أربع وعشرين ساعة، والأولوية فيه للسرعة والراحة. ومن السهل معرفة لماذا تقوم الإتحادات التي تركز عادة على مواضيع العمل، بالحديث بشكل متزايد عن استقلال التحرير والدقة ومعايير الأخبار.

نقابة الصحف-سي دبليو اي التي تمثل المراسلين والعاملين الإعلاميين في الجرائد ووكالات الأنباء، والفيدرالية الأمريكية لفناني الراديو والتليفزيون (افترا)، التي تمثل المقدمين على الهواء والمذيعين، وضعتا النوعية والمعايير التحريرية في مركز اهتمامهما. نقابة الصحف(تي ان جي) وضعت دستور سلوك شاملا لا يشمل المراسلين فقط، بل جميع العاملين في الاعلام، بمن فيهم إدارة العمل والموظفين التجاريين. (انظر ملحق المهنية والأمانة في الاعلام الإخباري).

يقول رئيس تي ان جي بيرني لونزر إن الهدف هو بناء ثقافة ثقة أخلاقية لتحدي الضغط التجاري. وهو يعتقد أن تهديد نوعية الصحافة يأتي من البطالة وتقليص العمالة اللذين حطما غرف الأخبار المطبوعة في السنوات الأخيرة. وحين يتحد ذلك مع ظروف الضبط الدقيق للمواعيد النهائية لأربع وعشرين ساعة من البث المتصل للأخبار، فإن النتيجة تكون تضييق مدى تغطية التحرير، مع غياب التقارير الأجنبية المستقلة في الغالب، على سبيل المثال.

"وسط جو العمل، لا غرابة في أن تقتطع زوايا وأن يتوقع من الناس أن يغمضوا أعينهم عن السلوك غير الأخلاقي"، كما يقول لونزر. "لكن مستقبل الصناعة لن يكون محميا بالغشّ والسلوكيات الفاسدة. نحن بحاجة إلى توجه جديد ــ توجه يستند إلى العودة إلى القيم الصميمية للصحافة وإلى ثقافة جديدة لغرفة الأخبار تخلق ثقة عامة في أن بإمكان الجمهور ائتمان وسائل إعلامه على قول الحقيقة.

أولوية "افترا" هي وضع كوابح امام الانزلاق نحو تركيز ملكية الاعلام الذي أضعف المعايير المهنية في صحافة البث. وقد قادت الفيدرالية حملة وطنية شاملة ضد فقدان النظم في امتلاك الميديا، معلنة أن تركيز الملكية سوف تقود بالضرورة إلى خضوع أوسع، وإلى تنوع أقل لمصادر الأخبار والمعلومات.

"نحن نجادل بقوة حول أن التهديد الأكبر للمهنية ليس سلوك أعضائنا"، كما يقول توم كاربنتر، أحد قادة "افترا"، وهو عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للصحفيين. "ذلك يأتي من الضغط الخارجي الذي يقع عليهم من مشغليهم ومعلنيهم."

في الدانمرك، اتهم ثلاثة صحفيين في ٢٠٠٦ بخرق الأمن القومي عندما نشروا معلومات حول معالجة الحكومة للسياسة التي تتعلق بغزو العراق. الهجوم غير المتوقع صدم المؤسسات الاعلامية في بلاد تفخر كثيرا بتقاليد الحرية الصحفية فيها.

اتحاد الصحفيين إنهما «اختطفا». في تشرين الثاني ٢٠٠٦، وقضيا يومين في السجن، بعد أن رفضا تسمية مصادرهما، حول مقالات لها صلة بعميل يوجد شك في أنه سرّب ملفات سرية من المخابرات الهولندية. لم يفكر أحد بفحص حقيقة المعلومات، لكن القصة تسببت في احمرار الوجوه بين الرتب العليا في المخابرات الهولندية. اعتقالهما تسبب في لحظة نادرة من الوحدة بين الصحفيين ومالكي الميديا خلال اعتراضات واسعة الانتشار.

في الدانمرك، اتهم ثلاثة صحفيين في ٢٠٠٦ بخرق الأمن القومي عندما نشروا معلومات حول معالجة الحكومة للسياسة التي تتعلق بغزو العراق. الهجوم غير المتوقع صدم مؤسسة الميديا في بلاد تفخر كثيرا بتقاليد الحرية الصحفية فيها.

وفي سلسلة مقالات نشرت في شباط ٢٠٠٤، اقتبست الجريدة اليومية Beringske Tedende من تقارير المخابرات العسكرية الدانمركية، التي رفضت احتمال توفر معلومات موثوقة حول وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق.

وبالطبع، بات معروفا اليوم على مستوى العالم، أن تلك الأسلحة لم تكن موجودة، لكن الأمر في ذلك الوقت، تعلق بجدل رئيسي شديد، حول ما طرحه رئيس الوزراء أندريس فوغ راسموسن، لتبرير الدعم الدانمركي للغزو. الصحفيان اللذان فضحا القصة، جيسبر لارسن وميشيل بييري، تعرضا للاعتقال في شباط ٢٠٠٤، واتهما «بنشر معلومات تم الحصول عليها بشكل غير قانوني من طرف ثالث». ولم يكن هناك إيحاء بأن المعلومات غير دقيقة، أو بالطبع، أن النشر تسبب في أي تهديد موثوق لمواطني الدانمرك أو للجيش الدانمركي. وقد احتاج الادعاء إلى عامين للإعداد، حدث خلالهما أن خُلد المخابرات المهان، فرانك سوهولم غريفل، حوكم وقضى مدة سجنه. وفي الطريق، كان رئيس تحرير الصحيفة، مربوطا بسطح السفينة إلى جانب محرريه.

في الحادث، برأت المحكمة الصحفيين، مؤيدة دفاعهم عن مصالح الجمهور، وحرية الصحافة. كما عزز الاتهام أهمية التضامن المهني، بما أن الاتحاد الدولي للصحفيين ونظيره بين الناشرين، الاتحاد العالمي للصحف، قدما مثالا للدفاع عن المهنة. كان واضحا شعور الصحفيين بالراحة، لكن المدافعين عن حرية الصحافة خرجوا بانطباع أن خطا تمّ تجاوزه في هذا عصر الموسوم بالصراع.

في ألمانيا أيضا، على الصحفيين أن يشكروا المحاكم التي أعادت تأكيد أحكام القانون والقيم الديمقراطية القديمة في مواجهة انتهاكات الصحافة من قبل السلطات. وقد تدخلت المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية لحماية وسائل الإعلام من الأجهزة الأمنية بعد اقتحام مكاتب التحرير في المجلة الإخبارية الشهرية Cicero في بوتسدام في العام ٢٠٠٥.

في نيسان ٢٠٠٥، نشرت المجلة مقالا حول الإرهابي

الإسلامي أبو مصعب الزرقاوي، مقتبسة من تقرير شديد السرّية خاص بمكتب الشرطة الفيدرالية الألمانية لمكافحة الجريمة (BKA). وبعد وقت غير طويل من ذلك، تم اقتحام مكاتب المجلة وشقة الصحفي برونو شيرّا الذي كتب المقال، وتفتيشها.

تفتيش البيوت والاعتقالات مثل هذه ازدادت في السنوات الأخيرة في ألمانيا. اتحاد الصحفيين الألمان (DJV)، يسجل ١٨٧ حالة منذ ١٩٨٧. والتهمة، كما يقول الاتحاد، هي نفسها باستمرار. 'التحريض أو المشاركة في فضح الأسرار'، ويعتبر الاتحاد ان هدف كل هذه الهجمات المدبرة هو إرهاب الصحافة وردعها.

وبالرغم من وجود عدد من الأحكام المصممة لتقوية حدود حرية الصحافة في المانيا، إلا ان القوانين التي تتضمنها اللوائح الألمانية ما زالت تفتح المجال لإجبار الصحفيين في الكشف عن مصادرهم.

والسلطات تشعر بثقة أكبر تجاه استخدام تلك الأحكام في الأجواء الحالية. نتيجة لذلك، فإن لدى الصحفيين توقعا بقيام المدعين والمحققين بالتجوال في غرف الأخبار التي تخصهم، مطالبين بمعرفة من كانوا يتحدثون معهم وحول ماذا. وبذلك يتحول القانون إلى أداة لإرهاب الصحفيين.

في فبراير (شباط) ٢٠٠٧ وقفت المحكمة الدستورية إلى جانب حرية الصحافة في موضوع Cicero ووجدت أن «التفتيشات والاعتقالات في التحقيقات مع الصحفيين غير دستورية إذا كان الهدف الوحيد منها، أو الرئيسي، هو التحقّق من هوية المخبر». وقد وجد القضاة أنه لا يمكن قبول تفتيش غرف الأخبار عندما يكون المبرر الوحيد هو قيام المؤسسة بنشر اسرار رسمية. ويبدو ان قضية اعفاء الصحفيين من انطباق المادة ٣٥٣ب سيئة الصيت- من مواد قانون العقوبات المعمول به في البلد والذي يتضمن بند «جرائم خيانة الأسرار الرسمية»- عليهم لا زالت دون جواب.

هذه الحالات تلمس واحدا من المفاتيح الأساسية في قلب الديمقراطية والعلاقات بين الحكومة ووسائل الإعلام. هل من واجب الصحفيين حماية أسرار الدولة (كما هي معرّفة من قبل الدولة)؟ وإذا سلم سرّ دولة إلى صحفي، ونشر، فمن الذي يلام؟

الحكومة وسلطات الدولة توجه الإصبع إلى الجميع. الصحفيين والناشرين ونافخي الصفارة. وبالطبع، وما داموا لا يعرفون من هو نافخ الصفارة، فإنهم يرون أن مهاجمة الصحفيين هي الطريق الأفضل لمعرفة من سرّب الأسرار، وهي طريقهم الوحيدة في التنفيس عن الإحباط. ويستطيع الصحفيون، ومعهم حق في ذلك، أن يصروا على أنه ليس من مهمتهم أن يساعدوا الدولة على حفظ أسرارها. وبالطبع، فإن صحافة حرّة تستحق اسمها عليها أن تجعل محافظة الدولة على أسرارها أكثر صعوبة، خصوصا حين تكون هناك مصلحة عليا للجمهور في موضوع البحث، كما هي الحالة في هذه النماذج. ومن الملاحظ أنه لم يحدث في أي من هذه الحالات أن وضعت الدول في حالة من الخطر بسبب نشر تلك المواد. وفي كلّ حالة كان دافع ما فعلته الدولة هو الحرج السياسي.

لكن الحكومات والسياسيين يدفعون أجنداتهم في وقت قلقٍ عامٍّ حاد. في العام ٢٠٠٦، ظهرت شواهد على وجود تجسس منظمٍ على الصحفيين من قبل المسؤولين الأمنيين في الولايات المتحدة وألمانيا تحت غطاء أجندة محاربة الإرهاب.

وفي ١٥ أيار نشرت أي.بي.نيوز معلومات على موقعها الإلكتروني، مأخوذة عن ضابط قانون فيدرالي، تكشف كيف كانت الولايات المتحدة تراقب أرقام الهواتف التي يتصل بها مراسلو الشبكة، في محاولة لإستئصال المصادر السرية. وقد رأى بعض المراقبين أن الأمر مرتبط بالكشف قبل أسبوع عن كيف كانت قاعدة وكالة الأمن القومية (ناسا) في أمريكا تراقب مكالمات مئات الملايين من الأمريكيين. أمن وسائل إعلام الولايات المتحدة. الذي يضمّ نيويورك تايمز وواشنطن بوست. كان جزءا من تحقيق واسع حول التسريب لوكالة الإستخبارات الأمريكية سي.آي. أي. الذي تمّ بعد تقارير إخبارية عن سجون سرية للوكالة في رومانيا وبولندا.

في اليوم ذاته، اعترفت ألمانيا بأن وكالة الإستخبارات الاتحادية كانت تقوم بالتجسس على غرف الأخبار، وتدفع للصحفيين كي يكشفوا عن مصادرهم. وفي محاولة لإغلاق، أو على الأقل متابعة التسريبات للصحافة، تمّ الدفع لبعض الصحفيين من قبل الوكالة الأمنية (BND)، حتى يتجسسوا على زملائهم. وبعد هذا الكشف، أجبرت الحكومة على سحب جواسيسها من الاعلام الألماني.

على أية حال، فإن الضغط على الاعلام الإخباري يستمر.

في المملكة المتحدة، في

تشرين الأول ٢٠٠٨، أشارت الوزيرة جاكي سميث، إلى أن الحكومة تفكر في البحث عن قوى جديدة للأمن ووكالات الإستخبارات وغيرها من المؤسسات العامة، لتتبع استخدام المواقع الإلكترونية ومكالمات الهواتف الجوالة. وبالرغم من أنهم لن يستطيعوا مراقبة مضمون المكالمات أو الرسائل دون تفويض، إلا أن السلطات تستطيع أن

تعـرف من يتكلم مع من. هذا الاقـتراح، الذي يحتاج إلى مناقشة، ليس موجها بشكل خاص إلى الصحفيين، ولكنه سوف يمنح الدولة يدا طليقة ومؤثرة في مراقبة اتصالات الصحفيين.

إن مـن غـير المقبـول أن يكـون الصحفيـون في قلـب الديمقراطيـة الأوروبية موضع تجسـس، وأن تقوم أجهزة الأمـن باستخـدام مخبرين بأجر داخـل وسائل الإعلام، وأن تكـون هواتـف الاعلاميـين خاضعة للمراقبـة بشكل روتينـي، وأن تجـري محاكمـة المراسلـين لأنهـم يقومون بواجبهم المهني. إن نظامـا جديدا من الخدمة السياسية الذاتية، يتواجد الآن في موقع لا يخجل فيه من أن يستخدم خطاب الأمن لتغيير ميزان حقوق الإنسان، وخفض سقف الحريات الأساسية.

إن المراسلـين الذين يقومون بمتابعـة قصصهم، يضعون أنفسهـم موضـع الخطـر في بعض الأوقـات، وهم بحاجة إلى التحـدث مـع أنـاس يمكنهـم الحديـث بمرجعية عن الجماعات المنشقة والمعارضة. ودون منافذ لتنويع مصادر المعلومات، سوف تكون القصص بنصف رواية، وسيصبح الأقوياء الذين يديرون مؤسسات الدولة غير مسؤولين.

هذه الحمايـة ليست مطلوبـة لصالح بعض النخبة، من الصحفيـين تحديـدا، إنمـا لحمايـة حقـوق المواطنـين. المواضيـع المطروحة هنا هي حرية التعبير، والديمقراطية التي تتدفق منها، وهذه ممتلكات لجميع المواطنين؛ فلماذا يوجد مثـل هذا النقص الواضح في اهتمام الجمهور بهذه التطورات؟

أحـد الأسبـاب قد يعـود إلى أن مؤسسـات الديمقراطية السياسيـة والمتعلقـة بالأعمـال والإجتماعيـة - أصبحـت منفصلـة عـن مجتمعاتهـا. هنـاك سخريـة كبـيرة من قيـادات رجال الأعمال، والإتحادات والأحزاب السياسية.

يحتاج النـاس إلى نوعية جيدة من المعلومات حتى يفهموا تناقضـات الحياة المعاصرة وتعقيداتها بشكل أفضل، لكن وسائل الإعلام كثيرا ما تكون جزءا من المشكلة.

كثـيرا ما تتبـع الصـور وكلمـات التليفزيـون والصحافة الشعبية نموذجا من الإثـارة والانتهازية الذي يقلص ثقة الجمهور بشكل أوسع. وهي تعـزز النمطية والتحامل بدلا مـن تشجيع التوصل إلى نهاية للصـراع والعودة إلى فكرة الإنخراط والحوار الذي يقوم على قواعد ذات قيمة.

الحوار مهم، لأننا نعتمد على الآخرين، حتى أولئك الذين لا نحبهـم، أو لا نثق بهم، أو لا نفهمهـم بشكل كامل. لكن الحـوار غير ممكـن دون مدخل موثـوق ومعلومات نوعية. هـذه المعلومـات لا تتوفر إلا حين تكـون الصحافة حرة في توصيلهـا، وحين تكون الصحافة مـن نوعية عالية، وتقوم علـى قاعـدة أخلاقيـة. لهـذا نحـن نحتـاج إلى إنعاش الصحافة الحرة والمستقلة. وليس ضروريا أن نتفق، بل أن نسعى إلى فهم أفضل، ونبحث عن جسور للحلول.

علـى كل مستـوى في المجتمـع الديمقراطـي - في المعـارك لامتـلاك القوة، وفي الصراعات بين جماعات ذات تقاليد إثنيـة ودينيـة مختلفـة - الصحافـة النوعيـة هـي الصلة الحيوية التي تستطيع تشكيل العملية الديمقراطية.

إن مبـادرة الصحافـة الأخلاقيـة تهـدف إلى مساعـدة الصحفيـين والاعـلام على إعـادة بناء ثقـة الجمهور في نوعية الصحافـة وفي العملية الديمقراطيـة نفسها. وهي تعمـل كمنبـه قـوي للصحفيـين، أن مهمتهـم الأساسيـة هـي توفير معلومـات دقيقة، بشـكل موضوعـي، وبسرعة واستقلاليـة، للجمهور الذي يكافح من أجل فهم تعقيدات عـالم اليوم وتحدياتـه. ويجب أن تكون منبهـا للسياسيين أيضا، أن حرية التعبير ليست ترفا قابلا للإستهلاك.

بلجيكا

عندمـا كان جون بول مارثوز رئيسا لتحرير بلجيكا الحرّة قرر بموافقة رسام الكاريكاتير أن يحذف كاريكاتيرا يسخر من مرض ألزاهايمر. يقول: "شعرت بأن قرائي، الذيـن لبعضهم تجربة خاصة مع هذا المرض المزعج، قد يتأذون كثـيرا. لم تكن الرقابة. وقراري لم يؤثر على مادة القصة. الحقيقة لم تتأثر، كما أن 'تقليص الضرر' المهم بالنسبة لي، حظي بالاحترام."

في هولندا: أنموذج اليقظة والحوار

إذا كانت حرية الصحافة تعني شيئا، كما يقول توماس برونتغ، السكرتير العام لاتحاد الصحفيين الهولندي (NVJ)، فهي تعني "الصحافة المهنية حين تمارس ضمن أفضل الظروف، من قبل فريق عمل صحفيّ مستقل، يدفع له جيدا، ولديه مفاتيح حرّة للمعلومات، وحرية غير منقوصة في النشر، وأفراده واعون لحقوقهم ومسؤولياتهم."

وتقوم سياسات الإتحاد على مبادئ اليقظة والحوار، وهي تهدف إلى إبعاد أيدي الدولة عن التدخل، بينما تتبنى الحوار داخل الصحافة، ومع المجتمع المدني حول دور الإعلام والصحافة الحرّة في المجتمع الهولندي.

لقد تمّ العمل حتى النقطة، كما يقول برونتغ، "التي قبلنا فيها مسؤولياتنا الخاصة تجاه الجمهور، بخلق طريقة سهلة ومنفتحة على الناس كي يقدموا شكواهم، ومكانا لمناقشة المواضيع الأخلاقية، كما عملنا حتى الآن على تجنب أي تدخل حكومي في مهنة الصحافة". كان اتحاد صحفيي هولندا لاعبا أساسيا في خمسينيات القرن الماضي في تأسيس مجلس الصحافة عندما هددت الحكومة بفرض قانون خاص بمعايير الاعلام. المجلس المدعوم من الناشرين والمذيعين، يعمل الان بشكل مستقلّ عن الدولة، ويتعامل مع شكاوى الجمهور ضد سلوك الاعلام والصحافة.

ومن أجل توسيع النقاش حول سوء أداء وسائل الإعلام، أطلق اتحاد صحفيي هولندا مؤسسة "نقاش الاعلام" لتقيم جسرا بين الصحافة اليومية والجمهور. وهي تركز على المعضلات الأخلاقية للصحافة وحكم التحرير في وسائل الإعلام في المواضيع التي يقلق الناس فيها من قوة الاعلام، الخصوصية، والحساسية، واستخدام الذرائع والخداع للحصول على القصص. وقد لعبت المؤسسة دورا مفيدا في مناقشة المواضيع الحارة، من نشر رسوم الكاريكاتير الدانمركية للنبي محمد، إلى تغطية الاعلام لحالات انتحار، وكتابة التقارير عن الحياة الشخصية للسياسيين وأهل الفن.

عمل الاتحاد يدفع المحاكم إلى ان تكون حذرة وهي تتعامل مع مواضيع تخص الاعلام، لكن برونتغ قلق من خلق جوّ يبعث على الرقابة الذاتية. "القصص التي يمكن أن تكون هجومية، ضرورية في بعض الأوقات، من أجل نقاش مفتوح، أو كتابة صحيحة للتقارير. دون النقاش المفتوح، لا تستطيع الصحافة أن تلعب دورها المستقل"، كما يقول.

في هولندة، لا توجد رقابة ثقيلة، أو منع لوسائل الإعلام، أو سجن للصحفيين. على أية حال، فإن الإتحاد، من خلال وعيه أن حقوق الصحفيين قد تتبخر أمام حرارة الضغط السياسي، يراقب الهجوم على وسائل الإعلام: يرفع قضايا في الدفاع عن الحقوق، ويستخدم جماعات الضغط مع البرلمان والحكومة.

القوانين الجديدة لمحاربة الجريمة والإرهاب منحت الحكومة فرصة للتلصص على المواطنين، هواتفهم، وكومبيوتراتهم وبريدهم الإلكتروني، ولم تمنح أي استثناء للمراسلين، الذين يعتمدون على الدعم المقبول بشكل عام من المحاكم لحماية المصادر.

برونتغ قلق من أنه أصبح مستحيلا بالنسبة للصحفيين القيام بأي تحقيق حول سلطات الدولة إذا كانوا يخضعون للرقابة الدائمة. والمصادر التي يعتمد عليها الصحفيون تكون في خطر أكبر.

هناك حالتان توضحان رأيه. في الأولى، نشرت الصحيفة اليومية الكبرى، تلي

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

غراف، تقريرا يشير إلى أن مادة سرية من المخابرات، يتمّ تداولها في عالم الجريمة السفلي، ما يخرّب مصداقية جهاز المخابرات الوطني. بدأ الجهاز السري على الفور يراقب الصحفيين اللذين كتبا التقرير. تمّ تتبعهما، وروقبت هواتفهما.

عندما اكتشفا أن هناك من يتتبعهما، رفعا قضية قانونية، وكسبا حكما قضائيا أدان الجهاز السريّ لانتهاك حقوق الصحفيين. على أية حال، كان الحكم ضعيفا كما يقول برونتغ ـ أن البحث عن مصادر الصحفيين لا يجوز أن يتخطى الحدود. وينقل الاتحاد القضية الآن إلى المحكمة الأوروبية ليحصل على بيان أوضح لإدانة هذا النوع من التصرف.

في الحالة الثانية، حكمت المحكمة الأوروبية في ٢٠٠٧ أن الحكومة الهولندية انتهكت بقوة، حقوق الصحفي كوين فوسكويل من جريدة سبتس. في العام ٢٠٠٠، كشف تصرّف للبوليس في قضية تخصّ تاجر سلاح، كان يمكن أن يعني سقوط الاتهام. طالب البوليس بمعرفة المصدر، وعندما رفض المراسل إبلاغهم تمّ اعتقاله والتحفظ عليه ١٢ يوما. وقد أفرج عنه عندما قررت المحاكم أن هناك سبلا أخرى للحصول على المعلومات. المحكمة في ستراسبورغ دعمت الصحفي والاتحاد، وحذّرت من أن التصرف الهولندي أرسل إشارة خطيرة قد تردع حاملي صافرات آخرين يعملون مع البوليس أو الحكومة أو الأجهزة السرية.

واستطاعت الحالة أن ترجح كفة الميزان في حملة وطنية خاصة بحقوق الصحفيين. وفي العام ٢٠٠٧، أعلن وزير العدل أنه سيعدّ قانونا خاصا لحماية مصادر الصحفيين.

لن يتمّ ذلك سريعا، يقول برونتغ. "شعور جيد أن نعيش في بلد تحظى فيه حرية الصحافة بتقدير كبير، وبطيبة عامة، لكننا لا نستطيع أن نأخذ ذلك كأنه أمر مضمون. إنه يحتاج إلى صيانة يومية ويقظة حتى يظلّ آمنا."

صحافة المواطن؟
إنه سؤال عن النوعيّة

في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٤، اجتاح تسونامي شمال سومطرة ومنطقة المحيط الهندي، مخلفا الموت والدمار في أعقابه. كثير من الصور التقطت من قبل السياح والسكان المحليين بكاميرات الهواتف المحمولة وكاميرات الفيديو الشخصية، لتوفر مادة أولية لتغطية صحفية غير مسبوقة. وقد أظهرت قصة تسونامي، في وقت كان فيه تعبير "صحافة المواطن" يبدأ الدخول في الإستعمال العام، أن انخراط الجمهور في تغطية الأخبار وجد ليبقى.

هذه الأيام، تستخدم وسائل الإعلام التقليدية كل فرصة لتشجيع القارئ والمشاهد على المشاركة في عملها. برامج المدوَّنات التي عُرّفت بها أشهر المواقع الإلكترونية لوسائل الإعلام المختلفة، تمّ تفعيلها، مع تشجيع الجمهور على إرسال صورهم ومشاهداتهم الشخصية للأحداث الإخبارية الكبرى. يقول دان جيلنور، الصحفي ومؤلف كتاب «نحن الاعلام» إنه كان هناك وقت عوملت فيه الأخبار كمحاضرة، لكنها في المستقبل سوف تعامل كمحادثة.

كان ذلك بمجمله صرخة عميقة من الفكرة القديمة لصحافة المواطن، عن الناس الذين شاهدوا أحداثا تستحق الرواية، وقدّموا معلومات جديدة ومفيدة عنها. هذه الأيام، تقوم ميديا الأخبار بتشجيع الناس على صناعة مجموعات صورهم الخاصة وتعليقاتهم. هذا يقود إلى مخاوف صحفية حيث أنه في عصر التكلفة، قد يلجأ المالكون إلى إعفاء العاملين المهنيين جميعا والإنخراط في العملية الشعبية للوصول إلى معلومات موثوقة.

على أية حال، يوجد عدد متنام من الصحفيين الذين يرغبون في التركيز على كيفية قيام جمهور نشيط بتحسين التغطية ورفع مصداقية وسائل الإعلام اللتين تتهمان برواية الأحداث بشكل سطحي. تعاون الجهود بين وسائل الإعلام والجماعات المحلية جعل من الممكن تطوير ما يسمى المستوى المحلي للتغطية، مع جهد مراسل مدعوم بمعلومات من النت. إحدى الصحف، على سبيل المثال، طلبت من قرائها وضع علامات للحفر على خريطة محلية على النت، بهدف تعزيز قصة حول فشل المجالس المحلية في إصلاح الطرق.[٢٠]

هناك عنصر أساسي في النقاش حول قيام الإنترنت والناس خارج غرفة الأخبار بتغيير العلاقات بين الصحفيين وجمهورهم ومصادر معلوماتهم، وهو كيفية التحكم بهذه الصلات الجديدة لتحسين نوعية الاعلام. الفشل المؤكد للنشر الذي يديره الهواة، يقترح أن النوعية سوف تعتمد دائما على القيمة المضافة للكفاءة المهنية وتطبيق المبادئ الأخلاقية.

كاميرات الهاتف وصناديق الإيميل الموجودة في كلّ مكان، توفر ملايين الصور والرسائل التي تصطادها وسائل الإعلام كلّ يوم من أجل إضافة قيمة على تقاريرها التقليدية حول الأحداث. لكننا نشهد تغيرا عميقا، وربما بات دائما، في العلاقات بين الصحفيين والمشاهدين/القرّاء، من خلال تطور الصحافة الإلكترونية التي تتحرك أبعد من مجرد استراق اللقطات والتعليقات السريعة للقراء.

[٢٠] روته مجلة المملكة المتحدة للصافة وهي تقدم جوائزها لصحافة المواطن ٢٠٠٨.

هناك عنصر أساسي في النقاش حول قيام الإنترنت والناس خارج غرفة الأخبار بتغيير العلاقات بين الصحفيين وجمهورهم ومصادر معلوماتهم، وهو كيفية التحكم بهذه الصلات الجديدة لتحسين نوعية الاعلام.

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

ديفيد كون، مدير قسم التقارير الموزعة في الموقع الاخباري «نيو اساينمينت.نت» يقول إن مصطلح «صحافة المواطن» يغطي العديد من الإرتباطات، أبعد من الصدفة السعيدة لشخص من الجمهور، مع الكاميرا في يده، وحدث يستحق التسجيل. وهو يشير إلى التعاون بين الصحفيين والشبكات المحلية في الولايات المتحدة، التي تتضمن الحصول على قصة منشورة وإعادة العمل عليها بإضافة مساهمات من خلال الإنترنت. وهو يسمي ذلك «حكمة الجماهير».

لكن دور الصحفيّ المواطن ما يزال بعيدا عن التعريف الواضح. ما هي أفعال التجميع والتحضير وتوزيع المعلومات التي تنضوي تحت مظلة صحافة المواطن؟ من الذي يتحمل مسؤولية المحتوى؟ كيف تتمّ المحافظة على المعايير؟

هذه المجموعة الجديدة من العلاقات تهم ملايين من أصحاب المدوّنات الذين يحتلون كثيرا من فضاء الإنترنت. التدوين الآن تجاريّ، ويشكل تيارا رئيسيا. وطبقا لويكيبيديا، فإن محرك البحث تكنوراتي تابع أكثر من ٧١ مليون مدوّنة، في مايو (أيار) ٢٠٠٧ .

المدونات سيف ذو حدّين بالنسبة لثورة المعلومات؛ فمن ناحية، يسمح لنا بأن نتحدث بحرية، أحدنا مع الآخر، في جوّ من التبادل الديمقراطي، بعيداً عن الهيمنة السياسية أو الشراكة؛ ومن ناحية أخرى، فهي تفتح الباب للتوافه غير العقلانية والإبتذال، وأسوأ من ذلك، لأفكار الكراهية المشوّهة وصورها.

هنا تكمن المشكلة؛ فبالرغم من كلّ الحديث المدهش عن فضاء معلومات جديدة، فإن سؤال ما الذي يخلق معلومات موثوقة . هل هي صحيحة، وأخلاقية، وشريفة؟ . يبقى التحدي الأكبر أمام المتحمسين للمدوّنات. هل يشكل هذا في الواقع بديلا لصحافة مكرّسة للنوعية، ينتجها مراسلون مدربون جيدا ومحررون يعملون بدوام كامل؟

هناك من يعتقد أننا بحاجة إلى قوانين جديدة . تطبق من خلال نظام قانوني عالمي. تحمي الخصوصية واللياقة وحقوق المؤلفين والمبادئ الديمقراطية، وتؤكد أن المدونين والصحفيين يعملون في مستوى ملعب واحد.

وحتى لو كانت تلك فكرة جيدة، فهي تحتاج إلى سنوات، إذا كان هناك احتمال، للحصول على اتفاق على عملية مثلها. وخلال ذلك، هناك نقاش متحفز يأخذ مكانه حاليا حول الأحكام الذاتية ومبادئ التدوين. إن من واجبنا أن نعلم المستخدمين ونوجههم، خاصة من الشباب، حتى يكونوا متفهمين لوسائل الإعلام، وهم يبحرون وسط بعض المحتويات السامة على الإنترنت.

هناك مواقع إخبارية قليلة على الإنترنت تحافظ على

الميديا التقليدية في ذهنها. تعتبر هافنغتون بوست في الولايات المتحدة، التي تملك مجموعة من ٢٠٠٠ مدوّن، أكبر رابط للمدونات في العالم. في أغسطس (آب) ٢٠٠٨، جذب الموقع، الذي تختلط فيه التعليقات الحادة بالأخبار والأعمدة التي يكتبها المشاهير والسياسيون والتحليلات رفيعة المستوى، أكثر من خمسة ملايين زائر مختلف.[٢١]

وصلت هافنغتون بوست قمة تأثيرها في الحملة الإنتخابية الرئاسية ٢٠٠٨. حملة باراك أوباما تلقت إحدى الضربات القوية عندما نشر صحفي مواطن ملاحظاته عن سكان بلدة أمريكية صغيرة وقاسية، «يتحولون إلى السلاح أو الدين»، بعد أن استمع إليهم خلال مناسبة لجمع التبرعات كانت مغلقة أمام الاعلام. والبوست رائدة في العرض النموذجي على النت، وتصرّ على المشاركين أن يصححوا الأخطاء التي وقعوا بها خلال ٤٨ ساعة، وألا فقدوا امتيازاتهم.

أريانا هافنغتون، مؤسسة الموقع، كانت قريبة من وسائل الإعلام القديمة والجديدة. مواقع مثل الذي تديره تتبنى أفضل ما في الصحافة التقليدية، مثل التقارير العميقة، وفحص الحقائق، واشتراط الدقة، بينما يمتاز المحررون في المواقع، ورزم الفيديو والمدونات الآن، بشكل روتيني، بناتج وسائل الإعلام التقليدية. وهي على أية حال، تقف موقفا ناقدا من أساليب الصحافة 'القديمة' المسكونة بالإلتزام بالتوازن والموضوعية.

وهذا هو القلق نفسه، لدى الصحفي البريطاني نيك ديفيز، مؤلف «أخبار الأرض المسطحة» ، الذي يقول إن ممارسة ما يسمى 'كتابة التقارير المتوازنة' أصبح تجربة عقيمة في مقابلة بيان فيه مجموعة من المعطيات غير المؤكدة امام بيان مشابه والتخلي عن المهمة المركزية

[٢١] الأيرلندية تايمز ، ٤ أكتوبر ٢٠٠٨

الصين: فرصة رياضية لحرية الصحافة

في الصين، حيث تتحدث الحكومة وقادة التيار الرئيسي في الإعلام علنا، وبشكل غير مقنع، عن الإلتزام بالصحافة الأخلاقية، هناك إشارات إلى أن حوارات جديدة بين الصحفيين داخل البلاد وخارجها تلمّح إلى حدوث تغيير، وإن كان ضمن حدود صارمة.

في بلاد تعني فيها الصحافة المسؤولة تقليديا أكثر قليلا من الوفاء الثابت للشيوعية ودعم سيطرة الدولة على مراسلي وسائل الإعلام، وجد المحررون أنفسهم في السجن، أو في المحاكم، لأنهم سببوا استياء لدى مسئولين في الحزب، أو بيروقراطيين في الدولة.

هؤلاء المسئولون أنفسهم قرروا الآن أن يخففوا السيطرة على وسائل الإعلام، ويعود الفضل في جزء من ذلك إلى ألعاب أولمبية فوضوية الحرية عام ٢٠٠٨.

جزء من سبب التغيير يمكن أن ينسب إلى تدخل موحّد لإتحادات الصحفيين سبق الألعاب. تبنت الجماعات الصحفية توجها استراتيجيا جديدا نحو الصين، بهدف الإنخراط في حوار، وإقامة صلات عمل مع آلاف الصحفيين في البلاد، ممن يتوقون إلى التغيير والإصلاح في ظروفهم العملية والمهنية.

زار وفد رسمي من قادة الاتحاد الدولي للصحفيين بكين، وكان مكونا من عشر دول، في آذار ٢٠٠٨، والتقى زعماء الحكومة ورؤساء وسائل الإعلام الرسمية لحثّهم على أن السياسة الرسمية

بالانفتاح على وسائل الإعلام التي وضعت مؤقتا لمساعدة الصحفيين الأجانب في تغطية الألعاب الأولمبية، يجب أن تستمر دون حدود، وألا تلغى كما هو مخطط في وقت لاحق من العام.

خلال الألعاب، دعم الاتحاد الدولي للصحفيين بالتعاون مع المجموعة الإعلامية الرياضية بلي ذا غيم، آلاف الصحفيين في زيارة الصين، كما أرسل اثنين من المراقبين ليدققوا في معاملة الميديا خلال الألعاب. واستنادا إلى نادي المراسلين الأجانب في بيجين، تم تسجيل ٣٦٠ حالة خاصة من التدخّل خلال الألعاب الأولمبية بالرغم من التعليمات الرسمية التي يجب أن تسمح لوسائل الإعلام بحرية العمل، مبينة أن بعض رجال البوليس والمسئولين المحليين لم يتفهموا رسالة أن عليهم أن يساعدوا المراسلين. على أية حال، ربما تسببت الألعاب في وضع حكام الصين المعارضين للانفتاح الاعلامي على أول الطريق.

في تشرين اول ٢٠٠٨، ظهر أن توجّه الإتحادات قد اثمر، عندما أعلن رئيس الوزراء الصيني وين جيابا و أن التعليمات التي تسمح للمراسلين الأجانب بالسفر إلى حيث يشاءون دون إذن مسبق، وبمقابلة أي شخص مستعد للحديث معهم، ستصبح دائمة. وكانت تلك "خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح" على حدّ قول الاتحاد الدولي للصحفيين، تفتح الباب إلى مفاوضات تهدف إلى تشجيع البلاد على احتضان مبادئ حرية الصحافة في كلّ آفاق سياسات الإعلام.

على أية حال، وفي بلاد يجبر فيها أصحاب الفنادق على أن يبلّغوا السلطات، في اللحظة التي يسجل فيها صحفي أجنبي نزوله عندهم، وحيث توجد مناطق حساسة، مثل التبت، محظورة على المراسلين، وحيث يكون مستخدمو الإنترنت خاضعين لرقابة هي الأكثر شمولا في العالم كله، لا يوجد أيّ احتمال لاعتراف النظام بحرية الصحافة في وقت قريب.

كلّ وسائل الإعلام في الصين إما مملوكة للحزب الشيوعي أو تقع تحت إشرافه، وهي موجهة للكتابة في مواضيع إيجابية عن البلاد. وسائل الإعلام التي تنشر قصصا سلبية عليها أن تتوقع المشاكل، إلا إذا كانت هذه القصص

للصحافة والمتمثل في التأسيس للحقيقة. هذه منطقة يستطيع فيها الصحفيون المواطنون مثل الموجودين في هافنغتون بوست أن يبنوا صورة أكثر دقة لحالة معطاة. لكن هل هم قادرون على أن يوفروا درجة الدقة والثقة المتوقعة من المراسلين المدرّبين الذين يملكون المعلومات؟

وهناك قلق شرعي وأخلاقي تجاه هذا «الأفق التدويني»، هو أن كثيرا منه يدور حول الثرثرة غير المؤكدة والتخمين والإشاعة. وتحتاج وسائل الإعلام إلى أن تكون حذرة في استعمال محتوى مصوّر كمعلومات صحيحة، تمّ تدقيقها من خلال صاحب موقع، بينما هي في الحقيقة أكثر قليلا من معلومات من مصدر واحد، مثل مؤسسة علاقات عامة أو مجموعة ضغط. وقد استشهد ديفيز بإحصاءات من مسحه الخاص للمصادر الصحفية، أظهرت أن ١٢٪ فقط من المقالات في عينة من ٢٠٠٠، أبرزت شواهد على التدقيق في الحقائق.

البروفيسور فرانسوا هندريكس، الباحث في وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات في جامعة بروكسل الحرة، يعتقد أن المبالغة في اعتماد وسائل الإعلام الحديثة على التكنولوجيا أدى إلى التجزؤ والاستعجال. وهو يحذر من

جاءت بالطبع من خلال وكالة التليفزيون الصيني المركزية، أو وكالة شينهاو للأنباء، أو الشعب اليومية، صوت الحزب الكبير. النقد الذي يأتي من خلال هذه الوسائل يفسّر في العادة على أنه إشارة تحذير رسميّ موافق عليه من أعلى السلطات.

بعد الألعاب الأولمبية، أظهرت السلطات أنها لم تعد تتسامح، مثلما كانت دائما، مع مقاييس حرية الصحافة المحلية.

في ايلول ٢٠٠٨، منعت الحكومة المعلومات حول فضيحة الغذاء في سانلو، حيث احتوى مسحوق الحليب على مواد الميلامين الكيماوية الصناعية، وتسبب في موت طفلين، وتسمّم ١٢٠٠ آخرين. الحظر، الذي فرض بعد نشر موسّع للحالة، وجه وسائل الإعلام إلى نشر المعلومات المأخوذة من مصادر الأخبار الحكومية فقط، وأن يتضمن ذلك تقارير إيجابية فقط عن تعامل الحكومة مع الأزمة. وقد رفعت القصة من المنابر الإلكترونية والمدونات.

وفي يوليو ٢٠٠٨، وجدت أسبوعية تشاينا بيزنس بوست نفسها وسط مشكلة، عندما نشرت قصة تشير إلى أن بنك الزراعة الصيني، وهو واحد من أبرز أربعة بنوك مملوكة للحكومة، يخرق التعليمات المالية. وقد أنكر البنك التهم الأساسية، لكن الصحيفة أصرّت على موقفها وقالت إن التحقيق كان عادلا وموثوقا تماما.

في ٢٥ ايلول ٢٠٠٨، أُعلن أن "إدارة عليا" علقت صدور الصحيفة لمدة ثلاثة أشهر، بسبب انتهاكات "بروتوكولات الدعاية"، وأضيف إلى ذلك منع الصحفيين من إجراء تحقيقات إقليمية داخلية، وهو حكم غريب، يفرض حدودا مصنوعة على كتابة التقارير، ونادرا ما طبق خلال السنوات الأخيرة.

على أية حال، واصلت تشاينا بيزنس بوست التحدّي، وخططت لعمل قانوني ضدّ التعليق، موضحة أنه بالرغم من كلّ تلك المشاكل، يبرز موقف قتالي داخل وسائل الإعلام المحلية.

هذه الروح الإستقلالية سبق أن أعلنت عن نفسها مباشرة بعد زلزال ايار ٢٠٠٨، الذي تسبب في ٧٠ ألف قتيل في محافظة سشوان. وزارة الدعاية أصدرت تعليمات لوسائل الإعلام بأن تبقى بعيدة عن منطقة الزلزال، وأن تترك التقارير عنه لوسائل إعلام الحزب. على أية حال، توصل الصحفيون المحليون إلى طرق للالتفاف على المنع الذي تأكد بعد قليل أنه غير فاعل. تغطية الزلزال، محليا ودوليا، لم تكن مسبوقة في اتساعها وعمقها، وأدت إلى نشر موسع للنقد العام لسياسات البناء، وللفساد الذي تسبب في انهيار المدارس سيئة البناء.

تقديم سوق لوسائل الإعلام غذّى مزيدا من الإنفتاح، كما أنه يزداد التسامح مع الصحافة الاستقصائية. وعلى أية حال، فإن على كلّ رئيس تحرير لصحيفة في الصين، قبل أن يمرّر قصة ما، أن يقيم الأخطار، ثمّ يقرر إن كانت تستحق المغامرة. وهناك مقولة شائعة بين المحرّرين في الصين، مثل زانغ هونغ من إكونومك ابزورفار تقول: "اضرب الذبابة، لكن ابتعد عن النمر."

ومع أن الصحفيين في الصين مستمرون في اختبار التسامح لدى إدارة الدعاية، إلا أن التزام الصين بانفتاح الإعلام يظلّ هشا. لكن هناك فسحة من التفاؤل. التصرّف الصيني تجاه حقوق الصحفيين الأجانب يحمي الإرتباط مع الصين. والحوار الذي أنتج تقدما بسيطا لكتابة التقارير الأجنبية حول قصة الصين سوف يستمرّ. ويعيش عشرات الآلاف من الصحفيين في الصين مع أمل في التغيير. لن يأتي التغيير سريعا كما يريده كثيرون منهم، لكنه لن يتوقف عن التقدم.

بلجيكا

لاعب كرة شاب في فريق إنجليزي من الدرجة الأولى معار إلى ناد أجنبي عام ١٩٩٩، أرسل في مباراة لناديه الجديد، لا معنى لها، في نهاية الموسم. وبعد المباراة هاجم الحكم بيديه. كانت لحظة الدراما حارة، لكنها كقصة صحفية لم تكن تساوي شيئا. المراسل الحرّ الذي وصلت إليه القصة فكر فيها مرتين: الشاب، ابن التاسعة عشرة، كان رأسه حارا، وكان يبدأ عملا هو فرصته الوحيدة كي يرمي خلفه تعليما ناقصا وطفولة قاسية، لكنه لم يكن لديه عذر في السلوك العنيف. اتصال صعب، لكن المراسل وضع دفتر ملاحظاته جانبا، وسمح للأمر بأن يمرّ.

أن الأخبار تصل سريعة، لكن بأجزاء صغيرة. فقد مضى عهد وسائل الإعلام التي تجمع الحقائق ووجهات النظر والشواهد، لتقدّمها لقرائها مع تحليل كامل ومعتبر.

ويحثّ البرلمان الأوروبي على نقاش مفتوح حول وضع المدوّنات. وفي أيلول ٢٠٠٨، تبنى البرلمانيون الأوروبيون بيانا يقول إن المدوّنات مساهمة جديدة ومهمة في حرية التعبير. وعلى أية حال، فقد عارضوا فكرة استحداث 'مكتب تسجيل المدوّنات' الذي تعلن فيه اهتمامات المدوّنين.

هذه الفكرة كانت مدعومة من قبل اللجنة البرلمانية برئاسة ممثلة إستونيا، ماريان ميكو

(وهي صحفية سابقة) التي دعت إلى توضيح الوضع القانوني لكتّاب المدونات. وقد ووجهت برد فعل حاد. وقالت للموقع الإخباري EU Observer، بعد تمرير القرار: «كنت موضع هجمات من قبل المدوّنين في أوروبا كلها. لقد أطلق عليّ لقب ماو تسي تونغ، لوكاشينو، سيسيسكو. ليس ذلك مريحا جدا. أنا لا أفهم ردة الفعل؛ ليس هناك من يعنيه تنظيم الإنترنت».

في الوقت نفسه، فإن ما يعنى المشرعين بالوضع القانوني للمدونين: هل يفترض أن يكون لهم الحقّ في حماية مصادرهم أم أن مسؤوليتهم من اختصاص القضاء؟ ومن المؤكد، على سبيل المثال، أن موضوع التشهير والتدوين معقد. وإذا نشر المدونون مادة تشهيرية يمكن الوصول إليها من أي مكان، فهم مسؤولون.

على أية حال، فإن في تتبعهم تحدّيا. إن مضيف الإنترنت لا يميل إلى التعاون، ومن المحتمل أن يكون في الخارج، حيث يصعب فرض أوامر المحكمة ضد المدونين الأفراد. وفي أحسن الأحوال، يمكن كشف عنوان اتفاقية إنترنت وتتبعه حتى مزوّد خدمة إنترنت (ISP)، من المحتمل أيضا أن يكون في الخارج، أو أن يستند إلى الحق في الخصوصية ويرفض الكشف عن صاحب المدوَّنة.

وبقدر ما يتعلق بشكل مساهمة المدونين في مواقع الأخبار، تضع فيرونيكا سكوت إصبعها على موضوع هام في Walkleys Magazine.[٢٢] بما أن الجمهور مدعو أكثر فأكثر، للمساهمة في المحتوى الرئيسي، فهي تعتقد أن توازنا يجب أن يحرز بين الرغبة في جمهور متفاعل بنشاط وانسياب حرّ للأخبار والآراء في مقابل وقت للتدقيق في المحتوى ومخاطرة في نشر محتوى غير قانوني.

لا يمكن ان يشعر كتاب المدوّنات بأنهم مقيدون بقيود قانونية موجود مثل التشهير، ولذلك فإن طرح معايير ومقاييس عليهم قد لا يكون مؤثرا. ومن ناحية جوهرية، فإن على الاعلام أن يدافع عن سمعته بإنتاج نظم حريصة على مراقبة التعليق على المواقع الإخبارية وتنظيمه، كما يحدث مع رسائل إلى المحرر. وعلى أصحاب المساهمات أن يوفروا تفاصيل الاتصالات، وعلى العاملين المدرّبين فحص تعليقاتهم.

تعي وسائل الإعلام أهمية استخدام الإنترنت في إشراك القراء والمشاهدين والمستمعين، وكل شخص آخر. وقد استحدثت خطوطا جديدة للاتصال. وعلى سبيل المثال، فإن موقع بي.بي.سي يحتوي على مدونة للعاملين، يخصّ مراسلها في أوروبا مارك ماردل، حول المواضيع السياسية الأوروبية [٢٣]. وهناك مثال آخر على مدونة للعاملين، هو الذي كتبه الصحفي الفرنسي جان كاترمير لصحيفة ليبراسيون حول ما يحدث وراء الكواليس في الاتحاد الأوروبي [٢٤].

ما يهمّ الإتحادات الوطنية وجمعيات الصحفيين هو وجود خلط بين «صحافة المواطن» والعمل المهني الذي يمكن أن يهدم الطموح إلى التحسين الشامل لنوعية وسائل الإعلام. وهناك كثير من وسائل الإعلام التي تلجأ إلى هواة المهنة لتقليص التكاليف وإضعاف عمق التغطية.

تقلق الاتحادات أيضا بسبب زيادة الوثوق بمصادر الهواة ونزف النوعية في الوظائف التحريرية، وترى فيه إشارة هبوط في الالتزام برسالة الصحافة. وعندما يحتفل صحفيو أوروبا، وكل الصحفيين في العالم، في كلّ خامس من تشرين الثاني بيوم «وقفة من أجل الصحافة» - يوم سنوي للتحرك اعتمد لأول مرة عام ٢٠٠٧ - فإنهم يدافعون عن مصالح أعضائهم، لكنهم يحذرون، أيضا،

[٢٢] أنظر: http://magazine.walkleys.com

[٢٣] أنظر: http://www.bbc.co.uk/blogs/thereporters/markmardell

[٢٤] أنظر: http://bruxelles.blogs.liberation.fr

مـن تهديدات أوسـع للمجتمع والديمقراطيـة قد تأتي مع تفكيك لب القيم المهنية في التعامل مع المعلومات.

دون صحفيين مكرّسين وأكفاء، يكسبون معاشهم من مهنة الصحافـة، لن يكـون من الممكن توفير ثـراء في التغطية، وعمـق في كتابـة التقارير التـي يحتاجها النـاس ليفهموا العالم من حولهم.

يحظـى النـاس بفرص للتعبـير عـن أنفسهـم في عصر «الفيسبـوك»، والمشاركـة في أفكارهـم في «مـاي سبيس» لإرضـاء قلوبهـم مستخدمـين تكنولوجيـا لم يحلـم بهـا أجدادهم قط، لكن المجتمعات تحتاج إلى أكثر من اتصال فكرة بفكرة، أو فكرة بعدة أفكار، إذا كانت ترغب في فهم أفضل للاضطرابات السياسية والإجتماعية والإقتصادية من حولها. إنها تحتاج إلى منافذ للمعلومات الموثوقة، كما تحتـاج إلى التحليـل واستخلاص النتائـج ووجهة النظر تجاه ما تعنيه تلك المعلومات.

ودون مقاربـة تركـز علـى النـاس، متناغمة مـع حاجات المجتمـع، يمكن لثـورة المعلومات أن تتحـوّل إلى عالم من الفوضـى تصبح فيـه الأقليـات الفقيرة والمهمشـة، التي لا تملـك قـدرة علـى الإنحنـاء أو مهـارة لإمتطـاء عربة التكنولوجيـا، مدفوعـة إلى الإختفـاء. هنـاك أخطار في العـالم الذي يحظى فيه رأي بعض الناس في ما يمكن أن تكـون عليـه الحقائق بانتبـاه أوسع من تقريـر بحث فيه الحقائق جيدا وتمّ التثبت منها.

لذلـك السبـب وحـده، مـن الحيـوي تواجـد مزيـد مـن الصحفيين الأكفاء بدوام كامل، لا تقليصهم، والكفاح من أجل مهنية جديـدة تواكب تكاثر الأصـوات. نحن بحاجة إلى شيء مـن الإيقاع في موسيقى المعلومات، وليس مجرد تخريف الإنترنت وصريرها.

علـى الاعلام ان ينفتح ليس أمام فكرة كيفية الوصول إلى الأفضـل من خلال تضافـر الوسائط الحديثـة والقديمة وحسـب، كمـا تحـبّ هافنغـتن بوسـت ومئـات المواقـع الجديـدة، إنها تحتاج أيضـا إلى اغتنـام الفرصة لوضع النوعية والجودة على رأس أجندة التحرير.

عليهـا أن تشجـع الصحفيـين علـى الإنضمـام إلى ثورة التدويـن، كما عليهـا أن تمنح مراسليهـا مساحة للتفكير والحديث خارج حدود غرف الأخبار التقليدية.

الصحافة الخيرية

الإعلام يتجه إلى دعم القطاع غير الربحيّ لملئ ثغرات التمويل

السؤال الذي يواجه نضال وسائل الإعلام لتثبيت أقدامها في الأسواق المتغيرة هو من الذي سيدفع من أجل النوعية؟ الجيل القادم من القراء والمستهلكين يبدو مرتاحا لفكرة الحصول على الأخبار من خلال سلسلة من المصادر المستندة على قاعدة من الإنترنت، التي تقدم مجانا.

تحطم نموذج العمل الصحفي التقليدي، الذي يقوم على المبيعات المدفوعة ودخل العرض والإعلان المبوب في دول عدة، بينما تفقد تلفزيونات الأخبار الرئيسية شعبيتها لدى المشاهد، ما يقود إلى انخفاض نسبة الإعلان. في هذه الأحوال، تحاول وسائل الإعلام أن تطور مصادر دخل جديدة، وأن تدفع مقابل الجهد المكثف في جمع الأخبار وللصحافة الإستقصائية.

في الولايات المتحدة، تزداد شعبية التمويل من قبل المؤسسات الخيرية، كخيار لدى الصحافة التي تواجه ضائقة مالية. شارلز لويس، المؤسس والمدير التنفيذي لمركز سلامة الجمهور من ١٩٨٩ حتى ٢٠٠٤، جمع، وصرف بفرح، أكثر من ٣٠ مليون دولار أمريكي لصالح مشاريع صحفية في ذلك الوقت.

هذه الأيام، انبثق عدد متزايد من العمليات الإخبارية غير الربحية، القائمة على المنح، بما في ذلك مركز بوليتزر للمراسلة وقت الأزمات وعملية تحقيق الأخبار ProPublica التي أطلقت في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٨، بميزانية ١١ مليون دولار سنويا، لثلاث سنوات على الأقل. تقدم القصص مجانا لجهات إخبارية مختارة، يستطيع العاملون فيها أيضا أن يشاركوا في استقصاء الأخبار والتوصل إلى نتائج تخصهم، تعرض على موقع ProPublica.

جنيفا أوفر هوسلر، الصحفية الأمريكية والباحثة، كانت محررة Des Moines Register عندما منحت جائزة بوليتزر لخدمة الجمهور، وهي الآن مديرة مدرسة الصحافة في مدرسة الصحافة في مدرسة أنينبيرغ للإتصالات في كارولينا الجنوبية .في العام ٢٠٠٦، نشرت تحديا لمستقبل مهنتها بعنوان ، «لصالح الصحافة: بيان من أجل التغيير» ،

تدعم فيه وجهة النظر التي تقول إن على المؤسسات الخيرية صياغة خطة مارشال للتوصل إلى مزيد من الإبداع في دعم أشكال جماهيرية للتغطية الصحفية.

دان غيلمور، الذي أطلق مركزا للعمل الحر لوسائل الإعلام الرقمية في مدرسة الصحافة بجامعة أريزونا، اقترح دفع راتب صحفي محلي، أو توفير الدعم الأساسي لشبكة مدونات محلية ومواقع الكترونية، مع إضافة الدعم المالي للمساهمين العابرين في الصحافة.

وقد أصبحت المؤسسات أكثر انشغالا، لأن اعلام الأخبار التقليدي، وخاصة الصحافة الإستقصائية والتحقيقات، أخذت تقلّص من ميزانيات التحرير. في ٢٠٠٥، وجهت المؤسسات في الولايات المتحدة مبلغ ١٥٨ مليون دولار نحو الميديا والإتصالات، من ضمنها منح للصحافة. مؤسسة الفارس (Knight) ، القائمة بدعم من سلسلة صحف Knight Ridder، استثمرت حوالي ٣٠٠ مليون دولار في الصحافة في الولايات المتحدة وحول العالم، مع التركيز على التدريب وسط العمل في ثمانينيات القرن

الماضي، وتعليم الصحافة في تسعينياته، والإبداع الرقمي في الميديا منذ بداية القرن الحالي. في العام ٢٠٠٧، أعلنت المؤسسة عن أكثر من ٥٤ مليون دولار كمنح صحافية. وهو أكثر من ضعف ما منحته السنة السابقة.

هذا التطور لا يمرّ دون مخاوف، خصوصا حول ما إذا كان تغيير أنماط دعم الصحافة الإستقصائية سيقود إلى صراع مصالح، يقنع الميديا بأن تسحب قبضتها حين تكتب التقارير عن مناطق لها علاقة بمصالح المولين.

وليست هذه مشكلة جديدة في الولايات المتحدة، حيث جهاز البث العام. الراديو القومي العام (NPR). أصبح منذ سنوات، الحلقة الضعيفة في عائلة الاعلام القومية. وكمنظمة مدعومة بشكل شخصي من أعضائها، يحصل NPR على ثلث دخله من المنح، والمساهمات والرعاية. لكنه يفصل بحزم بين عمله في الأخبار وعمليات مشاريعه.

يقول كيفن كلوز رئيس NPR: «قد تكون للممولين مصالحهم الخاصة، ولكنهم لا يستطيعون أن يملوا بؤرة الاهتمام. بتخصيص التمويل، يسعى المانح لرفع مستوى الرؤية في موضوع أو عنوان وتوسيع معرفة الجمهور».

على أية حال، فإن الصحافة غير الربحية قد تصبح موضوعا للأسواق المتغيرة والظروف، تماما مثل العمليات الإخبارية التجارية. أولويات التمويل تتغير فجأة طبقا لتغيرات مفاجئة في الإقتصاد، والمصالح السياسية، أو التزامات القادة الجدد. في مثل هذا الجو يكون المشروع قصير المدى جيدا بقدر ما يأخذ. إن ربع جميع المنح فقط هو الذي يتجدد.

لكن نتائج هامة يمكن تحقيقها. متحدّثة من المركز الصحفي حول الأطفال والعائلة في جامعة ماريلاند، تقول كبيرة المحررين كارول غوينسبيرغ إن التقارير المكتوبة من قبل Charleston Gazette عرضت الضرر الذي تسببه التخفيضات في الصرف على المدارس في ريف ويست فرجينيا. المشروع، الذي وثق الطلاب وهم يتحملون ركوب الباص لعدة ساعات في الطريق إلى المدرسة، حصل على جائزة اتحاد الكاتب التربوي الكبرى ٢٠٠٣.

بالنسبة للصحفيين، يمكن للدعم من الخارج أن يشكل فارقا. «معظم مشاريع الإستقصاء البعيدة المدى التي نقوم بها هنا ما كانت لتكون ممكنة دون ذلك»، كما يقول إيريك إير من Charleston Gazette. إن صحفيا حصل على منحة لفحص صناعة الفحم كان قادرا على كشف القصص القاتلة في انهيار منجم ساغو في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥ واستمر في ذلك ليكتب تقريرا مفصلا وسلسلة عن سياسات الحكومة الخاصة بسلامة المناجم.

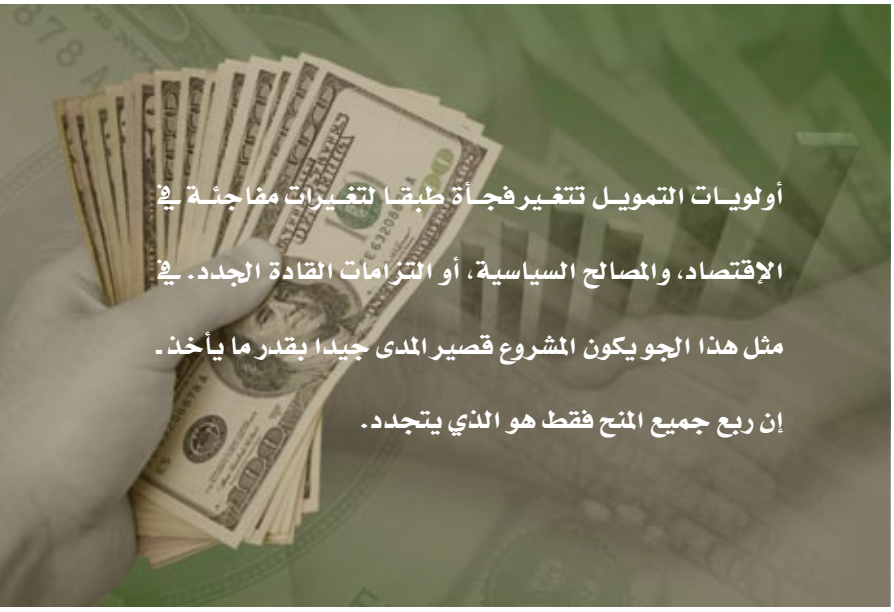

لكن بعض المحررين يكونون حساسين تجاه أي نفوذ خارجي على صحافتهم. إن رئيس تحرير Lexington Herald-Leader في كنتاكي حصل على منحة مقدارها ٣٧،٥٠٠ دولار من مركز الصحافة الإستقصائية ليسمح لصحفيّ بإجازة غير مدفوعة لمدة ستة أشهر، حتى ينظر في ممارسات جمع الأموال السياسية لسيناتور جمهوري وشبهات النفوذ. قبل النشر، بدأ العاملون لدى السيناتور صراع مصالح، لأن المركز قدم هبات لمرشحين وقضايا ديمقراطية. مالكو الصحيفة وقيادتها، التي تغيرت خلال فترة البحث، قرروا أن يعيدوا المنحة. لم يكونوا غير مرتاحين من الصحافة، لكن العلاقة مع المجموعة الخارجية لم تكن تقليدية تماما بالنسبة لهم ليعيدوا النظر في قبول المال.

وفي الواقع أن المركز، مثل غيره من داعمي وسائل الإعلام غير الربحية، يبنون حائطا من النار بين التحرير وجمع المال، ويعتقدون أن مانحي الصحافة الجماهيرية يجب أن يبقوا دعمهم عاما بقدر الإمكان. إن مبادرات المشاريع المحددة قد تقود إلى مشاكل عندما ينظر الواقفون في الطرف المتلقي للأسئلة الصحافية الصعبة بحساسية أخلاقية إلى عملية كتابة التقارير الصحفية.

روبي تاكانيشي، رئيس مؤسسة تطوير الطفل، يشجع على بذل المزيد من التغطية النقدية للأعمال الخيرية، ولكنه يرى في ذلك مشكلات أساسية. «كيف تستطيع الصحافة أن تغطي الأفعال الخيرية؟ إنه نوع من عضّ اليد التي

ظروف العمل التي تسحق روح الصحافة

ليست ظروف العمل بالنسبة للصحفيين عموما بيئة مريحة مكونة من أصص النباتات وتكييف الهواء، لكنها حول مواضيع حاسمة لإقامة بنية لاعلام نوعي وأخلاقي. يشمل ذلك وجود عدد كاف من الناس والوقت لإنجاز العمل بكفاءة، وخلق جوّ داخل غرفة الأخبار، يحترم أخلاقيات المهنة والخبرة. كثير من الصحفيين يشعر بالإختناق بسبب الخضوع الخالي من الروح.

ما زالت الصحافة تجتذب الشباب الموهوبين، لكنها تواجه مستقبلا كئيبا إذا فقد معظم الموهوبين والحيويين حماستهم، وفرّوا بعيدا، بسبب تقلص الإحترام داخل مكان العمل.

منظمات الإعلام وجماعات دعمها كثيرا ما تنسى هذه المساحة من قلق الصحفيين، وربما تطردها باعتبارها مجرد "موضوع عمل" يبحث في المفاوضات الجماعية بين الإتحادات والإدارات، وهو لذلك يقع خارج مدار القلق حول حرية الإعلام والسلوك الأخلاقي.

هذا الموقف يفسّر إلى حد ما العلاقة غير السعيدة بين معظم اتحادات الصحفيين وبعض جماعات الدفاع عن حرية الصحافة. وهو موقف خطأ وخطير، لأنه يتجاهل جذور التذمّر في المهنة، الذي طال معظم الصحافة الحديثة.

وبالرغم من المشاكل التي تواجه وسائل الإعلام، فإن معظم الصحفيين يحبّون عملهم، ولكن كثيرين سيتركون المهنة، إذا توفرت لهم الفرصة، بسبب ما تسببه من إهانة، وظروف العمل السيئة التي تسحق الروح المعنوية.

أجري في بلجيكا عام ٢٠٠٨ مسح ميداني أكاديمي، يلقي الضوء على ظروف العمل في الصحافة الجديدة. عبر أوروبا وكثير من بلدان العالم المتطور[٢٥]. يستنتج التقرير أن الرّوح المعنوية منخفضة، رغم أن الصحافة ما تزال خيارا رومانسيا للشباب لدى اختيار حياتهم المهنية. توصّل المسح إلى:

- ٨٢ بالمائة من الصحفيين يحبّون عملهم (نسبة أعلى في التليفزيون والراديو وأقلّ في الوكالات والصحف) وهم يحبّون المهنة، لا لأنهم يستطيعون السفر، ويصبحون مشهورين وحسب، ولكن بسبب فرص الإلتقاء بالناس (٦٥ بالمائة)؛ وتنوع المواضيع التي يغطّونها (٤٤ بالمائة)؛ ولأنهم يتعلمون باستمرار أشياء جديدة
- ٤٠ بالمائة من الصحفيين سيقومون بتغيير عملهم بسبب الأوضاع السيئة
- ٨٠ بالمائة يقولون إن الصحافة تتراجع بسبب استقطاب وسائل الإعلام الأخرى ومتطلبات ظروف العمل في اعلام الوسائط المتعددة (خصوصا ضرورة "تغذية" موقع إلكتروني، إضافة إلى إنجاز العمل اليومي، وهو ما كان أحد العوامل بين من هم دون الخامسة والثلاثين).

إن ظروف العمل المتغيرة تجعل العمل في الصحافة يوما إثر يوم، يزداد صعوبة، ويكون لذلك تأثير على النوعية. وكان من ضمن العوامل التي أبرزت من قبل الصحفيين:

- عدم كفاية الأشخاص الذين تدربوا على المهنة (٢٥ بالمائة)
- عدم كفاية الوقت لإنجاز العمل بكفاءة (٢١ بالمائة)
- الخضوع في غرف الأخبار (١٨ بالمائة)
- الضغط الإقتصادي على الصحفيين (١٤ بالمائة)

ونسبة عظمى من الذين شاركوا في هذا البحث. ٥٦ بالمائة. قالوا ذلك للتأكيد على أن حالة ظروف العمل في الصحافة المحترفة يجب أن تتقدم.

تحسن إليك».

إدوارد واسرمان، بروفيسور الأخلاق الصحفية في واشنطن وجامعة لي في ليكينغتون، فرجينيا، يقول إنه غير مرتاح خصوصا لوجود «خط مباشر تقريبا بين الممول ومنظمات الأخبار»، كبنية تنشأ في ازدهار خدمات الأخبار.

«أستطيع أن أرى بوضوح أن ذلك يفتح الأبواب لجماعات تجارية مختلفة لتمويل التقارير الصحفية، التي تستطيع أن تكون جيدة بذاتها، لكنها بالمعايير الموضوعية سوف تميل نحو المواضيع التي تمثل مصالح كبيرة للممولين: تغطية التلوث مثلا، التي تموّلها Archer Daniels Midland (أحد أكبر معالجي فول الصويا والذرة والقمح). إنك تدخل في منطقة مظلمة بسرعة».

من ناحيته، يقول شارلز لويس إنه لا يجوز أن يكون هناك أي خطر على سلامة التحرير بسبب تأثير الممول، أكثر من تأثير المعلن في النموذج التقليدي. إن مغامرة الصحافة غير الربحية يجب أن تؤكد على الشفافية والمصداقية، وهي في الغالب على استعداد لعمل ذلك أكثر من ذات التوجه التجاري. ويقول إن القاعدة الذهبية، كما هي الحال في كل الإدارات الصحفية والنشاط الصحفي، هي الشفافية. وحتى تضمن السلامة في جمع الأخبار، على المنظمات غير الربحية في الصحافة «أن تكشف مموليها».

نموذج المؤسسة التي تملأ فجوات التمويل في الإعلام خارج الولايات المتحدة، أقل جودة في بنائه، مع أن التمويل العام والخاص لوسائل الإعلام والصحافة في البلدان الأكثر فقرا. خصوصا تلك التي تقع في مناطق الصراع. موجود معنا منذ عقود. وفي بعض الأوقات تثير هذه الترتيبات إزعاجا حول تأثير لا داعي له من قبل التمويل.

في تسعينيات القرن الماضي، انشغل الاتحاد الدولي للصحفيين بسلسلة من المنظمات المانحة الوطنية والدولية التي تدعم مشروعا ضخما لإطلاق عملية بث مستقلّ في البوسنة. شبكة البث المفتوح، جامعا محطات التليفزيون المحلية لدعم بث وطني لانتاج الأخبار وتقديمها. كان يحمل الكثير من المنطق، لكن الأسئلة أثيرت حول احتمالات النفوذ السياسي. ومع أن الصحافة كانت على مستوى رفيع، وفي مجمل الأمر لا لوم عليها، فإن الإستياء من الملايين التي انفقها الداعمون السياسيون على المشروع كان يعني أنه ناضل من أجل المصداقية من خلال كثير من الصحفيين المستقلين وأصبح محليا وبطريقة ظالمة «تليفزيون بيلت». نسبة إلى ممثله الأعلى في سراييفو كارل بيلت.

في تسعينيات القرن الماضي، شارك الاتحاد الدولي للصحفيين مع مجموعة من المنظمات المانحة الوطنية والدولية في برنامج ضخم لدعم تأسيس قطاع بث مستقل في البوسنة

موستار، البوسنة: المجتمعات المقسمة تحتاج إلى جسر إعلامي © 2008 Jupiterimages Corporation

وفي السنوات الأولى من الألفية الجديدة، مول الإتحاد الأوروبي بعض المحطات الإذاعية في البلدان التي قبلت ذلك، لعمل برامج حول الإتحاد الأوروبي موجهة للمواطنين. هل كانت تلك محاولة غير مرغوب فيها لتعليم الناس في تلك البلدان، وهي تقرر إن كانت ستشارك، أم كان الإتحاد الأوروبي واعيا أن هذا التمويل لم يحمل إمكانية أن يستخدم في حملة تطالب بالتصويت بالرفض؟

في معظم البلدان الأوروبية، تقوم الدولة بتوفير الإعانة المالية والدعم لنشاط وسائل الإعلام والصحافة، من خلال التوظيف الدقيق والمنظم لأموال دافعي الضرائب، أو باستحداث ترتيبات خاصة - رسوم البث العام، على سبيل المثال - وذلك خارج نطاق برنامج سوق العمل التقليدية. في أفضل النماذج، تقوم الدولة بالتمويل دون أن يكون لها نفوذ في محتوى التحرير أو توظيف المحررين الرئيسيين أو الوظائف التنفيذية.

على أية حال، ففي بلدان كثيرة، يكون دعم وسائل الإعلام تحت الضغط، أن وسائل الإعلام الخاصة المكافحة تحتج على الدولة بأنها تقدم فيضا من الدعم العام للقطاع العام.

النقاش حول مستقبل تمويل البث العام يعود مرة أخرى إلى الأجندة الوطنية والدولية، لا لسبب أقل من أن انبثاق التكنولوجيا وتغير عادات المستهلك غيرا مفاهيم الدور الذي يقوم به البث العام. والأسئلة حول منافذ نحو سوق الإعلان والتمويل العام لمواقع الأخبار، كما يحدث مع البث التقليدي، الإذاعي والتليفزيوني، ساهمت في جعل الحوار أكثر حدة.

فكرة استقلال الصحافة وقيم الخدمة العامة في تجميع الأخبار والبرمجة، تبقى جوهرية. وهناك مزيد من الشواهد، أكثر من أي وقت مضى، على أن السوق الحرة لا تستطيع أن تقدم النوعية والتعددية التي تتطلبها المجتمعات المعقدة المتعددة الثقافات. إن مسألة تقوية الدعم المادي للبثّ العام تبقى دون جواب، ولو كان الجواب يشير إلى أن الهدف يتعلق بتحسين أداء مؤسسات الخدمة العامة، التي ترتبط بسيطرة الدولة في كثير من البلدان، والتي بقيت تحظى بالتعظيم، فذلك موضوع آخر.

لقد طور الاتحاد الدولي للصحفيين واعضائه حملة مكثفة لتنشيط التفكير وتوسيعه، حول قيم الخدمات العامة للإعلام، وهم يعملون مع جماعات أخرى للبدء في نقاش مع الحكومات والمجتمع المدني حول أهداف وسائل الإعلام العامة وتمويلها، وذلك من خلال برامج عمل جديدة، بالإضافة إلى القديمة. وفي عالم تتغير عاداته، هناك سبب وجيه لإعادة التفكير في الآليات المطلوبة لتحسين التعددية. هل يمكن أن يعاد تشكيل الدعم العام ليقوم برعاية مبادرات جديدة خاصة بالنوعية والتنوع؟

إن صورة الإعلام تتغير، سواء أكان ذلك في وجهها العام

[٢٥] أجرت المسح سيلين فيون من الجامعة الكاثوليكية في لوفان، ونشر في لو سوار ٩ أكتوبر ٢٠٠٨. شمل المسح ٢٠٠ صحفي من الناطقين بالفرنسية، وكانت له استجابة بنسبة ٣٦٪. وهي نسبة كبيرة طبقا لاتحاد الصحفيين البلجيك AGJPB

أو الخاصـ. وبالنسبة لعديد من الصحفيين، فإن التحدي المباشـر هـو تحديد طرق لمـلء فجـوات التمويـل لمناطق صحفية لم تعد قادرة على تمويل طريقها. تقوم المؤسسات بدعـم طريق واحد، ويكـون طريق آخر مـع تشغيل عمالة خلاقة وذات كفاءة للتمويل العام، لكن أيا منهما لن ينجح قبـل أن تصبح قواعد اللعبة واضحـة، من ناحية الحاجة إلى المهنية والنوعيـة والشفافية، والتأكد من أن من يدفع للزمّار ليس هو الذي يتحكم في اللحن.

البوسنة

المراسل الأمريكـي كيرت شوك، الذي قتل مع زميله ميغيل جيل مورينو، عندما كانـا في مهمـة في سيراليون ٢٠٠٤؛ كان مشهورا، لأنه يضـع مشاعره الإنسانية قبـل القصـة الصحفيـة. قـال واحد مـن كثيريـن يقدّرونه: "علامـة عظمته كصحفيّ كانت تتعلق بأن القصة لديه لم تكن تتقدم على الناس". وتذكّر زميل لـه في سارايفو خلال حرب البوسنة أنهما كانـا يتناولان البيتزا معا ذات يوم، عندما أخذت القنابل تتساقط في مكان قريب. وقال: "كان ردّ فعلي الأول هو أن أمضي بعيدا، أما ردّ فعله فكان أن يمضي في اتجاه القنابل".

مـرّا بمجموعـة مدنيين جرحـى ينزفون. قفز كـيرت على الفور، وبـدأ ينقلهم إلى سيارتـه. وصل بعض الجنـود الفرنسيين في سيارة عسكريـة، وألقوا نظرة سريعة واستمرّوا في طريقهم. أصرّ كيرت على نقل كل من تمكن مساعدته إلى المستشفـى. كان يعـرف أفضل من الجميع كيف يجتاز الممرّ الدقيق بين عمل ما يفترض أن يقوم به كمراسل، وعمل ما يجب أن يقوم به في مساعدة الناس.

مراسـل رويـترز كيرت شورك يساعد امرأة بعد هجوم بقنابـل المورتر على جنازة في سارايفو
آب، ١٩٩٢. REUTERS/Corinne Dufka

الفصل الرابع

التخفي، الحرب، الجريمة، العنصرية، التعصب

الأساليب الملتوية في تقصي الحقائق

يرتبط تعريف الصحافة الأخلاقية بالوسائل الواضحة والأساليب المشروعة في الحصول على المعلومات والصور والوثائق.
على الصحفي أن يعتبر الغش جنحة وإساءة مهنية خطيرة.
(مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين)

طرحت الكاتبة جانيت مالكوم في مقدمة كتابها "الصحفي والقاتل" – واحد من أكثر الكتب إثارة– فكرة يجب أن يضعها كل صحفي في قلبه وذهنه عندما يستهل أي حوار صحفي:

كل صحفي لديه أدنى قدر من الذكاء والتواضع، لينتبه إلى ما يجري حوله في العالم، يعلم أن ما يقوم به لا يمكن الدفاع عنه من الناحية الأخلاقية. ويمكن وصفه بأنه شخص جريء يتطفل على حماقات الناس أو جهلهم أو وحدتهم ليكسب ثقتهم ومن ثم يخونها دون أن يشعر بأي ندم.

فالشخص موضوع الكتابة الواقعية يمكن أن نشبهه بالأرملة الساذجة التي تستيقظ ذات صباح لتكتشف أن ذلك الشاب الرائع قد اختفى ومعه كل مدخراتها. هكذا يجد الشخص نفسه بعد صدور الكتاب أو المقالة بأنه قد تلقن درساً قاسياً.

يبرر الصحفيون خيانتهم هذه بطرق متعددة وذلك تبعاً لمزاجاتهم الخاصة وميلهم لتحليل الأمور: كلما ازداد الحديث الرنان والمزركش عن حرية التعبير و"حق الناس في المعرفة" قل الكلام المتأنق عن الفن وازداد التذمر حول كسب العيش.

كتاب مالكوم قصة مزعجة تدور حول صحفي يخون ثقة عائلة تعد حملة احتجاجية ضد ما تعتقد انه ظلم. وتنبهنا هذه القصة إلى أن استخدام الحيلة أو التحريف أو الخداع في الصحافة يمكن تبريره في بعض الحالات أو الظروف القصوى بأن ذلك قد حصل في سبيل المصلحة العامة؛ أو أن هذه المعلومات لا يمكن الحصول عليها بأية وسيلة أخرى.

وفي الواقع، هناك العديد من حالات الخداع والتحايل في الصحافة والإعلام التي لا يمكننا الدفاع عنها، ولكن يظل جزء بسيط منها يعتبر ضرورياً لأداء المهمة التقليدية للصحافة وهي خدمة المصلحة العامة.

إلا أن السبب في حصول مثل هذا النوع من الخداع الغير اللائق يرجع إلى حد كبير لعدم الكفاءة أو الطمع أو التحايل السياسي، وأسوأها يأتي على شكل تحريف الأخبار وتزييفها؛ أو انتحال الملكية الفكرية وسرقتها. ففي هذا العصر الذي يزداد فيه انفتاح الصحافة على عالم محركات البحث الموجودة على الانترنت من جهة؛ ونتيجة للسرعة التي يتطلبها العمل في صناعة الأخبار اليومية تحت ضغط الوقت من جهة أخرى، ينبغي على الصحفي الاحتراس من الوقوع في شرك التقرير الصحفي المنسوخ بسبب عدم القيام بالحد الأدنى من مراجعة الحقائق المذكورة في التقارير المتداولة.

وقد تضطر وسائل الإعلام أحياناً إلى اللجوء إلى استغفال المشاهدين، على أن يبقى ذلك في إطار المصلحة العامة أو خدمة لقضية نبيلة. انقطع في بلجيكا، عام ٢٠٠٦، بث البرامج في المحطة الناطقة باللغة الفرنسية وانتقلت الإذاعة إلى بث خبر صحفي عاجل من فم صحفي معروف أذاع بكل جدية نبأ حدوث انقلاب في بلجيكا ومغادرة الملك للبلاد وإعلان الأغلبية الفلمنكية استقلالها.

وبالطبع، لم يكن ذلك الخبر سوى خدعةً عرف جمهور المحطة بأنها كذلك في وقت لاحق، ولكن ذلك لم يحدث إلا بعد أن تسبب إذاعة هذا الخبر بحدوث قلق عارم

© 2008 JUPITER IMAGES CORPORATION

التخفي هوأسلوب يجب توخي الحذر عند استخدامه، حيث إنه بالإمكان إساءة استخدامه بسهولة ودون الانتباه لذلك الخط الرفيع ما بين التخفي والتحايل

في البلاد وانهمار المكالمات الهاتفية على المحطة. وقد بررت المحطة هذه الحيلة على أنها وسيلة لإثارة الحوار السياسي الراكد حول مستقبل البلاد. وفي الواقع، تحققت الغاية من وراء هذه الخدعة، فقد عملت على تحفيز الحوار بين الطائفتين. وعلى الرغم من الهزة العميقة التي ألحقتها المحطة البلجيكية بالشعب البلجيكي، إلا أنها لم تكن بنفس درجة الذعر الذي أصاب بعض المناطق في الولايات المتحدة في الثلاثينيات من القرن الماضي إزاء بث أورسون ولز في محطته الإذاعية لقراءات من رواية «حرب العوالم» للكاتب هربرت جورج ويلز التي تدور حول غزو كائنات فضائية للأرض. إلا أن هذا الذعر، من جهة أخرى، وجه رسالة للوسط الإعلامي مفادها أن وسائل الإعلام يجب أن تكون حذرة عند استخدامها لأسلوب التحايل والخداع حتى في المواضيع التي تعتقد أنها وسيلة تحريرية مشروعة.

وفي كثير من الأحيان، قد يمتلك الصحفيون أثناء عملهم اليومي سبباً للجوء إلى التخفي وعلى الأخص أثناء ملاحقتهم للمحتالين والمنافقين في الحياة العامة. ففي أبسط أنواع التخفي؛ قد يتظاهر الصحفي بعدم الاهتمام بالقصة أو أن يكتفي بعدم الكشف عن هويته الصحفية، ولكن من ناحية أخرى، قد يصل الأمر بالصحفيين إلى حبك حيلة محكمة. وفي هذا الصدد، لم يتمكن سوى القلة من الصحفيين الوصول إلى مستوى حيل الصحفي والكاتب الألماني "غنتر والراف" المخضرم الذي حقق نجاحاً مذهلاً في مهنته من خلال كشف تقصير السلطات وتعرية الممارسات اللاأخلاقية بما فيها الموجودة داخل الوسط الصحفي نفسه.

ولكنه إلى جانب هذا النجاح المذهل الذي حققه، اكتسب أيضاً كره واشمئزاز موظفي الصحيفة الألمانية بيلد تسايتونغ للصحافة الصفراء لمدى حياته، وذلك نتيجة لقيامه بالعمل فيها متخفياً كمحرر لمدة أربعة أشهر في عام ١٩٧٧ تحت اسم مستعار "هانز ايسر". وخلال هذه المدة تمكن من الكشف عن ثقافة مشينة في طريقة جمع الأخبار، والتي ذكرها بالتفصيل في كتابيه دير أوفماتشير (القصة الرئيسية) وزوكر دير أنكلاج (شهود الإدعاء).

واستمر غضب مجموعة أكسل سبرينغر مالكة صحيفة بيلد تسايتونغ على مدى أعوام طويلة لدرجة أن والراف اضطر إلى اللجوء للمحكمة في عام ٢٠٠٤ للمطالبة بوقف المجموعة من وصفه المتعاون مع المخابرات الشيوعية.

وعلى الأغلب، أثارت هذه المسألة هذا الحجم من الغضب لأن الهدف كان ثقافة الصحيفة وأسلوبها- أي أنها كانت قضية من نوع «العين بالعين والسن بالسن»، وعلى الأخص كون والراف أستخدم هذا الأسلوب من قبل للكشف عن عدد من الفضائح التي لولا الحيلة لربما ما زالت غير معروفة حتى الآن. فمن الجدير بالذكر أنه في إحدى المرات، تخفى في شخصية عامل تركي مهاجر، ومن خلالها ألقى الضوء على سوء المعاملة التي يتلقاها العمال المهاجرون على يد أرباب العمل وأصحاب العقارات والبيروقراطيين في الحكومة.

وقد طعن ضحاياه في أسلوبه المثير للجدل في المحاكم، إلا أن المحكمة الألمانية أيدت والراف وحكمت لصالحه على اعتبار أن المصلحة العامة وحرية التعبير تمنحانه الحصانة بموجب الدستور الألماني.

التحايل والخداع هما أسلوب يجب توخي الحذر عند استخدامه، حيث إنه بالإمكان إساءة استخدامه بسهولة ودون الانتباه لذلك الخط الرفيع ما بين التحايل ونصب مكيدة.

ففي عام ١٩٩٩، وجهت تهمة تعاطي المخدرات لارستقراطي بريطاني وصديقه بعد أن تصدر عناوين الصفحة الرئيسية لصحيفة «نيوز أوف ذي ورلد» المملوكة للقطب الإعلامي روبرت موردوخ. وقد جاءت الأدلة ساحقة، إذ تم تصويرهما وهما يستنشقان المخدرات، وقامت قضية الإدعاء كلها استناداً على شريط الفيديو الذي صوره فريق من الصحفيين المتخفين.

وأبدت هيئة المحلفين عدم ارتياحها للمكيدة التي نصبها الصحفيون من أجل تحفيز الجريمة، فقد كان من الواضح أنه لولا وجود الصحفيين لما حصلت هذه الجريمة. وبعد الرجوع من المداولات للنطق بحكم الإدانة، أعربت الهيئة للقاضي أنه لو سُمح لهم اتخاذ أفعال الصحفيين في عين الاعتبار، لجاءت نتيجة الحكم مخالفة ولحصل المتهمين على الحكم بالبراءة، ومن جهته، أظهر القاضي تعاطفه مع المتهمين بأن حكم عليهم بالسجن مع وقف التنفيذ مع أنه مثل هذه القضايا في العادة يتسبب الحكم بالإدانة بزج المتهمين بالسجن، ومن ثم وجه القاضي تحذيراً للصحفيين بشأن سلوكهم.

وبنفس القدر الذي يكره فيه الصحفيون تدخل الشرطة أو

سبق صحفي للعمل شبه السخرة: كشف العمل الصحفي السري فضائح عمالة الأطفال. كيمكا.

السلطات العامة في أعمالهم أو البحث في قائمة معارفهم وملفاتهم على أمل الحصول ولو على جزء بسيط من الأدلة، يجب أن يرى الصحفيون أهمية امتلاك دليل دامغ يوجب استخدام التخفي.

ففي الواقع، يعد استخدام أجهزة التصنت السرية وكاميرات الفيديو بسبب احتمال ضئيل بوقوع عمل لا أخلاقي أو مخالف للقانون- أي فقط من أجل اصطياد قصة صحفية- أمر لا يمكن تبريره، فاستخدام المشروبات الكحولية للحصول على المعلومات من الناس أو دفعهم للقيام بأعمال مشينة لا يعد أبداً من شيم الصحافة الاستقصائية.

قد تستقطب المكائد والحيل الصحفية جمهور القراء أو المتفرجين؛ وقد ترفع من العائدات المادية لوسائل الإعلام المتعطشة للمال، ولكن عندما تتجلى التفاصيل وراء العملية غالباً ما تثير نفور الجمهور ورفضه لمثل هذه التصرفات.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نعتبر الأسلوب الملتوي للصحافة عملاً مؤذياً بحد ذاته، إذا ما توفر فيه شرط يتمحور حول فهم المنخرطين فيه ضرورة وجود سبب وجيه لممارسة هذا النوع من الصحافة وأن يتمكنوا من الدفاع عن هذه الأسباب وشرحها لاحقاً. وإذا ما دعت الحاجة للتحايل من أجل تقصي الحقائق، فيعد هذا الأمر مستساغاً فقط في حالة استهدافه للفساد والأشخاص المتورطين به.

يعد التحريض على ارتكاب جريمة ما في معظم الدول جريمة بحد ذاتها، والصحفيون الذين يتجاهلون هذه الحقيقة هم في الحقيقة يلعبون بالنار. كما ينبغي أيضاً على الصحفيين الانتباه للمخاطر المترتبة من التعامل مع المخالفين للقانون، فإذا لم تنطو القضية على وجود مصلحة عامة، يحتمل أن تتم محاكمة الصحفيين أيضاً.

ففي قضية وثائق البنتاغون، على سبيل المثال، تواطأت صحيفة نيويورك تايمز أولاً ثم صحيفة واشنطن بوست لاحقاً مع موظف عمومي خارج عن القانون من اجل إعداد سلسلة من المقالات تستند على أرشيف وزارة الدفاع الأمريكية السري حول ضلوع الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية.

وقد قدم لهما هذه الوثائق مسؤول سابق في كل من وزارة الدفاع ومؤسسة راند- دانيال ألسبرج الذي أصبح من المناهضين للحرب، والذي أثناء وجوده على رأس عمله، قام سراً بتصوير هذه الوثائق السرية.

كشفت هذه الوثائق أن الإدارات المتعاقبة قد اتخذت على مدى سنوات عديدة قرارات على أعلى المستويات تعمدت فيها خداع الشعب الأمريكي في موضوع الحرب الفيتنامية، حيث كذّب كل من البيت الأبيض والوزارات الأمريكية على الشعب الأمريكي بصورة منظمة.

طلبت الحكومة من المحكمة منع نشر هذه الوثائق، ولكن عندما وصلت القضية إلى المحكمة العليا في حزيران ١٩٧١، حكمت المحكمة لصالح الصحفيين على الرغم من كون ألسبرغ قد خالف القانون وأن الصحيفتين قد شاركتاه في هذه الجريمة.

هذا وتوضح بعض بنود حكم المحكمة- الذي يعكس أيضاً دور حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأسلوب

تعاملهما مع الأدلة على وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق خلال الفترة التي سبقت الحرب على العراق في عام ٢٠٠٣- أهمية الأولوية التي يجب أن يتم منحها للمصلحة العامة في مثل هذه الحالات. وقد قضى رئيس المحكمة العليا هيوغو بلاك :

« إن أهم المسؤوليات التي ينبغي على الصحافة الحرة أخذها على عاتقها تكمن في منع أي دائرة من الدوائر الحكومية من خداع الشعب وإرسالهم إلى بلاد بعيدة للموت فيها... وبدلاً من إدانتهما على شجاعتهما في تقديم التقارير الصحفية، ينبغي علينا أن نحيي صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست والصحف الأخرى المماثلة لهما...»

في السنوات الأخيرة، كشفت الصحافة السرية العديد من بؤر الفساد في مواقع رفيعة المستوى؛ وسوء معاملة طالبي اللجوء السياسي؛ وظروف عمل قريبة من العبودية في المصانع. ففي عام ٢٠٠٧ على سبيل المثال، أجرت كل من جريدة الأوبزيرفر اللندنية وشبكة تلفزيون «WDR» الألمانية تحقيقاً صحفياً بشكل سري حول المعاناة التي يواجهها الأطفال العاملون في شوارع نيودلهي، حيث يستخدم المقاولون عديمو الضمير الأطفال للعمل في ظروف أشبه بالسخرة لتصنيع بضائع «GAP»- واحدة من الشركات العالمية الرائدة في مجال بيع الأزياء بالتجزئة. وكان هذا العمل انتهاكاً صارخاً لنظام رقابة الشركة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية الذي أطلقته في عام ٢٠٠٤ للتخلص من عمالة الأطفال في عمليات الإنتاج الخاصة بها.

وعلى صعيد آخر، استخدم الصحفيون العاملون على إعداد تحقيق صحفي من إنتاج هيئة الإذاعة البريطانية «BBC» بعنوان «قصة اللجوء من الداخل» أساليب مماثلة أدت إلى الكشف عن أدلة على وجود عنصرية تجاه المحتجزين ضمن نظام اللجوء السياسي في المملكة المتحدة واستخدام العنف معهم. وقد برزت هذه الأدلة استناداً لعمل صحفيين أمضيا ثلاثة أشهر من العمل السري في مركز من مراكز الاحتجاز.

قصص كثيرة من هذا القبيل لم يكن لها أن ترى الضوء لولا عنصر الخداع الذي قام به الصحفيون، ولكنهم هم وزملاؤهم الصحفيون الآخرون يعرفون حق المعرفة أن الصحافة الاستقصائية المتميزة يجب أن لا تتعامل مع مسألة التحايل واللجوء للخداع باستخفاف واستهتار، حيث ينبغي أن يستعد جميع الصحفيين ووسائل الإعلام العاملين بها لتبرير أعمالهم؛ وأن يمتلكوا إستراتيجية للكشف عن هذه المعلومات للجمهور وجميع الأطراف المعنية بالقضية؛ وأن يظلوا مخلصين لمبدأ التعامل النزيه.

يفضي الصحفي النزيه بحقيقة نواياه وأهدافه في طريقة التعامل الطبيعية مع مصادر المعلومات، حيث إنه لا يقوم باستغفال الناس أو توريطهم في ظروف محرجة أو مخزية، ولا يستخدم النفاق أو إخفاء هويته الحقيقية للوصول إلى الضعفاء، ولا يكذب أو يمنح أية انطباعات مضللة حول كيفية استخدامه للمعلومات التي سيحصل عليها منهم.

إلا أن الأمر ليس دائماً بهذه السهولة، ففي بعض الأحيان يبدأ الصحفي حواره بنوايا حسنة، ولكن أثناء إجراء الحوار، تتكشف معلومات يشعر الصحفي أنه مضطر للبوح بها للجمهور مما يؤدي إلى إلحاق الأذى بمصادر المعلومات أو إغضابهم.

واحدة من الصحفيين الذين شعروا بلسعة استياء مصادر المعلومات كانت الصحفية النرويجية أسن سيرستاد التي بنت سمعة بارزة لجرأتها في إعداد التقارير الصحفية أثناء الحرب في العراق، وبعد ذلك على الصعيد الدولي، من جراء نشر كتابها «بائع الكتب في كابول» الذي أصبح من أكثر الكتب مبيعاً في العالم وهو يدور حول قصة مؤثرة ومميزة عن عائلة أفغانية كانت قد عاشت معهم لعدة أشهر في عام ٢٠٠٢.

لبنان

في عام ٢٠٠٦، وجد الصحفيون أنفسهم في لبنان يتحولون إلى مسعفين بعد أن كانوا أول الواصلين إلى القرى المنكوبة في الجنوب من جراء القصف الإسرائيلي. وعندما وصلت قافلة مكونة من الصحفيين القادمين من بيروت إلى بلدة بنت جبيل- المدينة ذات الأهمية الإستراتيجية، وجدوا الناس جرحى وعاجزين ودون طعام أو ماء، حيث أن المدينة كانت قد دمرت بعد انتهاء أربعة أسابيع من الهجمات البرية وقصف المدفعية الإسرائيلية، ولم تكن أي من المنظمات الإنسانية قد وصلت إلى المدينة بعد.

ويفيد الصحفي اللبناني في جريدة الأخبار عمر نشابة بأنه هو وحوالي عشرة من الصحفيين الذين كانوا يسافرون معه قاموا بسحب الناس من تحت الأنقاض وإعطائهم الماء وإجراء الإسعافات الأولية لهم ونقلهم إلى المستشفيات. "كان يجب أن نقدم المساعدة". ومن ثم أضاف "إنها حقاً لمعضلة كبيرة أن ترى شخصاً يموت أمامك، فهل تساعده أم تصوره؟ لقد ترك المصورون كاميراتهم ومعداتهم لتقديم المساعدة، وحتى أننا، في بعض القرى، كنا الوحيدين القادرين على المساعدة، فالصليب الأحمر في ذلك الوقت رفض الذهاب إلى هناك لأن المنطقة كانت لا تزال غير آمنة. ولم يكن لدينا حتى نقالات لحمل الناس، فاستخدمنا لذلك الغرض سلماً كنا قد وجدناه".

حصل الكتاب على أعجاب الجميع لأسلوبها الرائع في وصف بائع الكتب البطريركي- مثقف وداهية سياسياً أثناء تعامله مع العالم الخارجي، ولكنه قاسٍ وبغيض أثناء تعامله مع أسرته في البيت. مست هذه الفكرة وتراً حساساً لدى الكثيرين في الغرب في ذلك الوقت، ولكنها في نفس الوقت أثارت غضب بائع الكتب الذي اتهم سيرستاد بتشويه سمعته وخيانة ثقته واستغلال كرمه وضيافة عائلته. وقد أدى به غضبه إلى كتابة كتاب تحدياً لها. فلما نشرت سيرستاد عملاً آخر بعنوان "ملائكة غروزني: يتامى الحرب المنسية"، والذي كتبته استناداً لتجربتها في الشيشان والوقت الذي أمضته وهي تدرس المحن التي يعاني منها الأطفال في هذا النزاع، الذين أصبح العديد منهم ضحايا للحرب والإرهاب. حرصت هذه المرة على تجنب أي سوء تفاهم من أي نوع، حيث أنها ذكرت في كتابها أنها عرضت جزءاً من الكتاب على المسؤولين عن الأطفال الذين تتبعت حياتهم للحصول على موافقتهم على القصص التي سردتها في الكتاب، وأنها غيرت أسماء جميع الأطفال بينما تركت الأمر للأشخاص البالغين اختيار نشر أسمائهم أم لا.[٢٦]

[٢٦] ملاك غرونزي- الكتب الأساسية، عام ٢٠٠٨.

فرنسا: الحملة الوطنية لمصداقية الإعلام وجودته تضع ساركوزي تحت المجهر

تشهد الصحافة ووسائل الإعلام في أوروبا حالة من عدم الاستقرار، ولكن الأزمة في فرنسا تشهد أحلك لحظاتها، حيث تعيش أعرق الصحف الوطنية الفرنسية- لو موند و ليبراسيون- في أزمة مستمرة، وجرد نظام البث العام من قدرته على كسب الإيرادات الذي هو بأمس الحاجة إليها، ومع أن حكومة نيكولا ساركوزي قد عزمت على وضع خطة إعلامية شاملة على جدول أعمالها، إلا أنه ما زال هناك شك كبير يحوم حول أن كان ساركوزي يعتزم منح السيطرة على وسائل الإعلام لرجال الأعمال الذين سبق لهم أن سيطروا على أهم دور الطبع والنشر في البلاد.

وبالرغم من ذلك، يمكنك أن تشعر بالتمرد الكامن في الأجواء، حيث تحالف كل من النقابات الإعلامية والصحفيون ومنظمات المجتمع المدني لإعداد حملةً وتبنى الجهات الاعلامية المعنية إستراتيجية لوقف التلاعب في السياسة الإعلامية والصحفية الفرنسية لتتوافق مع المصالح التجارية والسياسية.

في عام ٢٠٠٧، حرك الصحفيون الفرنسيون ونقاباتهم الرأي العام لاتخاذ خطوات جدية للدفاع عن الصحافة وتعزيز مصداقيتها وجودتها، وقد حددوا النقاط المسببة للأزمة بما يلي:

- **التركيز الإعلامي:** يستغل رجال الأعمال- من أمثال شركة بويج (مجال الأشغال العامة) وشركة داسول (مجال صناعة الطيران) وشركة لاغارديير (مجال تصنيع الأسلحة)- وسائل الإعلام التي يمتلكونها وصداقاتهم مع الرئيس لخدمة مصالحهم التجارية.
- **خدمة البث العام:** خلق كل من الدخل التافه المتأتي من رسوم الترخيص- التي تعد أقل رسوم في أوروبا ولم يتم زيادتها منذ منتصف التسعينيات- إضافة إلى الهجمات على الدخل المتأتي من الإعلانات حالة من التكهنات حول قدرة البث العام على الاستمرار.
- **ظروف العمل:** أدت كل من عملية تخفيض عدد العاملين ونقص التمويل إلى انقراض الصحافة الاستقصائية، في حين أن أنظمة العمل القاسية تزيد من حجم عبء العمل على الصحفيين الذين يناضلون للحفاظ على المعايير الأخلاقية للصحافة.
- **الحريات العامة:** تعد فرنسا أحدى الأطراف الموجودة بصورة دائمة في المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ وإن كان ذلك في الطرف المدعى عليه، حيث أدينت بشكل مستمر بانتهاك حقوق الصحفيين في حماية مصادر معلوماتهم.
- **قانون العمل:** قد تؤدي الإصلاحات التي تتوعد بها الحكومة إلى إضعاف أو إزالة جوانب معينة من البند الذي ينص فيه على حق العمل وفقاً للضمير في القانون الذي لطالما ضمن للصحفيين حقهم في التعبير عن استقلاليتهم في وجه السياسات الإعلامية.

انضم أعضاء من النقابة الوطنية للصحفيين ومجلس النقابة الوطنية للصحفيين في الاتحاد العام للعمال (the SNJC on federation Générale du Travail) في تحالف لحوالي ١٥٠ منظمة صحفية ومنظمة مجتمع مدني، وقاموا بتنظيم "مجلس للطبقات" خاص بهم للنظر في التعددية في الأخبار والإعلام. (يشير تعبير "مجلس الطبقات" إلى نظام، يعود تاريخه إلى القرن الرابع عشر، حيث يتم تشكيل لجنة استثنائية للتعامل مع أزمة وتقديم بحلول لها). وقدمت العديد من المنظمات غير الحكومية والاتحادات المدنية والجماعات السياسية الدعم لهذا التحالف.

وتعكس هذه الحملة رغبة عارمة في إحداث تغير من أجل دعم وسائل الإعلام الرئيسية المنحدرة نحو الهاوية؛ ومن أجل إجراء حوار عميق وأكثر انفتاحاً حول مستقبل الإعلام في فرنسا.

وفي أيار ٢٠٠٨، صادقت الدورة الثانية للحركة على بيان بعنوان "الإعلام والخدمة العامة: أمرٌ يخصنا" ليحدد أدنى المعايير المطلوبة لمصداقية الإعلام وجودته التي تشتمل على قيم الخدمة العامة والتعددية وظروف العمل اللائقة.

ورداً على الأزمة المتفاقمة، عقد الرئيس ساركوزي رسمياً في الثاني من تشرين الأول عام ٢٠٠٨ مؤتمراً حول مستقبل الصحافة المكتوبة في فرنسا، وأطلق عليه عنوان "مجلس الطبقات للصحافة المكتوبة". وبالرغم من ترحيب النشطاء الإعلاميين والصحفيين بالمبادرة بكل كياسة ولطف، إلا أنهم أبدوا قلقهم الفوري إزاء هذا المخطط غير المخفي. وعلى الرغم من إعلان الرئيس أن "الصحافة ليست ولن تكون أبداً كأي منتج آخر"، إلا أنه اقترح أيضاً في المؤتمر سن قوانين أقل صرامة حول تركيز الملكية الإعلامية، وتحدى قانون حقوق الملكية الفكرية. وقد وصف اتحاد الصحفيين الأوروبي والنقابات الفرنسية تصريحات الرئيس بأنها "تناقضات مذهلة".

الخيارات الأخلاقية
عندما يذهب الإعلام إلى الحرب

في أوقات الحرب، تضع الحكومات في سلم أولوياتها العمل على تعزيز معنويات شعوبها وقواتها المسلحة. فمن الطبيعي أن لا تدخل أية حكومة في نزاع مسلح وتعلن أن الطرف الآخر هو ند لها، أو أنه يؤمن بعدالة موقفه وقضيته كما تؤمن هي، أو أن جنوده هم على نفس القدر من الشجاعة كجنودها أو أن عائلتهم سيحزنون لفراق أحبائهم بنفس القدر الذي ستشعر فيه عائلات جنودها بالحزن عندما يموت أحدهم أو يجرح آخر. ففي الواقع، تتخلى الحكومات عن مفاهيم النزاهة والموضوعية وتبدأ بإشاعة الأكاذيب والدعايات المضللة لتشويه صورة العدو وشعبه وتحويلهم إلى وحوش بشرية. وتجيز الحكومات ذلك بقولها أن العدو يقوم بعمل نفس الشيء معها.

يمكنك القول بكل سهولة أن في فترة ما قبل النزاع وخلاله، يكون الناس في أكثر المراحل حاجة للاطلاع على معلومات دقيقة وصحيحة تساعدهم على فهم خلفيات وطريقة تفكير جميع الأطراف المعنية بالحرب، فهم يحتاجون إلى معلومات تمكنهم من الحكم على الأمور ومن ثم أن يقوموا على الأقل بالتأثير في مسار الأحداث بأسلوب ديمقراطي من خلال منح دعمهم للحرب أو حجبه. ومن أجل توفير هذه الخدمة الأساسية، يحتاج الصحفيون لرباطة الجأش والموضوعية نفسها التي يحتاجها الجنود على أرض المعركة. ولذا، نجد أن العديد من الصحفيين يصوغون تغطيتهم الإعلامية للنزاع استناداً لإستراتيجية جنرالات الحرب العالمية الأولى التي تتمحور حول الانقضاض على العدو ومواجهته- على الأقل من الناحية المجازية.

يشهد الصحفيون الذين يعملون على جبهة القتال أو بالقرب منها الكثير من الإصابات وحالات الموت التي تمنعهم من الترويج للصورة الوطنية الرومانسية لفترة طويلة من الزمن، أما هؤلاء الذين يعدون البرامج في أحضان الأمان الذي يشعرون فيه في مكاتبهم، فهم على الأغلب من يسمع صوتهم يصدح عالياً.

وهكذا كانت الحال في الحرب العرقية التي جرت في يوغسلافيا السابقة، حيث فرضت الحكومة سيطرتها على قنوات تلفزيونية مثل تلفزيون الصرب الذي تحول إلى مؤيد ومدافع عن الحرب، ولكنها لم تستطع فرض سيطرتها على الصحفيين أنفسهم. ورأينا نفس المنظر مرة أخرى في حرب الخليج الثانية، حيث تخلت بعض وسائل الإعلام الغربية- مثل قناة فوكس الإخبارية- عن التحلي بالموضوعية وغدت من مشجعي القوات الأمريكية وحلفائها.

وفي ظل الأجواء التي عادة ما تمتلئ بالكراهية والمشاعر

حماية الصحفي

يعزز اعتماد البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ والصادر في عام ١٩٩٧ حقوق الصحفيين ويقر بحقهم القانوني في التمتع باستقلالية أكبر من معظم الصحفيين المدنيين غير المقاتلين، حيث إنه، وفقاً لهذا البروتوكول، يمكن احتجاز الصحفيين ولكن فقط "لأسباب أمنية ملحة".

وعلاوة على ذلك، يمتلك الصحفيون الحق بعدم الإجابة عن أية أسئلة، و ينبغي عدم معاملتهم كجواسيس. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن القانون ينصح الصحفيين عدم ارتداء الملابس التي تشبه الأزياء العسكرية.

وبصرف النظر عن مهمته التقليدية المتمثلة في البقاء على قيد الحياة في وقت الحرب، يواجه الصحفيون ضغوطات لم يسبق لها مثيل من اجل دفن حساسية مهنتهم والخضوع لحالة الشعور بالوطنية السائدة أو الاهتمام بمصالح الحكومة والقوات العسكرية الإستراتيجية، ولذا فإنهم عندما يحصلون على المعلومات، عليهم أن يتحروا دقة هذه المعلومات، فيسألوا أنفسهم أسئلة دقيقة ووثيقة الصلة بالموضوع قبل نشر هذه المعلومات:

◄ ماذا يجب أن نعرف؟

لماذا يحتاج الجمهور لمعرفة هذه المعلومات؟ هل هي موثوقة ومفيدة؟ هل يوجد مغزى في الكلمات التي نكتبها والصور التي نضعها أم أننا ضحينا بشيء منها من أجل الحصول على الإثارة والانفعال من الحدث؟ هل سيساعد نشر هذه المعلومات الجمهور على تفهم الموقف بشكل أفضل واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات العامة وأداء الحكومة؟

◄ ما الفوائد المتحققة من هذا العمل؟

هل نحن متجاوبون مع الضغوطات الحكومية؟ هل يتم استغلال الإعلام لأغراض إستراتيجية أو سياسية؟ هل هناك محاولة متعمدة للتلاعب بوسائل الإعلام الإخبارية؟

◄ إلى أي درجة تعد هذه المعلومات مفيدة؟

هل مصادر معلوماتنا جديرة بالثقة؟ هل تحققنا من صحة هذه المعلومات عن طريق استخدام مصادر أخرى للمعلومات؟ هل لدينا رأي متوازن- رسمي وقانوني ومجتمعي- من عدة مصادر؟ ما الأثر الذي سيخلفه نشر المعلومات؟ من الذي سيعاني من جراء نشر هذه المعلومات؟ ومن سيستفيد؟

وتغدو الأسئلة أصعب من ذلك بكثير في حالة مناشدة الحكومة للصحافة فرض رقابة على المعلومات لأسباب إستراتيجية أو لأسباب تتعلق بالسلامة العامة. ففي هذه الحالة، يجدر بالصحفيين تحري المعلومات والاستقصاء عن الملابسات والإجراءات التي يتخذها المسؤولون في جميع الأوقات، ولكن بشكل أخص، في وقت الحرب.

إن الاستجابة الغريزية للحكومات، وحتى تلك التي تؤمن بالديمقراطية، تندفع أحياناً نحو إسكات الأصوات المزعجة بطريقة أو بأخرى. فعندما احتج الاتحاد الدولي للصحفيين على الرقابة التي فرضتها ولاية جورجيا على وسائل الإعلام الناطقة باللغة الروسية والموجهة للمواطنين الناطقين باللغة الروسية والمتواجدين في المناطق المتنازع عليها في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وذلك إبان فترة الخلاف مع روسيا في شهر آب من عام ٢٠٠٨، قام وزير جورجيا- تيمور ياكوباشفيلي برد على مشاعر القلق حول حرية التعبير قائلا بأن "هذا فقط جزء من الحرب الإعلامية الاعتيادية، ويجب علينا أن نفرض هذه الرقابة".

"كان يجب أن نفرض الرقابة لمواجهة الدعاية المضللة"، وهذا أيضاً كان رد حلف الناتو عند قصف راديو وتلفزيون الصرب في عام ١٩٩٩ والذي أدى على مقتل ١٦ إعلامي، وقد استخدمت ذات الحجة لاحقاً لتبرير تدمير الجيش الإسرائيلي لاستوديوهات هيئة الإذاعة الفلسطينية. ولكن في الحقيقة، تعد جميع هذه الأفعال انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

وكما جرت العادة، ينبغي على الصحفي تفهم المصالح الإستراتيجية في العمل وقيمة الدعاية التي تضعها الحكومات والمقاتلون الآخرون على المعلومات الموجودة لديهم. وبالطبع، لا يعد ذلك مسألة أخلاقيةً فحسب، بل تعتمد عليها أيضاً أرواح الصحفيين وحياتهم.

المتضاربة، ترى الصحفيين الأحرار يصارعون لتجنب الصور النمطية والدعاية المضللة في تقاريرهم، كما تراهم يناضلون لمنح وصف دقيق وصريح للأحداث والناس؛ وتفادي التباين الشديد في وجهات النظر الذي بالعادة تفضله الحكومات التي تطبق مقولة "من ليس معنا فهو ضدنا" في نظرتها للحرب الدائرة.

وعلى صعيد آخر، تتعرض التقارير الصحفية القادمة من أرض المعركة إلى تضارب الاهتمامات الشخصية للمراسلين الصحفيين ولاسيما في التحدي المتمثل في مبدأ الوطنية ضد مبدأ المهنية. ولطالما كان الأمر على هذا المنوال، منذ أن وطأت أقدام أول مراسل صحفي أرض الحرب في القرم في القرن التاسع عشر. وكما يشير هارولد إيفنز- رئيس التحرير السابق في صحيفة "سانداي تايمز" بأن الحقيقة يتم دفنها تحت التحريض على نشر بذور الكراهية وأنقاض الحرب. وبعد الحرب فقط يمكن أن نجد الوقت للتمحيص في بقايا الحقيقة.

في احدث طبعة لكتابه "الضحية الأولى" الحائز على جائزة أحسن كتاب الذي يتتبع تاريخ إعداد التقارير الصحفية للحروب والنزاعات، يحذر فيليب نايتلي بأن الأمر يمكن أن يزداد سوءاً: [٢٧]

تكمن الحقيقة المحزنة في أن الحكومات، في الألفية الجديدة، تحضر مواطنيها للحرب من خلال الدعايات المضللة بطريقة بارعة لدرجة أنهم يصبحون يعرضون عن قراءة التقارير الصحفية الصادقة والموضوعية والمتزنة التي كان في السابق يعدها مراسلو الحرب ويبذلون قصارى جهدهم لتوفيرها للجمهور.

وبعد فترة وجيزة من كتابته لهذه الكلمات، أثبتت الحرب العراقية في عام ٢٠٠٣ وجهة نظره، حيث وضع النظامان البريطاني والأمريكي ترتيباً محصناً من أجل فرض رقابة على الاتصالات يعمل على منح وسائل الإعلام الحق في الوصول إلى المعلومات عن العمليات فيما يضمن بقاءها تحت أعين القوات المسلحة.

وعلى صعيد آخر، أتاح وجود الستمائة صحفي المصاحبين للقوات المسلحة تضخيم صورة أحداث الحرب مع حصولهم على أدنى حد من المعلومات حول المعطيات الحقيقية للحرب، حيث كان يتم تنقيح المعلومات وصقلها ومن ثم إعطاء القليل منها للصحفيين. وقد كانت الحقائق والمعلومات دائماً محدودة ومليئة بالأكاذيب

[٢٧] كتاب «الضحية الأولى» للكاتب فيليب نايتلي (تم نشره في عام ١٩٧٥ من قبل دار النشر بريون بوكس وتحديث طبعته في عام ٢٠٠٠) صفحة ٥٢٥.

[٢٨] قناة التاريخ التلفزيونية في ٢١ آب من عام ٢٠٠٤ بعنوان الحرب الدائرة: مراسل صحفي.

فرض الرقابة بالاتفاق: تواجد الأمير في أفغانستان

تعد هذه الحالة مثالاً حياً على فرض الرقابة الذاتية، وذلك عندما طلبت الحكومة البريطانية في نهاية عام ٢٠٠٧ من وسائل الإعلام عدم نشر خبر ذهاب الأمير هاري ويندسور- حفيد ملكة بريطانيا- في مهمة عسكرية ضمن القوات البريطانية التي تقاتل في أفغانستان.

ودفاعاً عن هذا الطلب، ادعت الحكومة أن نشر وسائل الإعلام لخبر خدمته العسكرية في أفغانستان ستجعله هدفاً لاستخبارات قوات طالبان وسيعرض جنود الفرقة الملكية وكل الجنود القريبين منه لمخاطر عديدة.

وقد قررت وسائل الإعلام التعاون مع ما أسمته مصالح حكومية شرعية من خلال تأخير نشر هذا الخبر، ولكنها بالمقابل طلبت تعهدات من الحكومة السماح لها بمرافقة الجندي الملكي ووحدته خلال تلك المهمة.

لبت هذه الاتفاقية مطالب الحكومة من حيث السرية، وبنفس الوقت خدمت المصلحة العامة المتحمورة حول عدم تعريض حياة الجنود لخطر غير ضروري. وخلال فترة خدمته، تسربت أخبار وجوده في أفغانستان إلى وسائل إعلام أجنبية تم على أثرها استدعاؤه للوطن في وقت أقرب مما كان ينبغي. وفي هذه الحالة، قدرت وسائل الإعلام أن ما ستفقده من عدم نشر هذه المعلومات في ذلك الوقت لا يعد ذا أهمية عظيمة. وعندما انكشف الخبر، علم الجمهور بأمر هذا التعاون مع تضمين توضيح كامل للقراء والمستمعين والمشاهدين حول الأسباب التي أدت إلى حجب هذا الخبر من الأساس.

ويقال أن وسائل الإعلام استحقت مكافأتها لتعاونها- المتمثلة في فرصة غير مسبوقة لتصوير الأمير أثناء عمله مع وحدته- في حين كسبت القوات العسكرية البريطانية ضربة دعائية موفقة عندما تم نشر التغطية الصحفية لرحلته. وبغض النظر عن المنطق العسكري الذي تم على أساسه تجنيد هذا الضابط الشاب الذي لا يجرؤ الجيش البريطاني على خسارته على الخطوط الأمامية، كان من الواضح أن هناك أسباباً مقبولة لدى الإدارة الإعلامية من أجل اتخاذها لمثل هذا القرار. أما قرار وسائل الإعلام بعدم نشر الخبر منذ البداية، فتم تقديمه على أنه نوع من الرقابة الذاتية المسؤولة، ولكن في الحقيقة الأكثر إقناعاً أن هذا القرار نبع من خدمة الأغراض الذاتية لوسائل الإعلام في تعاونها مع صناع الدعاية للحكومة البريطانية.

السلامة مسألة أخلاقية

عندما يتمحور الموضوع حول شروط الصحافة الأخلاقية، يعرف الصحفي كريس كريمر- المحرر العالمي لوسائل الإعلام المتعددة في وكالة رويتر للأنباء- من أين يبدأ.

"يقع على كاهل إدارات وكالات الأنباء رعاية موظفيها وعلى الأخص هؤلاء العاملون في مناطق عدائية، فهذه مسؤولية أخلاقية ودعم معنوي يقعان على عاتقها. حتى لو كانت وسائل الإعلام تشتكي من شح مواردها المالية، يجب عليها أن لا تقتصد في توفير سبل الحماية لموظفيها، فصحفيونا وجميع العاملين لدينا هم كنز لا يفرط فيه بأي ثمن".

يمتلك كريمر- الذي يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية- خبرة عميقة في العمل الصحفي تحت وطأة الضغط الناجم عن جبهة القتال، وفي نفس الوقت فهو يتفهم واقع إدارة التحرير الحديثة، فهو عمل صحفيا ومديراً في عدد من المطبوعات والمحطات الإذاعية والتلفزيونية لأكثر من ٤٠ عاماً، وعلاوة على ذلك كله، فقد تم احتجازه كرهينة داخل السفارة الإيرانية في لندن في عام ١٩٨٠ قبل أن يصبح رئيساً لقسم الأخبار في هيئة الإذاعة البريطانية BBC، ومن ثم ينتقل ليتسلم منصب رئيس ومدير شبكة الأخبار الدولية CNN. يعد كريمر رائداً في مجال سلامة الأخبار، ويشكل أحد أبرز المدافعين عن القيام بأعمال مثمرة في هذا المجال. شارك في تأسيس المعهد الدولي للسلامة الأخبارية (INSI) و يشغل حاليا منصب رئيسه الفخري.

وجاء تأسيس هذا المعهد في عام ٢٠٠٣ بمبادرة من الاتحاد الدولي للصحفيين والمعهد الدولي للصحافة (International Press Institute) ليعمل على إنشاء أول شبكة عالمية مكونة من وسائل للإعلام ونقابات الصحفيين ملتزمة بتحسين معايير السلامة في العمل الصحفي.

وفي هذا الإطار، وفر المعهد دورات تدريبية لحوالي ألف صحفي وإعلامي في أخطر مناطق العالم ومن بينها العراق وفلسطين وأفغانستان وسري لانكا وكولومبيا، وأجرى تحليلاً جنائياً حول مقتل الصحفيين والإعلاميين منذ عام ١٩٩١. ويكشف تقريره "قتل الرسول" بصدق عن أن الغالبية العظمى من الصحفيين الذين يتم استهدافهم واغتيالهم نتيجة عملهم، يجري ذلك في الحقيقة في أوطانهم وخارج مناطق النزاع الرسمية.

وإدراكا منه للتهديدات الحقيقية على حياة موظفيه، كان لكريمر دور أساسي في كل من هيئة الإذاعة البريطانية BBC وشبكة الأخبار الدولية CNN في إدخال تدريب إلزامي وصارم للمحافظة على سلامة جميع الموظفين بما في ذلك إدخال كلتا المحطتين خدمة تقديم استشارات نفسية سرية للإعلاميين الذين يعانون من الإجهاد والضغط.

وبناء على كل هذه الإنجازات، حاز على أول جائزة يمنحها مركز دارت للصحافة والصدمات (Dart Center for Journalism and Trauma) للريادة الإعلامية في عام ١٩٩٣، وذلك نتيجةً لعمله المتميز في مجال السلامة والدعم العاطفي، كما حاز على جائزة أخرى في عام ١٩٩٧ من اتحاد المذيعين في أمريكا الشمالية (North American Broadcasters Association) لقيامه بأعمال مشابهة.

وتمويه الهزائم. وقد خططت القوات المسلحة بدقة نوعية المواضيع التي يمكن بحثها مع الصحفيين ونشر المعلومات التي تبدو بأنها الواقع الحاصل كونها قادمة من الجنود على أرض المعركة.[٢٨]

وكان البديل الوحيد لهذه الصورة عن الصراع- التي عمل صناع الدعاية المضللة للحرب على التخطيط لها بعناية فائقة والقامها للصحفيين- يأتي من ما يقرب ٢٠٠٠ صحفي حر أو مستقل من الذين انتشروا في الأراضي العراقية للبحث عن قصص يمكن لها أن تلقي الضوء عما يدور على ارض الواقع في الحرب، ولكن الثمن الذي دفعه العديد منهم كان غالياً.

يعد الصراع القائم في العراق بجميع جوانبه من أوسع الحملات الإعلانية وأكثرها تكلفة في التاريخ الحديث، بالإضافة لكونها الأكثر خطراً. وبحلول نهاية شهر نيسان من عام ٢٠٠٣، تم قتل حوالي ١٦ صحفياً وإعلامياً، وتزايد هذا العدد ليصل بعد مرور ٥ سنوات على الحرب إلى ٢٦٠ صحفياً وإعلامياً وفقاً لأرقام نقابة الصحفيين العراقيين، حيث يشكل جزء كبير من هذا العدد صحفيين عراقيين قتلوا خلال النزاع ودون أي ملاحظة أو تعليق على موتهم من قبل العالم الخارجي.

كما واجه الصحفيون الذين اختاروا عدم الانطواء تحت جناح القوات المسلحة الأمريكية والبريطانية خطراً جسيماً، وتجسد هذا الخطر في الثامن من نيسان ٢٠٠٣ عندما فتحت القوات الأمريكية النار على فندق فلسطين- الذي تحول إلى مركز إعلامي في بغداد يعج بالصحفيين الأجانب. ونجم عن الهجوم- الذي وقع قبل يوم من سقوط مدينة بغداد- مقتل كل من الصحفي تاراس بروتسيوك العامل لحساب وكالة رويترز والمصور خوزيه كوسو العامل في التلفزيون الاسباني تليسنكو. وأثارت هذه الحادثة غضب الصحفيين وعلى الأخص عندما ادعت الولايات المتحدة أن الجنود الأمريكان قد قاموا بالرد على عملية إطلاق للنار عليهم من داخل الفندق، وتلا هذه الحادثة حنق أشد عندما أخلت التحقيقات الأمريكية جانب الجيش الأمريكي من مسؤولية الحادث.

وفي هذا الإطار، نشر الاتحاد الدولي للصحفيين تقريراً تحت عنوان "العدالة الضائعة في الطريق إلى بغداد" أوضح فيه استياء الأوساط الصحفية إزاء الفشل في إجراء تحقيق في الحوادث التي أدت لمقتل الصحفيين. وإلى جانب حادثة فندق فلسطين، ما زالت هناك تساؤلات حول مقتل طارق أيوب- الصحفي الذي قتل خلال استهداف الضربة الجوية الأمريكية لمكاتب قناة الجزيرة في بغداد؛ وحول حادثة مقتل تيري لويد مراسل التلفزيون

البريطاني «ITN" وزملائه فرد نيراك وحسين عثمان التي أسهمت بطلب دائرة التحقيقات البريطانية تقديم الجنود الأمريكان للمحاكمة؛ وحول حادثة إطلاق الجنود الأمريكان النار على المصور مازن دعنا العامل لحساب وكالة رويترز.

كل واحد من هؤلاء الصحفيين كان صحفياً حراً يشق طريقه بنفسه للوصول إلى القصة بطريقة جديرة بالاحترام وأبعد ما تكون عن أيدي القادة العسكريين وصناع الدعاية المضللة.

وبعد خمس سنوات من الغزو، بدأت الأكاذيب حول هذه القضايا المثيرة للجدل بالتكشف عندما أجرت القناة الالكترونية للأخبار وشؤون الساعة «الديمقراطية الآن!» مقابلة حصرية مع آدريان كين الرقيب السابق في الجيش الأميركي أفادت أن فندق فلسطين- على الرغم من مزاعم المسؤولين- كان على قائمة الأهداف العسكرية للجيش الأمريكي، كما أقرت بالتصنت على المكالمات الهاتفية للصحفيين الأمريكيين كجزء من عملية مراقبة وسائل الإعلام.

وكما أشار هارولد إيفنز فإن الحقيقة لا بد أن تظهر، ولكن في الوقت الملائم. حيث ظهرت عدة مؤشرات توحي بأن قرار إطلاق النار على فندق بغداد لم يكن على الإطلاق مسألة خطأ جسيم بل نتيجة لتوقع حصول معركة ضارية من اجل إحكام السيطرة على بغداد، إضافة إلى توجيه رسالة تحذيرية مدروسة من قبل القوات الأمريكية لوسائل الإعلام العاملة خارج مظلة الصحافة المرافقة للقوات الأمريكية بالابتعاد عن طريقها.

ففي حقيقة الأمر، تتطلب التغطية الصحفية لمنطقة الحرب من الصحفيين اتخاذ خيار أخلاقي سليم منذ البداية حول كيفية أدائهم لعملهم وتمحيص هذه الخيارات التي يصاحب كل واحد منها مخاطر مختلفة ومتنوعة، ولكن خيار المحافظة على الاستقلالية والعمل خارج المظلة العسكرية لا بد أن يحمل في طياته أخطاراً

فيرونيكا غيرين: شجاعة أم حماقة أم مجرد تأدية لعملها؟

اغتيلت الصحفية المستقلة الأيرلندية فيرونيكا غيرين في عام ١٩٩٦ على يد أفراد عصابات في دبلن بعد سنتين من الكتابة حول أنشطتهم في سلسلة من المقالات البارزة في صحيفة "سينداي اديبندنت". وجاء اغتيال فيرونكا كصدمة للمجتمع الأيرلندي والصحفيين في أيرلندة ، الذين ببساطة افترضوا أن منصبها كصحفية سيؤمن لها الحماية من القتل.

وأثار عملها وموتها ردود فعل متنوعة، حيث رأى البعض أنها بطلة ونموذج ينبغي الاحتذاء به لدرجة أنه تم إعداد فيلم عنها في عام ٢٠٠٣ يحمل عنوانه اسمها ومن بطولة كيت بلانشت. ولكنها من ناحية أخرى، تعرضت لانتقادات في كتاب يدور فحواه حول القضية ، والذي وصفت فيه فيرونيكا على أنها "أم سيئة" حيث أشار الكتاب إلى أن أفراد العصابات قبل وفاتها كانوا قد هددوا بخطف ابنها والاعتداء عليه.[٢٩] وعلقت كاتبة الكتاب إميلي أوريلي لهيئة الإذاعة البريطانية بأن غيرين لم تميز الخط الفاصل بين أن تكون صحفية وأن تكون محققة في بحثها عن القصة وبالتالي جعلت نفسها وابنها هدفاً لأفراد العصابات.

كما صرحت الكاتبة في مقابلة لها "يتملكنا جميعاً شعور كبير ومروع بالذنب حول موت فيرونيكا بما في ذلك شعور وسائل الإعلام."[٣٠] ومن ثم أضافت "كانت فيرونكا تمتلك إحساسا بالخطر كإحساس الطفل، فلا يوجد أية قوة بوليسية كان يمكن لها أن تقوم بما قامت به فيرونيكا دون الحصول على دعم من ست فرق من سيارات الشرطة وفتح خط مباشر مع رئيس الشرطة".

وقد أضافت كارهة انتقاد غيرين بصورة صريحة "إن هذا الأمر كان دائماً من الأمور العسيرة على الصحفيين، ولكن من ناحية أخرى، لم يأخذ مارتين بل- المراسل الصحفي الحربي في هيئة الإذاعة البريطانية BBC- أولاده معه إلى خط المواجهة في الحرب في البوسنا".

هناك أوجه عديدة مثيرة للجدل في قصة غيرين، فدون أي شك كونها امرأة عمل على استقطاب الآراء والجدل حولها وكونها والدة لطفل صغير جعلها تستقطب الآراء بشكل مضاعف، ففي أي حال، لن يتم وصف الرجال بأنهم "أباء سيئون" عندما يباشرون في ملاحقة قصة خطيرة، والأمهات في هذه الحالة لديهن كل الحق في أن يكن صحفيات محترفات كالآباء. ولكن المقارنة بين مارتن بل وبين فيرونيكا توضح الاختلاف الأساسي بين نقل الأخبار في الحرب في بلد آخر وإعداد تقارير صحفية عن الصراع اليومي في داخل الوطن حيث لا يمكنك ترك الخطر وراءك.

ومن المؤكد أن وسائل الإعلام الأيرلندية اعتبرت اغتيال غيرين بمثابة تحذير بأن عليها وضع إجراءات داخلية لحماية الصحفيين ولضمان- عندما يكون الأمر ممكناً- عدم اتخاذهم قرارات من شأنها تعريضهم للخطر. ووفقاً لرئيس الصحفيين الأيرلنديين سيموس دولي- أمين عام الاتحاد الوطني للصحفيين في دبلن- الذي يرى أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به على هذا الصعيد، فبعض وسائل الإعلام وأرباب العمل لا يفون بالتزاماتهم ولا يتحملون مسؤولياتهم لحماية العمل الصحفي الاستقصائي. ويفيد دولي أن هناك استثناء وحيداً يجدر ذكره وهو صحيفة "سانداي ورلد" حيث يعمل بول ويليامز- أحد الصحفيين الرائدين في البلاد الذين يعدون تقاريرهم في مجال الجريمة والفساد- في بيئة مراقبة بعناية والذي حصل على حماية الشرطة في بعض الأحيان في أعقاب وقوع تهديدات على حياته.

[٢٩] فيرونيكا غيرلين: حياة وموت مراسلة صحفية للجريمة للكاتبة إيميلي أوريلي في عام ١٩٩٨.

[٣٠] هيئة الإذاعة البريطانية الإخبارية على الانترنت- السقوط الثاني لفيرونيكا غيرلين، السادس من أيار ١٩٩٨.

استهداف وسائل الإعلام: شرطي عراقي يقف بالقرب من سيارة قناة العربية التلفزيونية الإخبارية المجهزة بالستاليت والمليئة بالثقوب من جراء إطلاق النار عليها في مدينة السامراء الواقعة على بعد ١٠٠كم (٦٢ميل) شمالي بغداد في ٢٣ شباط ٢٠٠٦، بعد مقتل المراسلة الصحفية أطوار بهجت التي عملت لحساب قناة العربية واثنين من أفراد طاقمها على يد مسلحين. رويترز/ سترينجر.

أكبر، ويعد هذا هو السبب الذي من اجله يجب أن يستعد كل الصحفيين ووسائل الإعلام التي يعملون بها بكل جدية وإتقان قبل إرسالهم إلى مناطق الصراع.

ولكن للأسف، يذهب العديد من الصحفيين إلى الحرب غير محضرين للتحدي الذي سيواجههم، والكثير منهم لا يكون لديه التدريب اللازم للعمل في بيئة عدائية وفي معظم الأحيان لا يكونون على علم بالظروف التي من الممكن مواجهتها ، أو حتى حقوقهم ومسؤولياتهم القانونية. فعلى سبيل المثال، يعي عدد قليل من الصحفيين أن القانون الدولي الذي يحكم النزاعات المسلحة يعترف بدور المراسلين الصحفيين بأوقات الحرب، وأن اتفاقيات جنيف تمنحهم حماية خاصة. ولذا ينبغي تذكير جميع المقاتلين في الحرب بهذه الحقوق والمسؤوليات سواءً أكانت تلك الحروب نزاعاً مسلحاً أم كانت حروباً أهليةً محلية صغيرة الحجم.

إن الصلة بين السلامة والأخلاقيات قد لا تكون واضحة المعالم في البداية، ولكن الطموح والعوامل الاقتصادية التي تشكل عوامل ضغط على صحفي مستقل عديم الخبرة وقليل الاستعداد للدخول إلى مناطق النزاع هي ذات العوامل التي تشجعه على تقديم الأخبار على النحو الذي يرى أنه يلبي أغراض أرباب العمل. فالأخبار تغدو أفضل المنتجات وأكثرها مبيعاً، وبالتأكيد في بداية الحرب يفضل مديرو المحطات الإذاعية والتلفزيونية نشر قصص أهوال الحرب وصور الجنود القتلى- على الأقل تلك التي تمثل جانب بلادهم.

ولمعالجة هذا الجهل، لا بد لكل صحفي- يرغب بإعداد تقارير صحفية جدية ومبدعة عن حقوق الناس في هذا الشأن- قراءة كتاب "جرائم الحرب: ماذا يجب أن يعرف الجمهور" للمحررين روي غوتمان ودايفيد ريف.[٣١] ينطوي هذا الكتاب على معلومات مفيدة لأي مراسل صحفي متوجه نحو جبهة القتال، حيث يوجد فيه نصائح بسيطة وعملية يمكن للصحفي اتباعها للمحافظة على سلامته، وعلى سبيل المثال:

- **لا تسافر دون استعداد**- ينبغي عليك الحصول على بعض التدريب وتعلم الإسعافات الأولية الأساسية، كما ينبغي عليك الاحتفاظ بنسخة من اتفاقيات جنيف في جميع الأوقات لمعرفة حقوقك.
- **لا تكذب أو تدّعي** عمل أي شيء سوى عملك كصحفي نزيه ما لم تكن حياتك على المحك أو إذا ما كان موقف يمكنك فيه تقدير العواقب بعد حصولك

[٣١] لمزيد من المعلومات
يرجى الاطلاع على الموقع الالكتروني
www.crimesofwar.org

الباكستان: التحريض على القتل يزيد من ضرورة المطالبة بالصحافة الأخلاقية

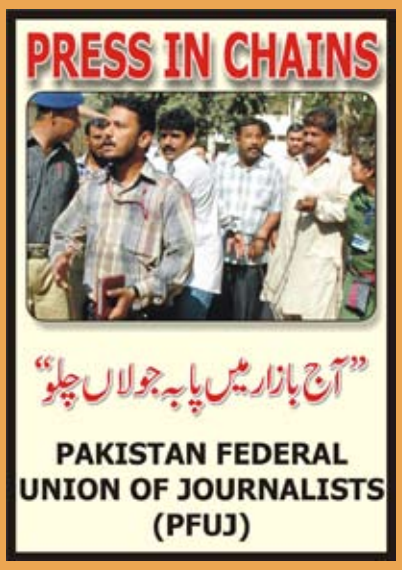

انطلاقاً من ازدحام الباكستان بوسائل الإعلام الالكترونية، تحول المشهد السياسي في هذه الدولة التي تحجب فيها الأمية وصول الصحف ليد عدد كبير من السكان، والتي كشفت عن وجود نقاط ضعف أخلاقية خطيرة في وسائل الإعلام وخلقت تحديات جديدة للصحفيين.

ففي الباكستان، يمكن للكلام غير المتوازن واللغة العنيفة أن يتسببا في إنهاء حياة بعض الناس. ففي شهر أيلول من عام ٢٠٠٨، اغتيل شخصان ينتميان إلى طائفة أقلية دينية بعيد قيام أحد المذيعين العاملين في واحدة من الشبكات الرئيسية في البلاد بحث المشاهدين على قتل "المجدفين على الله" و"المرتدين" كجزء من واجبهم الديني.

عرض الصحفي أمير ليقات حسين في برنامجه الديني في تلفزيون GEO المفضل لدى الباكستانيين رأياً مفاده أن قتل أتباع الطائفة الأحمدية يعد واجباً مقدساً على المسلمين. وخلال ساعات من إذاعة البرنامج، تم اغتيال عبد المنان صدقي- وهو طبيب ورئيس الطائفة الأحمدية في ميربور خاس في إقليم السند، وفي اليوم التالي تم اغتيال الشيخ محمد يوسف- وهو تاجر أرز ورئيس المنطقة للطائفة الأحمدية- في مدينة نواب شاه في إقليم السند أيضاً.

ففي بلد لا يوجد فيها إجراءات فعالة لتقديم الشكاوى ضد وسائل الإعلام، تشكل عملية التحريض على العنف من داخل وسائل الإعلام تهديداً دائماً، حيث يرى كل من الاتحاد الدولي للصحفيين والاتحاد الفيدرالي للصحفيين الباكستانيين (Pakistan Federal Union of Journalists) أنه ينبغي مساءلة وسائل الإعلام وموظفيها المتطرفين على هذا التحريض على العنف. وتعليقاً على ما قام حسين ببثه، أفادت السيدة جاكي بارك- مديرة مكتب الاتحاد الدولي للصحفيين لشؤون منطقة آسيا- المحيط الهادئ أن: "في ظل المعايير القانونية لكبح الخطاب المحرض على الكراهية في وسائل الإعلام، يقع عبء الإثبات بالدلائل والبراهين على الصحفي والقناة التي بثت هذا البرنامج أنهم لا يتحملون بعض المسؤولية عن مقتل اثنين من الرجال الأبرياء."

وقد أدى هذه النوع من التوجه الفظيع والوحشي بالاتحاد الفيدرالي للصحفيين الباكستانيين المطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة لدحض هذه الممارسات اللاأخلاقية في وسائل الإعلام؛ ولتبني برنامج الصحافة الأخلاقية على نطاق البلد كله الذي يشمل إنشاء هيئة ذات مصداقية عالية لخلق تنظيم ذاتي لوسائل الإعلام.

في شهر آب من عام ٢٠٠٨، نظم الاتحاد الفيدرالي للصحفيين الباكستانيين قمة وطنية للصحفيين في لاهور اعتمد فيها الحاضرون خطة عمل لتعزيز العمل الأخلاقي في الصحافة ووسائل الإعلام في الباكستان. وفي ما وصفها الاتحاد الدولي للصحفيين بأنها "نقطة تحول" في الصحافة، صادق أكثر من ١٢٠ صحفياً وإعلامياً على ترسيخ برنامج لخلق قاعدة وطنية لأخلاقيات العمل الصحفي واقتراح بتأسيس لجنة شكاوى على وسائل الإعلام المستقلة وضمان الحصول على زيادات طال انتظارها في أجور الصحفيين في جميع أرجاء البلاد.

كما وافق رؤساء التحرير والناشرون الحاضرون في الاجتماع على تطبيق فوري للزيادات في أجور الموظفين وتأييد برنامج للعمل على تعزيز الأخلاق المهنية والتنظيم الذاتي في القطاع الإعلامي في الباكستان.

وصادقت القمة على قواعد للأخلاق مكونة من ٢٦ نقطة واتفقت على تنفيذ برنامج عمل من شأنه فحص سبل تشكيل لجنة الشكاوى في وسائل الإعلام المستقلة لاعتمادها بالتعاون مع اتحادات الناشرين والمحررين والمذيعين. (يرجى الاطلاع على الملحق)

وقد عقدت هذه القمة وسط التهديدات والهجمات المتصاعدة ضد وسائل الإعلام من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية. حيث يتماشى دائماً تحسين السلامة الإخبارية مع المطالب بتحسين الأداء الصحفي وفي الصحافة المطبوعة والإذاعية.

وقد أفاد السيد شيري رحمن- وزير الإعلام والإذاعة الاتحادي- بأن الحكومة ستقدم الدعم لأية مساعي يباشر بها الوسط الإعلامي في الباكستان لتبني قواعد مستقلة للأخلاقيات في العمل الصحفي. ولكن يبقى أن نرى إذا ما كان هذا الالتزام سيتحول إلى أكثر من مجرد وعود، ومع ذلك، يدرك الصحفيون أن التغيير يتطلب علاقة جديدة وأكثر نضجاً بين ملاك وسائل الإعلام والمحررين والصحفيين في جميع أرجاء البلاد.

التدريب استعدادا للأسوأ: دورة تدريبية لدعم السلامة بتنظيم من الاتحاد الدولي للصحفيين في الفيليبين. © المعهد الدولي لسلامة الأخبار

على التدريب اللازم.

- **لا تحمل السلاح أبداً**. من المعتقدات الخاطئة أن الصحفي يحتاج للسلاح لحماية نفسه في مناطق الحرب، ولكن في الحقيقة، ينبغي على الصحفيين والإعلاميين حزم ملابس واقية وأدوية ضمن أمتعتهم وتجنب حمل السلاح أو ارتداء الملابس العسكرية.

ومن المعلومات التي ينبغي على الصحفي معرفتها أنه بالرغم من الأخطار المحدقة به من احتمالية أسره أو قتله على اعتبار أنه جاسوس للطرف الآخر، إلا أن القانون الإنساني الدولي ينص على أن الصحفيين المرخصين الذين يرافقون جيشاً معيناً يعتبرون من المرافقين المدنيين لذلك الجيش.

وفي حالة أسر أي صحفي من هؤلاء على يد القوات المعادية، فيجب اعتباره أسير حرب. كما ينص القانون أيضاً على أنه إذا تهديد أو إعدام قتله في أرض المعركة من قبل أي طرف من الأطراف المتنازعة تتم محاكمة هذا الطرف وفقاً للقانون الدولي.

هكذا تجري الأمور من الناحية النظرية على الأقل. ولكن المشكلة تكمن في أن أيام العمل الصحفي المنتظم في الحرب قد ولت كما ولت أيام الحروب التقليدية القائمة على التخطيط، فالصحافة غدت أشبه بأنشطة حرب عصابات في نفس الطريقة التي تقوم بها الحرب في هذه الأيام كالنزاع الذي يعكر صفو السلام في الشيشان والعراق وأفغانستان.

ومن اللافت للنظر أن هناك حرباً واحدة في التاريخ الحديث لم يتعرض فيها الصحفيون للقتل على الرغم من الأخطار التي كانت تحدق بهم في معظم الأحيان، وعندما قتل الصحفي مارتن أهاغان العامل لحساب صحيفة "سانداي ورلد" على يد موالٍ للمليشيا في إيرلندا في أيلول عام ٢٠٠١ كان أول صحفي يقتل خلال هذه الحرب. وقد أشار مايكل فولي المراسل الإعلامي السابق لصحيفة "التايمز الأيرلندية" وحالياً أستاذ للصحافة إلى أنه "على مدى ٣٠ عاماً، كان هناك قانون غير مكتوب في أيرلندا الشمالية بأن لا يتم إطلاق النار على الصحفيين".

وكان السبب وراء ذلك الدور الذي لعبه الاتحاد الوطني للصحفيين في ايرلندة وبريطانيا على حد قول فولي:

"لطالما كان الصحفيون في أيرلندة الشمالية أعضاءً في اتحاد يسعى لتقديم التضامن بين أعضائه ويمد جسوراً بين مختلف الطوائف والأعراق بغض النظر عن المواقف التحريرية لمنشوراتهم ومطبوعاتهم. فهم كانوا دائماً يداً بيد، مخلصين ووطنيين، في معارضتهم للرقابة."

وأكد الصحفيون في أيرلندا الشمالية وأجزاء أيرلندا الأخرى والمملكة المتحدة (حيث إن الاتحاد يشمل جميع الصحفيين في كلا البلدين) على استقلاليتهم عن الحكومات التي تتوقع في بعض الأحيان من الإعلام أن يعمل على الترويج لها. فعندما حظرت حكومة المملكة المتحدة على الصحفيين إذاعة خطابات قادة "الشين فين" وغيرهم من الناشطين السياسيين في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤، نجم عن هذا التصرف احتجاجات متكررة من قبل الاتحاد الوطني للصحفيين إلى أن تم رفعه في نهاية المطاف بعد إعلان الجيش الجمهوري الايرلندي وقف إطلاق النار.

إعداد التقارير الصحفية من على جبهة الكوارث والمآسي

ينطوي العمل الصحفي للمراسلين والمحررين والمصورين على تغطية العديد من المآسي التي تتنوع ما بين إعداد التقارير الصحفية عن الحروب والأعمال الإرهابية وتغطية الكوارث بجميع أشكالها وأنواعها- حوادث تحطم طائرات وحوادث طرق؛ الزلازل والكوارث الطبيعية؛ والقتل والعنف في الشوارع بجميع أشكاله.

ففي التغطية الصحفية للمآسي والكوارث، ينبغي على الصحفيين الأخذ بعين الاعتبار تأثير الحدث على ثلاث مجموعات- الضحايا والمجتمع ككل والصحفيين أنفسهم، حيث إن هول حادثة الموت وعنف الحياة اليومية يأتي بالعادة كصدمة للجميع ولكن اغلب العاملين في الأوساط الصحفية يكونون غير مؤهلين للتعامل مع هذه الصدمة كالضحايا الذين يعملون على تغطية مآسيهم.

وينبغي أن يكون غني عن الإفصاح أن التعامل مع ضحايا العنف والحزن لفقدان الأعزاء يتطلب نقل الأحداث والأخبار بصورة أكثر حساسية وحذر، وعلى الرغم من ذلك، غالباً ما يؤدي التسرع في نقل الأخبار وتوفير صور مثيرة للحدث في الوقت المناسب إلى إعطاء انطباع بعدم المبالاة المؤلمة.

في هذه الأوقات ينبغي على الصحفي تفهم ما يحدث للجماعات من طرفي القصة؛ هؤلاء الذين ينقلون الخبر والآخرون المحطمون من جراء الريبة والخوف. حيث يحتاج الصحفي لتحقيق التوازن ما بين التعاطف مع الضحايا دون التضحية باستيعاب المأساة على الشكل اللازم لإعداد التقرير.

يشكل كتيب «الكوارث والصحفيين» أحد أهم وأنفع المصادر المساهمة في فهم هذا الجدل، وتم إعداده

الدعاية تعمل على الجبهة العراقية

عندما تتعلق المسألة بحرب المعلومات، نجد أن الولايات المتحدة هي السباقة في هذا المجال. في عام ٢٠٠٨، أطلقت الحكومة الأمريكية برنامجاً سريا دعائياً شاملاً بقيمة ٣٠٠ دولار أمريكي لإنتاج برامج إخبارية وتسلية وإعلانات للانخراط في الخدمة العامة في وسائل الإعلام العراقية في محاولة ل " جذب وحث" السكان من أجل دعم سياسة الولايات المتحدة.

وتتضمن حملة الولايات المتحدة الإعلامية برامج إذاعية ودعائية للانخراط في الخدمة العامة تعمل على مدح التحسينات التي تجريها الحكومة على خدماتها، وتقدم الدعم للقوات العسكرية العراقية، وتشجع العراقيين على الإبلاغ عن الأعمال الإجرامية.

فمنذ الغزو الأمريكي على العراق، دأبت الشركات الإعلامية الخاصة على إنتاج أفلام فيديو وتمريرها على أنها إنتاج عراقي صرف وبثها على التلفزيون المحلي. وقد صرح أحد المسؤولين الأمريكيين لصحيفة "الواشنطن بوست" "إنهم لا يعلمون أن منشأ هذه الأفلام هي حكومة الولايات المتحدة، حيث إنهم لو علموا بذلك، فلن يوافقوا على بثها. في الشرق الأوسط، يخاف السكان من أنهم سيصبحون موالين للغرب.... مما يجعلك حذراً وأنت تحاول تمرير المعلومات للسكان".[٣٢]

[٣٢] ٣ تشرين الأول ٢٠٠٨

الصورة أعلاه: (العراق) نساء في الفلوجة ينتظرن سماع أخبار عن أحبائهن المفقودين.
© شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة

إبادة جماعية واضحة المعالم: جماجم الضحايا ملقاة في موقع نصب مورامبي التذكاري للإبادة الجماعية في رواندا. © شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة

لأول مرة في عام ٢٠٠٣ من قبل مركز دارت للصحافة والصدمات- وهي مؤسسة مقرها جامعة واشنطن ولّدت شبكة عالمية من المجموعات الملتزمة بخلق حوار في داخل الأوساط الصحفية حول عواقب إعداد التقارير الصحفية للأحداث المأساوية.[٣٣]

ويعد هذا الكتيب- الذي أجري تحديثه الآن- دليلاً أساسياً للصحفيين يمكن استخدامه للعمل على تحفيز الحوار في الأوساط الإعلامية حول كيفية القيام بعمل أفضل أثناء تغطية إحدى قصص الكوارث. فقد قامت المجموعة بإصدار مواد محددة حول إعصار تسونامي في آسيا والإبادة الجماعية في رواندا ومرض الإيدز في زامبيا، الأمر الذي جعله يتحول إلى مصدر واسع للاطلاع على كيفية التعامل مع الضغط الناجم عن فترة ما بعد الصدمة داخل الصحافة نفسها، وهي فكرة، لغاية بضع سنوات خلت، لم يؤمن بها الباحثون عن الأخبار في وسائل الإعلام.

وفي الواقع، يشهد موقف التعامل مع الضغط في الصحافة تغييراً في جانب واحد وهو تحسن البيئة عندما يتعلق الأمر بالتقارير المتأتية من خط المواجهة في الحرب، أو في أغلب الأحيان، من الضواحي المدنية أو الريفية حيث يجعل الإجرام والفساد من الصحافة مهنة خطيرة للغاية.

المكسيك: قاعدة صراع البقاء وإعداد التقارير عن الجريمة

يحمل نقل الأخبار عن الاقتتال والخلافات وعالم الجريمة في طياته مخاطر جلية على الصحفيين، ففي بعض الأحيان تغدو التهديدات شنيعة جداً وروتينية لدرجة أن الصحفيين قد يضطرون إلى تعديل أهدافهم المهنية من أجل إبقاء الناس على اطلاع على مجريات الأحداث دون تعريض حياتهم للخطر. وهذه هي الحال في المكسيك، حيث لقي أكثر من ٢٠ صحفياً وإعلامياً مصرعهم منذ كانون الثاني ٢٠٠٧ في عمليات انتقام على يد تجار المخدرات في المناطق الحدودية مع الولايات المتحدة

[٣٣] المآسي والصحفيين- دليل لتغطية صحفية أكثر فاعلية بقلم جو هايت وفرانك سميث.

الأمريكية أو كنتيجة لتصاعد العنف الطائفي بين السكان الأصليين والسلطات.

وفي محاولة للسيطرة على هذا الوضع المزري، قامت الصحيفة المكسيكية اليومية «أل موندو» في مدينة قرطبة بوضع مشروع قواعد لآداب المهنة لموظفيها ، للإشراف على إعداد التقارير حول تجار المخدرات الخارجين عن القانون، والكشف عن مشاكل الفساد الداخلي ووضع سلامة الصحفيين في صلب جدول الأعمال التحريرية. وتهدف هذه القواعد إلى خلق توازن ما بين الحاجة لحماية الصحفيين والمحافظة على تواصل الجمهور مع الخبر الصحفي.

وتقر السياسة الجديدة بأن الصحيفة ليست أداة تنفيذية للقانون وأن مهمتها إعداد التقارير الصحفية حول قضايا المخدرات بوصفها مشكلة اجتماعية وسياسية واسعة النطاق أكثر منها استقصائية أو معنية باتهام أشخاص معينين في بعض الأحيان على أساس الإدعاءات التي لا يمكن إثباتها.

تقوم الصحيفة الكائنة في ولاية فيراكروز ب «المحافظة على موقف محايد وحذر» وذلك من خلال تجنب التحقيقات التي تصل إلى عمق تجارة المخدرات وتدخل في تعقيداتها التي لا تسهم في تغيير الوضع ولكنها تعرض حياة الصحفيين للخطر، على حد قول رؤساء التحرير في الجريدة.

وتنص القواعد على توجيهات للصحفيين الذين يكتبون في المسائل المتعلقة بالجريمة ومن بينها عمليات المخدرات والخطف والانتحار. وفي مقابلة أجراها الصحفي هوميرو هنوجوسا مع راؤول آرنيز- المدير العام لصحيفة «ال موندو»، أفاد المدير أن هذا القانون جاء نتيجة لقضية واجه فيها صحفيون تهديدات بالموت من قبل تجار المخدرات، وطلبت الصحيفة من السلطات التحقيق في هذه التهديدات وفي نفس الوقت قامت هي بإجراء تدقيق داخلي انبثق عنه دلائل على سوء تصرف في عملية التحرير مفادها أن بعض الصحفيين يقومون باستخدام التهديد بالنشر لابتزاز الأموال من مصادر المعلومات.

ومن ثم أضاف «حثت كل هذه الأمور على إنشاء قواعد لآداب المهنة، ونحن نرى أن وضع مثل هذه القواعد من شأنه أن يتجاوز مشاكل الفساد وأن تأخذ بعين الاعتبار واقع البلاد.»

تساعد السياسة التحريرية الجديدة الصحفيين على تغطية المواضيع المحتمل فيها تعرضهم للخطر من خلال تطبيق نهج تحاشي إثارة الخطر في إعداد التقارير. حيث اتخذت الصحيفة قراراً واعياً بعدم التحقيق في تفاصيل قضايا الاتجار بالمخدرات.

وعلى هذا الصعيد، يرى راؤول آرنيز أن الدخول بتفاصيل من هذا؟ ومن ذاك؟ في عالم الجريمة ونشر تفاصيل الخلافات الداخلية القائمة فيه وحرب العصابات واستخدام المعلومات المسربة من الجماعات المختلفة الضالعة في تجارة المخدرات ليس بالضرورة أن ينجم عنه صحافة أفضل وعلى الأكيد سينتج عنه تعريض حياة الصحفيين للخطر. وقد حذرت الصحيفة الصحفيين باتخاذ الحيطة عند استخدام معلومات لم تثبت صحتها وتجنب ذكر الأسماء في حالة عدم التأكد من مسؤولية هؤلاء الأشخاص عن الجريمة المرتكبة.

ويفيد آرميز بأن «صحيفة أل موندو ستطرق إلى المواضيع المتعلقة بتجارة المخدرات من ناحية تأثيرها على الحياة الاجتماعية والصحة والعائلة». فإعداد التقارير الصحفية حول قضايا الاتجار بالمخدرات بوصفها ظاهرة اجتماعية وقانونية إنما يعني وضع مصالح المجتمع ومخاوفه قبل إعداد تقارير صحفية مثيرة وعظيمة، ومن ثم يضيف آرميز «إن إعداد التقارير الصحفية ليس بالحقيقة فرصة للعب دور المحقق».

لقد غدت الأولوية في إعداد التقارير الصحفية تعطى لحماية الصحفيين من التهديدات التي تشكلها عصابات الجريمة المنظمة، حيث توعز القواعد بالصحفيين «إبلاغ إدارة الصحيفة فور حصول أي تهديد صريح أو تلميح باستخدام العنف من قبل أي مصدر أو أي جماعة أخرى»، وتحذر القواعد أيضاً الصحفيين من القيام بأي

الباكستان

في أوائل التسعينيات، رفضت صحيفة التابلويد "ذا ستار" صفقة إعلانات بقيمة ملايين الروبيات من شركة صمد دادابهوي الاستثمارية. وعوضاً عن ذلك، قامت بإجراء تحقيق شامل عن الشركة وأساليبها في العمل، وكشف التحقيق عن أدلة على وجود احتيال وأعمال شائنة. وفيما تسارعت وتيرة حملة الصحيفة، حافظ منافسوها على صمتهم، وساعدهم في ذلك إعلانات الشركة التي عادت عليهم بأرباح مثمرة. وغني عن القول أن حملة الصحيفة أصابت هدفها، فقد تم كشف الاحتيال في عمليات الشركة ولاذ صاحب الشركة بالفرار. ويمكن القول أن صحيفة "ذا ستار" حققت نتائجها المرجوة حتى ولو أنها لم تصب هدفها النهائي (بفرار صاحب الشركة) .

أعمـال بطوليـة. وقـد طلبت الصـحيفة من الصـحفيين تجنـب المواجهة في جميـع الأوقات، وفي حالة حصـول أي شـكل من أشـكال التهديد «عدم القيام بـأي رد فعل على الصعيد الشخصي».

تلزم القواعد الصـحيفة على العمل بنشـاط ضـد جميع أشـكال التهديـد، ومـن بينها اسـتخدام المراجـع المعنية بمثل هذا الأمر على الصـعيدين الوطني والدولي، إضافة لصـفحات الجريدة نفسها لشـجب التهديدات والمطالبة بضـمانات للأمان، كمـا أزالت جميع العناويـن الجانبية والتقديـرات مـن المقالات ومواضـيع التقاريـر المعدة عن الجريمـة وقضـايا الشـرطة التي لهـا علاقة مع أنشـطة الجريمة المنظمة.

وتغطي القواعد أيضـاً طريقة التعامل في تحرير التقارير الصحفية ونشر الصور المتعلقة بالمسائل الصعبة الأخرى مثل الاختطاف والعنف المنزلي، إضافة إلى التعامل بحذر مع المواد القادمة من اجهزة الأمن العام. وعلى الرغم من تغيير الأسلوب التحريري للجريدة وقواعد ممارسة العمل الصـحفي اليومي، يفيد آرميـز أن الجريدة لا تنوي الحد من المبادرات الصـحفية أو تقليل ذكر الوقائع الاجتماعية القاسـية، ولكنها تنـوي البحث عن سـبل أفضـل لإعداد التقارير الصـحفية حول الأزمة دون التسبب بحدوث أذىً أو ضرر.

بالرغـم مـن أن القواعد حصـدت بعض الانتقادات من قبـل هؤلاء الذين يؤمنون بأنها شـكلت رقابة ذاتية، إلا أن الصـحيفة تؤمن بأن حذف تفاصيل غير ضرورية وإعداد تقارير أقل إثارة سيبقي الناس آمنين. وتعد هذه السياسة قراراً غـير مسـبوق في تاريخ صـحافة أمريـكا اللاتينية وربمـا العالم اجمـع. ومع ذلك يرى جريجوريو سـالازار- مدير مكتـب الاتحاد الدولي للصـحفيين لشـؤون أمريكا اللاتينية في كاراكاس- أن إعلان صحيفة «أل موندو» يعد قاعدة صـراع البقاء بالنسبة لوسائل الإعلام الواقعة بين نيران القيم المتضـاربة: الرغبة في إعداد تقارير صحفية تفصيلية عن الأحداث كما تجري وقت وقوعها وعلى ارض الواقع؛ وواجبها في رعاية موظفيها والاهتمام بسلامتهم.

نيبال: عندما مثلت ٥٧ دولاراً عهداً جديداً للصحافة

اصـطف الصـحفيون في نيبـال في مقدمـة طابور الراغبين في الحصـول على إصـلاحات في بلادهم، حيـث خرجت هذه البلاد مؤخـراً ببطء من حالة عدم الاسـتقرار التي اسـتمرت فيها لمدة ٢٠ عاماً وحوالي ٢٤٠ عاماً من الحكم الاسـتبدادي فيها. وفي شـهر تشـرين الأول من عام ٢٠٠٨ بعد أربعة أشهر فقط من تصويت البلاد على تخلي الملك عن منصبه وإعلان البرلمـان الجديـد تحويل البـلاد إلى جمهوريـة، قدم رئيسـان لاتحادين للصـحفيين برنامجـاً للإصـلاح الإعلامـي يتكون من ١٥ نقطة لترسـيخ حرية التعبير والصحافة المستقلة في البلاد.

شـهدت الحكومات المتعاقبة في ينبال وضعاً من عدم الاستقرار منذ تخلي النظـام الملكـي عـن الحكم المطلـق في عـام ١٩٩١، حيث كانت تـارةً يتم إسـقاطها عن طريق الإخفاقات الداخليـة أو عن طريق حل الملك للبرلمان تـارةً أخرى. ومن ثم أفضـى الانقلاب الذي قـاده الملك في عام ٢٠٠٥ عن اختطاف وتعذيب وقتل عدد من الصحفيين.

اشـترك كل من اتحاد الصـحفيين النيبالي والاتحاد الوطني للصـحفيين (نيبـال) بتقـديم مقترحـات لإحـداث تغيـير في البـلاد لوزيـر الإعلام والاتصالات النيبالي- كريشنا بهادور ماهارا- من أجل خلق إطار للحوار وضـمان أن يصبح الحق في حرية الصـحافة عنصراً غير قابل للتغيير في دستور البلاد الحديث.

ومن بين المقترحات الرئيسية: العمل على تأسيس لجنة للتحقيق في العنف ضـد الصـحفيين منذ بدء الانقلاب الملكي؛ وإعادة هيكلـة قانون الإعلام لضـمان اسـتقلالية التحرير من التدخل السياسـي؛ وتأسيس قانون عمل للصحفيين من أجل حماية ظروف عملهم.

وأصـر الصـحفيون على أن حرية التعبير واسـتقلالية الإعلام يشـكلان أهميـة حاسـمة في ديمقراطية نيبـال الجديدة، ودعـوا إلى فتح حوار بين الحكومة وقيادة المنظمات الصحفية.

وجاء مؤشـر جديد على مسـتقبل أفضل ليتمثل في طلب مقدم من الاتحاد الوطني للصـحفيين (نيبال) في شـهر أيلول من عام ٢٠٠٨ بموجب قانون الحق في الحصـول على معلومات من اجل إعداد اللجنة لتقرير حول وضع الحد الأدنى للأجور. وطلب وزير الإعلام من المسـؤولين عن هذا الموضوع وضـع هذا التقرير على موقع الوزارة الالكتروني على الفور. وجاء من بين التوصـيات أنـه لا ينبغـي أن يقل الحد الأدنـى لأجور العاملين في وسـائل الإعلام عن ٤٠٠٠ روبية (٥٧ دولارا) في الشهر.

وهو في الحقيقة رقم منخفض، ولكن بعد سـنوات من الصـراع والمواجهة يعد بادرة طيبة على أن ثقافة القمع ضـد وسـائل الإعلام هي في طريقها نحو الزوال.

«ينبغي أن تعمل هذه القواعد على تحفيز الاهتمام والتأمل العميق لجميع المعنيين بالتغطية الإخبارية لوسائل الإعلام التي تعمل في أية منطقة من المناطق الخطرة على الصحفيين في العالم»، على حد قول سالازار.

ويأتي دليل جديد على تأقلم وسائل الإعلام للازمة في المكسيك من فم باسكال بلتران دل ريو- مدير الصحيفة اليومية «أكسليسيور» الذي يتحدث عن كيفية مواجهة الصحف في الوقت الحالي لتحدي جديد يتمثل في استخدام عصابات المخدرات صورة الفظائع التي يرتكبونها لترك رسالة للعالم، حيث بدأوا بترك كروت أو قطع صغيرة من الكرتون بجانب جثث ضحاياهم وعليها تحذيرات بسيطة مثل «هذا ما يحدث للمخبرين»، وتطوروا بعد ذلك ليصبحوا أكثر حنكة وبدأوا بترك رسائلهم على لافتات معلقة على الجسور والمباني. ويعلق دل ريو «أتذكر أن واحدة منها كانت دعوة لذهاب الجنود للصحراء، كما وأنهم أرباب عمل طبيعيين يعرضون عملاً في ظروف عظيمة ويقومون بتشجيع الجنود على الانضمام أليهم».

ومن خلال هذه اللافتات أيضاً، أصدروا تحذيرات للسلطات أو قاموا بوضع قائمة بأسماء رجال الشرطة المطلوبين للإعدام بنظرهم. وقد اتخذت صحيفته قراراً بوقف نشر هذه اللافتات ومحتوياتها كونها لا تستطيع التأكد من مصدرها من ناحية ولا ترغب بأن تقدم خدمة نشر رسالة رجال العصابات من ناحية أخرى. وقد أفاد دل ريو «إنهم يريدون فقط استخدام هذه اللافتات كوسيلة لنشر الخوف والذعر».

تعد تجارة المخدرات عملاً كبيراً يلقي بظلاله الرهيبة على معظم المجتمعات في أمريكا اللاتينية حيث يضطر الصحفيون للتعامل مع تعقيداتها، وهم على علم بأن أرواح العاملين في الوسط الإعلامي هي التي تكون على المحك. يتساءل الكثيرون فيما إذا كانت القواعد التي وضعتها صحيفة «أل موندو» تمثل خياراً صالحاً لمزيد من الصحفيين العاملين في المناطق المتضررة.

وفي بعض البلدان مثل كولومبيا والبيرو، يجهد الصحفيون في التفكير حول كيفية الكتابة عن عصابات الاتجار بالمخدرات التي لا تعرف الرحمة؛ وحول التعامل مع سلطتها الشديدة ونفوذها القوي الذي يصل إلى عمق المجتمعات ويمس الشباب على الأخص، حيث تعد تجارة المخدرات في هذه البلدان هي أصل الفساد في المؤسسات وتولد شعوراً بالعجز والإذعان داخل المجتمع ككل.

من النادر الاعتراف بحجم العمليات من خارج المنطقة نفسها، ولكن الحقائق المنبثقة عنها تعد مروعة. فوفقاً لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، بلغ معدل مبيعات الكوكايين السنوي الوارد من أمريكا اللاتينية بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٠ أكثر من ٤٩ بليون دولار أمريكي بالمقارنة مع مبيعات شركة مايكروسوفت السنوية الأخيرة والبالغة ٤٤ بليون دولار أمريكي؛ أو الإمبراطورية الإعلامية والت ديزني والبالغة ٣٢ بليون دولار أمريكي؛ أو شركة كوكا كولا والبالغة ٢٤ بليون دولار امريكي.[٣٤]

هايتي

كانت كارواين كول- الحائزة على جائزة أفضل مصور لصحيفة لوس انجلوس تايمز- تلتقط صوراً لأحداث الشغب في تاهييتي على أثر الاجتياح الأمريكي في عام ١٩٩٤ عندما بدأت الحشود بمهاجمة شخص مع نية واضحة بضربه حتى الموت، فقامت على الفور بوضع كاميراتها على جنب وواجهت الحشود موجهة إياها بعيداً عن الرجل، الأمر الذي أدى إلى هروب الرجل وإنقاذ حياته . وظهرت هذه الحادثة الموثقة بشكل جيد على غلاف صحيفة نيويورك تايمز.

[٣٤] البيانات المأخوذة من « Nuestro Hombre en la DEA » (رجلنا في إدارة مكافحة المخدرات) بقلم الصحفي جيراردو رايس. "أيدتوريال بلانتا" - ٢٠٠٧.

الصحافة في مواجهة التعصب والعنصرية

منذ قرون عدّة، عبر الناس القارات بحثاً عن حياة أفضل، مما خلق مزيجاً متنوّعاً من الناس والأعراق والعقائد حول العالم وأطلق ديناميكية سياسية واقتصاديّة وثقافيّة جديدة على مستوى الكون. مع ذلك يمكن بسهولة رؤية الوجه المظلم لهذا الحراك الاجتماعي.

ينشأ شد وتوترات في النسيج الاجتماعي المتغير نتيجة تكيف المجتمعات ذات الثقافات والأديان والتقاليد المختلفة للعيش بعضها مع البعض. فعادة ما يعتري المجتمعات الأصلية في بلد ما الشعور بنقص الثقة بالنفس، بينما تشعر المجتمعات المهاجرة بتهديد أسلوبها وطريقتها في الحياة. وتعد الهجرة ظاهرة حياتية رافقت الجنس البشري على مدى العصور، فلطالما شهدت البلدان موجات من نزوح السكان الناجمة عن المذابح والحروب. فقد قامت الولايات المتحدّة على المجتمعات المهاجرة، وتستوطن في العديد من الدول الأوروبية مجموعات من الأقليات العرقية الناجحة، التي جاء آباؤها وأجدادها وأجداد أجدادها أصلاً من مستوطنات سابقة لتلك الدول. وفي العادة يكون هؤلاء المهاجرون الذين يبدأون حياة جديدة في بلد ما من أصحاب المهن الحيوية والصناعية الساعين نحو تحسين المستوى المعيشي لهم ولأسرهم.

أما اليوم، ولذات الأسباب التي شهدها التاريخ على مر العصور، تدفع الضغوط الاقتصاديّة بملايين الأفراد إلى خارج حدود بلادهم للبحث عن فرص عمل شريفة وواعدة، فيما تزداد الهجرة من الكثير من البلدان الأخرى هرباً من الحروب والصراعات الدائرة فيها، ويعرض العديد من سكان هذه المناطق حياتهم للخطر ويسلكون طرقاً خطرة من أجل الوصول إلى بر الأمان.

وعلى هذا الصعيد، يتوقع أن يشهد العقد القادم ارتفاعاً في عدد المهاجرين وعلى الأخص أولئك الساعون لدخول سوق العمل العالمي ليصل عددهم إلى ١,٢ مليار شخص، فيما لا تزيد فرص العمل المتوفرة عن ثلاثمائة مليون شخص وفقاً لتوقعات المنتدى الاقتصادي العالمي.[٢٥]

تسهم الهجرة البشريّة في تقديم العديد من الأمور الجيدة للبلد المهاجر إليه، إلا أن الهجرة أثارت في أوروبا وبعض دول أسيا ودول الشرق الأوسط موجة من التعصب والعنصرية، وحصلت الأحزاب السياسية المعادية للأجانب فيها على شعبية كبيرة. وقد خلقت هذه الحالة جواً جديداً يتسم بالتعصب في العديد من الدول.

وتشهد أوروبا حالياً حالة من ضعف الثقة في المباديء القديمة القائمة على التعددية الثقافية، إضافة إلى تنامي التعصب. فمهاجمة الأقليات غير البيضاء أضحت صورة يومية محبطة نراها في العديد من الدول وتؤدي بدورها إلى ازدياد التطرف داخل مجتمعات الأقليات. وفي مناطق أخرى من العالم، تعيش المجتمعات المختلفة جنباً إلى جنب إلا أنها تفتقر إلى وجود سبل للتفاهم والاحترام المشترك بين بعضها البعض. ويعمل المتطرفون والمتعصبون في هذه الحالة على تعزيز الطائفيّة ونشر بذور الخلاف في العديد من تلك الدول. ومن جهة أخرى، تتفشى الخلافات الدينية والعرقية في الدول النامية التي يتأجج فيها الصراع بين القيم المتضاربة من الحداثة والعصرنة؛ والرجعية ومقاومة التجديد. ففي بعض الدول الآسيوية والشرق أوسطية، يتوالى مشهد الصراع القائم على من سيتحدث باسم الإسلام- المعتدلون أم المتطرفون- بشكل يومي ليصل الأمر في أحيان كثيرة إلى حرب في الشوارع. وفي الدنمرك، كما هي الحال في كثير من دول أوروبا،

[٢٥] المنتدى الاقتصادي العالمي- دبي في تشرين ثاني عام ٢٠٠٨.

يرتبط الخوف من الإرهاب في كثير من الأحيان بالخوف من الهجرة، وعلى الأخص مع تدفق المسلمين إلى أوروبا، حيث يشكل حوالي ١٥ مليون مسلم يتواجدون في أوروبا نحو ٣,٣٪ من أصل ٤٥٦ مليون شخص يعيشون في ٢٥ بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي، فيما يعيش حوالي ٢٠٠٠٠٠ مسلم في الدنمرك وهو ما تشكل نسبته ٣,٧٪ من عدد سكان الدنمرك والبالغ ٥,٤ مليون نسمة. وعلى ضوء المخاوف الشعبية من الهجرة إلى الدنمرك، تم انتخاب حكومة يمينية في شهر تشرين الثاني لعام ٢٠٠١. وبين ليلة وضحاها، غيرت الحكومة سياسات الهجرة المتحررة والمتسامحة لتعمل على تضييق الخناق على اللاجئين والمقيمين الأجانب فيها الذين يحاولون إحضار عائلاتهم للإقامة معهم.

وشهدت بلدان أخرى في أوروبا تحولات سياسية مماثلة كان لها أثرها الواضح على سياسات تلك الدول، ففي إيطاليا كانت طائفة الروما (الغجر) هدفاً لسياسة حكومة سيلفيو بيرلسكوني القمعيّة. وفي هولندا، أثار مقتل ثيو فان جوخ المشاعر المناهضة للمسلمين. أما في بلجيكا التي واجهت أزمة لتحديد هويتها، فقد استغلت الحكومة اليمينية الجديدة الخوف من الهجرة، وفي النمسا عادت الأحزاب اليمينية المناهضة للهجرة إلى السلطة في أيلول ٢٠٠٨.

واستناداً لهذه الأحداث، يجدر بالصحفيين اتخاذ الحيطة والحذر عند التطرق إلى مسألة العنصرية والتطرف لتفادي إثارة التعصب من جهة؛ ولنقل صورة صحيحة للتشكيلة الفسيفسائية للغة والدين والثقافات والاتجاهات التاريخيّة المختلفة التي تشكّل المجتمع الحديث من جهة أخرى. وتعد هذه المسألة في صلب مبادرة الصحافة الأخلاقية.

إلا أن العديد من الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل الإعلام فشلت في الارتقاء إلى مستوى التحدّي في رسم صورة حقيقية للثورة الاجتماعية العالمية، فبدلاً من رفع مستوى الوعي لدى المواطنين ومواجهة الجهل المتفشي بين الأمم، عملوا على أضرام نار التعصب والعرقية.

ولكن بعض الحكومات التي كانت في السابق لا تبالي بهذه المواضيع، أضحت تولي اهتمامها لمسألة تعزيز حقوق الأقليات ومحاربة التمييز ومكافحة التحامل والتحيز. والأهم من ذلك كله، أصبحت الأقليات- التي كانت في السابق منعزلة ومتحفظة- عازمة على الخروج من حالة العزلة والصمت التي فرضتها على نفسها واحتلال مكانها

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

منذ قرون عدّة، عبر الناس القارات بحثاً عن حياة أفضل.... الأمر الذي بدوره أطلق ديناميكية سياسية واقتصاديّة وثقافيّة جديدة في جميع أرجاء العالم، مع ذلك ما زال بالإمكان رؤية الوجه المظلم لهذا الحراك الاجتماعي.

إيطاليا : الصحفيون يضعون قواعد لمحاربة العنصرية العرقية

كالعديد من الدول الأوروبية، تزايد عدد المهاجرين القادمين من دول فقيرة إلى إيطاليا، حيث تضاعف عدد المهاجرين القاطنين فيها خلال العقد الماضي ليصل إلى ٢,٧ مليون شخص في عام ٢٠٠٤. [٣٦]

وتشكل هذه الأرقام ما نسبته ٥٪ من عدد السكان. وبالرغم من تسارع وتيرة التغير في هذه الأرقام، ألا أنها تبقى أقل من تلك الموجودة في العديد من الدول الأوروبية الأخرى. ومع تراجع عدد المواليد في ايطاليا وغلبة ظاهرة الشيخوخة على المجتمع فيها، أصبح غير ممكن لإيطاليا الاستمرار دون عمالة أجنبية.

وعلاوةً على ذلك، أشعل تدفق المهاجرين- الذين تتشكل غالبيتهم من المسلمين والأفارقة، إضافة لطائفة الروما القادمة من دول شرق أوروبا- فتيل الاحتجاجات العنيفة التي يدعمها السياسيون اليمينيون ممن ربطوا وصول المهاجرين بالإرهاب وارتفاع نسبة الجرائم في ايطاليا. ويشكو العديد من المهاجرين في إيطاليا من التمييز العنصري، حيث أنهم يكافحون للحصول على وظائف وقروض أو الارتقاء ضمن السلّم الاجتماعي والسياسي.

يتنامى القلق بشأن التمييز الذي يواجهه حوالي ١٥٠٠٠٠ فرد من المهاجرين الروما والمعروفين أيضا ب "الغجر" و "البدو"، ويعيش الكثير منهم في مدن قذرة مشيدة من الصفيح على أطراف المدن الايطالية. وقد ألقت الشرطة القبض على مئات المشتبه فيهم من "المهاجرين غير الشرعيين" في غارات على مخيمات الروما في جميع أنحاء البلاد، الأمر الذي أثار حفيظة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

بدأت الحكومة الجديدة- التي يرأسها قطب الإعلام سيلفيو بيروسكوني والتي تتألف من زعماء الاتجاه الجديد للفاشية والمحافظين التقليديين- بإشهار سيفها في وجه المهاجرين من خلال إصدار مراسيم تتناول الجريمة والمهاجرين، بالإضافة إلى اقتراح مثير للجدل يقضي بأخذ بصمة عائلات الروما المهاجرة وأطفالها. وقد أثارت هذه الإجراءات الكثير من الانتقادات من قبل البرلمان الأوروبي والقادة الدينيين الذين شبهوا ذلك بتوسيم النازيين لليهود في الثلاثينيات من القرن الماضي.

ومع تأجج المشاعر في ايطاليا واستعداد السياسيين لتحريك استياء العامة، أصدر الصحفيون الإيطاليون بقيادة الاتحاد الوطني للصحفيين الإيطاليين (National Journalists Association) والاتحاد الوطني للصحافة الايطالية (National Federation of Italian Journalists) قواعد للسلوك المهني تحت اسم ميثاق روما من أجل تعزيز نقل أخبار اللاجئين والقضايا المتعلقة بالهجرة.

وجاءت هذه البادرة غير المسبوقة من حيث التعاون المهني بين أصحاب الصحف وأكاديميين وخبراء سياسيين على أثر توجيه المفوّض السامي لدى الأمم المتحدّة لشؤون اللاجئين خطاباً شديد اللهجة لوسائل إعلام الإيطالية حول التغطية الصحفية المثيرة للمشاعر والمشجعة للعنصرية العرقية في الجريمة التي حدثت في شمال لمباردي في كانون أول ٢٠٠٦، حيث تم العثور على ثلاث جثث لأفراد عائلة واحدة إلى جانب جثة صديق لهم توفوا نتيجة لعدد من الطعنات، وقامت بعض وسائل الإعلام بإلقاء اللوم على الزوج الغائب صاحب السجل الإجرامي، ولكن تبين فيما بعد أنهم كانوا مخطئين. وبالرغم من ذلك استمرت وسائل الإعلام ببث سمومها في تغطيتها للقضية. وتبعاً لهذه المسألة، صرح المفوض السامي للأمم المتحدّة لشؤون اللاجئين في رسالة مفتوحة إلى رؤساء تحرير وسائل الإعلام الرئيسية أن: "أظهرت الأدلة القوية وغير المتوقعة تعاظم مشاعر كره الأجانب واستعداد وسائل الإعلام الإيطالية للعمل كمرآة تعكس أسوأ مظاهر الكراهية".

وأسفرت هذه الاحتجاجات عن فتح أبواب الحوار الذي طال انتظاره حول التغطية الإعلامية المتطرفة بشأن موضوع الهجرة واللاجئين والتي تم إلقاء اللوم عليها لإثارتها للحقد والتعصب.

ويصرح الاتحاد الوطني للصحافة الايطالية أن الميثاق- الذي يضع الخطوط العريضة أمام وسائل الإعلام كي تكون أكثر مسؤولية في عملها- سيعمل على تهدئة الأجواء في دولة يسعى السياسيون المتطرفون فيها لاستغلال الانقسامات في المجتمع.[٣٧] وقد تم تقديم الميثاق لرئيس الجمهورية- جورجيو نابوليتانو في احتفال عام حيث رحّب بدوره بالمبادرة.

وقد أفاد روبيرتو ناتلي رئيس الاتحاد الوطني للصحافة الايطالية: "إن من شيم الصحفيين أن لا يعملوا على تعزيز السياسة الجبانة، ولكن اللوم يقع على الأحزاب السياسية المجرّدة من المبادئ الأخلاقية والتي تستغل قلق الناس و"خوفهم من الآخرين" من أجل أهداف انتخابية". ومن ثم أضاف "يتحتم على الصحفيين تجنب إشعال نار الكراهية العرقية، فنحن لا نطلب منهم أن يكونوا "مناضلين"، بل نسألهم ببساطة أن يقوموا بعملهم وأن يحترموا إظهار الحقيقة كما يرونها وبما يتماشى مع القانون الذي يوجّه مهنتنا".

وعلى وجه الخصوص، تنص القواعد التي ينبغي على الصحفي الإيطالي إتباعها:

- استعمال اللغة المناسبة وتجنب المصطلحات التي تعمل على تأجيج الوضع.
- تجنب نشر المعلومات غير الدقيقة والموجزة والمضللة.
- حماية اللاجئين السياسيين أو اللاجئين أو ضحايا المتاجرة بالأشخاص أو المهاجرين الذين يختارون إجراء حوار مع وسائل الإعلام من خلال حماية هويتهم عندما تقتضي الحاجة لذلك.

واتفق الصحفيون الإيطاليون على إدخال قضايا تتعلّق باللاجئين السياسيين والمهاجرين في الدورات التدريبية التي يتم عقدها للصحفيين وترتيب مناظرات دوليّة ومحليّة بشأن كيفية قيام وسائل الإعلام بعملها.

وبالتعاون مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تم الاتفاق أيضاً على إيجاد هيئة مراقبة مستقلّة من شأنها مراقبة التغطية الإعلامية لضمان قيام وسائل الإعلام بعملها على أكمل وجه وعلى الأخص عندما تتناول قضايا التمييز العنصري والخوف من الأجانب والتعصّب.

وفي نهاية المطاف، ألزم الصحفيون أنفسهم بتخصيص جوائز تمنح للتغطية الإعلامية التي تتناول مواضيع اللاجئين السياسيين والمهاجرين.

ولكن لا بد من أن نشكك في قدرة هذه الإجراءات وحدها من منع فيض التحيّز والاضطراب الذي ستثيره بعض الجماعات السياسية والمتطرفون كلما تم طرح مسألة المهاجرين والأجانب على طاولة الحوار، ولكنهم سيجدون حتماً وسائل إعلام أقل ميلاً للتحدث باسمهم ومنحهم الدعم الذي لطالما تمتعوا به في بعض المحطات في الماضي.

الملائم في المجتمع.

كما علا صوت المنظمات المدنية التي كانت في السابق تلتزم الصمت، حيث تصاعدت حدة المطالب للإصلاح؛ والحصول على التعليم؛ وحقوق الأقليات والنساء في العديد من الدول. وتحت الضغوطات الداعية للتغيير، عمدت الحكومات في كثير من الدول تدريجياً إلى تبني سياسة الانفتاح في أنظمتها السياسية وإدخال الديمقراطية والاعتراف بالحقوق المشروعة للمرأة والأقليات.

وتماشياً مع هذه التطورات، ازداد عدد وسائل الإعلام التي تعمل على مواجهة التعصب. وأصبحت محطات البث، وعلى الأخص محطات البث العام، تركز على القضايا التي تهم الأقليات في برامجها.[٢٨]

فعلى سبيل المثال، تصدرت شبكة NPS للبث العام في هولندا العناوين الرئيسية في الصحف نتيجةً لتناولها مسألة الحوار الوطني حول حرية الفرد والقيم الدينية في برنامج «بيمبوز وبوركاس» الذي تم إنتاجه وبثّه في عام ٢٠٠٧ كنوع من برامج التسليّة. ففي هذه دولة التي طالما عززت التسامح والإصلاح السياسي، جاء مقتل المخرج السينمائي ثيو فان جوخ على يد شاب مسلم عام ٢٠٠٤ ليخلق جواً جديداً من التعبير عن الآراء المتعصبة والمثيرة للجدل دون تحفظ أو قيود، ورافقها أيضاً اعتداءات على بعض قادة المجتمع الإسلامي والمثليين في المجتمع. ومن هنا جاء هذا البرنامج ليسهم في توفير منبر للحوار المكثف حول حرية التعبير والقيم الثقافية اشترك فيه عدد من قادة المجتمع والقادة الدينيين وسياسيين من جميع الطوائف والأحزاب، إضافة لعدد من أفراد الجمهور. وانقسم ملايين الناس الذي شاهدوا البرنامج بين مؤيد ومعارض وفقاً لأذواقهم وميولهم، ومع ذلك، نجح البرنامج في إيجاد سبل جديدة لطرح المعضلات الحرجة والحوارات الساخنة أمام المشاهدين.

ولكن بالرغم من هذه النظرة الإيجابية للموضوع، ما زالت التغطية الصحفية السلبية لمواضيع الأقليات تملأ وسائل الإعلام بصورة مزعجة وشبه هستيرية، حيث تعد وسائل الإعلام في جميع الدول مذنبة في تبسيط الأمور ونقل القضايا من وجهة نظر الطرف الآخر.

قد تسهم التقارير الصحفية المثيرة في زيادة مبيعات الصحيفة، لكنها في المقابل ستسهم أيضاً في خلق جو عابق بالخوف بين المجموعات الاجتماعية. فالتغير الحاصل في المشهد الإعلامي، أدّى إلى انحطاط نوعية المقالات الصحفية ومصداقيتها وتقهقر الظروف الاجتماعية والوظيفية في العديد من المجالات، مما أدى ذلك بدوره إلى ضعف معنويات الصحفيين وتقويض التمسك بالقيم الأخلاقية التقليدية.

فعندما تعج أجندة الأخبار بالمقالات المنحازة وغير الدقيقة والمثيرة للفتن، ويبرز فيها أولئك الذين يهيجون خطابات الكراهية والشعبية والخطابات الرنانة المعادية للأجانب، لا بد للعنصرية أن تتفاقم وللتعصّب أن يزداد.

ففي أوروبا والشرق الأوسط وبعض المناطق في آسيا، توفر الصراعات الإقليمية المنبثقة من انقسام المجتمع بناءً على اللغة أو الدين أو العرق خلفية لأجندة أخبار تسودها مشاهد العنف والمجابهات الفارغة. ومن هنا تبرز الحاجة لصحافة تقدم تغطيةً صحفية متوازنة وشاملة وجوهرية. واستناداً لهذه الحاجة، أنشأ عدد من الاتحادات الصحفية ووسائل الإعلام بما في ذلك الإذاعات العامّة مجموعات عمل وتوجيهات للالتزام بمحاربة العنصرية على نحو يتجاوز النوايا الحسنة للإعلان الأخلاقي. وفي الوقت ذاته، تبنت المجالس الصحفية المحلية مجموعة من القواعد لمجابهة التعصب، كما باشرت في استقبال شكاوى من أفراد المجتمع حول التحريض على العنصرية الصادر عن وسائل الإعلام. ولكن بعض هذه المجالس أخذت على عاتقها تفسير هذه القواعد بمحدودية وأفق ضيق، حيث إنهم رفضوا إصدار الأحكام على صحفهم حتى وإن كانت هذه الشكاوى ذات حجة قوية وصحيحة. (الرجوع للجدول- المملكة المتحدة: تعاضد الأصوات ضد التحيز).

وخلال التسعينيات من القرن الماضي، قام الاتحاد الوطني للصحفيين في بريطانيا وأيرلندا ومجلس السود التابع له بالتعاون مع اتحاد الصحفيين الهولنديين ومجموعة العمل «المهاجر والإعلام» بوضع بعض التوصيات العامة للصحفيين. كما قامت اتحادات أخرى للصحفيين في ألمانيا (رابطة الصحفيين الألمانية) وبلجيكا (جمعية الصحفيين في بلجيكا)، إضافة لاتحاد الصحفيين في فنلندا بالانضمام إلى الاتحاد الدولي للصحفيين في إعداد مبادرة واسعة النطاق تحت عنوان «المجموعة الإعلامية الدولية لمناهضة العنصرية ورهاب الأجانب».

ووضعت هذه المجموعات قواعد إرشادية تساعد الصحفيين على أداء عملهم اليومي من إعداد التقارير الصحفية، إضافةً لمقترحات حول كيفية التعامل مع المهمات الصحفية التي تتعرض للجماعات اليمينية المتطرفة أو العنصرية التي تشجع على ترسيخ العنصرية وإرساء قواعد التطرف.

قائمة فحص - التنوع

- ما هي افتراضاتي الشخصية حول الناس الذين أكتب عنهم؟

[٢٦] شبكة الهجرة الأوروبية- نقطة الاتصال الإيطالية .http://www emnitaly.it

[٢٧] تعد القواعد بروتوكولاً لميثاق واجبات الصحفي (Carta dei Doveri del Giornalista)، وقد وضعته اللجنة الاستشارية الوطنية التي يتألف أعضاؤها من ممثلين عن وزارة الداخلية الإيطالية وعن المكتب الوطني لمكافحة التمييز العنصري ودائرة تكافؤ الفرص وجامعتي سابينزا و روما ٣، إلى جانب صحفيين إيطاليين وأجانب.

[٢٨] على سبيل المثال، طوّر الاتحاد الأوروبي للإذاعة برنامجاً خاصاً للعمل (يرجى الاطلاع على http://www.ebu.ch/en/union/under__banners/(CulturalDiversity.php والذي يتضمن بعض الإنتاجيات المشتركة في المجالات التي تظهر فيها الأقليات.

- هل أرحب بقبول أفكار لأحداث وقصص تتجاوز وجهة نظري الثقافية؟
- هل أمتلك أي موقف متحيّز للقضية يصب في صلب موضوع القصة التي أغطيها؟
- هل الإشارة إلى اللون أو العرق أو المظهر الخارجي في مقالتي لها صلة وثيقة بالموضوع؟
- هل استخدمت المصطلحات الصحيحة لوصف الناس أو ثقافاتهم؟
- هل تحدثت عن الموضوع مع زملاء ذوي خبرة أو مع أناس لهم إلمام بالموضوع؟
- هل لجأت لاستخدام أراء ومصادر مختلفة في مقالتي بما فيها الأقليات؟
- هل تنبثق مقالتي من الاتجاه السائد؟ هل شككت بهذا الاتجاه؟
- هل تأكدت من أن عملي لا يعكس النمطية؟
- هل راعيت احتياجات الأشخاص المعنيين بالعمل بصورة مباشرة؟
- هل أخذت بعين الاعتبار تأثير القصة أو الصور على حياة الآخرين؟

وقد نجم عن كل هذه النشاطات انبثاق أول مؤتمر دولي في العالم يتناول موضوع العنصرية والصحافة تحت عنوان "الوقت الأفضل للتسامح: الصحافة ومكافحة العنصرية" الذي انعقد في بيلباو عام ١٩٩٧، وشارك فيه صحفيون من أكثر من ٦٠ دولة من جميع أرجاء العالم. وجاء التصريح الرائد الذي أعلنه الاتحاد الأوروبي للصحفيين بالتعاضد مع جمعية ناشري الصحف الأوروبية (European Newspaper Publishers Association) واتحاد الإذاعات الأوروبية ليلزم

المملكة المتحدة: تعاضد الأصوات ضد التحيز

تشتهر صحافة التابيلويد في المملكة المتحدة بالمبالغة في ذكر الحقائق إلى أقصى الحدود، حتى أنه يصل بها الأمر إلى تخطي هذه الحدود في بعض الأحيان. وينتاب كل من الإتحاد الوطني للصحفيين وأعضاؤه قلقاً متنامياً بسبب محاولات أصحاب الصحف في تحقيق انتشار واسع النطاق عن طريق اللجوء لإثارة الرأي العام والتعصب.

قد شن الصحفيون العاملون في مجموعة صحف اكسبريس المحلية والأعضاء في الاتحاد الوطني للصحفيين حملة طويلة الأمد لمقاومة الضغوطات التي يتعرضون لها من قبل أصحاب المجموعة من أجل كتابة عناوين عنصرية قاسية عن المهاجرين والهجرة. ألا أن الصحفيين لم يحظوا بالدعم في حملتهم الداعية للارتقاء بالمعايير الصحفية نتيجة سيطرة أرباب العمل في هذا القطاع على لجنة الشكاوى الصحفية (PCC)- هيئة "التنظيم الذاتي" في المملكة المتحدة، مما يؤدي إلى رفضها المستمر للشكاوى التي تهدد استقلاليتهم.

مجموعة اكسبريس هي مجموعة إعلامية ضخمة تمتلك عدداً من الصحف يتجزأ إلى صحيفتين يوميتين وأخريين تصدران يوم الأحد، كل اثنتين من تلك الصحف تنفردان بتلبية سوق معين من القراء- الأسواق المنخفضة والأسواق المتوسطة. ويمتلك هذه المجموعة العملاق ريتشارد ديزموند الذي جنى ملايينه عن طريق العمل الإباحي قبل شرائه للصحف في عام ١٩٩٨ .

يؤمن ديزموند أن مواضيع كالعنصرية والخوف من الأجانب إنما ترفع نسبة مبيعات الصحف (على الرغم من أن صحفه جميعها تواجه حالياً تدهوراً حاداً في حجم المبيعات).

وانطلاقاً من هذا الإيمان، قام ديزموند في شهر آب من عام ٢٠٠١ بممارسة ضغوطات على مديري صحفه طالباً منهم أن تتصدر صفحاتها الأولى عناوين عنصرية لمقالات تتحدث عن الهجرة لمدة ستة أيام على التوالي. ورداً على هذا المطلب، صرح أعضاء الاتحاد الوطني للصحفيين من العاملين في مجموعته "ينبغي على وسائل الإعلام عدم تحريف الحقائق أو إثارة العنصرية بهدف رفع مبيعاتها" وطلبوا من الاتحاد الوطني للصحفيين تقديم شكوى للجنة الشكاوى الصحفية(PCC) . ومن البديهي أن تُعتبر المقالات المتمحورة حول اللجوء السياسي خرقاً لقواعد السلوك المهني الخاصة بلجنة الشكاوى نفسها، إلا أن الشكوى رُفضت بحجة أنه لم يرد ذكر أيّة أسماء في المقالة.

ينص قانون لجنة الشكاوى الصحفية : "من واجب الصحافة تجنب الإشارة للأفراد بعبارات تتسم بالتعصب أو تنم عن دلالات سلبية على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الجنس أو التوجه الجنسي أو أي مرض أو إعاقة جسدية أو عقلية".

وتتيح الحجة، التي رفضت لجنة الشكاوى الصحفية على أساسها الشكوى، لوسائل الإعلام التهرّب من النقد واللوم في حالة تحريضها على كراهية جماعات عرقية كاملة طالما أنها لم تخصص فرد معين في مقالها، وتعد هذه الحجة بمثابة رخصة كانت ستلاقي صدىً واسعاً لدى وسائل الإعلام التي عملت على تعزيز التعصب العرقي ابتداءً من يوغوسلافيا السابقة ووصولاً إلى رواندا. وتتعارض بشكل فاضح مع مبادئ الإتحاد الدولي للصحفيين وقواعد السلوك المهني للاتحاد الوطني للصحفيين الذي ينص على: "لا يجوز للصحفي المباشرة بإعداد موضوع أو الخوض بكتابات تشجع على التمييز أو التهكم أو التعصب أو الكراهية".

وبعد مضي ثلاث سنوات على هذه الحادثة، هدد الصحفيون العاملون في مجموعة اكسبريس بالاستقالة إزاء حملة استمرت لأسبوع تهدف لرفض انضمام بريطانيا للاتحاد الأوروبي وإظهار الموضوع بمظهر شيطاني، حيث سيتيح بموجبه لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي العمل داخل بريطانيا. وتصدرت الصفحات الأولى عناوين تتسم بالتحامل والتعصب: "حوالي ١,٦ مليون غجري يتأهبون لدخول بريطانيا" و"لا نستطيع أن نتحمل غزو الغجر"، وبعد صدور هذه العناوين في الصحف، تلقى الصحفيون مكالمات من مناصري العنصرية العرقية يؤكدون إعجابهم بالموضوع بقولهم "عمل جيد، استمروا".

وأفاد السيد مايكل ستانستريت- رئيس اللجنة النقابية للعاملين في مجموعة اكسبريس "لقد كان ذلك محبطاً للغاية، إذ تسبب بكثير من الألم والمعاناة". وقررت اللجنة النقابية للصحفيين، في الاجتماع الذي تم عقده للنظر في هذه المسألة، رفع كتاب للجنة الشكاوى الصحفيّة من أجل طرح مسألة حماية الصحفيين المعارضين للعمل بما يتنافى مع قواعد السلوك المهني للاتحاد الوطني للصحفيين التي تنص على "العمل بما يمليه عليهم ضميرهم" ليتسنى لهم رفض العمل في مثل هذه المواضيع دون أن يعرّضوا وظائفهم للخطر. وأيد الصحفيون وجهة نظرهم بأن المشكلة الحقيقية لا تكمن في التغطية الصحفية للانضمام للاتحاد الأوروبي، بل بالأسلوب التحريري والقالب الذي قدمت من خلاله القصة الذي كان متعصباً وغير دقيق ويحث على العنصرية، إضافة لكونه يتنافى مع الأخلاق.

وامتثالاً لرسالتها في عدم تهديد الأقطاب الصحفية، رفضت لجنة الشكاوى الصحفية

هذه المنظمات بإرساء سبل للحوار البنّاء من أجل محاربة العنصرية ومكافحة التعصّب. كما وافقت الجماعات على الدخول في حوار مع المجتمع المدني ككل.

وقد وافقت جميع الأطراف المعنية بالانخراط في حوار مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الجهود لمواجهة العنصرية. كما وافقت أيضاً على العمل من أجل تطوير معايير للالتحاق بدورات تدريبية في قطاع الإعلام؛ وإدراج أنماط للتقارير يشرح فيها كيفية الكتابة عن القضايا التي تتعلّق بالتعصّب في برامج التدريب؛ وإنشاء نماذج لتحسين الوعي والمعايير المهنية؛ وتنفيذ استعراض كامل لسياسات وأساليب تعيين الموظفين من أجل زيادة مشاركة الأقليات في القوى العاملة في وسائل الإعلام.

وبعد مرور عشر سنوات، ما زالت المشاكل متواجدة وتتطلب بذل المزيد من الجهد. وفي هذا الشأن، ستعمل مبادرة الصحافة الأخلاقية على القيام بجولة جديدة من النشاطات بهدف:

- تأسيس شبكة عمل من منظمات صحفية تعمل على مكافحة العنصرية في وسائل الإعلام.
- إصدار دليل محدّث للصحفيين يغطي القضايا المتعلقة بالهجرة والعلاقات بين المجتمعات المختلفة وحفظ النظام والأمن وسياسات اللجوء السياسي والتعصب والعنصرية.
- تطوير هيكليات للحوار من أجل تطوير السياسات المتعلقة بتوظيف موظفي القطاع الإعلامي بهدف الحد من التمييز العنصري حيثما وجد، إضافة لتحديث الدورات التدريبية والمواد الأخرى المتعلقة بهذه القضايا. والعمل على تعزيز الحوار والجدل داخل غرف الأخبار حول طرق تطوير جودة التقارير

الشكوى بحجة "إنها مسألة إدارية بين الموظفين والإدارة" وليست من اختصاص اللجنة.

في شهر تموز من عام ٢٠٠٥، تصدرت صفحات الإكسبريس عنوانين من أكثر العناوين الصحفية تحاملاً وتعصباً "المنفذين للتفجيرات الإرهابية كانوا لاجئين سياسيين طفيليين".

وتظهر المقالة أن ما قيل عن الأشخاص الثلاثة الذين فجرّوا أنفسهم في وسائط النقل العامة في لندن قبل ثلاثة أسابيع والتي أسفرت عن موت أكثر من ٥٠ شخصاً أنهم كانوا لاجئين سياسيين ليست صحيحة، حيث أن هوياتهم كانت لا تزال مجهولة في ذلك الوقت، وتبين لاحقاً أنهم من السكان الأصليين للمملكة المتحدّة. ومرة أخرى تم تقديم شكوى للجنة شكاوى الصحافة (PCC) بشأن هذا العنوان وتم رفضها على أساس أنها منسجمة مع قصة المقالة.

وفي شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، حقق صحفيو الإكسبرس أول نجاح لهم عندما أجبروا صحيفة "الدايلي ستار" على إلغاء صفحة فيها تحمل عنوان "الفتاوى اليومية"، والتي كان الغرض من وراءها السخرية من الحال التي ستؤول إليها الصحف البريطانية إذا ما سيطر عليها المسلمون البريطانيون. وكان الشعار الكاريكاتوري للصفحة "فتاة محجبة" مغطاة من الرأس حتى القدمين تتعهد بتقديم "لحية مجانية لكل مفجّر". وفي أثناء تجهيز الصفحة للطباعة، دعا الاتحاد الوطني للصحفيين إلى اجتماع طارئ طلب فيه من رؤساء تحرير الصحيفة إلغاء تلك الصفحة فوافقوا. كان صاحب الصحيفة الحاد الطبع ريتشارد ديزموند خارج مكتبه آنذاك، وأعطى رؤساء التحرير انطباعاً بأنهم مرتاحون للإجراء الذي اتخذته النقابة مع أنه لم يجر التهديد بحدوث إضراب. ومن جهة أخرى، لاقى هذا الإجراء استحساناً لدى الجهات المعنية بانتشار الخوف من الإسلام في الصحف البريطانية على اعتبار أنه نصر لهم.

وعلى صعيد آخر، لاقى اقتراح تضمين "بند الضمير" في مجموعة القواعد الأخلاقية التابعة للاتحاد الوطني للصحفيين في بريطانيا استجابةً نتيجةً للمخاوف التي استمر الاتحاد بطرحها على مدى ٧٠ عاماً. وفي عام ٢٠٠٥، أُقر تضمين هذا البند الذي ينص على: "للصحفي الحق في رفض أو تحديد المهام بصفته مؤلف المقالة التي من شأنها مخالفة روح القواعد ونصوصها. ولا يجوز فرض عقوبة على أي صحفي أو طرده من وظيفته لتقيده بهذه القواعد".

يصر الاتحاد الوطني للصحفيين على أن القضايا الأخلاقية هي موضوع شرعي ويجب مناقشته مع الإدارة وعلى الأخص في هذا الوقت الذي كان لخفض عدد العاملين في الصحف تأثيره المدمر على مصداقية الصحافة وجودتها. فالضغط المبالغ فيه على الصحفيين لحثهم على التصرف بطرق لا أخلاقية وتهيئة ظروف عمل محفوفة بالمخاطر هما وجهان لعملة واحدة.

في الماضي، كان رد فعل الإدارات في وسائل الإعلام لعدم قبول الصحفي لأسلوبهم في العمل يكمن في استقالة هذا الصحفي، وفي الواقع قام العديد من الصحفيين من العاملين في صحف روبرت موردوك المحلية باتخاذ هذا القرار فعلاً نتيجة للطريقة التي تناولت فيها تلك الصحف للمواضيع المتعلقة بالجيش الجمهوري الأيرلندي وإسرائيل والحرب على العراق. إلا أن فكرة "الاستقالة المستندة إلى المبادئ" من جانب الأفراد لم تعد تشكل مقاومة للضغوطات على الرؤساء في العمل بالنظر إلى قوة العلاقات في وسائل الإعلام الحديثة.

ولطالما كان الاتحاد الوطني للصحفيين من السباقين في الدفاع عن مصداقية وسمعة هيئة الإذاعة البريطانية BBC- واحدة من وسائل الإعلام الرائدة في العالم. فعندما استهدفت الحكومة والهيئة القضائية هيئة الإذاعة البريطانية BBC بسبب تغطيتها للحرب على العراق في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، تم إعداد تظاهرة احتجاجية شارك فيها الآلاف من موظفي الهيئة بدعم من الاتحاد الوطني للصحفيين، حيث طالبوا بإقصاء النائب العام؛ واستنكروا من "الاعتذار المهين" الذي قدمه رؤساء هيئة الإذاعة البريطانية للحكومة. وفي عام ١٩٨٥، اضرب أعضاء الاتحاد الوطني للصحفيين ليوم واحد احتجاجاً على فرض رقابة على الفلم الوثائقي الذي أنتجه تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية BBC ويدور حول أيرلندا الشمالية. وقد ذكرت صحيفة تايمز اللندنية أن الإضراب لمدة ٢٤ ساعة "يمثّل أخطر إجراء عمالي تم اتخاذه في تلفزيون بريطاني، وقد اجتذب دعماً للقضية أكثر من أي تعويض مالي".

وفي الواقع، لم يحصل في تاريخ الاتحاد الوطني للصحفيين أن قامت إجراءاته- كما حاول أصحاب الصحف إثارة مثل هذا الجدل- بتهديد مفهوم حرية الصحافة. فنادراً ما حاول الاتحاد اللجوء لنفوذه في محاولة السيطرة على ما يحدث في داخل وسائل الإعلام، ولكنه يرى أن تطوير المعايير الصحفية بكل الوسائل المتاحة يدخل في صميم اختصاصه.

وفي عام ١٩٨٦، أسس الاتحاد الوطني للصحفيين المجلس الأخلاقي للعمل على تعزيز أعلى مستوى من المعايير من خلال عملية التعليم والاستماع للشكاوى ضد الأعضاء المشتكى عليهم بأنهم تجاوزوا مبادئ الاتحاد. ويركز عمل المجلس على رفع الوعي والمحاولة في خلق جوٍ يتسم بمزيد من المعايير الأخلاقية داخل غرف الأخبار وليس العمل كهيئة "لحفظ النظام". ووصف المتحدث باسم الاتحاد قواعد السلوك المهنية للصحافة ب "أنها منارة الصحفيين التي تساعدهم على تحقيق طموحاتهم وليست وسيلة للعقاب".

الإعلامية من خلال، على سبيل المثال، مواجهة النمطية وتحسين المصادر المستخدمة في الإعلام ووضع مقاييس خاصة بالمعايير التحريرية.

- السعي إلى ضمان حق الصحفيين في العمل وفقا لضمائرهم وإمكانية رفض إعداد المقالات التي تعزز العنصرية دون المجازفة بخسرانهم لوظائفهم.
- خلق حوار بين صنّاع السياسة ومنظمات المجتمع المدني المعنية بهذا الموضوع ووسائل الإعلام من أجل رفع مستوى الوعي بأهمية الدور الإعلامي في التعامل مع مثل هذه القضايا.
- إعداد برنامج تعليمي وتدريبي.
- تنظيم حوارات ومناظرات بين الصحفيين من الدول المختلفة- مثلاً من أوروبا وشمال إفريقيا- بطريقة إيجابية من أجل مواجهة الاعتقادات الخاطئة والتميز العنصري في إعداد التقارير الصحفية، إضافة لتعزيز سبل الوعي حول الاختلافات العنصرية والدينية والاختلافات الثقافية الأخرى وفهمها بشكل أفضل.

الصحافة ومحاربة التعصب: هذه الرسوم الكاريكاتورية

في هذا العصر الذي يشهد تنامياً في الشعور بالقلق وانعدام الأمن حول العلاقات بين المجتمعات، برزت مسائل التعصب الديني والإرهاب والصراع العرقي بصورة مكثفة على أجندة الأخبار. فمن النادر أن نرى تركيزاً واهتماماً بعمل أحد الصحفيين بالصورة التي رأيناها في عام ٢٠٠٦ بعد نشر عدد من الرسوم الكاريكاتورية في الصحيفة الدنمركية المحلية "جيلاندس بوستن"، حيث أندهش الجميع من الحالة الدرامية التي تلت نشرها. ففي غضون عدة أشهر، غدت القضية مدار حديث وسائل الإعلام العالمية؛ وامتلأت الشوارع بالتظاهرات والاحتجاجات والعنف؛ وتسببت بمقتل ١٣٩ شخصاً قُتل معظمهم نتيجة لإطلاق رجال الشرطة النار على المتظاهرين في نيجيريا وليبيا والباكستان وأفغانستان .

وفجأة وبصورة غير متوقعة على الإطلاق، وضعت المعايير الإعلامية تحت المجهر حين احتج بعض المسلمين الغاضبين على عدم الاكتراث الواضح وغير المقصود للحساسية الثقافية حول نشر الصحف الأخرى للرسوم الكاريكاتورية للرسول محمد على أثر تفجر الجدل حول هذه المسألة، حيث إنه لم يتم نشر صورٍ للرسول محمد أبداً من قبل في المجتمعات الإسلامية وذلك نتيجة للأعراف والتقاليد وليس تبعاً للعقيدة. وبالرغم من أن الفن الإسلامي يحظى بمكانة عالية بين الفنون، إلا أن صور الأشخاص لا تعرض في المساجد أبداً.

وبالطبع ينبثق التركيز في هذا الخلاف على الحساسية الدينية، إلا أن العديد من المحتجين رأوا في هذه الرسوم هجوماً كبيراً على بلدانهم وعاداتهم ودينهم وثقافتهم.

وعلى صعيد آخر، أثارت هذه الرسوم الكثير من الجدل حول تفسير المسائل المنوطة بحرية التعبير، وتم اتهام وسائل الإعلام بتجاهل الثقافات الأخرى حتى ولو كانت تشكل مجموعات أساسية ضمن تركيبة السكان المحليين، وبررت بعض وسائل الإعلام الداخلية أن الحق في نشر هذا النوع من الرسومات يعد بالأساس امتحاناً جوهرياً للحق في حرية التعبير.

وجاء هذا الجدل ليكون بمثابة نداء عاجل لوسائل الإعلام من أجل البدء بجولة جديدة من الحوار والتحليل حول كيفية قيام الصحفيين بعملهم والأساليب التي يحتاجونها- إن كان هناك ما يحتاجونه- لتطوير أدائهم.

وكان رد فعل العديد من الصحفيين في البداية دفاعياً، ومع أن وسائل الإعلام اعتادت على النقد والانتباه لمصدره، إلا

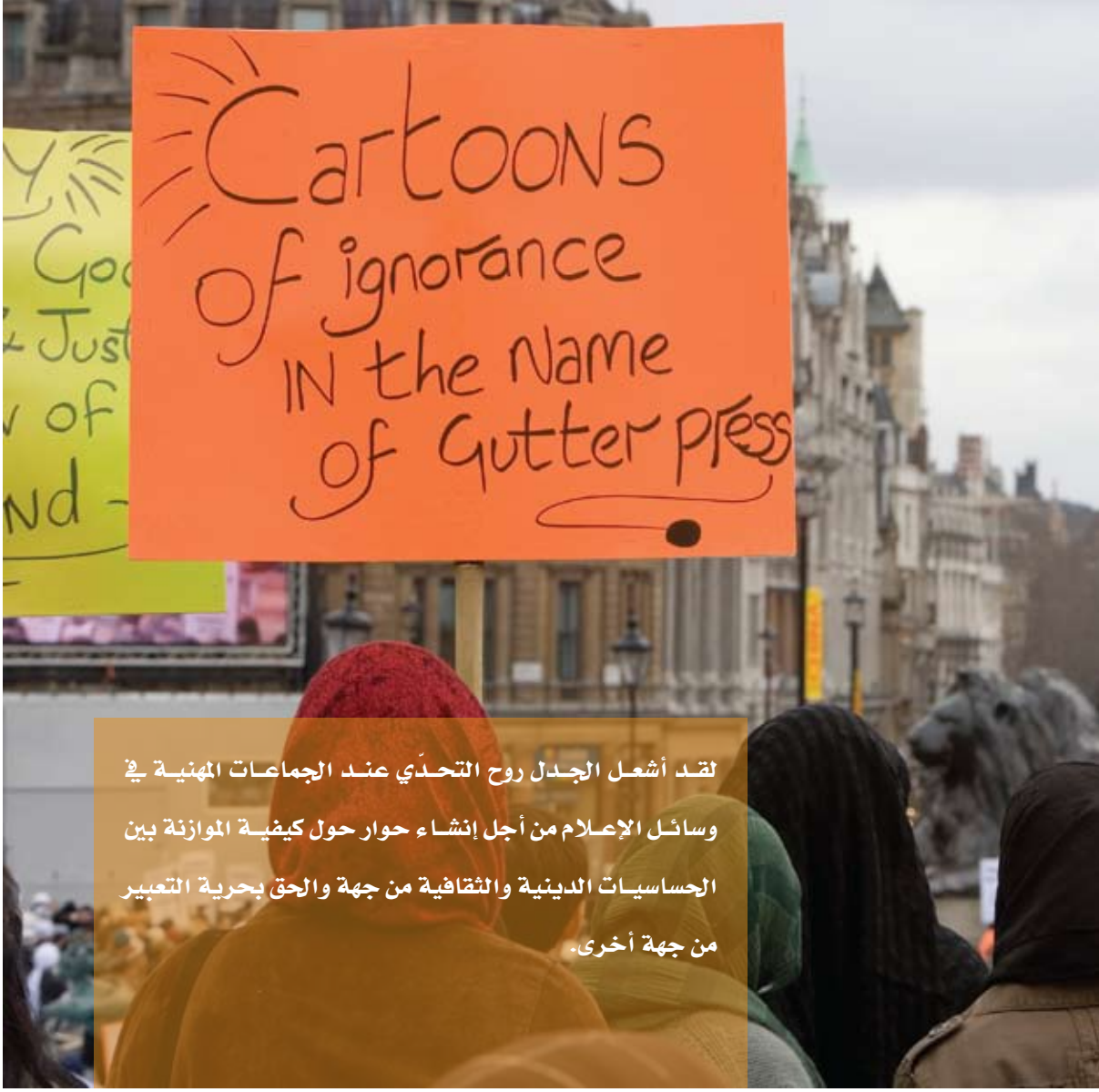

لقد أشعل الجدل روح التحدّي عند الجماعات المهنية في وسائل الإعلام من أجل إنشاء حوار حول كيفية الموازنة بين الحساسيات الدينية والثقافية من جهة والحق بحرية التعبير من جهة أخرى.

اندلاع النيران: تظاهرات في لندن حول الرسومات.

أنها في العديد من الدول الغربية تتراجع تلقائياً عندما تحاول المجموعات ذات المصالح- ومن بينهم الجماعات السياسية أو الثقافية- التدخل بالقرار التحريري. بينما في البلدان الأخرى حيث تخضع وسائل الإعلام لمراقبة روتينية وعقوبات رسمية، يعلم الإعلاميون أن خروج الإعلام من تحت سيطرة المهنيين يؤدي إلى تحوله إلى سلاح مدمر.

ففي التسعينيات، قدم كل من الصراع في البلقان وعمليات الإبادة الجماعية في روندا تذكارات وحشية مفادها أن قانون حقوق الإنسان والقوانين الصحفية والرضا الدولي لا يكون لهم أي اعتبار حينما يستغل السياسيون عديمو الضمير جهل العامة وحالة انعدام الأمن ليستخدموا وسائل الإعلام الموالية لهم في نشر بذور الكراهية والتشجيع على العنف.

أما في عام ٢٠٠٠، فقد أسهمت الحرب الجديدة في الشرق الأوسط وتعبئة الرأي العام لمعارضة ومجابهة «الحرب ضد الإرهاب» في خلق علاقات مفزعة بين المسلمين والمسيحيين. ومما لا جدل فيه، خلقت ردود الفعل حول الهجوم على الولايات المتحدة في ١١ أيلول حالة من التوتر بين المجتمعات، لاسيما في أوروبا التي كانت تشهد بوادر لصراع مدني تكشف بشكل دراماتيكي نتيجةً للعنف الحاصل في المدن الكبيرة في فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا ومناطق أخرى، الأمر الذي أثار الأحقاد الدفينة منذ قرون عديدة تجاه الأجانب .

تشكل مشكلة التعصب تهديداً دائماً للصحافة الجيدة في كل مكان، حيث تعج التقارير الإخبارية في الجرائد ومحطات الإذاعة والتلفزة في جميع أرجاء العالم بمشاهد يومية من العنف المدني في شمال أمريكا وأوروبا؛ وازدياد تأثير الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة؛ وعودة المعاداة للسامية والتعصب الديني الواسع الانتشار في أجزاء من أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط؛ وظهور التعصب والتمييز العنصري ضد الأقليات الوطنية القائم على أساس اللغة والحالة الاجتماعية.

وفي هذه البيئة الإخبارية المعقدة، يصبح من السهل ضلوع الصحفيين غير المقصود في قضايا التحيز والتلاعب السياسي. وفي كثير من الأحيان ، يؤدي الجهل وعدم

تقدير الثقافات والتقاليد والمعتقدات المختلفة بوسائل الإعلام للجوء إلى الصور النمطية التي تعزز المواقف العنصرية وتقوي اللجوء إلى المتطرفين السياسيين. وهذه كانت بالضبط الطريقة التي رأى من خلالها العديد من الناس في العالم الإسلامي الجدل حول الرسومات الكاريكاتيرية حول النبي محمد.

ويشير المسلمون إلى أن نمطية الإعلام حول العالم العربي تبدو أكثر خطورةً مما كانت عليه في العقود الماضية. فهم يقولون أن وسائل الإعلام فشلت بالتمييز بين التعصب الديني والاتجاه الإسلامي السائد، وأنها تعتبر الانخراط في المجتمعات الدينية مساساً بالقيم التقدمية أكثر من فرصة للحوار من أجل كسب ثقة الناس.

فهو، في الحقيقة، هوس غذّته التقارير المثيرة والسطحية حول الصراع الدائر في الشرق الأوسط، واحتضنه السياسيون المتطرفون، الأمر الذي أسهم في خلق جو عابق بالخوف المتنامي بين المجتمعات الأوروبية التي كانت في السابق مستقرّة ومتحضرة.

واليوم، نشأ في الدول- التي كانت في السابق تتسم بتاريخ جيد في التسامح مثل بلجيكا وفرنسا والنمسا وهولندا والدول الاسكندينافية- مزيج سام من التعصب والجهل بالثقافة العربية أدى إلى إحياء التيارات السياسية المتطرفة التي لم نرها منذ أكثر من ٥٠ عاماً.

وتعد قضية الرسومات المثيرة للجدل شكلاً من أشكال الدراسات الميدانية حول ايجابيات وسلبيات دور وسائل الإعلام في الأوقات العصيبة. فالأمر الذي بدأ كممارسةً صحفيةً مشروعة (حيث كانت صحيفة جايلاند بوسطن تتابع موضوعاً في صحيفة دنمركية أخرى تدعى بوليتيكن يتحدّث عن الصعوبة التي واجهت أحد الكتاب في عدم قدرته على إيجاد رسّام يرسم صورة للنبي محمد لإظهارها في كتابه الذي يدور فحواه عن الرسول) خرج عن السيطرة عندما تحوّل إلى قضية سياسية. ومن ثم انضم بعض الصحفيين ووسائل الإعلام للجدل القائم وتورطوا بكتابات وفرت بيئةً خصبة للدخول في بعض السجالات السياسية غير المستحبة.

إن الجدل الذي دار حول شرعية الكتابة في هذا الموضوع ونشر الرسوم الكاريكاتورية وليس الكتابة حول الجدل نفسه أصبح أكثر صعوبة كلما ابتعدت القصة عن أصلها، فقد أضحت للكثيرين اختباراً للقيم الديمقراطية الأساسية وحرية التعبير.

لم يوجد في التاريخ الحديث قصة تمت مداولتها في غرف الأخبار أكثر من هذه القصّة التي تم تداولها تقريبا بشكل يومي في الصحف والتلفزيونات وأخبار الأعمال الإلكترونية ليس بأوروبا فقط، بل حول العالم أجمع، حيث

أثيرت النقاشات والحوارات حول نشر أو عدم نشر هذه الرسومات. كما تدفقت الخلافات في جميع الاتجاهات حول كيفية تغطية الموضوع إعلامياً: هل يتم تغطية القصة مع نشر أو عدم نشر الرسومات؟ وإذا ما تم نشرها، ما الآثار الناجمة عن ذلك؟ وكيف سيكون رد فعل المجتمع؟ ومن صاحب المصلحة السياسية من وراء ذلك؟ وما هي المخاطر المترتبة على الموظفين والعمل؟

وعندما هدأت الزوبعة وتمت دراسة جميع النتائج النهائية للقصة، لم يكن هناك أدنى شك في رأي الأغلبية. وفي النهاية، لم تتعد نسبة وسائل الإعلام في أوروبا وحول العالم التي قررت نشر الرسوم عن ١٪، أما المحطات التلفزيونية، فقد كانت النسبة حتى أقل من ١٪. واليوم، ما زالت الرسوم الكاريكاتورية متواجدة على صفحات الانترنت للراغبين في رؤيتها، ولكن الجدل انتهى.

هل كان من الصواب نشر تلك الرسومات؟ نعم و لا. نعم في حالة أن القرار بنقل هذا الخبر يعد ضرورياً وملائماً للقصة. فمثلاً، عندما تم تهديد الصحفيين في الدنمرك لقيامهم بعملهم؛ وعندما انبثق خوفهم من تهديد حرية الرأي (كما كان شعور العديد من وسائل الإعلام في الدنمرك وبعض أجزاء أوروبا في ذلك الوقت)، شعر العديد من الصحفيين أنه يجب الوقوف في وجه الترهيب والخوف.

وعلى صعيد آخر، اهتم الكثير من الصحفيين في أوروبا والعالم بأسره بالقضية في الوقت الذي كانوا يرون الموضوع من زاوية مختلفة-هل ستخلق القضية مزيداً من المشاكل؟ وما أثرها على العلاقة مع المجتمعات؟ وهل ستشجع فتح الحوار والجدل حولها؟- وبالتالي أجمعت معظم وسائل الإعلام على عدم نشرها. فالعديد من وسائل الإعلام كانت على علم بردود الفعل العنيفة في مجتمعاتهم.

وللأسف، عانى بعض الذين قرروا النشر وخصوصاً في

أجـزاء عدّة من العالم الإسلامـي في المقام الأول. فقد تم سجن بعضهم، مما يوضح، للأسف الشديد، بُعد المسافة التي يجب على بعض الدول قطعها في طريق الديمقراطية وحرية الرأي.

كمـا أثار هذا الجـدل العديد من الأسئلـة الخطيرة حول كيفيـة عمل وسائـل الإعلام؛ كيف تحمـي وسائل الإعلام نفسهـا من الضغـوط الخارجيـة؟ وماذا يمكـن أن يعمل الصحفيـون مـن أجل تطويـر المعايير الأخلاقيـة ، وعلى الأخص عندما يعلقون داخل الصراعات الاجتماعية؟ وما هـي المعايير التي يتوجب على الخبراء الإعلاميين وضعها لتحقيق التوازن والمسـاواة في أسلوب عمل وسائل الإعلام الذي من شأنه تحسين نوعية التقارير الصحفية؟

وعـلاوة على كل ما سبـق، شكّل الجدل دعـوة للجماعات الإعلاميـة المهنية- في العـالم العربي وأوروبـا- من اجل إقامـة حـوار حـول أفضـل السبـل لتحقيـق التـوازن بين الحساسيـة الثقافيـة والدينية من جهـة، والحق في حرية التعبير من جهة أخرى.

ومـن أجل البـدء في هذه العمليـة، جمع الاتحـاد الدولي للصحفيين بعض المجموعات المهنية الرائدة والصحفيين وغيرهم من المنظمات بما فيها اللجنة الأوروبية واليونسكو والمجلس الأوروبي في شبـاط ٢٠٠٦ لمناقشة بعض وجهات النظـر المتباينـة. وتمحـور النقاش حـول بعض الأسئلة الفعالة:

- هـل الحساسيـة الدينيـة مـبررة للحـد مـن حرية التعبير؟
- هـل نحن بحاجة لقوانين تمنع نشـر المواد التي تمس بالمجتمعات الدينية؟
- مـا هـي حـدود التسامـح المتوقعـة مـن المجتمعات الديمقراطية؟
- كيف تضـع وسائل الإعلام نفسهـا في موقع المساءلة والدخول في حوار مع مجتمعاتها؟
- هل من الصحيح أن تستسلم الصحافة إلى تهديدات باستخدام العنف؟

خرجنا، كما كان متوقعـاً، دون وضع مجموعة من الحلول السحريـة أو البسيطة، ولكن على الأقـل، باتفاق على نبذ العنف؛ وتأكيد للحاجة في وجود هيكلية أكثر فاعلية وعمق لإجراء حوار؛ وإعادة النظر بالقيم الديمقراطية والسماح للصحفيـين بالعمـل دون قيـود أو تدخـل. وتم توقيع على البيـان من قبل جميـع الجماعات المهنيـة الحاضرة عدا ناشـري الصحف. ومن ثم تم عقـد اجتماع مهنيّ آخر في نهاية آذار ٢٠٠٦ في أوسلو جمع ما بين الصحفيين وخبراء من العالم العربي والنرويج والدنمرك.

وجـاءت النتائـج مشابهـة للاجتمـاع الأول إلى حدٍ كبير، وتمحورت حول واجب وسائل الإعلام في جعل نفسها أكثر وعيـاً للقضايا المطروحة بطريقة أكثر مهنية؛ والتذكير أن التعددية تتمحـور حول ضمان وضـع آراء الأقلية في إطار السياق الجوهري حتى يُسمع صوتها جنباً إلى جنب صوت الأغلبية الراسخ.

وقـد كشف الحـوار المبدئي عن مرونة حريـة التعبير التي لا تعـد مبـداً يتكيف جميـع الناس معه، فهـي تختلف من بلـد إلى آخر. فجميعنا نشأنـا على محظورات موجودة في عاداتنـا وتقاليدنا التـي تختلف بين ثقافـة وأخرى، ولكن عندمـا يتم تطبيقهـا على نطاق واسع وبنـاء على موافقة مشتركة، فيجب أن لا تمـس مبادئ المادة ١٩ من الإعلان العالمـي لحقـوق الإنسـان التي تنص على حـق كل فرد في تلقي المعلومات والإفصاح عنها.

وبالرغم من ذلك، تتضارب الآراء حول كيفية تطبيق هذا المبـدأ. ففي أوروبا مـا زال القانون في العديـد من الدول يعاقب علـى التجديف، إضافـة إلى أنه مـا زال بالإمكان في أماكن أخـرى مقاضاتك لارتدائك شارة النازية. وكما اكتشـف المـؤرخ دايفد ارفينـج في فينا عـام ٢٠٠٧ أن في بعض الدول قد يتم اعتقالك لمجرد إنكارك للهولوكوست. وفي حين نرى أن المتشددين لمسألة حرية التعبير لا يلتفتون لأية صعوبـة أو مشكلة قد تواجههم عنـد الوقوف في وجه جميـع المحظـورات دون وجـل أو خـوف، ألا أن وسائـل الإعـلام ذات الاتجاه السائد في الغرب تأخذ في اعتبارها التقاليد الوطنية والعادات والمعتقدات الثقافية عند اتخاذ قراراتهـا في نقل الخبر أم لا. فلا عجـب إذاً في الارتباك الـذي حصل لبعض المسلمين عندما تم رفض اعتراضهم حـول الرسومات الكاريكاتورية على اعتبار أنه هجوم على المبادئ الأوروبية حول حرية التعبير.

وفي نفس الوقت في الدول العربية- حيث وصلت المظاهرات المنظمة والعنيفة إلى حصـار السفارات الغربية ونداءات للمقاطعـة التجاريـة والانتقـام مـن الإعـلام الدنمركي والأوروبي- لم يشعر العـرب بالخجل من عرض صحفهم على مدى سنوات عديدة لرسوم كاريكاتورية قاسية تصوّر

إثيوبيا

في بدايـات عـام ١٩٨٩ خلال تهجير الناس مـن أثيوبيا إلى إسرائيـل، علمت بعض وسائل الإعـلام بالأمر لكنهم التزموا الصمت حتى وصلـت المجموعات إلى بر الأمان. فهم قرروا تأخير نشر هذا الخبر من أجل حماية اليهود الأثيوبيين من النظام العسكري في أثيوبيا.

اليهـود وإسرائيـل بطريقـة يجدهـا أي إنسـان متحضر فظيعـة وغير مقبولـة على الإطلاق. حيـث تساءل العديد من الصحفيـين عن كيفية تماشي هذا التضارب الصارخ في الأفكار مع المطالبة بالانتباه للحساسية الثقافية.

وتكمـن الحقيقـة في أن التحامـل يمكن صياغتـه بسرعة ولكـن إزالة آثاره ليسـت بالأمر السهـل وعلى الأخص في حالـة الصراع العربي الإسرائيلي التي تشكل فيها الشعور بالتحامـل والتحيـز على مـدى عقود عديـدة وتركّز حول الشعور العميق بالظلم بين الطرفين المتنازعين.

تمخضـت الاجتماعـات التي عقـدت في بروكسـل وأوسلو عـن نقاشـات دولية مهمّـة تم تنظيمهـا في مؤتمر الحوار العالمـي بين وسائل الإعلام تحـت رعاية حكومتي النرويج واندونيسيـا، والـذي عقـد فيـه ثـلاث جلسـات رئيسيـة خلصـت في حزيـران ٢٠٠٨ إلى انعقـاد مؤتمر ختامي في بالي. وكنتيجة العديد من النقاشات التي دارت حول أزمة الرسومات، رفض المؤتمر فرض القيود وحث على التبادل المهنـي المتـوازن بـين الإعلاميـين القادمـين مـن تقاليد وخلفيات ثقافية مختلفة.

ويجمـع العالم علـى الصعيدين الوطنـي والعالمي على أنه يجب التخلص مـن التمييز العنصري في وسائل الإعلام، وأن الصحافة يجب أن تضـع التعددية والأفكار الخطيرة الأخـرى تحـت المجهـر، فنحن بحاجـة إلى معايـير لنقل الأخبار التي تضمن للقـراء الحصول على المعلومات التي يحتاجونها دون أي شكل من أشكال المحاباة أو التحيّز.

ولكـن يبقى السؤال: كيف يتم ذلك؟ ففي بداية متواضعة، دعـت الاجتماعات التي عقدت في بروكسـل وأوسلو وبالي إلى إعداد هيكلية جديدة متناسقة من أجل ترسيخ الحوار ضمن وسائل الإعلام لتشجيعها على اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لتجسير الفجوة الناجمة عن سوء التفاهم بـين الثقافات ، التي أدت بدورهـا إلى ظهور الجدل حول الرسومات في المقام الأول.

في بروكسـل، طولب الاتحاد الـدولي للصحفيين بلعب دور فعال في هذا العمل، وجـاءت مبادرة الصحافة الأخلاقية كإحدى نتائج هذا الـدور. فإذا كان الجدل المتمحور حول الرسـوم لم يثمر عن أيـة نتيجة، إلا أنه علـى الأقل، فجر طاقة جديدة في حوار مهني استمر سارياً على مدى عقود طويلة مـن الزمن، ولكنه في الآونة الأخـيرة أخذ منعطفا خطيرا.

كانـت نقطة البداية التي انطلقـت منها مبادرة الصحافة الأخلاقيـة هـي رفـع الوعـي الإعلامـي بشـأن القضايا المختلفة وتعزيز التغيرات التي من شأنها تقوية الصحافة مـن خـلال التركيـز على جـودة الإعـلام ونوعيتـه. فلن تتمكـن القواعد الأخلاقية من حل جميع مشاكل التعصب الموجودة على الساحة الإعلامية، ولكنها من المؤكد ستعمل علـى تشجيع الصحفيين على تحمّـل المسؤولية والعمل بما يمليه عليه ضميرهم.

إن التنظيـم الأخلاقـي هو عمـل صحفـي جماعي خاص بالصحفيـين في المقـام الأول وليـس بالمؤسسـات التـي تنتظر العائد من صحافتهـا وتستحوذ عليها، وطبعاً ليس بالحكومـات، فعندما يتمحور الموضوع حـول الأخبار التي تكتبها أو تبثها وسائل الإعلام فلا يكون للحكومة يد بذلك أبعـد من تطبيـق القوانين العامّة. وقد عـزز الجدل حول قضيـة الرسومات الرأي في أن تكون الصحافة ضد فرض القواعد الجديـدة والقوانين المنبثقة فوق السلطة القومية التي تفرضها الحكومة .

كمـا كـان الجـدل بمثابـة دليـل إيجابـي علـى أن القرار التحريـري هـو أفضل الحلـول وذلك إن تمـت ممارسته بحريـة، ولذا لا بد مـن دعم الأخلاقيـات بفاعلية، وعلى الأخـص، حظر التمييـز العنصري على أساس الدين أو العـرق أو الجنسيـة، والذي يعد واحداً مـن أكثر السمات العامّـة للقواعـد المهنيـة المتفـق عليهـا علـى الصعيدين المحلي والعالمي. ولكـن على نفس نسق المهارات الصحفية الأخـرى، يحتـاج الصحفيـون للتدريب والوقـت والجهد للتمكـن من تطبيق القواعد المهنيـة التي تعمل على توجيه التفكير وتسمح باتخاذ القرار الواعي.

ونخلصـ إلى نتيجة واحدة من هـذا الحديث، يدأب على تأكيدها مراراً وتكـراراً، وهي الحاجة الشديدة إلى حملة مـن اجل توظيف الناس في الصحافة من جماعات ثقافية وعرقية مختلفـة، ولكي تكون الصحافـة فعالة، ينبغي أن تكون شاملة ومسؤولة وتعكس المجتمع بأسره .

وفي بدايـة هـذه القضية، لم يكن لـدى النرويج- التي تعد واحـدة مـن الـدول الرائـدة بسياساتهـا الديمقراطية؛ والمعروفة بتقاليدها اللائقة- سوى القليل من الصحفيين الذيـن ينتمـون إلى خلفيـات اجتماعية وعرقيـة وثقافية مختلفـة في مؤسساتهـا الإعلاميـة. وقـد تعهـد رؤسـاء التحرير والصحفيون باتخـاذ التدابير اللازمة حول هذه المسألـة، فالجـدل القائم حول التنـوع الداخلي في وسائل الإعلام ليس بأن ذلك يمكنها من «العمل بشكل أفضل» بل يهدف إلى تطوير الكفاءة والاحتراف والأداء.

فإن حظيت هذه المبـادرات بالدعم اللازم ، فإنها ستوفر مزايـا دائمـة للصحافـة، وفي المغـزى، لا يعتبر الخلاف علـى الرسومات بالأمر السيئ، فهـو على الأقل فتح أعين الكثيريـن في وسائـل الإعـلام الغربية. ولـذا يجب تعزيز جهـود الصحفيـين وغيرهـم في دعـم الحركة مـن أجل التغيير التدريجي في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

الفصل الخامس

حقل الالغام القانوني

حماية المصادر

تكون الصحافة جيدة بقدر جودة مصادر المعلومات التي يجدها الصحفيون تحت تصرفهم. وتندرج غالبية المصادر الصحفية تحت بند المصادر الشخصية، فيما تشكل المصادر الرسمية عدداً كبيراً منها ، بينما تنطوي قلة منها ضمن المصادر السرية من المخبرين مجهولي الهوية، تعمل هذه المصادر مجتمعة على تزويد الصحفيين بشريان الدم النابض في مهنتهم من خلال معلومات يأملون أن تكون موثوقة ودقيقة وصادقة.

يعد مبدأ حماية المصادر الصحفية مبدأ أساسياً من مبادئ الصحافة الأخلاقية. فبدون سرية علاقة الصحفي بمصادر معلوماته، سيغدو من المستحيل لوسائل الإعلام أن تكسب ثقة هذه المصادر واستخدام المعلومات الواردة منها، وبالتالي تأدية دورها في مراقبة تصرفات المسئولين في السلطة أو السهر على المصالح العامة.

تم ترسيخ مبدأ حماية المصادر الصحفية في القانون الدولي، وتعترف به على وجه الخصوص كل من الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي ومنظمة الولايات الأمريكية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبية. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان باعتبار هذا المبدأ جزءاً أساسياً من حرية التعبير.

ويعد هذا الاعتراف هاماً وحيوياً في زمن يتعرض فيه الصحفيون للضغط من أفراد الشرطة والسلطات المختصة لتسليم ملفات الحاسوب أو الصور أو الأفلام أو دفاتر الملاحظات التي تحتوي على معلومات حول حادثة كانوا قد شهدوها أو تفاصيل خاصة بمصدر المعلومات. ففي كل أسبوع تقريباً، يتلقى الاتحاد الدولي للصحفيين معلومة جديدة تدور حول الاستيلاء على عمل أحد الصحفيين؛ أو يتسلم دعوى لمحاولة إجبار وسائل الإعلام تسليم مواد سرية.

يتوجب على الصحفيين حماية خصوصية مصادرهم شريطة توخي الحيطة ومراعاة ألا تصبح الخصوصية الصحفية ذريعة تختبئ وراءها النوايا الخبيثة. وعليهم السعي للتحقق من أية معلومات واردة من مصادر مجهولة الهوية ، وبخاصة إذا ما كان لهذه المصادر غرض سياسي.

قبل غزو العراق في عام ٢٠٠٣، كانت الصحافة الأمريكية تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر سرية من مؤيدي الإدارة الأمريكية لاستنباط المعلومات. وكانت التغطية الإعلامية الأمريكية متساهلة في قضية الحرب على العراق ومؤيدة لها، بالرغم من وفرة الدلائل على إساءة استخدام المعلومات الاستخباراتية التي سردها بالتفصيل الكاتب مايكل ماسينغ في مقالته «الآن يخبروننا» «Now They Tell Us»، حيث كشف فيها كيف سمحت الصحافة للمسئولين مراراً وتكراراً التهرب من تبعة أخطائهم وأكاذيبهم.[٣٩]

ويقصد ماسينغ على وجه الخصوص جودي ميلر المحررة في النيويورك تايمز التي قامت بكتابة مقالات في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ تدور فحواها حول مقدرة صدام حسين على صنع أسلحة الدمار الشامل مستندة في ذلك على معلومات اتضح أن معظمها لم يكن على صواب. وقد قدمت النيويورك تايمز لاحقاً اعتذاراً عن هذه المقالات ونتج عن ذلك تقديم ميلر لاستقالتها، ولكن بالطبع ليس قبل أن تصبح هي نفسها من الشخصيات التي تتداولها وسائل الإعلام. فقد تجلت علاقتها بالبيت الأبيض بوضوح من خلال تورطها في الفضيحة التي تفجرت على أثر كشف هوية عميلة المخابرات الأمريكية فاليري بالم بطريقة

[٣٩] مايكل ماسينغ هو محرر مساهم في مجلة «كولومبيا لنقد الصحافة» ، مقالة « الآن يخبروننا» المنشورة في «عرض نيويورك للكتب» (نيسان ٢٠٠٤).

غير قانونية من قبل مسئولين في الإدارة الأمريكية (والتي اعتبرت انتقاما من زوجها الذي هاجم إدارة بوش بشدة لسياسته المتعلقة بالعراق).

توضح هذه الحادثة مواطن القوة والضعف في مبدأ حماية المصادر، فقد سجنت ميلر لفترة قصيرة لأنها رفضت الكشف عن مصدر معلوماتها في البيت الأبيض. وتضامن معها المجتمع العالمي لحرية الصحافة بصورة كبيرة بما في ذلك الاتحاد الدولي للصحفيين الذي شجب سجنها. وبالرغم من ذلك، فقد تلطخت سمعتها من جراء استخدامها لمصادر سرية دون التحقق من المعلومات الواردة منها، فهي في الواقع قامت بمساعدة المسئول المعني على تنفيذ كذبته ولو كان ذلك بدون سوء نية. فقد قامت هي بحماية مصادرمعلوماتها من كبار مسئولي البيت الأبيض فيما عملوا هم على تضليلها في نشر المعلومات التي حصدت تأييد الرأي العام لحرب كانت مثاراً للجدل في الولايات المتحدة.

عندما تطلب المحاكم والسلطات التنفيذية من الصحفيين تسليم مواد أو معلومات من شأنها الإفصاح عن مصدر للمعلومات، من الطبيعي للصحفي الملتزم أن يتردد ويعارض هذا الطلب ، بل قد يقوم بحماية ذلك المصدر -بعد أن يتأكد عدم رغبة المصدر بالكشف عن هويته عند الضرورة- ولو كان ذلك على حسابه شخصياً. ولكن في بعض الأحيان يصل الصحفيون إلى نتيجة مختلفة حول شرعية القضية، فتملي عليهم ضمائرهم التعاون مع السلطات المختصة. فقد أدلى الصحفيون- الذين كانوا ينقلون أخبار الحرب البوسنية من أمثال إد فلياميمراسل»ذا غارديان»- بشهاداتهم أمام المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا، وقدموا المساعدات في إدانة بعض المجرمين الذين ارتكبوا جرائم حرب خلال الصراع الدائر آنذاك.

ورغم تحذيرات صحفيين آخرين بأن عملهم هذا يعتبر سابقة حزينة في تاريخ الصحافة، إلا أن فلياميوالآخرين غير نادمين على هذا القرار، فمن وجهة نظرهم إن تقديم المساعدة في محاكمة مجرمي الحرب قضية على الصحفي أن ينخرط فيها كأي مواطن عادي ، ولو كان ذلك فقط من أجل الدفاع عن القيم المتحضرة التي تتيح للديمقراطية أن تأخذ مجراها وللصحافة الحرة أن تؤدي عملها.

كانت القضايا الأخلاقية أكثر وضوحاً للصحفيين الصرب الذين كانوا يغطون الصراع الدائر في يوغسلافيا؛ والذين اشمأزوا مما شهدوه. ونذكر من بين هؤلاء الصحفيين، الصحفي ديان أناستاسيفيتش من مجلة «فريمي» الذي أفصح عن اسم الرئيس السابق للاستخبارات المضادة أليكساندر فازليافيتش كمصدر للمعلومات التي ذكرها بخصوص تسليم السجناء الكرواتيين للجنود الاحتياط الذين قاموا لاحقاً بقتل ٢٠٠ سجين منهم. وذلك بعد

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

يتلقى الاتحاد الدولي للصحفيين كل أسبوع تقريباً معلومة جديدة تتعلق بمحاولة الاستيلاء على عمل أحد الصحفيين؛ أو يتسلم دعوى لمحاولة إجبار وسائل الإعلام تسليم مواد سرية.

اسبانيا

قـام محرر في قسم أخبار التلفزيون الإسباني العام بالاتصال بمراسله في باريس وطلب منـه اجراء تحقيق صحفي حول حظر بعض المدارس الثانوية الفتيات من ارتداء اللباس الداخلي "جي سترنج" أثناء دوامهم المدرسي.

ما رأي الفتيات بهذا الحظر؟ هل نستطيع أن نحصل على صور لهن تبين الطرف العلوي من لباسهن الداخلي؟

وبطبيعـة الحال، تتطلب هذه المهمـة الدخول إلى المدارس والتحدث مـع التلاميذ وأخذ لقطات تصويرية مثيرة واستفزازية لهذا اللباس؛ فاعترض المراسل على هذا التحقيق. أشـار المراسـل إلى القوانـين المتعلقـة بإجراء مقابلـة صحفية مـع القاصرين من حيث الحاجـة للحصـول علـى إذن لمقابلتهم. فبرأيه هـذا يعد عملاً غـير أخلاقي وربما غير قانوني وهو بالتأكيد لا يعبر عن الصحافة التي يزاولها.

وقـال المراسـل: "افصلنـي من العمـل إذا لم يعجبـك رأيي". وهبت عاصفـة من نيران الغضـب على المراسـل لاحقاً، ولكن النتيجة النهائية كانت بـأن تم تغيير تركيز التحقيق الصحفـي، وعندمـا ظهر التحقيق في التلفزيون لم تظهر أيـة تفاصيل رخيصة بل كانت قصة قوية في الجدل الذي أثارته حول تصرفات الراشدين في تحديد لباس المراهقين.

قيـام فازليافيتش نفسه تقديم الأدلـة شخصياً للمحكمة الدولية لجرائـم الحرب في يوغوسلافيا السابقة المنعقدة في لاهاي.

وقد تحـدث أناستاسيفيتش في اجتماع انعقد في براغ عام ٢٠٠٣ حول مبـدأ الحماية الصحفية لمصـادر المعلومات، حيث أفـاد: « لم أغطِ الحـرب في يوغسلافيا منطلقاً من حـس المغامـرة أو لأنني رغبت بـأن أكـون مراسل حرب، فالحرب هي التي وقفت في طريقي، وأنا أؤمن أنه كان من واجبي المساهمة وتسليط الضوء على الأحداث الجارية في بلدي آنذاك».

ومـن ثم أضاف: «مـن الصعوبة بمكـان على أيـة أمة أن تواجـه الجرائـم التـي ارتكبت باسمهـا وصربيـا ليست استثنـاءً من هذه القاعدة، ورغبت أن أثبت أنه من الممكن لمواطنـي صربيـا أن يتقدمـوا ليبلغـوا عـن الجرائم التي شهدوهـا. واعتقد أنني نجحت في تحقيـق ذلك، فبعد أن قمت بإدلاء شهادتي، قـام العديد من الصربيين بالتقدم والإدلاء بشهاداتهم حتى بدون حماية، وقد تحمل بعضهم مخاطرة أكبر من تلك التي تحملتها أنا».

كمـا قدم زميلـه يوفان دولافيشـ أدلة عمـا اكتشفه حول مقتل السجناء في فوكوفار في كرواتيا، بينما تقدم مراسل في مجلـة بولتيكا اكسبرس بالإفصـاح عن أسماء مصادر معلوماتـه في الجيش، وعندما طلب منه الشهادة قال: «لم يكن لدي أية عوائق أخلاقية أو مهنية تمنعني من الشهادة التي لا تستنـد إلى ملاحظاتي فقط، بل تستند أيضاً على ما شاهدتـه، لأنني رأيت أموراً طبعـت في ذاكرتي وبقيت فيها لفترة طويلة جداً».

ومن ثم أضاف: « وحتى إذا حاول أحدهم منعي من الإدلاء بهـذه الشهادة، كنت سأجـد طريقة أخـرى للقيام بذلك لأننـي أرى ضرورة محاكمة مجرمي الحرب، ولا يساورني أدنى شـك أن الجانب الآخـر لديه جرائمـه الخاصة به، ولكننـي أستطيع فقـط أن أقدم الدليل على مـا رأيته بأم عيني وكان ذلك في الجانب الصربي.»

بيـد أن بعض الصحفيـين رفضـوا الشهـادة، فقـد ربح الصحفي السابـق في واشنطن بوست الدعوى التي تقدم بهـا للمحكمة من أجل الطعن في قـرار استدعائه للإدلاء بشهادته، وقـد أقرت المحكمة أن إجبـار الصحفيين على تقـديم الأدلـة قد يكـون لـه «أثر كبـير علـى قدرتهم في الحصول على المعلومات».

تظهر هذه الحالات كيف يمكن للصحفيين- الذين يعملون بطريقة أخلاقيـة- أن يتخذوا قرارات مختلفة في معضلة ما، حيث تستنـد تلك القرارات علـى مواقفهم وظروفهم وتقييمهـم لأهميـة الدليـل. فالعمل ضمن إطـار أخلاقي لا يعنـي بالضـرورة أن يصل جميـع الصحفيين إلى نفس النتيجة.

في عـام ١٩٨٠، تسببت قضية أخرى تورطت فيها صحيفة «ذا غارديـان» بذعر واسع النطاق في الأوساط الإعلامية إضافة لانتقادات كثيرة بعـد ذلك. وتتمحور هذه القضية حول رسالـة وردت من مجهول تتضمن وثيقة كشفت كيف خططت الحكومة البريطانية لقلـب وصول صواريخ كروز مـن الولايات المتحدة على الأراضـي البريطانية. وتحولت هـذه الرسالـة إلى سبـق صحفي على الصفحـات الأولى للجريـدة، وقـام القاضي بإصـدار حكم علـى الصحفي يقضي بتسليم الوثيقة أو مواجهة الغرامة أو السجن، فقد كانـت المحكمة عازمة علـى تحديد هويـة الشخص الذي قـام بتسريب المعلومات «وانتهاك صـك الأسرار الرسمية المشهور في المملكة المتحـدة». وبعد الكثير من المضايقات، أذعن رئيس التحرير مع علمه بأن ذلك سيؤدي إلى كشف هويـة مرسـل الرسالـة. فقد قـرر أنه لا يمكـن لصحيفة ليبراليـة قائمـة علـى مبـادئ الديمقراطيـة أن تتحـدى النظام القضائي.

وزيـادة في إحـراج المجلـة ، اتضـح أن مرسلـة الرسالـة هـي سـارة تيسـدول الموظفة الحكوميـة الشابـة صاحبة الشخصيـة الطيبـة والضمير الحـي والتي اعتقـدت بأن القيام بهـذا هو العمل الصحيح، ونتيجـة لهذه الفضيحة فقد جرت سارة إلى المحاكـم وحكم عليها بالسجن. ومن

ثـم رفضت بازدراء عرض صحيفـة «ذا غارديان» بالعمل لديها فور إطلاق سراحها.

لا يمكـن لأحـد أن يحـل مكـان الصحفـي المتميـز؛ ففي هـذه الحادثة، تحمـل رئيس التحريـر المسؤولية شخصياً بالإذعان لأمر المحكمة وإفشاء اسم مصدر المعلومات.

ومـن هنا نرى أن من واجب الصحفيـين اتخاذ قراراتهم بنفسهم، وفقاً لضمائرهم وحسهم بالمسؤولية الأخلاقية. فالكشف عن مصدر المعلومات هو أمر لا يمكن الاستخفاف به.

منذ سنـوات مضت، لم يعطَ مراسل شـاب- من صحيفة بيتربـورو ستاندرد البريطانية المتوقفة عن العمل- فرصة للرفضـ عندمـا وجـه له رئيـس التحريـر أمـراً مباشراً بحضـور مسئول كبير في الشرطة بتسليم دفتر ملاحظاته الـذي كـان ينطوي علـى معلومات مـن شأنهـا أن تكشف أسمـاء المخبرين في قضية مخدرات. وقد يجد العديد من المراسلـين أنفسهـم في مواقف مشابهـة، ولكنهم في أكثر الأحيان يعتمدون على رؤساء التحرير لدعمهم وإخراجهم من ورطتهم.

أمـا الصحفيـون المستقلـون، فإنهم في العـادة لا يجدون أحـداً يمكنهم الاعتماد عليـه باستثناء نقابتهم. ففي عام ٢٠٠٨، أمـرت شرطة دائرة مانشستر الرئيسية الصحفي البريطـاني المستقل شيف مالـك بتسليم جميع المواد التي جمعهـا من مصـادره بهدف تأليف كتاب يـدور موضوعه حـول الإرهـاب، وقـد أيـدت الشرطـة طلبهـا بحكم من محكمة البدايـة. وبعد معركة قضائيـة حصل فيها مالك على الدعم من اتحاد الصحفيين الوطني، حكمت محكمة الاستئناف بـأن الشروط الـواردة في الأمر القضائي غير محددة.

وأفـاد القاضـي اللورد جـون دايسون بأنه مـن الضرورة بمكـان أن تعمل المحاكم علـى حماية الصحافة إلى جانب محاربتهـا للإرهـاب. «يجب تحقيق توازن مـا بين حماية المـواد السريـة للصحفيـين ومصلحتنا جميعـا في تسهيل فعالية التحقيقات ضد الإرهاب».

ومـن ثـم أضـاف «فيمـا إذا وجـدت معلومـات في حوزة صحفـي- كما هـي الحالة هنـا- سيكون هنـاك احتمال لحـدوث تضارب ما بين مصلحـة الدولة في ضمان إجراء الشرطة للتحقيقات التي تدور حول عمليات إرهابية بأكبر قدر ممكـن من الفعاليـة؛ وبين حق الصحفـي في حماية مصادره السرية».

كمـا أنه قال أن البرلمان لم يعـطِ الصحفيين الحق المطلق في حماية مصادر معلوماتهم.

وقد علق مالك بعد القضية قائلاً:

« أحيانـاً نجـد أماكن أو أشخاصـاً لا يمكن لأحد الوصول إليهم سوى الصحفيين، وتكون من مصلحة المجتمع بأسره أن يتـم توجيه الأسئلة لهـؤلاء. وفيما لو كانت الشرطة قد كسبـت الدعـوى، لكانت وجهـت ضربة قاصمـة لمستقبل الصحافـة الاستقصائية، حيث سيتـم التشكيك في قدرة الصحفي على حماية مصـادر معلوماته وبالتالي سيوهن من عزيمة المخبرين في قول الحقيقة». [٤٠]

يجب علـى الشرطـة وسلطـات التحقيق أن تـؤدي عملها دون البحـث في ملفـات الصحفيين لتحديـد هوية مسرب المعلومات، كما يجب عليهم أيضاً عدم مراقبة الصحفيين لمعرفة مع مـن يتكلمون؛ أو حتى التصنـت على هواتفهم، على الرغـم من أن هذه الممارسات أصبحت عملاً روتينياً إلى حـدٍ مـا في هـذه الأيـام حتـى في بعض أكـثر الدول الديمقراطية في العالم.

فمثـل هذه الممارسـات، لم تعد تواجه أيـة صعوبات تذكر منـذ توسيع نطـاق دائرة الحـرب على الإرهـاب والستار الأمنـي اللذيـن أصبحا واجهـة ملائمـة لمهاجمة حريات الصحفيين المدنية وحقوقهم. [٤١]

(راجـع الفصـل الثالـث، مستقبـل غير واضـح- صواب وأخطاء سياسات التخويف).

في عام ٢٠٠٧، قدم الاتحاد الدولي للصحفيين اعتراضات أمـام كل من حكومـة الولايات المتحـدة وبريطانيا وألمانيا وايطاليـا وهولندا والدنمرك حـول مواضيع عدة تضمنت التصنـت على الهاتـف وزرع الجواسيس في غرف الأخبار والتخويـف القضائـي وتقـديم الادعـاءات الباطلـة ضد

[٤٠] مجلـة « ذا غارديـان» بتاريخ ١٩ حزيران ٢٠٠٨.

[٤١] أنظر إلى تقرير اتحاد الصحفيين الـدولي ومنظمـة "استيـت واتش" حـول الحريات المدنيـة والصحافة والحـرب أنظـر إلى تقريـر اتحاد الصحفيـين الـدولي ومنظمـة "استيـت واتش" حـول الحريات المدنيـة والصحافـة والحـرب على الإرهـاب للحصول علـى معلومات حـول كيفيـة تعرض القوانـين التي تطبقهـا الـدول في جميـع أنحـاء العالم للصحافة المشروعة.

ألمانيا : وسائل الإعلام والصحفيين في نفس الكف

"يتمحور مستقبل الصحافة حول جودتها، ولكن مهمة تعريف الصحافة الجيدة لا تقع على عاتق المدير، بل يتجسد دوره في توفير أفضل الظروف للصحفيين للقيام بعملهم على أتم وجه".

بودو هومباخ رئيس هيئة الادارة- مجموعة صحف واز.

تجاوز الحوار الاجتماعي بين النقابات وأرباب العمل في ألمانيا الطقوس المعتادة من مساومة على الأجور وظروف العمل ليضع الإعلام النوعي وحرية الصحافة بثبات وحزم على جدول أعمال المفاوضات. ففي اتفاقية حاسمة في عام ٢٠٠٧، أنشأت مجموعة "واز" - الشركة الألمانية للنشر- بالشراكة مع الاتحاد الدولي للصحفيين حواراً اجتماعياً تخطى الحدود القومية حيث عمل على تغطية جميع البلدان التي تعمل فيها مجموعة "واز" ثاني أكبر دار نشر في ألمانيا.
يدعم أكبر اتحادين للصحفيين في ألمانيا- قسم الصحفيين من الاتحاد الصناعي "فيردي" ورابطة الصحفيين الألمانية- وضع مجموعة من قواعد ممارسة المهنة داخل المؤسسات الإخبارية الكبرى، وجاءت اتفاقية مجموعة "واز" والاتحاد الدولي للصحفيين لتعزز المفاوضات المفصلة حول قوانين التحرير التي تربط مجلس العمال مع الإدارة.
ويطبق نظام مماثل في شركة آكسل سبرينغر، كما تبنت مجموعة برتلزمان- وهي واحدة من أكبر المجموعات الإعلامية في العالم- نظاماً لتعمل على تطبيقه في دار النشر "غرونر وياهر" وقناة "RTL" التلفزيونية وذلك في تشرين الأول ٢٠٠٨، وما زال النظام قيد المناقشة في مجلس عمال الشركة. وبات نظام سبرنغر المتواجد منذ سنوات يشكل جزءاً من عقود عمل الصحفيين الفردية، ولكن نظراً لسمعة اسم الشركة كصحيفة رائدة وبارزة- صحيفة "بيلد" اليومية، لم يعد أكيداً فيما إذا كان هذا الالتزام ل" المصداقية الصحفية" هو المحرك الرئيسي لمعايير التحرير أم لا.

تشير اتفاقية "واز" (اطلع على الملحق) إلى إحداث تغير في جدول الأعمال الاقتصادي والاجتماعي المتعارف عليه ما بين النقابات والإدارة بما في ذلك الالتزام المشترك لعدم التمييز الذي يلتزم به كلا الجانبين:

"تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع والعمل على مراعاتهما دون أي تمييز يقوم على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الأصل الوطني أو الأصل الاجتماعي أو الرأي السياسي أو الدين".

ويوفر الاتفاق مظلةً تندرج تحتها مناقشة الشكاوي المتعلقة بالمشاكل المنبثقة عن علاقات العمل من أي بلد من بلدان جنوب شرق أوروبا الثمانية (البانيا والنمسا وبلغاريا وكرواتيا ورومانيا ومقدونيا وهنغاريا وصربيا) حيث تنشر "مجموعة واز" صحفها أو مجلاتها.
وبهدف بث الحياة في هذه العملية، اتفق الجانبان على تنظيم اجتماع سنوي يعد الأول من نوعه في هذا المجال، وكان قد انعقد في شهر أيار من عام ٢٠٠٨ في مجمع منجم "زولفيرين" للفحم في مدينة أيسن الذي أصبح حالياً يمثل موقعاً من مواقع اليونسكو للتراث الحضاري العالمي. واتفق فيه ممثلو كلا الطرفين- الإدارة والصحفيين- على عدة أمور من بينها:

- تأسيس مجلس إقليمي لمحققي الشكاوي الذي يمثلون كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة لدراسة الشكاوي المدرجة وحل النزاعات المتعلقة بها.
- النظر في تبني نظام لممارسة المهنة على نطاق المجموعة كلها؛ بحيث يستند على النظام المطبق حالياً في الصحف الألمانية "واز".
- إطلاق جائزة الشجاعة الصحفية للدول التي تعمل مجموعة "واز" فيها.
- تحضير عقود عمل على مستوى المجموعة تغطي الحقوق العمالية لصحفيي الشركة.

ويعلق أرني كونيج- رئيس اللجنة التوجيهية لاتحاد الصحفيين الأوروبيين بأنه " عندما يواجه هذا القطاع مستقبلاً مبهماً، فإن هذا النوع من التعاون ما بين الإدارة والنقابة هو الذي سيعطي مؤشراً ايجابياً". ومن ثم يضيف "لا يجب التخلي عن الأهداف الأخلاقية في الأوقات الصعبة، بل وفي الواقع، نحن نرغب بأن تصل الرسالة لعدد أكبر من أرباب العمل في وسائل الإعلام بأن نوعية العمل الصحفي هو الأهم؛ وأن عليهم أن يسيروا على خطى مجموعة "واز" والصحفيين الألمان".

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

الصحفيين من أجل اكتشاف المعلومات الخاصة بهوية مخبريهم.

ففي بلجيكا، هاجمت الشرطة المحلية الصحفي الألماني هانز مارتن تايلاك نتيجة لشكوى تقدم بها الاتحاد الأوروبي للحصول على هوية المخبرين الذين كانوا يغذونه بالمعلومات حول الفساد الدائر في بروكسل، كما واجه تايلاك تهمة رشوة ملفقة. وبعد ست سنوات من المداهمة ومع وجود حكم صادر من المحكمة الأوروبية لصالحه، ما زال الصحفي ينتظر تبرئة اسمه بشكل رسمي.

لم تعد مراقبة الصحفيين تنحصر في عملاء الحكومة فقط ، ففي أوروبا وأمريكا، تعرضت بعض الشركات الرائدة لفضائح تمخضت عن استخدامهم لمحققين خاصين من أجل مراقبة الصحفيين الذين يتناولون في كتاباتهم مواضيع بالغة الأهمية تتعلق بتلك الشركات. حيث قامت شركة هويلت باكرد، في عام ٢٠٠٦، بتعيين محققين خاصين للتجسس على تسعة مراسلين صحفيين من بينهم مراسلة صحيفة «وال ستريت جورنال».

ولدخول منزلها، تم استخدام رقم ضمانها الاجتماعي بطرق احتيالية. بالإضافة لتفتيش قمامتها والاطلاع على سجلاتها الهاتفية بصورة غير قانونية. وقد كلفت الفضيحة باتريشيا دان- رئيسة شركة هويلت باكرد- وظيفتها فضلاً عن تعويضات عن الأضرار بلغت ١٤,٥ مليون دولار أمريكي.

والحادثة الأكثر فظاعة كانت تلك التي حدثت في ألمانيا في عام ٢٠٠٨، حيث تبين أن شركة الاتصالات العملاقة «دتش تيليكوم»- إحدى أعرق الشركات في ألمانيا- قامت باستخدام جواسيس سابقين عملوا في جهاز مخابرات ألمانية الشرقية السابق «الستاسي» لمراقبة مراسلين صحافيين والتجسس عليهم. وفي فضيحة أعلنتها مجلة «در شبيجل»، قيل أن الشركة قد استخدمت مستشارين في بريطانيا وألمانيا للحصول على معلومات حول هوية المخبرين ومصادر المعلومات التي استخدمها صحافيو التحقيقات في مجلة «كابيتال أند ذا فاينانشال تايمز دوتشلاند» والمتخصصة بالأعمال. ومن غير المرجح أن تكون هذه الحوادث هي الحالات الوحيدة التي يتم فيها التجسس على الصحفيين لصالح الشركات الكبرى.

وهذه المراقبة المنظمة لصحفيين- يعملون في مجال رصد الأعمال السياسية والمالية الكبرى- ستترجم بأن يغدو مخبري المعلومات أكثر حيطةً، وفقاً لاثنين من أكبر اتحادات الصحفيين في ألمانيا: الرابطة الألمانية للصحفيين و«فيردي» اللذين كانا يقودان حملة شرسة ضد المراقبة غير المشروعة للصحفيين.

والحادثة الأكثر فظاعة كانت تلك التي حدثت في ألمانيا في عام ٢٠٠٨، حيث تبين أن شركة الاتصالات العملاقة "دتش تيليكوم" قامت باستخدام جواسيس سابقين عملوا في جهاز مخابرات ألمانية الشرقية السابق "الستاسي" لمراقبة مراسلين صحافيين والتجسس عليهم.

فهم يقولون أن الهجمات الصادرة من الجهات الرسمية والتطفل من الشركات الخاصة هما أمران يتطلبان استجابة قوية من القطاع الإعلامي نفسه، فالصحفيون الذين يتعرضون لضغوطات في أعمالهم، يجب أن يحظوا بالدعم اللازم من وسائل الإعلام التي يعملون بها.

وفي العادة تجري الأمور على هذا النحو، أي كما حصل مع تيلاك الذي تلقى دعماً كاملاً من المجلة التي يعمل بها وهي مجلة «سترن» الإخبارية، إضافةً لنقابات الصحفيين المختلفة واتحاد الصحفيين الأوروبي.

كما تتحمل معظم وسائل الإعلام المحترمة مسؤولياتها المنبثقة عن حماية مصادر المعلومات، ولكن بالنسبة لفئة قليلة منها فإن الأمر ليس بهذه السهولة، حيث أنها ترفض تحمل تبعة أية مشاكل قد تنتج عن هذا المبدأ. وانطلاقاً من حماية أنفسهم، يمكن للصحفيين وضع بند في عقودهم ينص صراحةً على واجباتهم ومسؤولياتهم في هذا المضمار. وفي أمريكا، تشتمل اللوائح الداخلية للإذاعة الوطنية العام على بند ينص على هذا المبدأ صراحةً:

يجب على الصحفيين ألا يسلموا أية ملاحظات أو تسجيلات صوتية أو مواد لها علاقة برواياتهم أو أعمالهم الإنتاجية، كما يجب ألا يزودوا أية

أسئلة متكررة بخصوص حماية المصادر الصحفية

عندما أثير الجدل حول الحاجة إلى قانون لحماية المصادر الصحفية، برز معه العديد من الأسئلة الصعبة:

من هو الصحفي؟

إن تعريف الصحفي يجب أن يكون تعريفاً واسع النطاق، بهدف تفادي أي إضرار بحرية الصحافة. هل الصحفيون هم أولئك الأشخاص الذين يتقاضون أجوراً من وراء ممارستهم للصحافة، أم هم أولئك الذين يرتبطون بنظام أخلاقي مع اتحاد أو مجموعة أخرى من خلال عمل ما أو منظمة، أم هم أولئك الذين يحدثون التغيير من خلال كتابة المدونات الالكترونية التي توفر معلومات تهم المصلحة العامة؟ بدايةً يمكننا اعتبار جميع المذكورين أعلاه صحفيون. فحرية التعبير ليست حكراً على الصحفيين فقط، بل هي ملك لجميع المواطنين ومع ذلك، قد تصر المحاكم على إيجاد تعريف عملي للصحفي، إذا ما أريد أن يكون لهؤلاء استثناء في القانون.

من يجب أن يستفيد من حماية المصادر الصحفية؟

الصحفيون وأي شخص يشارك في العملية الصحفية (بما في ذلك كاتبو المدونات الالكترونية- المشار إليهم أعلاه- المرتبطون بمبادئ الحرية الإعلامية والممارسة الأخلاقية).

ماذا نعني بمصدر المعلومات؟

هو الشخص الذي يزود الصحفي بالمعلومات مع علمه بأنها ستستخدم في إعداد التقارير الصحفية. وفي العادة، يكون المصدر من بين الأقلية التي تستطيع الوصول إلى هذه المعلومات، وليس بالضرورة أن تكون جميع هذه المصادر سرية. ولكن في حالة المصدر السري، يكاد يكون أكيداً ودائماً أن يتم التعرض لمسألة الحماية، وأن يتعهد الصحفي بعدم خرق هذه السرية.

هل يتم الدفع لمصدر المعلومات؟

يجب أن لا يتم الدفع لمصدر المعلومات إلا في حالات استثنائية. وفي بعض المناطق، تعد عملية الدفع لمصدر المعلومات من الممارسات الشائعة في الصحافة الصفراء، ولكن بالطبع يعد هذا غير أخلاقي. وفي بعض الأحيان، يدفع الصحفيون لرجال الشرطة أو موظفي المؤسسات العامة من أجل الحصول على معلومات حول تحقيقات مع شخصيات بارزة نتيجة لإقبال عامة الناس على قراءة هذه الأخبار ورغبتهم بمعرفة هذه المعلومات، ولكن في الحقيقة لا تحقق هذه المعلومات أية مكاسب للمصلحة العامة، بل أن مثل هذه العلاقة تندرج تحت قائمة الفساد وليس ضمن الصحافة الأخلاقية.

ما هي المصادر التي ينبغي حمايتها؟

يتحتم حماية جميع المصادر الصحفية، وعلى وجه الخصوص المخبرون الذين يعرضون حياتهم أو أعمالهم للخطر. حيث يستحق من يجازف للكشف عن معلومات تخدم المصلحة العامة أن تتوفر له الحماية من الأخطار التي قد تحدق به فيما لو تم الكشف عن هويته. ومع أن إغفال الاسم في التحقيق الصحفي من الأمور التي تؤخذ في العادة على محمل الجد، إلا أن بعض الحالات تتطلب إغفال الاسم وخاصة إذا ما كان ذلك المصدر سيتعرض للخطر عند الكشف عن هويته.

ما هي الإجراءات الواجب حظر السلطات من ممارستها؟

يجب أن تمنع جميع أنواع الرقابة والتحقيقات في الأعمال المشروعة للصحافة من أجل الكشف عن مصدر صحفي من قبل القانون، ويتضمن ذلك "حملات تصيد المعلومات"؛ وعمليات مداهمة وتفتيش غرف الأخبار أو منازل الصحفيين؛ والتنصت على الهواتف أو اعتراضها الكترونياً أو بأي طريقة أخرى. كما ينبغي أن لا تقبل الأدلة التي تم جمعها من انتهاك حقوق الصحفيين في هذا المجال في المحكمة.

هل يوجد استثناءات مقبولة لمبدأ حماية المصدر الصحفي؟

أينما توجد استثناءات لهذا المبدأ، يجب استخدام مقاييس صارمة في التعامل مع ظروف وملابسات تطبيقها. ففي بلجيكا، على سبيل المثال، ينص القانون على أن كشف الصحفي لمصدر معلوماته تتطلب موافقة من القاضي وذلك فقط عندما تنطبق إحدى الحالات التالية:

- وجود تهديد خطير على حياة أو سلامة أشخاص معينين.
- المعلومات المطلوبة أساسية لمنع إلحاق الضرر بسلامة الناس.
- لا يمكن الحصول على هذه المعلومات بأي طريقة أخرى.

وفي النهاية، يتعين على الصحفيين وحدهم اتخاذ مثل هذا القرار، ويجب على القانون احترام حق الصحفيين بالتصرف بما يمليه عليهم ضميرهم، ويجب ألا يتحملوا أية عواقب نتيجة لهذا القرار. ولكن ضمن المناخ الحالي لوضع الصحفيين، فمن المحتوم أن تستمر عملية إلحاق الأذى بهم ومعاقبتهم على تمسكهم بهذا المبدأ.

معلومات تم الاستحواذ عليها أثناء تأديتهم لنشاطاتهم الإنتاجية إلى مسئولين حكوميين أو أية أطراف أخرى معنية أو تلك التي تمتلك النية لرفع دعوى قضائية. وفي حالة طلب مثل هذه المواد أو المعلومات من قبل أية جهة في سياق حكومي أو إداري أو غيرها من العمليات القانونية، يجب تبليغ الشركة بهذا.

تعد اللوائح الداخلية هامة في هذا المضمار، ولكن قد يجد الصحفيون أنفسهم في حيرة من أمرهم أثناء محاولتهم لحماية مصادرهم- فهل يعتمدون على القوة المعنوية للمواثيق والقوانين الأخلاقية كتلك الموجودة في الإذاعة الوطنية العامة، أم يسعون للحصول على المزيد من الحماية القانونية، وحتى لو فتح ذلك الباب أمام الجدال الصعب حول الحالات الاستثنائية كالأمن الوطني على سبيل المثال؟ أصدر اتحاد الصحفيين الأوروبيين تقييماً مفصلاً حول المعايير التي ينبغي للنقابات أن تأخذها بعين الاعتبار عند وضع إستراتيجية ملائمة لإتباعها في هذا المجال.[٤٢]

تمتلك بلجيكا واحد من أكثر القوانين شمولية حول مبدأ حماية المصادر الصحفية، حيث يمنح القانون حماية واسعة المدى للصحفيين والأشخاص الذين يعملون معهم؛ ويمنع أي نوع من المراقبة أو التفتيش للمراوغة في تجاوز هذه الحماية؛ والصحفيين محميين من المحاكمة لرفضهم الإدلاء بشاهدتهم حول تلقيهم مستندات مسروقة أو خرق السرية المهنية.

في الولايات المتحدة حيث تكبد العديد من الصحفيين مشاق متعددة لحماية مصادر معلوماتهم وصلت أحياناً إلى حد السجن، تقوم مجموعات من الصحافة الرائدة من أمثال المؤسسات والمنظمات التابعة للاتحاد الدولي للصحفيين بإدارة حملة لتعزيز إنشاء درع قانوني فيدرالي يحفظ مبدأ حماية المصادر الصحفية. ويتوقع لإدارة جديدة في واشنطن أن تفتح الباب لمثل هذا القانون.

وتحوم أسئلة كثيرة في أذهان المعنيين بهذا الموضوع، ولكن السؤال الأهم الذي يبقى عالقاً ويحتاج لإجابة من قبل هؤلاء الساعين للحصول على الحماية القانونية هو تحديد الشخص الذي يجب أن تشمله هذه الحماية. حيث أن الطبيعة المتغيرة لوسائل الإعلام والعمل الصحفي قد عملت على تغيير سوق العمل الإعلامي.

ومن ناحية أخرى، تحتاج القوانين نفسها للتعديل والتحديث للأخذ بعين الاعتبار الصحفيين العاملين في بيئة إعلامية جديدة، كما يجب تحديد حقوق كتاب المدونات الالكترونية وأصحاب المدونات الصوتية التي تعرف بصحافة المواطنين. ويثير كل هذا بطبيعة الحال أسئلة جديدة مثل السؤال من هو الصحفي وكيف يمكن لنا تحديده؟

تمتلك النقابات الصحفية إجابات خاصة بها على هذا السؤال مستلهمة إياها من الأعراف والتقاليد الخاصة في كل دولة من الدول المتواجدة فيها، ولكن في الأساس يوجد تعريف متفق عليه من قبل الجميع وهو: إذا كنت تكسب معيشتك من ممارسة العمل الصحفي، أو كنت تعترف بالمبادئ والقواعد الأساسية للمهنة وتتبعها، أو كان الدافع المحفز لعملك هو المصلحة العامة، عندئذٍ يحق لك أن تتوقع الحماية من قوانين وقواعد الحكومة السليمة أثناء حمايتك لحقوق هؤلاء الأشخاص الذين يزودونك بالمعلومات التي تحتاجها.

حماية المصادر الصحفية: الأسئلة الصعبة

يتعرض الصحفيون في زمننا الحالي لمطالب وضغوطات متزايدة للكشف عن مصادر معلوماتهم. وعندما يقرر الصحفيون الاستجابة لهذه المطالب، يتوجب عليهم الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي ستتركه هذه الاستجابة، ويوجهون لأنفسهم عدداً من الأسئلة :

- هل تم التعهد لمصدر المعلومات بالسرية؟
- من المستفيد من الكشف عن هذا المصدر؟
- من الذي سيعاني من الكشف عن المصدر ومن الذي سيخسر؟
- هل يؤدي ذلك إلى هروب مجرم من مواجهة العدالة، أو تملص إحدى الشخصيات البارزة من تحمل مسئولية تصرفاتها؟
- هل تعد هذه الحالة حقاً من الحالات التي تجد فيها الشرطة وسلطات التحقيق الأخرى نفسها غير قادرة على تقديم المعلومات المطلوبة؟
- هل سيعرض الكشف عن هذه المعلومات عمل صحفيين آخرين أو الرسالة الإعلامية للخطر؟
- هل سيقلص الكشف عن هذه المصادر من احتمالية تقدمها لإعطاء معلومات أخرى في المستقبل؟
- هل ستخدم عملية الكشف عن المصادر المصلحة العامة؟

تشير الإجابات على هذه الأسئلة في ٩٩٩ حالة من أصل ألف حالة فيما إذا كان الصحفي على حق في رفض الكشف عن مصادره، ولو اضطره ذلك أحياناً لتحمل العواقب الناتجة عن ذلك من غرامات أو حتى السجن. ومع أن حماية مصادر المعلومات مبدأ أساسي من مبادئ الصحافة الأخلاقية ولكنه لا يساوي شيئاً إلا إذا استعد الصحافيون والمحررون للتضحية براحتهم الشخصية في سبيل الدفاع عنه. وفي هذا الزمن المتخم برقابة السلطات التنفيذية والمفتقر لاحترام الحقوق المدنية، أصبح موضوع التزام الصحفيين بحماية مصادرهم أكثر أهمية من أي وقت مضى، وبذا أصبح يتوقع دخول عدد اكبر من الصحفيين إلى السجن.

[٤٢] التقرير المعد من قبل باتريك كامنكا وفيليب ليروث في عام ٢٠٠٨. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال باتحاد الصحفيين الأوروبي على العنوان الالكتروني التالي: efj@ifj.org.

الحماية القانونية سلاح ذو حدين

إن دور القانون في المسائل الصحفية هو من الأمور المعقدة التي تتطلب براعة وحذراً في التعامل معها. فردة فعل الصحفيين الأولية تقوم دائماً على مقاومة التدخل القضائي في الأمور الصحفية، ولكن على الصعيد الآخر، فهم يرحبون بالدعم المتأتي من القضاء وخاصةً عندما يفضح انتهاكاتٍ لحرية التعبير أو عندما يعزز أهمية أي عمل صحفي للجمهور. وفي بعض الأحيان، تبرز أهمية دور المحاكم في ترسيخ التوازن ما بين الصحافة الاستقصائية والمجموعات النافذة السلطة في المجتمع. فبدون أي شكل من أشكال الحماية الدستورية أو القانونية؛ وتعاضد الصحفيين بعضهم مع البعض، من المرجح ان يتعرض الصحفيون لضغوطات كبيرة.

تتبنى حوالي ١٠٠ دولة نصوصاً قانونية محددة من شأنها تعزيز حماية الصحفيين لمصادرهم، سواء في القوانين العامة أو في إطار الضمانات الدستورية لحرية التعبير. وتمنح عشرون دولة على الأقل الحماية المطلقة للصحفيين العاملين فيها. في حين لا تمنح بعض الدول أية تغطية قانونية للصحفيين، ويتعرضون للإكراه في إفشاء هوية مصادرهم الصحفية. كما يتم في كثير من الدول الديمقراطية، توسعة إطار الاستثناءات التي تقوض هذا الحق فيما تتزايد الضغوطات السياسية والقانونية بحجة الأمن الوطني.[٤٣]

إن الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان- التي تم إنشاؤها منذ ٥٠ سنة للتعامل مع القضايا التي تدعي وقوع انتهاكات للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان المطبقة في ٤٧ دولة من الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي- قدمت دعماً هاماً على مر السنين في قضية الكفاح من أجل حرية الصحافة.

فعلى سبيل المثال، وفي حكم تاريخي فريد من نوعه في عام ١٩٩٦، قضت المحكمة الأوروبية بأن القضاء البريطاني قد انتهك حق الصحفي بيل جودوين عندما أدين بتحقير المحكمة لرفضه التصريح عن هوية مصدر تسرب معلومات في قضية ادعت فيها الشركة بأن ذلك التسريب قد عرض عملهم للخطر. وقد رأت المحكمة أن لدى الموازنة ما بين حرية التعبير وحقوق الآخرين يجب أن ترجح كفة ما هو في خدمة المصلحة العامة، حتى لو تسبب نشر المعلومات السرية بإلحاق ضرر مادي بالشركة وأدى إلى فقدان الوظائف.

أفادت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنه من المحتمل أن يكون للحكم القاضي بكشف مصدر المعلومات "تأثيرٌ مثبط" على ممارسة حرية الصحافة. وخلصت المحكمة إلى أنه "بدون مثل هذه الحماية، قد تتراجع المصادر عن مساعدة الصحافة في توعية الرأي العام بشأن المسائل ذات المصلحة العامة، مما ينجم عنه تقويض دور الصحافة كهيئة رقابية حيوية والتأثير بشكل سلبي على قدرتها في تقديم معلومات دقيقة وموثوق بها.

واعتبرت هذه القضية- التي حازت على دعم قوي من قبل نقابة غودوين والاتحاد الوطني للصحفيين في المملكة المتحدة وايرلندا؛ واتحاد الصحفيين الاوروبيين - بمثابة نصر غير مسبوق للصحفيين ، فقد برهنت على أن حق الصحفيين في حماية مصادرهم الصحفية السرية هو حق مصون من حقوق حرية التعبير في إطار القانون الأوروبي.

وبعد عشر سنوات، أيدت المحكمة مرة أخرى مبادئ حرية الصحافة وأسقطت دعوى الشرطة البلجيكية التي داهمت مكاتب الصحفي الألماني هانز مارتن تيلاك

[٤٣] يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من اتحاد الصحفيين الأوروبي الذي أعد تقريراً (أيلول٢٠٠٨) حول هذه المواضيع، ومن الموقع الالكتروني تحت العنوان التالي: www. privacyinternational.org/foi/silencingsources.pdf

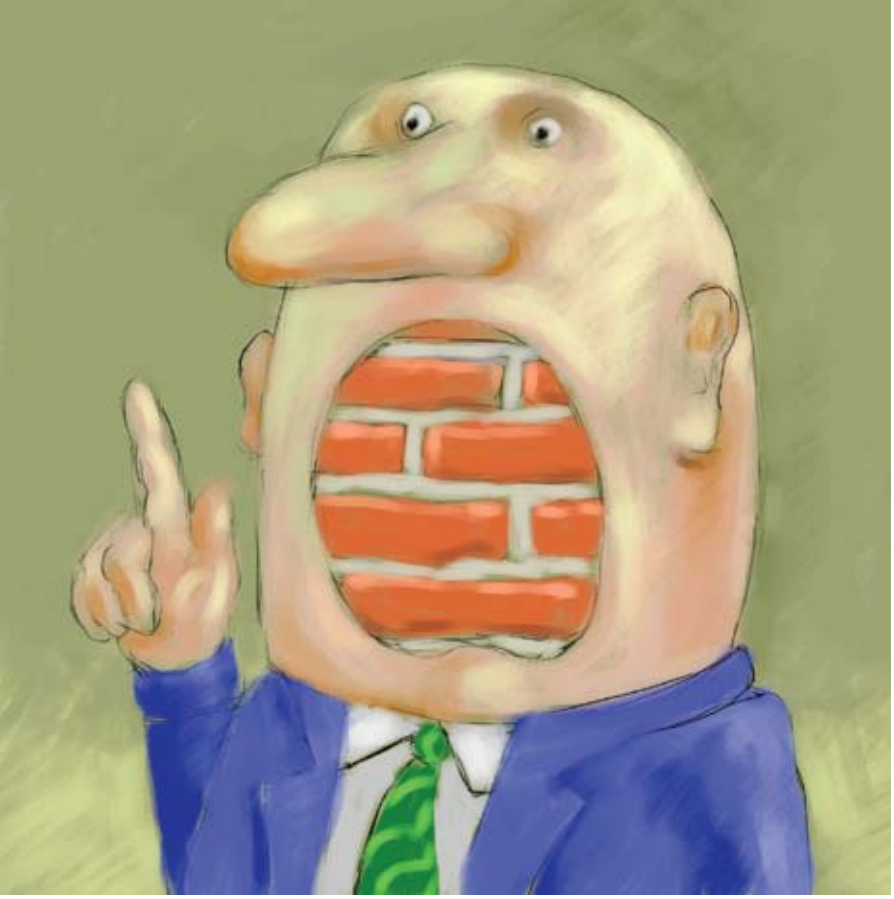

وصـادرت ملفاته الشخصية. وجاءت هذه المداهمة نتيجة لتحريضٍ من الاتحاد الأوروبي الـذي كان يحاول الكشف عـن هوية المخبر الذي كان يسرب معلومات سرية في مقر أعماله في مدينة بروكسل.

ومـع أن المحكمـة كانـت دائمـاً مـن أنصار مبـدأ حماية المصـادر الصحفيـة، إلا أنهـا عملت بشـكل مستمر على توضيـح حقيقة أن هذه الحمايـة ليست مطلقة، وقد ظهر ذلك جليـاً في الأحكام التي قضت بهـا حديثاً، حيث يبدو أن تصميمهـا على حماية المصـادر الصحفية قد ضعف، وبـدأت تقلق من الكفاءة المهنيـة للصحفيين التي مع أنها تشـكل محـوراً هامـاً إلا أن التعامـل معها ينبغـي ألا يتم ضمن إطار القضاء.

في عام ٢٠٠٦، قضت المحكمة بأن سويسرا قامت بانتهاك حرية التعبـير في قضية حكم فيها علـى الصحفي مارتن ستـول بدفع غرامـة قدرها ٨٠٠ فرنـك سويسري (أي ما يعـادل ٧٠٠ دولار أمريكـي أو ٥٠٠ يـورو) وذلـك لنشـره مقالات «المـداولات الرسمية السريـة». وتعود القصة إلى عـام ١٩٩٦ عندمـا أعد السفـير السويسـري في الولايات المتحدة الأمريكية «وثيقة إستراتيجية» في مسار المفاوضات بين المؤتمر اليهودي العالمـي والبنوك السويسرية وآخرين تتعلـق بالتعويضـات المستحقة لضحايـا الهولوكوست عن الأصـول المودعة في البنوك السويسرية التي لم يطالب بها أحد.

تم نشر الموضـوع بأسلوب حيوي، وقد انتقـده البعض بأن أسلوبـه كان عاطفياً زيادة عن اللـزوم. وقد فاجأ مجلس الصحافـة السويسـري الشخصيـات الإعلاميـة بتأييده لهـذا الـرأي وحكم بـأن ستـول «جعـل- بطريقـة خالية مـن المسؤوليـة- تعليقـات السفير تبـدو مروعـة ومثيرة للاشمئزاز».

بينمـا وجدت المحكمة الأوروبية أنـه لم يكن هناك أي داعٍ لإدانـة الصحفي أو تغريمه من قبـل القضاء السويسري، مؤكـدة أن المصلحـة العامـة المتواجـدة في جوانـب الإستراتيجيـة التـي ستعتمدها الحكومـة السويسرية في المفاوضات المتعلقة بموجـودات ضحايا الهولوكوست ودور سويسـرا في الحرب العالميـة الثانية تعد أكـثر أهمية من أسلوب عرض الموضوع. وقد خلصت المحكمة إلى أنه «في سيـاق الجدال السياسي، يكون مـن شأن مثل هذا الحكم تثبيـط همـم الصحفيين مـن المساهمة في الحـوار العام للقضايـا التـي تمس حيـاة المجتمـع، وبالتالي مـن شأنه أيضـاً عرقلة الصحافـة ومنعها مـن أداء مهمتها كمزود للمعلومات وهيئة للرقابة».

ولكن الحكومة السويسرية طالبت بإعادة النظر في الحكم، فقامت الغرفة الكبرى في المحكمة الأوروبية المؤلفة من ١٧ قاضياً بقلب الحكم بطريقة مثيرة للجدل. ومع أن الحكم الثـاني أقر بـأن مقالات ستول نشـرت في سياق حوار عام هـام ذي أبعاد دولية، إلا أنه وجـد أن هذا الكشف لتقرير السفـير يمكـن له أن يضعـف مناخ نجاح سـير العلاقات الدبلوماسية، كما يمكن أن يكون له انعكاسات سلبية على مسار المفاوضات السويسرية.

واتفـق القضـاة علـى أن الصحفي لم يتصـرف بطريقة غير مشروعة عند حصولـه على الوثيقة المسربة، ولكنهم أفـادوا بأنه لا يمكن للصحفي ادعـاء حسن النية في عدم معرفتـه للعواقب القانونيـة المتأتية مـن الكشف عن هذه الوثيقـة بموجب القانـون الجنائي السويسـري. وكما في حكم مجلس الصحافة السويسرية، وجدت المحكمة أوجه القصـور في نوعيـة المقـالات منطلقين بذلك مـن طريقة كتابتهـا وتقديمها للرأي العام، حيث إنهـا وجدت أسلوب الكتابة مثـيراً للحساسية لدرجة أنه يوحي بأن ملاحظات السفير معادية للسامية، أما المقالات فقد وجدتها المحكمة مبتذلـة وغـير دقيقة وعلى الأرجـح أن تـؤدي إلى تضليل القارئ.

أما من وجهة نظر القضاة الخمس المعارضين للحكم، فقد حـذر هؤلاء القضاة مـن أن قرار الأغلبيـة « يعد انحرافاً خطـيراً وغـير مـبرر في قضيـة سيستنـد إليهـا كسابقة قضائية فيما يتعلق بنوعية حرية التعبير وأهميتها الحيوية في المجتمعات الديمقراطية».

يتناقـض حكـم الأغلبية بشكل لافت مع المبـدأ المنصوص

عليه في الإعلان المشترك لقيادي حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الصادر في ١٩ كانون الأول عام ٢٠٠٦. وقد نص هذا المبدأ على أنه: « يجب أن لا يتحمل الصحفيون المسؤولية لنشرهم معلومات محظورة أو سرية لم يحصلوا عليها شخصياً بطريقة غير مشروعة».

إن أكثر ما يقلق في هذا الحكم الذي أصدرته الغرفة الكبرى في المحكمة الأوروبية هو توريط القضاة لأنفسهم في الجدل القائم ما بين معالجة القصة بشكل واعٍ ومسئول وبين شكليات كتابة المقالة. فحينما يبدأ القضاة بالاهتمام بشكليات القضايا التحريرية من حيث أسلوب الكتابة وطريقة التقديم، سيبدأ عندئذ الخوف بإلقاء ظلاله على الأوساط الصحفية. فليست السوابق القضائية التي تؤيد حرية الصحافة والقيم الصحفية المستندة على تقديم المصلحة العامة هي التي تؤرق الصحفيين، ولكن توجه القضاة بأنظارهم نحو عناوين المقالات والصور وسلوك الصحفيين والمحررين، بدلاً من القيم المتحققة منها في سبيل المصحة العامة ، هو ما يثير الخوف في قلوب الصحفيين من التدخل غير الضروري في عملهم.

وقد ذهبت المحكمة الأوروبية إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أنها أشارت- في قضية حديثة في مولدوفا- إلى أن الأعمال غير الأخلاقية التي يقوم بها الصحفيون قد تقوض تماماً حقهم في نشر المعلومات حتى ولو كانت هذه المعلومات تطرح قضية تهم الرأي العام. [٤٤]

وتتمحور القضية حول مقالة نشرتها صحيفة فلكس في عام ٢٠٠٣ عن مدرسة ثانوية في تشيسينا وعاصمة مولدوفا، حيث انتقدت المقالة مدير المدرسة بإساءة استخدام الموارد المالية الخاصة بالمدرسة ؛ وأخذ مبالغ وصلت إلى ٥٠٠ دولار (٣٤٠ يورو) كرشوة لقبول تسجيل بعض الأطفال في المدرسة مستندة في ذلك إلى رسالة من مجموعة من آباء الطلاب مجهولي الهوية. ومن ناحية أخرى، رفضت الصحيفة نشر رسالة من مدير المدرسة يشرح فيها وجهة نظره، مما أدى إلى اتهام الصحيفة بالمحاباة واستخدام مصادر صحفية مجهولة الهوية وعدم استخدام سبل التحقيق السليمة في الادعاءات الواردة لها.

وحينما قامت صحيفة منافسة بنشر رسالة المدير، ردت صحيفة فلكس على ذلك بكتابة مقالة ثانية كررت فيها بعض الانتقادات التي سبق لها أن أوردتها في المقالة الأولى ووعدت أن يتقدم بعض الأشخاص للإدلاء بشهادتهم في المحكمة بشأن موضوع الرشاوى. ونتيجة لذلك، قام المدير برفع دعوى مدنية بتهمة القذف وتشويه السمعة، وتقدم فعلاً ثلاثة شهود للإدلاء بشهادة مشفوعة بالقسم بأن مزاعم الرشوة هي مزاعم حقيقية. ولكن المحكمة المحلية رفضت هذه الشهادات، وقضت بأنه «حتى تكون قادراً على التصريح علناً بأن شخصاً ما يرتكب جناية الرشوة، فيجب توفر حكم جنائي بأن ذلك الشخص مذنب بتلك التهمة». وأضافت المحكمة أنه بما أن المدير لم يتم الحكم عليه بتهمة الرشوة، فلا يحق للصحيفة اتهامه بذلك. وبناءً على ما سبق، وجدت المحكمة الصحيفة مذنبة بتهمة القذف وأمرتها بالاعتذار وقضت بدفع تعويض مالي قدره

السويد: الصحفيون يقودون معركة ضد التطفل

كواحدة من أقدم الديمقراطيات في أوروبا، وضعت السويد على مر الأجيال معايير عالية لحرية الصحافة. ولكن في حزيران من عام ٢٠٠٨، انضمت السويد إلى ركب الدول التي يحدق الخطر فيها بالحريات العامة، عندما وافق برلمانها على تشريع قانون جديد يسمح للشرطة والمخابرات بمراقبة واسعة لبريد المواطنين الإلكتروني ومكالماتهم الهاتفية الدولية.

وقد وصفت جمعية الصحفيين السويديين القانون الجديد بأنه "هجوم على الحريات المدنية الذي من شأنه خلق حالة "السيطرة المعلوماتية على البلد عن طريق التجسس".

ويعلق آرني كونيغ- نائب رئيس جمعية الصحفيين السويديين ورئيس اللجنة التوجيهية لاتحاد الصحفيين الاوروبيين بأن: "هذه الخطوة مثيرة للدهشة"، ومن ثم يضيف: "وتأتي هذه الخطوة لتؤكد مخاوفنا بأن سرية وخصوصية الاتصالات الخاصة في ظل عصر الأمن سيتم القضاء عليها. وسنواجه- نحن الصحفيين- معارك جديدة من أجل حماية مصادرنا الصحفية".

وطالب الاتحاد السويدي بتعيين "لجنة لتقصي الحقائق" لمعرفة منذ متى تزاول السلطات السويدية عملية رصد المكالمات الهاتفية والرسائل الالكترونية التي تعد خرقاً للقانون السويدي.

وفوجئت الحكومة الاتحادية للبلاد من حجم المعارضة التي واجهها هذا القانون، فقامت بالإعلان عن نسخة معدلة من قانون المراقبة في أيلول ٢٠٠٨ مدعيةً أن هذه التغييرات سترضي منتقديها.

وتتلخص التعديلات بإنشاء محكمة خاصة للبت في طلبات اعتراض الرسائل السلكية واللاسلكية؛ بالإضافة إلى إمكانية مراقبة المكالمات الهاتفية والرسائل الالكترونية بعد الحصول على الموافقة على طلب خاص بذلك. وتضمنت التعديلات أيضاً التوجب على هيئات الرقابة تقديم تقرير للمحكمة يشرح فيه ما تم القيام به. إضافةً إلى بند يسمح للأشخاص موضع المراقبة تفنيد الأسباب التي تمت عملية المراقبة من أجلها والتأكد من كونها خاطئة أم لا.

وتقطع هذه التعديلات شوطاً من الطريق نحو إرضاء بعض المعارضين، ولكنها بالنسبة للصحفيين لم تقدم أو تؤخر. ويقول الاتحاد السويدي أنه في الحين الذي تم فيه توسيع حماية الكرامة الشخصية للفرد بموجب هذه التعديلات، إلا أنها لم تحقق أية مكتسبات لصحافيي التحقيقات بسبب استمرار الخطر على مصادرهم.

قادت أجنتا ليندبلوهم هولشين- رئيسة الاتحاد احتجاجاً أمام البرلمان في حزيران، وأكدت أنها على استعداد لرفع القضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أفادت: "إن هذه التعديلات ليست كافية لتلبية متطلبات الدستور السويدي فيما يتعلق بموضوع حماية المصادر الصحفية".

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

٨٨ يورو. وقد أيدت محكمة الاستئناف في مولدوفا قرار المحكمة المحلية، مما عزز الفكرة القائلة بأن وسائل الإعلام لا يمكنها تقديم ادعاءات حول شخص ما لم يكن أن سبق إدانته بجريمة، ويعطل دور وسائل الإعلام كهيئة رقابية.

وعندما استأنفت الصحيفة القضية في المحكمة الأوروبية في ستراسبورغ، انقسم القضاة ما بين مؤيد ومعارض، ولكن في تموز ٢٠٠٨ حكمت الأغلبية (أربعة أصوات ضد ثلاثة) ضد الصحيفة، وخلصت إلى أن الحكم السابق لا يشكل انتهاكاً لحرية التعبير. وبهذا القرار، رجحت المحكمة كفة القصور في نوعية الصحافة فوق كفة المصلحة العامة في الإدعاءات الخطيرة كالرشوة.[٤٥]

وأشارت المحكمة إلى ما يلي:

- لم يحاول مراسل صحيفة فلكس الاتصال بمدير المدرسة لمعرفة رأيه في هذه الادعاءات، ولم يقم بإجراء تحقيق بهذه المزاعم.
- رفضت الصحيفة إعطاء مدير المدرسة الحق في الرد على الرسالة المجهولة.
- اعتبرت المقالة الثانية في فلكس كردة فعل على نشر رسالة المدير في صحيفة منافسة، ونظر القضاة إليها على أنها عمل كيدي.

إلا أن المحكمة رفضت الحجج السخيفة التي قدمتها محكمة مولدوفا بشان الحكم في القضية التي تلخصت في أنه لا يمكن تقديم ادعاءات عن سوء تصرف خطير ما لم تكن قد أثبتت تلك الادعاءات في دعوى جنائية سابقة. بيد أنها رأت أيضاً أن الحق في حرية التعبير لا يمنح الصحف الحق في التصرف بطريقة غير مسئولة من خلال توجيه الاتهامات للأفراد بأعمال إجرامية في غياب الدليل المبني على أساس واقعي في الأوقات التي جرت فيها الأحداث. وقد خلصت المحكمة إلى أن الصحيفة تصرفت بإهمال فادح لواجبات الصحافة المسئولة وبالتالي قامت بتقويض حقوق الآخرين.

أما القضاة الثلاثة المعارضون، فقد صوتوا بدون أي تردد لصالح الصحيفة. وقد أشاروا إلى أن الصحيفة قدمت تساؤلات حول إشاعات ملحة وعثرت على ثلاثة شهود معروفين بأمانتهم واستقامتهم يؤكدون هذه الإدعاءات. ومن ثم أفاد القضاة بأن المحكمة عاقبت الصحيفة ليس لأنها نشرت أكاذيب ، ولكن لأنها تصرفت «بطريقة غير مهنية».

وينظر الصحفيون إلى هذا الحكم على أنه تهديد لحرية الصحافة في أقل تقدير للأسباب التي نوه عنها القضاة المعارضون بقولهم «اعتبرت المحكمة في ستراسبورغ أن عدم احترام القواعد المهنية أخطر من قمع الحوار الديمقراطي بشأن الفساد العام». ويتفق أغلبية الصحفيين مع العبارة الأخيرة للأقلية المعارضة من القضاة: «يعد اليوم الذي يطغى فيه الخضوع للممارسات المهنية الجيدة على البحث عن الحقيقة نفسها يوماً حزيناً في مسيرة حرية التعبير».

قد ينتقد معظم الصحفيين تصرف صحيفة فلكس وأسلوب تعاملها مع القصة، فقد كان ينبغي عليها أن تطلب من المدير التعليق على تلك الإدعاءات وأن تعطيه الحق في الرد عليها. ونجد هنا أن مبادرة الصحافة الأخلاقية هي بحد ذاتها رد على عدم الاحتراف على النحو الظاهر في هذه الحالة. ومع ذلك، أصدرت المحاكم في مولدوفا حكماً عكس ارتباط الإدارة السياسية بوسائل الإعلام في الماضي القريب، بينما كان ينبغي للمحكمة الأوروبية أن تضع المصلحة العامة فوق التصرفات غير اللائقة من الصحفيين.

ولكن لا توجد مؤشرات كثيرة توحي بتغلغل هذه الفكرة في العالم، ففي الواقع، أكد حكم جديد صدر في شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٨ المخاوف من أن المحكمة الأوروبية فقدت أسلوبها فيما يتعلق بموضوع التعامل مع الإعلام وحقوق حرية التعبير. وتتمحور هذه القضية حول الرسام الفرنسي للكاريكاتير السياسي- دينيس ليروي الذي تمت إدانته في عام ٢٠٠٢ من أجل رسم كاريكاتيري تم نشره في المجلة الأسبوعية اكايتزا في إقليم الباسك. وتبدأ القضية في ١١ أيلول ٢٠٠١، حين نشر ليروي رسماً كاريكاتيرياً يمثل الهجوم الإرهابي على مركز التجارة

[٤٤] د. فورهوف، المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: قضية فلكس رقم ٦ ضد مولدوفا وIRIS والملاحظات القانونية للمرصد الأوروبي السمعي والبصري ٢٠٠٨/٩ (مطبوع).

[٤٥] حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (القسم الرابع) في قضية فلكس (رقم ٦) ضد مولدوفا، الطلب رقم ٢٢٨٢٤/٠٤ للتاسع من تموز من عام ٢٠٠٨، متوفرة على http://www.echr.coe.int. واطلع أيضاً على حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٢٢ أيار من عام ٢٠٠٨ في قضية شركة أليتيا للنشر وكونستانتينيدس ضد قبرص؛ وعلى حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٨ تموز من عام ٢٠٠٨ في قضية باكس ضد لوكسمبورغ؛ وحكم المحكمة الأوروبية في ١٦ أيلول من عام ٢٠٠٨ في قضية كوك باسكو ضد رومانيا.

كوسوفو

صادف بعض الصحفيون الأسبان من قناة التلفزيون الإسبانية TVE ، بينما هم يتجولون في سيارة مصفحة في أنحاء كوسوفو، حشد هائل من القرويين الذين عثروا على شاب من مقاتلي جيش تحرير كوسوفو تعرض لإصابات خطيرة ويحتاج إلى نقله لأحد المستشفيات للحصول على الرعاية الصحية اللازمة. وتوسلت أم الشاب إليهم مساعدة ابنها، ولكنها طلبت منهم، في المقام الأول، استعادة جثة ابنها الآخر الملقاة في الغابة. وبناءً على توسلات الأم، توجه الصحفيون إلى الغابة تحت خطر إطلاق النار عليهم من قبل المقاتلين الصرب الموجودين في الجوار، وعثروا على الجثة الهامدة وأعادوها للأم.

ثم بدأوا بالتفكير بطريقة يأخذون فيها الابن الأكبر إلى مستشفى قريب في بريشتينا، فقد كانوا يعلمون أنه إذا تم اكتشاف فعلتهم فإنهم سيتهمون بالخيانة أو التجسس على الأقل، وتناقشوا لوقت في الأمر، وكانت النتيجة كما عبر عنها الصحفي في قناة التلفزيون الإسبانية- أنتونيو غارديولا: " تباً، لننسَ هذه الحرب اللعينة للحظة، فالنقطة الأهم هنا هي إنقاذ حياة الشاب" . ومن ثم وضعوا الشاب في سيارة الدفع الرباعي، وغطوه بالبطانيات ليعطي انطباعاً بأنه نائم، وشقوا طريقهم مروراً بثلاث نقاط تفتيش بأعصاب مدمرة. وعند وصولهم إلى المستشفى، رحب بهم الأطباء الصرب وقاموا بمداواة الشاب الجريح الذي نجا من تلك المحنة. وتبع تلك الحادثة استجوابات عسيرة على يد الجنود الصرب. وأفاد أحد الصحفيين في وقت لاحق أن التجربة، وعلى الأخص التعامل مع الأطباء الصرب، كانت درساً في الاحتراف المتبادل.

العالمي في مدينة نيويورك، وأورد تعليق عليه ساخر على نسق شعار للإعلان القائل: «لقد حلمنا به جميعاً.... فعلتها حماس». (هكذا)

تم نشر الرسوم بعد يومين، وكما هو متوقع تسببت الرسوم بعاصفة من الاحتجاجات. وفي العدد الذي تلاه، قامت المجلة بنشر ردود الفعل حول الرسوم وتضمنها ردة فعل الرسام نفسه الذي اعترف بحزن شديد أنه حينما أعد الرسم الكاريكاتيري لم يأخذ بعين الاعتبار المعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الهجمات. لم تكن في نية الرسام إضافة آلام جديدة فوق تلك التي أصابت الضحايا، ولكنه أراد التعبير عن مشاعره المعادية للولايات المتحدة من خلال صورة ساخرة توضح انحدار الامبريالية الأمريكية. ولكن الرسم الكاريكاتيري كان جارحاً للمشاعر بجميع المقاييس المتعارف عليها (وقد يصل البعض في وصفه إلى أنه هجومي بصورة غير مبررة نظراً للزمن الذي تم نشره فيه)، وكما يعلم معظم الصحفيين فهذه هي أصلاً الغاية من الرسم الكاريكاتيري.

وبالرغم من ذلك، اتهم المدعي العام ليروي ورئيس تحرير المجلة بالتحريض على الإرهاب بموجب قانون الصحافة الفرنسي لعام ١٨٨١، وأدين المدير بتهمة التحريض على الإرهاب بينما أدين ليروي بتهمة التواطؤ بالتحريض على الإرهاب وتم تغريم كل منهما بمبلغ ١٥٠٠ يورو.

وعبّر الرسام عن رفضه للحكم بأن رفع قضيته إلى المحكمة الأوروبية. وكان تعليقه على القضية بأنه لم يخالف القانون عندما كشف عن مناهضته للولايات المتحدة من خلال السخرية. وكانت النتيجة أن رفضت المحكمة طلبه للاستئناف بحجة أن الرسوم تجاوزت إطار انتقاد الامبريالية الأمريكية من خلال تأييد الدمار الصارخ الذي أصاب الولايات المتحدة والعمل على تمجيده. وقد صرح القضاة بأن الرسام مس كرامة ضحايا الهجوم بمجرد تعليقه المتقبل لهذا الهجوم. وبالتالي أيدت المحكمة حكم المحكمة الفرنسية وخلصت إلى أن إدانة الرسام كانت «ضرورية في مجتمع ديمقراطي».

وإذا كان لمصطلح «تأثير مثبط» (كما هو مستخدم في قضية غودوين) أي معنى على الإطلاق، فإنه ينطبق على النتائج الناجمة عن الحكم في قضية ليروي الذي ربما يعد الأكثر ضرراً في الأحكام التي أصدرتها المحكمة الأوروبية. كانت الأحكام السابقة أكثر حذراً في تحديد الخط الفاصل ما بين التحريض الحقيقي للعنف أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية؛ وبين حق الصحفيين وغيرهم بالتسبب في «المضايقة والإزعاج والإساءة» في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة.

كما يعد هذا الحكم باباً مشرعاً أمام المزيد من المحاكمات والإدعاءات حول المحتوى الإعلامي على اعتباره أنه عدواني إلى أبعد حد بدلاً من التسبب بتهديد خطير وجدي للناس والمجتمع.

ويقف العديد من الصحفيين والناشطين في الدفاع عن حرية التعبير في حيرة من أمرهم عندما يتساءلون كيف لم تستطع المحكمة التمييز بين رسم كاريكاتيري منعزل واستفزازي وعديم الاحترام ومناهض للولايات المتحدة، وبين ارتكاب متعمد ومتكرر وواضح للتحريض على الكراهية أو الإبادة الجماعية أو الإرهاب. بينما يمتلئ الآخرون بالغضب من الضرر الرهيب الذي ألحقه حماة العدالة بحرية الإعلام في قلب الديمقراطية الأوروبية. ويبدو جلياً أن الحكم قد صادق على التدخل القضائي في المحتوى الإعلامي، وشرع ضمناً سجن الصحفيين، في أقله، أحكام السجن الصادرة ضد رسامي الكاريكاتير من قبل المحاكم الأردنية واليمنية في عام ٢٠٠٦ لنشرهم رسوماً كاريكاتيرية للنبي محمد.

حـــريـــة المعلـــومـــات

شهد العقد الماضي انتشارا واسعا للصحافة الاستقصائية بعد تبني العشرات من الدول لتشريعات تمنح بموجبها لمواطنيها الحق في الوصول إلى المعلومات الحكومية. وفي زمننا الحالي، باتت حوالي ٧٠ دولة يقطنها أكثر من نصف سكان العالم تمتلك تشريعات خاصة بحرية المعلومات.

تعمل الحركات المعنية بحرية المعلومات في مختلف أرجاء العالم على تزويد الصحافة بالأدوات التي من شأنها جعل الرقابة العامة على الأغنياء والمشهورين وذوي النفوذ أكثر فعالية وأكثر جدوى.

إن تغيير تعريف الحكومة الديمقراطية يتمحور حول تكريس حق الشعب في معرفة كيفية ممارسة المسئولين المنتخبين للسلطة؛ وكيفية إنفاقهم لأموال دافعي الضرائب.

وانطلاقاً من اضطرار الحكومات والمشرعين بالكشف عن معلومات، ظهرت قصص جديدة يدور فحواها حول الفساد السياسي لم يكن من الممكن لها في السابق أن ترى النور لولا تشريع قوانين حرية المعلومات.

وترجع أصول هذه الحملة في ترسيخ مبدأ الحكومة المفتوحة إلى عام ١٧٦٦ في السويد، حيث شرع الدستور السويدي قانوناً يعطي المواطنين الحق في الحصول على أية وثيقة من الوثائق الرسمية؛ ويتيح لهم علنية المعلومات. وربما تعد ثقافة الانفتاح هذه فريدة من نوعها. واليوم في السويد، يمكن لأي مواطن تقديم طلب للوصول إلى المعلومات المتعلقة بعائدات الضريبة لأي فرد، وهو أمر لا يمكن تصوره في العديد من البلدان الديمقراطية الأخرى.

تفوق الضمانات التشريعية لترسيخ حق الشعب في الوصول إلى المعلومات في الديمقراطيات المستجدة في أوروبا الشرقية عن تلك التي تقدمها تشريعات العديد من الديمقراطيات المرسخة في أوروبا. فقد كشفت دراسة أعدتها مبادرة العدالة في المجتمع المفتوح في العام ٢٠٠٦ أن السلطات في أرمينيا وبلغاريا ورومانيا تتفوق على دول مثل فرنسا وأسبانيا في تقديم المعلومات، كما بينت أن الدول ذات التشريعات الأضعف في هذا المجال هي النمسا واسبانيا كونها لا تعتبر نشر المعلومات أمراً أساسياً في سبيل تحقيق المصلحة العامة.[٤٦]

كما لا تستطيع السلطات في النمسا نشر معلومات لها علاقة بالأمن العام أو الدفاع أو العلاقات الدولية أو المصالح الحكومية الاقتصادية والمالية. أما في اسبانيا، فيوجد حظر شامل لنشر المعلومات المتعلقة بالدفاع والأمن القومي. في حين يستثني تشريع ايطاليا من الرقابة العامة فئات كاملة من المعلومات، بما فيها تلك المتمحورة حول الدفاع القومي والعلاقات الدولية، ويحدد القانون أيضاً الحق في طلب تلك المعلومات ضمن فئة معينة من الناس ممن «لديهم مصلحة شخصية ملموسة في الحصول على هذه المعلومات للدفاع عن أنفسهم في الحالات القانونية ذات الصلة».

لا تعتبر حرية المعلومات حقاً مطلقاً في جميع الأحوال، إذ يمكن للحكومات السماح بنشرها بشكل انتقائي. ففي الصين، على سبيل المثال، يحتفظ الحزب الشيوعي بقبضة صارمة على حرية التعبير السياسية والأيديولوجية، واستحدثت قوانين لمنح الشعب الحق في الوصول إلى المعلومات من أجل استئصال الفساد في حكومات المحلية وفي الأقاليم. وبهذا الإجراء، تحاول الحكومة إرسال رسالة مفادها أن البيروقراطيين سيكونون عرضة للمساءلة العامة.

في الواقع، تدفع الحملة ضد الفساد في العالم المزيد من الحكومات الحديثة نحو انفتاح أكثر. وتسهم القوانين الصادرة بشأن حكومة منفتحة وشفافة في أي مكان في

[٤٦] لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على: حرية المعلومات في مختلف أنحاء العالم لدايفيد بانيسار- مسح عالمي لقوانين الحصول على المعلومات الحكومية http://www.privacyinternational.org/foi/foisurvey2006.pdf

العـالم في تعزيز محاربـة الفساد الذي ينمـو ويزدهر في غياب تلك القوانين. فعلـى سبيل المثال، تتوفر في نيجيريا معلومات قليلة لعامة الشعـب حول عائدات النفط الهائلة المتدفقـة إلى البلاد، حيث ما زال الجهل العام عن الواقع المالي للبلاد يشكل عقبةً أمام بناء الثقة في برامج التنمية السياسية والاجتماعية.

وعـادة ما يرفض السياسيـون ذوو النوايـا الخفية تبني الشفافيـة في سياستهم أو الانفتاح أمام المسالة الإعلامية لتأكدهم من أنها قد تنهي حياتهم الوظيفية.

أيـد الرئيس المكسيكي السابق فيسينت فوكس أثناء حكمه سـن قانون يدعـم حق الشعـب في الوصـول إلى البيانات الحكومية. ومع العلم بأن المكسيك هي دولة ألقت السلطة التنفيذيـة فيهـا بظلالها على الكونغرس الضعيف لفترة طويلـة حيـث أدى اختـلال العمـل في النظـام القضائـي وانحيـاز الصحافة للسلطة إلى عـدم امتلاك الشعب أية وسيلة للحصول على معلومـات متعلقة بالطرق التي تؤثر فيهـا الحكومة على الحيـاة اليومية للمواطنـين. أما الآن فقد تغير كل هذا، وأصبـح بإمكان الشعب المكسيكي مثلاً الاطلاع على كيفية إنفاق الأموال العامة.

ويرجع بعض الفضل في ذلك إلى فوكس، ولكن التشريعات التـي سعى لترسيخهـا في بلده وصلـت إلى ابعد مما كان يتوقع. ففي أواخر عام ٢٠٠٧، استخدمت مجلة «إيميكاس» نفس قانون حرية المعلومات الذي ناصره فوكس ودافع عنه للبحـث عن قصص تزعم أنـه استخدم أموالاً عامة أثناء فترة رئاسته لإجراء استفتاء سياسي لاختبار دعم الناس لزوجته إذا ما ترشحت للرئاسة، ومن ثم لحق هذا البحث تسـاؤلات أخرى حول ممتلكات الرئيس السابق والأراضي التـي يمتلكها. ومـن شدة الغضب الذي عـم بالبلاد، قام حشـد في بوكا دل ريو بإسقاط تمثال الرئيس السابق على الأرض.

وفي غواتيمـالا الواقعـة جنوبي المكسيـك، تم الاتفاق على قوانـين جديـدة للانفتاح بعـد عشر سنوات مـن الجدال والمناقشـة العامـة تصدرتها جهات عديـدة منها المجتمع الإعلامـي في البـلاد. ويتيـح القانـون الجديـد للشعـب الوصـول إلى المعلومات المتعلقـة بالموازنات العامة ورواتب المسئولين والنفقات المخصصة للبرامج والأشغال العامة، كما يمنـح القانون موظفي القطاع العـام مدة عشرة أيام لتقـديم المعلومات المطلوبة، وإذا لم يتم ذلك، سيتم توقيع العقوبة على المسئولين.

وعلـى الرغم من ذلك، تعمل الحكومات والسياسيون على وضـع العراقيـل والمعوقات أمـام ركب حريـة المعلومات، كونهم مـن يعاني من المساءلة الصحفية. وجد مراسل في قناة (BBC) - يغطي الأمور المتعلقة بحرية الصحافة- أن رد فعل المسئولـين التقليدي حول حرية المعلومات يكون بفرض رسوم جديدة كما جرى في تايلند واستراليا. وسيلة

إن تجربـة حمـلات حريـة المعلومـات حـول العـالم هي تجربـة حلـوة ومرة المـذاق في آن واحـد ، حيـث يتبـع طعـام النجـاح بسرعة هائلـة مقاومة المؤسسـات السياسيـة والرسميـة التي تضع العقبـات البيروقراطية للحد من الشفافية.

أخـرى استحدثهـا المسئولون لوضع العراقيـل أمام حرية الإعـلام هي تخفيض عدد الموظفـين المتاحين للتعامل مع طلبات الناس، مما سيؤدي إلى حدوث تأخيرات مطولة في الاستجابـة لتزويد طالب المعلومـات بما يريد.[٤٧] وقد علق الرئيـس الأمريكي السابق جيمـي كارتر لقناة (BBC) بأن هناك «تدهوراً خطيراً في الحصول على المعلومات» في عهد الرئيس بوش. ومن ثم أضاف «من الناحية النظرية، يجـب أن يستغـرق الوقـت الـلازم للاستجابـة لطلبـات الحصول على المعلومات حوالي ٢٠ يوماً، ولكن من الناحية الواقعية، تمدد الدوائر الحكومية الحدود القصوى للمهلة المسمـوح بها في الاستجابة لهذه الطلبات إلى ٣٠ شهراً في دائرة الزراعة وثلاث سنوات في دائرة حماية البيئة.

في كندا، قـام الصحفيون والمؤسسـات الصحفية بإعداد تقريـر حـول الأعداد المتزايـدة من مماطـلات الحكومة الاتحادية للـرد على طلبات المعلومات العامة وإخفاقها في تحديث قانـون الحصول على المعلومـات الصادر منذ ٢٥ عامـاً. وفي أيلول ٢٠٠٨، وصـف التقرير المعد تحت عنوان «التراجـع للوراء: القانون الكنـدي للوصول إلى المعلومات في إطـار السيـاق العالمي» تفاصيـل انحـدار الوصول إلى المعلومات في الوقت المناسب.

وفي الوقـت ذاته، أدت الحرب على الإرهـاب إلى تقليص المعلومـات المتاحة نتيجة لتزايد طول لائحـة الاستثناءات للمعلومـات الواجـب نشرهـا. ويتـم تمرير هـذه القيود من خـلال المؤسسـات الدولية كالاتحـاد الأوروبي والأمم المتحدة.

احتـج الصحفيون في السويد على نفـوذ الاتحاد الأوروبي وزيادة الاستثناءات التي يضعها أمام ما يمكن للصحفيين اكتشافه من خلال عملهم. وبعد فترة وجيزة من انضمام السويـد للاتحـاد الأوروبـي في عـام ١٩٩٥، قـدم اتحاد الصحفيين السويدي طلباً للحكومة السويدية في ستوكهولم بالحصـول على ٢٠ وثيقة تم توزيعهـا في الاجتماع الأمني للاتحاد الأوروبي، ولكنه حصل على ١٨ وثيقة منها. ولدى تقدمهـم لمجلـس وزراء الاتحـاد الأوروبـي للحصول على نفس الوثائق، حصلوا على اثنتين فقط.

إن تجربة حملات حرية الوصول إلى المعلومات حول العالم هي تجربة حلوة ومرة المذاق في آن واحد، حيث يتبع طعام النجاح الحلو بسرعة هائلـة مقاومة المؤسسات السياسية والرسميـة التـي تضع العقبـات البيروقراطيـة للحد من الشفافيـة. فالحملـة التي بدأت منذ عشـر سنوات مضت بهدف وضع الحكومة المفتوحة على جدول الأعمال الدولي لم تحظ بالفوز التـام، ولا زالت بعض الحكومات لم تخط خطواتها الأولى، ويلـوح في افق بعضها الآخر من بين تلك التـي شرعت حريـة المعلومـات معارك جديـدة لا بد من خوضها لإبقائها هذا الحق على مساره الصحيح.

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

[٤٧] الأخبـار العالميـة لقنـاة (BBC)، الحـق في المعرفة، 16 آب 2008

الخصوصية
وحقوق الصحفيين

يجدر بالصحفيين تفهم حاجة الآخرين للخصوصية حيث إنهم أنفسهم لديهم حياتهم الخاصة التي لا يرغبون لأحد بالتطفل عليها. وبالنسبة لمعظم الناس فلا يوجد تناقض ما بين الصحافة الصادقة وبين حماية الخصوصية. بيد أن الصحفيين لا يقبلون أن تغدو "الخصوصية" غطاءً لحماية "السرية" عندما تكون القضايا العامة على المحك.

يشكل حق الخصوصية أحد عناصر حقوق الإنسان الأساسية كحق حرية التعبير. ويتعين على الأفراد الذين يناضلون من أجل إرساء حق الخصوصية أن يحترموا سيادة إظهار الحقيقة ومبادئها، حيث يعمل العديد منهم في دول تحكمها أنظمة استبدادية وعسكرية تتداخل فيها عادةً انتهاكات الخصوصية مع انتهاكات الحقوق الأساسية الأخرى والحريات بما فيها حرية الإعلام.[٤٨]

ويجدر هنا التأكيد على أهمية كل من الخصوصية وحرية الإعلام المنصوص عليهما في جميع مواثيق حقوق الإنسان لأنهما تمكنان المرء من التمتع بالحقوق الإنسانية الأخرى كحرية التعبير وحرية التصرف حسب ما يمليه الضمير وحرية الاجتماع. والسؤال الأساسي الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن للصحفيين تحقيق التوازن ما بين احترام حقوق الخصوصية وبين متطلباتهم اللازمة لإجراء التحقيقات والمساءلة والإفصاح بصورة مشروعة؟

من النادر أن يكترث الصحفيون لأهمية الخصوصية، لأنهم يرون أن دورهم يتمحور حول خلق الشفافية والانفتاح وليس المساعدة على بناء حواجز أمام الرقابة العامة. ولكن في الحقيقة، يعمل النضال من أجل الخصوصية لصالح الشفافية وخاصة النضال من أجل قوانين شفافة تحدد كيفية استخدام السلطة من قبل الدولة وغيرها. وينطبق هذا بصفة خاصة في الوقت الذي توفر فيه تكنولوجيا المعلومات للحكومات وعملائها وسائل جديدة لمراقبة حياة المواطنين؛ وتمارس فيه بذريعة مكافحة الإرهاب والستار الأمني الضغط للتدخل بشكل أكبر في حياة المواطنين من أي وقت مضى.

ففي شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٨، حذر السير كين ماكدونالد- رئيس النيابة العامة في بريطانيا بأن التكنولوجيا أمدت الحكومة ب «قوة هائلة للنفاذ إلى المعرفة والمعلومات بشأن كل واحد منا، والقدرة على جمع تلك المعلومات وتخزينها ساعة يشاؤون ذلك». وكان قد أصدر تحذيره هذا بعد أسبوع واحد من تصريح الحكومة بأنها تبحث عن وسائل للاحتفاظ بقاعدة بيانات الهاتف والبريد الالكتروني وحركة مرور الانترنت لكل مواطن. وأفاد ماكدونالد بأن الناس قد ينتهي بهم المطاف إلى العيش مع ما لا يستطيعون تحمله: «نحن نحتاج أن نبقى متيقظين كي لا نقع تحت طائلة أسلوب الحياة الذي ينقصم فيه ظهر الحرية تحت ضغط الدولة الأمنية».

تلعب قوانين الخصوصية دوراً كبيراً في ضبط استخدام السلطة المتطفلة، ذلك كونها تضمن حرية الناس في ممارسة بعض السيطرة على معلوماتهم الشخصية.

كما يعي الصحفيون الأخلاقيون ضرورة احترام الخصوصية الشخصية، ولكنهم لا يقيمون وزناً كبيراً لخصوصية الدول أو الشركات، حيث إن المطالبة ب «حياة خاصة» في المسائل العامة تكون في العادة وسيلة للحد من الرقابة وإخفاء النفاق. وبالرغم من ذلك، فإن الخطوط الفاصلة لقوانين خصوصية الدول ترسم في العادة بشكل واضح على هيئة تشريعات وقوانين مفصلة وتشمل قضايا

[٤٨] منظمة " الخصوصية الدولية" هي مؤسسة عالمية حيوية تناضل من أجل الخصوصية. http://www.privacyinternational.org

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

كيف يمكن للصحفيين الموازنة ما بين احترام الخصوصية وبين حاجتهم للتحقيق الصحفي، والرقابة والإفصاح ؟

أمن الدولة، وكذلك حماية مصالح الشركات التجارية فإنها تأتي أيضاً على شكل قوانين واضحة.

تتمحور خصوصية المسائل التجارية حول التأكد من المحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بعمل الشركة، والتي، بالإفصاح عنها، قد تعرض الشركة لمنافسة غير عادلة. ولكن ذلك لا يعني بالطبع حصول الشركات على الحصانة من الشفافية ولاسيما من ناحية تلبية التزاماتها القانونية المتعلقة بالإفصاح وكيفية استخدام البيانات الشخصية للعملاء الذي يحصلون عليها أثناء تأديتهم لعملهم، وبالأخص المعلومات حول عادات الناس في البيع والشراء.

وتشير استطلاعات الرأي باستمرار إلى شعور المشاركين بقلق ساحق من فقدان سيطرتهم على معلوماتهم الشخصية، كما تشير إلى عدم ثقتهم في قدرة المؤسسات على حماية خصوصية معلوماتهم الشخصية. إن الخصوصية التجارية وحق الخصوصية الشخصية لا يمكن اعتبارهما أمرين متماثلين، كما يجب أن تتضمن الشفافية المرتبطة باستخدام المؤسسات العامة والخاصة للمعلومات المتعلقة بحياة الناس مجموعةً من المبادئ الأساسية التالية:

- يحق للناس الاطلاع على المعلومات المحفوظة في قاعدة البيانات وتصحيحها.
- يحق للناس معرفة ما يحدث لمعلوماتهم الشخصية عندما يتعاملون مع مؤسسة ما، والتمكن من اتخاذ القرار بشأن طريقة استخدامها.
- في الدول الديمقراطية، للناس الحق وعليهم واجب أن يلزموا حكوماتهم والقطاعات الخاصة في دولهم بتطبيق أعلى مستويات الحرص في التعامل مع المعلومات التي يجمعونها.

ولا يقف الأمر عند حد الأفراد والشركات، بل يتعداه ليصل إلى وجوب مراقبة السلطات العامة والحكومات الوطنية والمحلية من خلال نظم الإدارة الشفافة، ويعني هذا الأمر في المجتمعات المنفتحة؛ تضييق القيود الموضوعة على عملية الوصول إلى المعلومات العامة.

وبالتالي، ينبغي على الصحفيين، الذين أصبحوا يتعرضون للرقابة من قبل السلطات الرسمية بشكل لم يسبق له مثيل، أن يكونوا على رأس قائمة المنادين بحماية حقوق الخصوصية، ولو كان ذلك للدفاع عن استقلالية أعمالهم المهنية.

من الضرورة أن يدعم الصحفيون مجموعات الدفاع عن الخصوصية على المستويين الوطني والعالمي، وذلك من أجل تطبيق مبادئ الممارسات الجيدة والقواعد القانونية بشأن استخدام البيانات بالشكل المسموح به.

وتعتبراً الصحافة جزءاً هاماً من آليات إخضاع السلطة للمساءلة، ولكن الصحافة وحدها لا تكفي. فالمساءلة تتطلب أيضاً وجود نظام قضائي مستقل ومشرعين جديرين بالثقة، إضافة لمراقبين قانونيين ومدققين ومفوضين لتقديم الشكاوى وسلطات لحماية الخصوصية. ويداً بيد، ستتمكن جميع هذه العناصر من أداء دور فعال في المحافظة على مجتمع منفتح وشفاف وحساس تجاه

حقوق المواطنين وحرياتهم.

يركز الصحفيون دائماً على أهمية الشفافية وضرورتها باعتبارها أنجع الوسائل لانتزاع المصداقية من الحكومات، إلا أن الشفافية، في الواقع، هي التزام يتوجب على وسائل الإعلام أيضاً تطبيقه على أعمالها وتصرفاتها، فللجمهور الحق في معرفة كيفية جمع الصحفيين لمعلوماتهم وتخزينها واستخدامها.

كثيراً ما يخفق الصحفيون في تفهم مخاوف من هم خارج الأوساط الإعلامية، وأحياناً لا يتعمقون بالتفكير السليم قبل اتخاذهم لقرارات تتعلق بشأن التطفل على أعمالهم، وبالتالي يصبح من الواجب عليهم تبرير تصرفاتهم. كما يهمل الصحفيون، في بعض الأحيان، في أمر الإفصاح عن علاقة أعمالهم بالمصلحة العامة. فكل هذه الزلات يمكن لها أن تسهم في عدم تفهم من هم خارج الأوساط الإعلامية لطبيعة عمل الصحفيين.

لا بد من الموازنة بشكل صحيح ما بين الصحافة واحترام خصوصية حياة الأفراد وشؤونهم الخاصة، إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون الوصول إلى تفاهم مشترك حول نوعية المعلومات المقبول جمعها والإفصاح عنها؛ وحول تحديد مجموعات الأفراد التي يعزز إخضاعهم للرقابة من المصلحة العامة.

شهدت السنوات الأخيرة مخاوف تتعلق بالقوانين الجديدة الصادرة للحد من انتهاك الصحفيين للخصوصية. وفي بعض الحالات، يحاول القضاة كبح جماح وسائل الإعلام التي تتخطى حدود حقوق الخصوصية المقبولة. ففي حادثة مروعة عام ٢٠٠٨ شكلت مادة دسمة لفضيحة هزت عالم رياضة السيارات نتيجة لتورط ماكس موزلي نجل الزعيم الفاشي البريطاني سير أوزوالد موزلي فيها، وقد قام ماكس برفع دعوى ضد أكبر صحيفة أوروبية "نيوز أوف ذا وورلد" ومقرها لندن بعد أن قامت الصحيفة بنشر فيلم يظهر فيه موزلي يلهو مع خمس فتيات هوى. ولكنه لم يرفع قضيته بتهمة القذف، بل قدم ادعاءاته على أساس إساءة استخدام معلومات تتعلق بحياته الخاصة.

وقد علقت الصحيفة حول الفضيحة بأن موزلي كان يمارس «طقوس العربدة النازية» وينغمس في نزوات نازية، وقامت الصحيفة بنشر الفيلم- الذي وصف بأنه «طقوس العربدة النازية المقرفة» و «شاذ ومنحرف حقاً»- على موقعها الالكتروني مما ساهم في جذب الملايين من الزوار للموقع. واعترف موزلي بالمشاركة في ممارسات ماسوشية سادية، ولكنه نفى بشدة الأقاويل حول لعبه لدور قائد معسكر اعتقال نازي. وقد اتخذ موزلي إجراء قانوني ضد الصحيفة بعد أن ادعت الأخيرة بأن: «موزلي قام برفض ماضي أبيه البغيض في العلن فقط، ولكنه استمر بلعب ألاعيب الجنس النازية في السر».

حكم القضاء لصالح موزلي البالغ من العمر ٦٨ عاماً، والذي حارب جميع المحاولات لإقالته من منصبه كرئيس الاتحاد الدولي لرياضة السيارات «الفورميولا ون» التي نجمت عن هذه الفضيحة، وتمخض الحكم عن دفع الصحيفة لموزلي تعويضاً يبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه إسترليني عن الأضرار التي لحقت به نتيجة لنشر الفيلم. وقد قزم الحكم بالتعويضات جميع الأضرار للأحكام السابقة فيما يتعلق بالخصوصية مما أثار المخاوف حول مستقبل شرعية التحقيقات الصحفية، فضلاً عن احتمالات رفع قضايا جديدة في هذا المضمار. ويؤكد موزلي نيته شن المزيد من دعاوى التشهير؛ وعزمه على مقاضاة المؤسسات الإعلامية التي قامت بنشر تلك الصور الفاضحة في فرنسا وألمانيا وإيطاليا دون موافقته.

يتعاطف قلة من الناس مع الصحيفة لتصرفها الرخيص، كما تم اتهام الصحيفة بالتنمر على فتيات الهوى وابتزازهن لحملهن على التعاون في القضية، ولكن التعويض عن الضرر في هذه القضية بلغ ثلاثة أضعاف أحكام التعويض السابقة مما أثار مخاوف وقلق المدافعين عن حرية الصحافة. واستناداً لهذه القضية، قد يصبح من المستحيل على الإعلام الجاد نشر أي حادثة تتعرض لجانب من الجوانب الأساسية في حياة الشخص كحياته الأسرية أو سلوكه الجنسي أو توجهاته أو حالته الطبية وبيان أن ما يتم نشره يصب في صميم المصلحة العامة.

وقد لقيت قضية موزلي تأييداً عارماً من قبل تشريعات حقوق الإنسان التي تبذل جهوداً قصوى لتشريع قانون مدني جديد يعرف ب "إساءة استخدام المعلومات الخاصة". كما يمكن لانتصار موزلي هذا أن يفضي إلى فيض من القضايا المشابهة من قبل المشاهير الذين تتعرض حياتهم الخاصة للفضح على صفحات جرائد الصحافة الصفراء. وبهذه القضية، يكون كل من القضاء وموزلي قد سلم عصاً جديدة للشخصيات العامة النافذة السلطة لضرب الصحافة الشرعية والجادة.

يكمن الجواب على هذه المعضلة في تعريف واضح وصريح لحقوق الصحافة الشرعية وللخصوصية من جهة؛ وارتباط أكبر ما بين الصحافة وحقوق الخصوصية من جهة أخرى. ففي استراليا مثلاً، يعفي قانون الكومنولث للخصوصية المؤسسات الإعلامية من الملاحقة القضائية على الممارسات والأعمال التي اتبعتها تلك المؤسسات في مسار الصحافة، فيما يلزم تلك المؤسسات بمراعاة معايير الخصوصية.[٤٩]

[٤٩] بول تشادويك، مفوض فيكتوريا بشأن الخصوصية، خلال المؤتمر الإقليمي لمعالجة وسائل الإعلام والتحديات والتغيير، ٣ آذار ٢٠٠٣.

فنلندا : الخصوصية والمصلحة العامة في التغطية الصحفية للقضايا المعروضة أمام القضاء

توضح قضية الصحفي الفنلندي المستقل "بنتي أريكنين" التطورات المقلقة التي تحصل للصحفيين الذين سرعان ما يجدون أنفسهم تحت سوط قضايا القذف أو انتهاك الخصوصية، حتى في الحالات التي وضعوا أمام أعينهم أهمية المصلحة العامة؛ ويكون موضوع التقرير الصحفي متعلقاً بأشخاص يظن الصحفيون أنهم لا يضمرون النية الحسنة.

ففي عام ١٩٩٧، كتب أريكنين مقالة يدور فحواها حول قضية جنائية تنتظر البت فيها أمام المحكمة وتتعلق بامرأة متهمة بتهم مختلفة ، من التهرب الضريبي. ولم يذكر في المقالة- التي نشرت في مجلة "أليبي"- اسم المرأة ولكن ظهر اسمها الأول في قائمة محتويات المجلة. وتضمنت المقالة أيضاً نسخة من مقالة قديمة تم نشرها منذ عدة سنوات في مجلة أخرى تظهر فيها صورتها.

قدمت المرأة شكوى جنائية ضد الصحفي وعندما لم تحصل على أي نتيجة من هذه الشكوى، لجأت للقانون المدني. وفي القضية التي رفعتها، ادعت المرأة أن المقالة تسببت لها بالإهانة وعرضت افتراض براءتها للخطر حيث إن المقالة تم نشرها قبل إدانتها بالتهم المنسوبة إليها، كما ادعت أن نشر صورتها قد تسبب لها بمعاناة نفسية حيث إن المقالة، كما نسب إليها، تسببت في انتهاك خصوصيتها.

في شهر آذار من عام ١٩٩٨، حكمت محكمة البداية لصالح المرأة مؤيدة ادعاءاتها بتشويه السمعة. استأنف الصحفي ورئيس تحرير المجلة وناشروها القضية في محكمة الاستئناف في هلسنكي، وألغت المحكمة في كانون الأول ١٩٩٩ الحكم الصادر ضدهم من محكمة البداية.

وبرر القاضي الحكم بقوله: "لقد كان واضحاً من نص المقالة أن موضوعها يتعلق بمحاكمة قيد النظر، ولكن المقالة لم يكشف فيها عن اسم المتهمة في العنوان الرئيسي وبالتالي لم يفترض إدانتها بالجريمة المنسوبة إليها من مجرد قراءة عنوان المقالة، كما لم يكشف عن هويتها في قائمة المحتويات. ونحن نرى أن نشر مقالة يدور فحواها حول تهمة منظور فيها أمام المحكمة هو أمر مقبول، حتى ولو تسبب ذلك في معاناة للمتهمة. ولذا فإن هذا التصرف لا يعد تشويهاً للسمعة.... إن مقالة تعرض مثل هذا النوع من القضايا ونشر الصورة لا يشكل انتهاكاً لخصوصية المرأة".

في أيار من عام ٢٠٠٠، أدينت المرأة بخمسة من جرائم الاحتيال الضريبي وبجريمتين من التحريض على الاحتيال وحكم عليها بالسجن لمدة سنة واحدة وعشرة أشهر. ومع ذلك استأنفت المرأة حكم الاستئناف أمام المحكمة العليا في أيلول من عام ٢٠٠١، وقضت المحكمة بأن رغم عدم تشويه الصحفي وناشري المجلة لسمعتها، إلا أنهم انتهكوا خصوصيتها من خلال نشر صورتها من المقالة القديمة.

وخلص القضاء إلى: "على الرغم من أن التهم الجنائية تتعلق بمنافع مالية أساسية، إلا أنها لم تكن قضية، إذا ما تم النظر إليها وحدها، تهم المصلحة العامة في إعادة نشر القضية القديمة من جديد- كجزء من المقالة وبدون موافقة المتهمة فيها- التي تضمنت اسمها وصورتها. ومع أن الهدف يمكن أن يكون لفت النظر إلى إساءة استخدام الضمان الاجتماعي بشكل عام؛ وإلى ظاهرة اجتماعية سلبية، إلا أنه لم يكن من الضروري أو من المبرر نشر توضيح للفكرة المطروحة في المقالة دون ترخيص يتم فيه الكشف عن هوية الشخص المتهم أو المدان...".

احتج كل من الصحفي والناشر على هذا القرار، وقاموا برفع قضيتهم للمحكمة الأوروبية. ولكن كما هي الحال بالنسبة لاتحاد الصحفيين الأوروبي- أشارت المجموعة الإقليمية لاتحاد الصحفيين الدوليين إلى مواجهتهم مشكلة كبيرة في اختلاف النهج المطبقة في جميع أنحاء أوروبا.

وبدايةً، لا يوجد قوانين صارمة وراسخة مشرعة في قواعد الصحفيين الصادرة من قبل اتحاد الصحفيين في فنلندة. فهذه القواعد، الراجع تاريخها إلى ٢٠٠٥، تحث على توخي الحيطة والحذر وتبحث الأحكام التحريرية فحسب، وخصوصاً إذا لم تعرض القضية على المحكمة.

وفي الواقع، غالباً ما يمهد المسؤولين في السلطة التنفيذية الطريق أمام الإفصاح عن قضية قانونية بشكل مسبق. ففي أعقاب إطلاق النار الذي حصل في مدرسة فنلندية في أيلول من عام ٢٠٠٨، كشف وزير الداخلية بعد ساعات قليلة من الحادث عن اسم الشاب المزعوم تورطه بالقتل في مؤتمر صحفي متلفز.

وتختلف القوانين من بلد لآخر، ولكن في معظم الحالات، توضع قيود على نشر أسماء الأشخاص المدانين بطريقة تكشف هوية الضحايا ولاسيما الأطفال منهم، وقيود أخرى إذ كان الشخص المدان قاصر. وفي بعض الدول يباشر الصحفيون بإجراء تحقيقاتهم الخاصة خلال المحاكمة ويحصلون على مقابلات مع الشهود وينشرون نتائج تحقيقاتهم في الوقت الذي لا تزال فيه القضية قيد النظر في المحكمة. بينما يشكل مثل هذا التصرف في بعض الدول الأخرى تحقيراً للمحكمة.

الفلبين

خلال التغطية الإعلامية لإعصار تسونامي في أندونيسيا في عام ٢٠٠٤، اضطرت إذاعة "68H" - ومقرها جاكارتا- لإعادة بناء شبكة من الفروع في المحافظات مثل محافظة "أتشي" التي دمرتها الأمواج. كما أنها أعادت توجيه مهمة محطتها "باندا أتشي" لكي يتمكن فريق العمل لديها من مد الناس بمياه الشرب إلى جانب أعماله الاعتيادية في تغطية الحدث المفجع.

وتشير النقاط السابقة إلى مدى زيادة الانضباط الذاتي الذي يتوقع من الصحفيين ممارسته بفعالية؛ إضافةً إلى ضرورة توخي الدقة في تفسيرهم لدورهم عندما يحاجّون على أن مصلحة الجمهور في معرفة معلومات معينة؛ وأن المصلحة العامة تفوق في أهميتها المصالح المتأتية من خصوصية الشخص موضوع التحقيق الصحفي. كما يجب على الصحفيين ووسائل الإعلام مواجهة التحدي المتأتي من التفريق بين الأمور الخاصة وغيرها. وللقيام بذلك، يجب الأخذ بعين الاعتبار ما الذي يقبله الناس خارج غرف الأخبار من خصوصيات وحياة البشر وما هي المعلومات التي يمكن نشرها للعموم.

وفي جميع الحالات التي تتعرض فيها الخصوصية لخطر الانتهاك، يجب على الصحفي الأخذ بعين الاعتبار طبيعة مكانة الشخص موضوع التقرير الصحفي في المجتمع وسمعته ومركزه في الحياة العامة.

هل يتمتع هذا الشخص بتلك الأهمية نتيجة لمركزه العام كما هي الحال مع السياسيين والقضاة وآخرين ممن يشغلون المناصب التي تشغل بالانتخاب؛ والذين يمارسون السلطة ويعانون لأسباب تتعلق بالديمقراطية والمصداقية من فقدان الخصوصية؟

هل يتمتع هذا الشخص بتلك الأهمية نتيجة لشهرته كما هي الحال مع نجوم الأفلام ومغني البوب والشخصيات الرياضية ورجال الأعمال وآخرين ممن يطلبون الدعاية ويعتمدون عليها لتغذية نجاحاتهم وبذلك يتنازلون عن حقهم في الخصوصية؟

أم أن أهميته تتأتى فقط نتيجة نزوة عابرة كما هي الحال في فكرة أندي وورهول بأنه يمكن للجميع أن يكونوا "مشهورين لمدة ١٥ دقيقة"؟

كثيراً ما يجد الناس أنفسهم عالقين، عشوائياً، في خضم مأساة وكارثة، أو حتى في ضربة حظ إذا ما فازوا باليانصيب مثلاً. فهم، في هذه الأحوال، لم يضحوا بخصوصيتهم طواعيةً، ولكن الظروف هي التي جعلتها تؤخذ منهم عنوةً.

كما هي الحال أيضا بالنسبة للأشخاص المقربين من الأغنياء والمشاهير وأصحاب النفوذ أو الأسماء المعروفة. فزوجات أو أزواج كبار المجرمين وأسرهم قد يحصلون على الشهرة الناجمة عن قربهم من هذه الشخصية، ولكنها نادراً ما تكون تجربة ممتعة. ويمكن لخصوصيتهم أن تخترق بطريقة شرعية كخصوصية سائر الأفراد الآخرين ممن هم في نفس الوضع، وذلك عندما يتم توريطهم في أعمال الشخص المرتبطين به.

اللائحة لا تنتهي، وما زال هناك الكثير من الأفكار والمؤشرات الأخلاقية التي تتمحور حول حاجة الصحافة لتبرير أعمالها حينما تنتهك حقوق الخصوصية. ومع أن التوتر بين الخصوصية والإعلام باق ومستمر وخاصة في سياق المشاهير، إلا أن الصحفيين يكونون مطمئنين أكثر عندما يعملون على الموازنة بشفافية بين الخصوصية وضرورة الإفصاح الشرعي.

في بريطانيا العظمى، تحدد قواعد ممارسة المهنة المنبثقة عن اتحاد الصحفيين الوطني المبادئ الأساسية للصحافة المسئولة المستقلة، وتمثل نموذجاً للعديد من الصحفيين الآخرين بشأن قواعد الممارسة، وتنص من بين نصوصها الأخرى على أن الصحفي "لا يقوم بالتطفل على الحياة الخاصة لأي شخص أو آلامه أو مآسيه ما لم يبرر هذا التصرف اعتبارات المصلحة العامة".

وهذا الاعتبار الأخير "مما تتشكل المصلحة العامة؟" هو ما يحدد في النهاية حقوق الصحفيين في طرح الأسئلة وتنقيح القصص والتعليق بصورة عادلة على الأفراد.

القانون والدين، الإرهاب وخطاب الكراهية

الدين

تمتلك العديد من الدول أنظمة وقوانين توفر حماية واسعة للمجموعات الدينية أو غيرها من المجموعات. وقد وضعت هذه الحماية قيوداً تحدد فيها ما يعتبر مقبولاً قوله أو كتابته أو نشره في هذا المضمار سواء أكانت هذه القيود تشمل قوانين التجديف أي "الإساءة للعقيدة الدينية" أو قوانين خطاب الكراهية. ويقر معظم الصحفيين بضرورة وجود قوانين لحماية الناس من خطابات الكراهية، إلا أنهم يخافون من تأثير توسيع نطاق هذه التشريعات إلى "الإساءة للمشاعر" على حرية التعبير، مما قد يسبب مشاكل للصحفيين ويشكل تهديداً لحرية التعبير.

شهدت السنوات الأخيرة تطبيقات صارمة للقوانين المتعلقة بالمسائل الدينية في بعض الدول. ونتيجة لتلك التطبيقات، تعرض الصحفيون للمقاضاة والتغريم وقد وصلت في بعض الأحيان إلى درجة السجن. وبينما تبدو الدول المسلمة هي أكثر الدول تشددا في هذا الصدد، إلا أن أكثر قوانين التجديف صرامة هي تلك المطبقة في الدول التي تفتقر لحرية التعبير أو تعاني من نقص الإعلام المستقل، وفي الحقيقة إن هذا القمع لا يرتبط بدين معين. وفي بعض النواحي، يمكن النظر إلى حظر الأمور المسببة للإساءة الدينية على أنها مشابهة لتلك القوانين التي تحظر المواد المسببة للإساءة لرئيس الدولة.

يصعب على الكثير من الصحفيين التعامل مع قوانين التجديف وعلى الأخص عندما توفر تلك القوانين حماية خاصة للمعتقدات الأساسية لديانة معينة، ولكنها في الوقت ذاته، لا توفر نفس الحصانة لضروب المعتقدات الأخرى، أقلها الأفكار المبنية على النظرة العلمانية للعالم.

ولا تزال قوانين التجديف موجودة في معظم الدول الأوروبية (تم إلغاؤها في السويد واسبانيا)، ولكن من النادر أن تجد حالات يطبق فيها هذا القانون، ومن الأكثر ندرة وجود حالات إدانة بموجب هذا القانون. وحقيقة أن هذه القوانين ما زالت موجودة في سجل تشريعات الديمقراطيات الراسخة أصبحت تستخدم كمبرر من

قبل الدول التي لا تنعم بممارسة حرية الصحافة لإبقائها ضمن قانونها الجزائي أو تعزيزها، وعلى الأخص، لإبقاء الإساءة للأديان كجريمة جنائية.

في العديد من الدول التي ارتبطت أو ما زالت ترتبط بالدين بشكل قوي، يصون فيها القانون ديانة واحدة. فمثلاً، تصون قوانين التجديف في بريطانيا فقط العقيدة الإنجيلية. وقد استخدم المسيحيون في الثمانينيات هذه القوانين لمنع فيلم "حياة بريان" أحد أنجح الأفلام الكوميدية على الإطلاق، كما حاولوا مرة أخرى استخدامها في عام ٢٠٠٥ لمنع محطة تلفزيونية من عرض برنامج "الأوبرا" - برنامج جيري سبرنغر الذي دام عرضه على المسرح لفترة طويلة. وحاول ايضاً المسلمون البريطانيون في وقت لاحق مقاضاة الكاتب سلمان رشدي دون جدوى بتهمة الإساءة للأديان في كتابه آيات شيطانية، وفي محاولة أخرى في عام ٢٠٠٦ من مسلمي الدنمرك

تؤكد الأبحاث الأخيرة على أن التغطية الإخبارية للهجمات على مركز التجارة العالمي ما زالت تسهم في تشويه إعلامي لصورة الإسلام وربطها بالإرهاب.

لإقامة دعوى حول الرسوم الكاريكاتيرية للرسول محمد. ولعل أبرز ما في هذه الدعاوى أنها فشلت جميعاً.

يؤمن العديد من دعاة حرية التعبير بمن الاتحاد الدولي للصحفيين بأن قوانين التجديف هي قوانين لا مبرر لوجودها، لأنها تزود المعتقدات الدينية بحصانة خاصة لم تمنح لأنواع المعتقدات الأخرى. وبالرغم من ان المجموعات المسيحية المتشددة في الولايات المتحدة لم تركز على عمل الصحفيين حتى الآن، إلا أنها تسعى لمنع تعليم نظريتي التطور والانتقاء الطبيعي في المدارس وإلزام المعلمين قانونياً بتعليم "التصميم الذكي".

وعلى الصعيد الآخر، تتردد الكثير من الشكاوى بأن التغطية الإعلامية للشؤون الدينية غيرمتوازنة وغير عادلة. وتؤكد الأبحاث الأخيرة بأن التغطية الإخبارية للهجمات على مركز التجارة العالمي ما زالت تسهم في تشويه إعلامي لصورة الإسلام المرتبطة بالإرهاب. ففي الشبكات الإخبارية الأمريكية «ABC» و «CBS» و «NBC»، ما يقرب من نصف التصاريح المتعلقة بالإسلام عرضت الموضوع بطريقة سلبية، بينما أظهرت الشبكات الإخبارية في بريطانية «BBC» و «ITV» لهجة أقل سلبية تجاه الإسلام، ولكن تغطية الهجمات العنيفة ما زالت تهيمن على الأخبار المتعلقة بالإسلام.[٥٠] وفي ألمانيا، يحصل المسلمون على تغطية صحفية تفوق جاليات الديانات الأخرى من بوذية ويهودية بعشرين مرة، ولكن التركيز في هذه التقارير الصحفية لا ينصب على المبادئ الدينية للإسلام. ويقول الباحثون أنه طالما أن اختيار الأخبار يبقى منحصراً في الإخبارية تستمر في العمل وفق السلوك النمطي السائد، لن يكون للناس أية فرصة لتكوين رأي عادل وغير متحيز حول مبادئ الإسلام.

الإرهاب

ذكرنا في الفصل الثالث أن الأعمال الإرهابية البارزة والاستجابات الحكومية لها تعمل بالتدريج على ترسيخ ثقافة الرقابة وزيادة الصلاحيات القانونية التي تنسل إلى المجالات التي تنشط فيها حرية التعبير.

إن الجدل القائم حول كيفية تحقيق التوازن بين مكافحة الإرهاب وحماية الحريات الفردية يتربع على رأس جدول

[٥٠] وفقاً لمؤسسة المغزى الإعلامي التي تتخذ من زيورخ مقراً لها. اطلع على الموقع الالكتروني www.mediatenor.com

أعمال الدول الأوروبية وبخاصة الدنمرك واسبانيا وبريطانيا وايطاليا وبولندا – وهي مجموعة الدول الأوروبية التي ساندت غزو العراق. وفي منتصف شهر آذار من عام ٢٠٠٨، وقعت ٣٩ دولة على اتفاقية المجلس الأوروبي لمنع الإرهاب (١٨)، وصادقت عليها ست دول.

تلزم الاتفاقية الدول بتجريم «التحريض على» الإرهاب المعرف ب: « توصيل رسالة للجمهور أو بتعبير آخر نشر رسالة للجمهور بنية التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية، حيث يعد مثل هذا السلوك، الذي يؤيد سواء أكان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الجرائم الإرهابية، مسبباً لوجود خطر بارتكاب جريمة أو عدة جرائم من هذا النوع».

وتعتبر هذه الصياغة، وفقاً للمادة التاسعة عشر من مجموعة مكافحة الرقابة، بأنها واسعة إلى حد كبير والتي أفصحت بأن: المعايير الدولية تضع قيوداً على حرية التعبير لأسباب تتعلق بالأمن القومي فقط عندما يكون ثمة صلة مباشرة وفورية بين حرية التعبير ووقوع أو احتمال وقوع هذا النوع من العنف. وقد أيد مقرر الأمم المتحدة المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب هذا المبدأ، إضافة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والعديد من المحاكم الوطنية.

وفي المملكة المتحدة، يحظر قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ ليس فقط التحريض المباشر على الإرهاب، ولكن أي أمر يمكن تفسيره على أنه «تشجيع غير مباشر» أو «نوع آخر من التحريض» على الإرهاب بما في ذلك تمجيد الإرهاب. ويشيع هذا القانون الخوف بين الناس من التعبير علنياً عن آرائهم التي يمكن تفسيرها على أنها متعاطفة مع الإرهاب أو مع المسائل العالمية التي تؤجج الإرهاب؛ إضافة لآرائهم حول القضايا التي تحتاج لسماع كل رأي يدور حولها. ويحول هذا القانون أيضاً دون طرح القضايا للنقاش الفعال ويؤثر سلبياً على العلاقات الاجتماعية. فمن الأمور الأساسية لضمان حرية التعبير أن ترتبط القيود المفروضة على الناس لأغراض الأمن القومي- بما فيها منع الإرهاب- بمنع العنف فقط، وليس دفع الناس إلى الصمت.

ويعيد هذا القانون الجديد إلى الأذهان القيود والممارسات المعمول بها إبان الفترة التي كان الجيش الجمهوري الايرلندي يعمل فيها بنشاط لتعزيز النزاع المسلح في ايرلندا الشمالية ويزرع القنابل على التراب البريطاني. وفي ذلك الوقت، تم منع الحزب السياسي القانوني «شين فين» من استخدام الطيران لأنه كان من المجموعات الموالية للجيش الجمهوري الايرلندي، وتم حظر «النقاش» حول النزاع في وسائل الإعلام الرئيسية إلا فيما يقتصر على إدانة المتحدث باسم الحزب لآخر عمل من أعمال العنف أم لا. وبالطبع، تأتي هذه التدابير دائماً بنتيجة عكسية.

يتضمن تقرير أعدته مؤسسة جوزيف رونتري وتم نشره في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٦ «إن تشريعات الحكومة المضادة للإرهاب ومواقفها الرمزية تولد فيما بينها خسائر جسيمة في مجالي حقوق الإنسان وحماية العدالة الجنائية....وبالتالي فإنها تؤثر على قدرة الحكومة وقوات الأمن لكسب ثقة وتعاون الأفراد في تلك المجتمعات اللازمة لمكافحة الإرهاب».

في تقريرها السنوي للعام ٢٠٠٦، قالت منظمة العفو الدولية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والمتمركزة في لندن بأن بريطانيا تقوم بإلحاق الضرر بسيادة القانون واستقلالية القضاء من خلال قانونها الجديد في مكافحة الإرهاب. وانتقدت المنظمة الحكومات لاتباعها «سياسة المتاجرة بالخوف وسياسة مسببة للشقاق والخلاف» التي قوضت الأنظمة والقوانين وزرعت البذور لمزيد من العنف والصراع.

أما بالنسبة لفرنسا موطن أكبر تجمع للجاليات المسلمة في

القوة البغيضة للسلوكيات النمطية

تكشف الأثر السلبي للنظرة النمطية ضد الإسلام في الولايات المتحدة باستمرار خلال حملة الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٨ حيث اعتبرت دعوة شخص ما بأنه مسلم إهانة إيحاءً منها بذلك للارتباط بالإرهاب والتطرف. وقد ذكرت وسائل الإعلام "اتهامات" في تقارير صحفية تفيد بأن المرشح الديمقراطي باراك أوباما مسلم، في إشارة إلى أن حتى الإيمان بهذه الديانة يعتبر في حد ذاته جريمة. وشكلت حادثتان تلخيصاً مبسطاً للحساسيات المنبثقة عن هذا الموضوع، ففي شهر تموز، تصدر غلاف مجلة ذي نيويوركر صورة تجمع جميع أنواع التحيز في رسم كاريكاتيري تعبيري. حيث صور أوباما يرتدي العمامة ويتبادل التحية مع زوجته ميشيل أوباما بقبضة اليد، أما الزوجة فقد جعلها تبدو كمسلحة من حزب النمر الأسود الناشط في فترة الستينيات، وفي الخلفية يحترق العلم الأمريكي وصورة أسامة بن لادن معلقة على الجدار. واعتبر الرسم أنه أفضل عملية هجاء ساخر أو مبالغة مضحكة، ولكنه أثار ضجة كبيرة، وبخاصة من قبل الديمقراطيين، وتذمر العديد من الأشخاص مدعين أن "المدن الأمريكية الصغيرة" لن تفهم هذا الرسم. وبالقدر نفسه من الضجة، أثار رد المرشح الجمهوري جون ماكين، لاحقاً أثناء حملته على سيدة أفادت بأنها لن تنتخب أوباما لكونه عربياً، ردة فعل قوية فقد أجابها: " لا يا سيدتي، أوباما ليس بعربي، إنه رجل أسرة محترم".

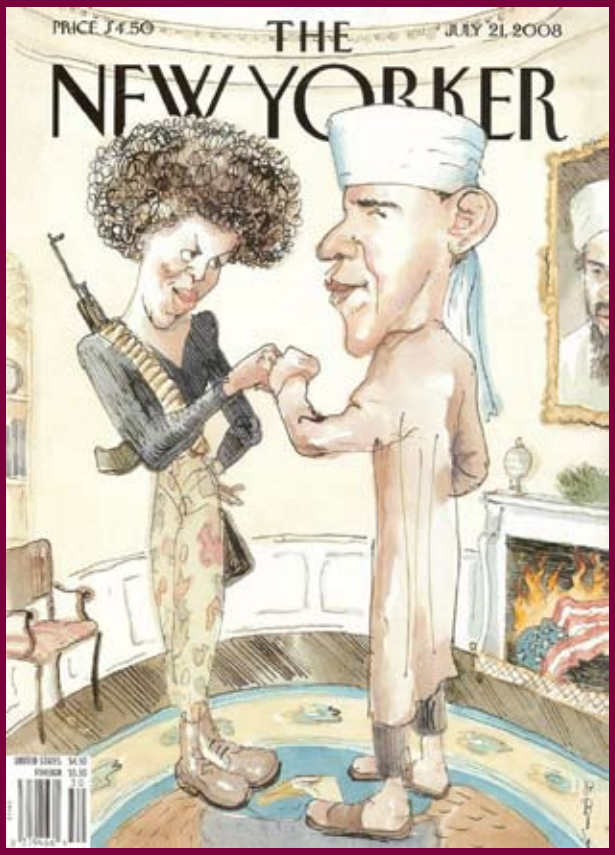

أوروبا والبالغ ٦ ملايين شخص، عملت أيضاً على تعزيز قوانين مكافحة الإرهاب مع أن قوانينها الأصلية تعد أقوى القوانين الأوروبية في هذا المجال. و يمكن لبريطانيا، من الجهة الأخرى، إدانة أو ترحيل الأشخاص المحرضين على الإرهاب؛ وإغلاق المكتبات وأماكن العبادة المستخدمة من قبل المجموعات الراديكالية؛ وتجريم الخطاب الذي «يثير أو يبرر أو يمجد» الإرهاب.

في الدنمرك، كان أول شخص يدان بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠٠٢ الذي يحظر بموجبه التحريض على الإرهاب أو تقديم المشورة للإرهابيين مواطناً دنمركياً من أصل مغربي. ويعود السبب الكامن وراء هذه الإدانة أن المتهم قام بتوزيع أقراص مدمجة تحتوي على خطب تحريضية جهادية وصور بشعة. ومن اللافت للنظر حقاً، أن يتضمن هذا القانون فرض قيود على حرية التعبير في دولة تشتهر بالتسامح مع جميع وجهات النظر.

وتوضح هذه الشواهد كيف تعمل الديمقراطيات في جميع أرجاء أوروبا على التضحية بالحريات المدنية مع علمها بأن هذه الجماعات المحتجة هي معزولة نسبياً ولو في المدى القصير على الأقل. وقد ازداد الدعم الشعبي لهذه التدابير في أعقاب الهجمات الإرهابية على مدريد في عام ٢٠٠٥ والتي تسببت في مقتل ١٩١ شخصاً، وتلك التي حصلت في لندن في عام ٢٠٠٧ وتسببت بمقتل ٥٦ شخصاً. وفي استطلاعات للرأي، أيد ٨٠٪ من الدنمركيين سن قوانين جديدة لمحاربة الإرهاب والسيطرة على الهجرة. أما في بريطانيا، صوت ٧٣٪ من الناس، في استفتاء للرأي أجرته صحيفة «الغارديان»، بأنهم على استعداد للتخلي عن بعض حرياتهم المدنية لتحسين الوضع الأمني.

ولا يقتصر هذا التوجه على أوروبا أو الولايات المتحدة ، ففي استراليا أيضاً كان لقوانين مكافحة الإرهاب أكبر الأثر على الإعلام، حيث تناقضت هذه القوانين وفقاً لمجلة «نقد الصحافة الباسيفيكية» في نيوزيلندة ودول المحيط الهادئ مع السياسات المتساهلة المطبقة فيها. وأفاد كل من الأستاذ البروفيسور في القانون الصحفي مارك بيرسون من جامعة بوند والباحثة ناعومي بست أن فيض التشريعات المشرعة منذ عام ٢٠٠١ «قد أثارت انتقادات شديدة من قبل جماعات حقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية بسبب تعريض الحريات الأساسية للخطر.... وواجه الصحفيون أعباءً حقيقيةً ومحتملةً تتضمن قيوداً مفروضة على تحقيقاتهم الصحفية المتعلقة ببعض العمليات الإرهابية؛ وسلطة جديدة للرقابة والاعتراضات تضع مبدأ سرية المصادر الصحفية في خطر؛ وتنشيط قوانين التحريض على العصيان القديمة .[٥١]

خطاب الكراهية وقوانين الإنكار

يعد مبدأ عدم التمييز من المعتقدات الأساسية للصحافة الأخلاقية، وتجد وسائل الإعلام نفسها في موقف يحتم عليها ضرورة الحذر من جميع أنواع خطابات الكراهية التي يقصد بها الحط من قدر الناس أو ترهيبهم أو التحريض على العنف أو اتخاذ إجراءات مجحفة ضد شخص أو مجموعة من الأشخاص. ويبدو ذلك جلياً في المادة السابعة من مبادئ الاتحاد الدولي للصحفيين التي تنص على ما يلي:

على الصحفي ادراك الخطر الذي يمكن أن يلعبه الإعلام في نشر التمييز والتفرقة، وعليه ان يبذل كامل جهده لتجنب تقديم تسهيلات لهذا التمييز القائم على، العرق، الجنس، التوجه الجنسي، الدين، الرأي السياسي او اية آراء أخرى، الأصول الوطنية أو الدينية، أو اي نوع آخر من أنواع التمييز.

ويعي الصحفيون المنتمون إلى أعراق وحضارات مختلفة أن الأهمية المركزية لجدل خطاب الكراهية تكمن في موازنة المفاهيم النسبية حول ما هو مقبول أو مرفوض نسبة إلى التقاليد الثقافية والدينية.

في فرنسا، يحظر قانون حرية الصحافة «الهجمات ضد الشرف» لأسباب تتعلق بالأصول الإنسانية أو الجنسية أو العرق أو الدين. وهذا التوجه له أسباب وجيهة- فأوروبا ليست بعيدة عن الهوليكوست سوى جيلين فقط- ولكن من جهة أخرى، فإنه يمكن أيضاً إساءة استخدام مثل هذا البند لكبت النقد الموجه للأحكام أو الممارسات الدينية حتى ولو كان مثل هذا النقد ليس بدافع الكراهية وهو عبارة عن تعبيراً منطلق من قناعة حقيقية لهذا الرأي.

في بعض أنحاء إفريقيا والولايات المتحدة، تَقترح بعض المجموعات الدينية والزعماء الدينيين بأن الشذوذ الجنسي «لا أخلاقي» أو ضار، وتدعي هذه المجموعات بأن إدانة الشاذين جنسياً يعد تعبيراً شرعياً عن القيم حيث إن الشذوذ الجنسي يتعارض مع معتقداتهم الدينية. أما بالنسبة للآخرين، فيعد هذا الأمر تعبير عن الخوف من الشذوذ الجنسي الذي يولد مواقف مؤذية ويشجع التمييز ويمكن أن يفضي إلى أعمال العنف.

زادت الحرب البلقانية التي اشتعلت في التسعينيات والإبادة الجماعية في رواندا من حساسية وسائل الإعلام تجاه دورها في عزل أولئك الذين يستخدمون لغة تحريضية ويؤججون الكراهية على أساس العرق والدين.

وعلى صعيد آخر، يجب على أي صحفي ألا يتشكك في قدرة وسائل الإعلام في إلحاق الأذى الكبير عندما تكون هذه الوسائل تحت سيطرة قوى متعصبة وعديمة الرحمة.

ففي وقت الإبادة الجماعية في رواندا، ساءت سمعة راديو وتلفزيون «ليبر دي ميل كولينس» بسبب نشراته الإذاعية التي حثت قبيلة الهوتو على قتل قبيلة التوتسي. وانتقدت الإذاعة الخاصة، التي تأسست في عام ١٩٩٣، محادثات السلام بين رئيس الحكومة الرواندية جوفينال هابياريمانا ومتمردي التوتسي في الجبهة الوطنية الرواندية المتمردة بقيادة التوتسي. وبعد مقتل هابياريمانا اثر إسقاط طائرته في شهر نيسان ١٩٩٤، طالبت الإذاعة ب «حرب حاسمة» ل «القضاء على الصراصير» (المقصود هنا التوتسي)، ولعبت الإذاعة دوراً هاماً في تنظيم المليشيات، وقامت بإذاعة أسماء عدد من الأشخاص مطالبة بقتلهم، وفوق هذا كله، حرضت على الكراهية:

« في الحقيقة، سيفنى جميع التوتسيين، وسيختفون من هذه البلاد.... إنهم يختفون شيئاً فشيئاً بفضل الأسلحة التي تبيدهم، إنهم يقتلون كالجرذان».

وما إن بدأت قوات الجبهة الوطنية الرواندية بالتحرك عبر البلاد خلال عام ١٩٩٤، هرب مذيعو راديو«ليبر دي ميل كولينس» إلى زائير سابقاً وجمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً. في حين تم العثور على بعض المسئولين عن الإذاعة وتحويلهم للمحاكمة في المحاكم الدولية ومن ثم سجنهم.

وفي نفس الفترة الزمنية، أثار الصراع الدائر في البلقان أمثلة مقلقة أخرى من استخدام وسائل الإعلام لقلب المجتمعات المحلية ضد بعضها البعض. فقد أضحت وسائل الإعلام في صربيا وكرواتيا وأجزاء من البوسنة منابر للمناداة بالعنف القومي وذلك بتحريض من القادة السياسيين عديمي الرحمة والمؤرخين والأكاديميين المتعصبين أصحاب النظريات المنحرفة حول التفوق العرقي، ولعبت وسائل الإعلام هذه دوراً أساسياً في خلق العداء بين المجتمعات المحلية التي كانت قد تمكنت من التعايش معاً لعقود طويلة.

وفيما أضحت وسائل الإعلام الرئيسية عقبة في طريق السلام، عمل الاتحاد الدولي للصحفيين والرابطة العالمية للصحف- وهي مؤسسة تعنى بشؤون ناشري الصحف في العالم- على حشد الصحفيين الأحرار لضم جهودهم معاً. وفي ذروة الحرب، كان الصحفيون من الأطراف المتحاربة يعقدون اجتماعاً سنوياً للتعبير عن معارضتهم لخطاب الكراهية الذي نادت به وسائل الإعلام المنحازة، وقاموا بهذا العمل رغم خطورة الوضع بالنسبة إليهم. وفي بلغراد، تم اعتبار الأشخاص الذين عارضوا الحرب بأنهم خونة، ولو أن أصوات الصحفيين علت واستمع إليها الناس؛ والصحافة أدت واجبها بشكل أخلاقي، لكان بالإمكان الحد من تسارع التوجه نحو الحرب والعنف في المنطقة، وبالتالي كان يمكن لتاريخ المنطقة أن يكتب

[٥١] العدد شباط ٢٠٠٦ من مجلة "نقد الصحافة الباسيفيكية"

المحتجين الباكستانيين: الصحفيون يسعون للحوار

بشكل مختلف.

واليوم، يمكن لنا أن نجد نفس الاهتمام في السلام واحترام أصوات الأقلية في الجهود المبذولة من قبل نقابات الصحفيين، في سريلانكا والباكستان والهند وقبرص والعراق وفلسطين، التي تناضل من أجل منع وسائل الإعلام من الانحياز لجهة معينة وخدمة أغراضها في الدعاية للحرب والكراهية.

ومما لا شك فيه أن التاريخ يلعب دوراً هاماً في رسم حدود التسامح في هذا المضمار، ففي بعض الدول الأوروبية التي دمرتها فاشية هتلر كالنمسا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا (وسويسرا) شرعت القوانين التي تحظر إنكار الهولوكوست، أما في ألمانيا، يمنع ارتداء الرموز النازية.

ويؤمن الاتحاد الدولي للصحفيين أن هؤلاء الذين ينكرون وجود محرقة اليهود (الهولوكوست) يجب تعريضهم للسخرية العامة بدلاً من سجنهم. فتاريخ تلك الحقبة موثق بطريقة جيدة مما يمكن الكشف عنه للإدلاء برأي حول ما إذا حصلت المحرقة حقيقةً أم لا. ولكن الاتحاد يؤمن أيضاً أن مثل هذه القوانين ليست الوسيلة الملائمة أو الفعالة لمحاربة التمييز العنصري. وتعد كل من حرية التعبير وحرية الصحافة جزءاً أساسياً من إستراتيجية الدولة الديمقراطية لاستئصال التعصب وتنوير المواطنين. وكما عبرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عن هذا الموضوع بقولها أن حرية التعبير يمكن لها أن تتسع لتصريحات تتسبب ب «الصدمة أو الإساءة أو الإزعاج». فحرية الصحافة تكمن في كيفية تطبيق الصحفيين لهذا المبدأ في إطار مسئوليتهم الأخلاقية للحد من الضرر الحاصل.

يؤكد معظم الصحفيين أن توطيد حقيقة ما يتم من خلال الجدل القوي وليس من خلال القوانين التشريعية. حيث قدمت الإدانات القليلة لمنكري الهولوكوست حتى هذا التاريخ يد العون في الدعاية للمؤرخين غير الثقات من أمثال بريتون دافيد أرفنغ الذي حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أعوام في النمسا في العام ٢٠٠٦ بعد إدانته بإنكار الهولوكوست. وقد تعزز هذه الحالات أيضاً من مكانتهم كمخالفين للرأي بدلاً من معالجة المشكلة الحقيقية التي تكمن في التمييز العنصري.

وتوجه قوانين الإنكار مشكلة أخرى تتلخص في احتمالية انتشارها. ففي تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية مشروع قانون يحظر فيه إنكار الإبادة الجماعية للأرمن عام ١٩١٥. وعلى الصعيد الآخر، تحظر تركيا استخدام تعبير الإبادة الجماعية بشأن مقتل الأرمن على أيدي الإمبراطورية العثمانية، وقد قامت تركيا بمحاكمة الكاتب أورهان باموك بتهمة « إهانة الهوية التركية» بعد أن أشار لمقتل مليون أرمني و٣٠ ألف كردي في تركيا. وتوقفت المحاكمة في عام ٢٠٠٦ لأسباب فنية، ولكن يبقى القانون في كتب التشريع الأساسية ويدافع عنه مناصروه أحياناً بالإشارة إلى وجود قوانين مشابهة له في أوروبا الغربية. وفي حادثة أخرى تدور حول هذا الموضوع، أدين الصحفي والكاتب هرانت دينك في عام ٢٠٠٥ لكتاباته حول الإبادة الجماعية الأرمنية. وكان قد تلقى التهديدات من قبل المتعصبين القوميين الذين اعتبروه خائناً، وقُتل في كانون الثاني عام ٢٠٠٧. وفي أيلول من عام ٢٠٠٨، وجهت التهم للكاتب التركي تيميل ديمرير بموجب نفس القانون بعد أن أبدى رأيه في العلن حول مقتل دينكز

وهذا الأمر يثير السخرية إذ من المحتمل أن تسعى دول متعددة لتوطيد الرواية التاريخية الملائمة لأهدافها من خلال مطالبة الكتاب والصحفيين وجميع المواطنين باستخدام صيغة واحدة للأحداث وهي الصيغة الموافق عليها من قبل الحكومة، مما يفتح الطريق أمام إخضاع حرية التعبير للأجندة القومية في جميع أرجاء العالم.

إن قوانين حظر خطابات الكراهية هي الطريقة الشرعية لمحاربة التمييز العنصري، بقدر ما هي حماية للمجموعات الضعيفة من الضرر الحقيقي كالتحريض على العداء أو التمييز أو العنف. وتكمن مشكلة وحيدة في هذه المسألة وهي أن تطبيق قوانين حظر خطابات الكراهية في بعض البلدان قد يذهب إلى ما هو ابعد من الغاية الأساسية لسنها عن طريق منع أية تصريحات يمكن فهمها على أنها عدوانية.

التشهير

إن أول درس يتعلمه الصحفي الشاب في بداية حياته العملية هو أن السمعة هي رأس المال الحقيقي للصحافة، إنها ما يؤجج الحماسة لكتاب معينين والتميز داخل غرف الأخبار، وهي ما يحفز اهتمام وسائل الإعلام بحياة الشهرة التي يتمتع بها الآخرون، إنها الهم الأكبر للمحامين ورؤساء التحرير والملاك في كل مؤسسة إخبارية عندما يقدمون تقريراً صحفياً حول مسائل تضر بحياة الآخرين أو تقلل من شأنهم.

يستخدم التشهير، في العديد من الدول، كسلاح قانوني مباشر من قبل الحكومات والأشخاص ذوي السلطة لمعاقبة الصحفيين الفضوليين وللعمل على إعاقة التقارير الصحفية الصادقة. ولا تدرك العديد من الدول ضرورة تحقيق التوازن الملائم بين حماية السمعة وحرية الإعلام، خاصة حينما تستعمل هذه القوانين لملاحقة الصحفيين بدلاً من النظر للتشهير كمحل للدعاوى القضائية الحقوقية بين الأطراف.

يودع الصحفيون في الصين واليمن في السجن فقط لكونهم يمارسون عملهم ويؤدون واجبهم الصحفي.

وكان قانون التشهير يستخدم في عهد ميلوسيفيتش في يوغسلافيا السابقة كسلاح لإسكات النقاد، وكانت الأحكام، في بعض الأحيان، تنطق دون معرفة رئيس التحرير أن مؤسسته الإعلامية تخضع للمحاكمة، وكانت الغرامات التأديبية تفرض بصورة لا يمكن فيها للمؤسسة الإعلامية أن تدفعها، لتصادر بعد ذلك ممتلكاتها.

ينادي الاتحاد الدولي للصحفيين على مدار عدة سنوات - بالمشاركة مع مجموعات عديدة من مؤيدي حرية الصحافة- بفرض حظر عالمي على استخدام القانون الجنائي ضد وسائل الإعلام، ولكن الأحكام الجنائية المتأصلة في قوانين التشهير حتى في الدول الديمقراطية- وإن كان لا يتم تطبيقها إلا فيما ندر- تشكل عقبة حقيقية أمام فرض حظر عالمي على تلك القوانين.

فعلى سبيل المثال، نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٥ في خمس قضايا من أصل ست تتمحور حول حرية التعبير في دول أوروبا الغربية ، وتتعلق بقوانين التشهير، فوجدت المحكمة في أربعة منها انتهاكاً لحرية التعبير.

وما زال ينظر للتشهير كجريمة في الغالبية العظمى من دول أوروبا الغربية ويعاقب عليه بالتغريم، وفي بعض الأحيان، بالسجن. ففي هولندا، سجن أكثر من ١٠٠ شخص- وفقاً لأرقام رسمية هولندية في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني من عام ٢٠٠٢ وحزيران ٢٠٠٤- بتهمة التشهير والقذف والتحقير. كما أودع صحفيون في بلجيكا والدنمرك وفنلندة وايطاليا ومالطا والنرويج وسويسرا في السجن بتهم مشابهة.

ترجع معظم هذه القوانين إلى القرن التاسع عشر أو حتى إلى ما قبل ذلك، ومع أنها غدت نادرة التطبيق في زمننا

الصورة: الصحفي الصيني المسجون شاي تاو. ©CPJ

الحـالي في بعض البلدان ، إلا أنهـا تبقى منصوصاً عليها في التشريعـات القانونية. ففي المملكـة المتحدة على سبيل المثـال، لم تستخدم هذه القوانين منـذ ٣٠ سنة ولكنها لم تلغ أيضاً.

تتجـه الديمقراطيـات الشابـة- كالبوسنـة والهرسـك وأوكرانيـا وجورجيـا وغانـا وتوغـو وجمهوريـة إفريقيـا الوسطـى- بشـكل واضح نحو تطبيق مبـدأ عدم التجريم الذي لم تتبنه العديد من الدول الأوروبية حتى الآن، ويعود السبب في ذلك على الأغلب إلى أن هذه البلدان تعرف حق المعرفة الحاجة لإلغاء قوانين التشهير الجنائية ، نتيجة لما مر عليهم خلال حقبات مـن استخدام هذه القوانين لمنع تقديم التقارير الصادقة وقمع المعارضة.

ينبع قلق الصحفيين بشأن هـذه القوانين من استخدامها لحماية الشخصيات العامـة والدولة والهيئات الحكومية، علـى الرغم مـن الهدف الواضح من فحـوى قانون حقوق الإنسان الذي يتلخص في أن الشخصيات العامة والهيئات الحكومية يجب أن تتحمل النقد بشكل أكبر من الأشخاص العاديين وليس أقل.

مـا زال القانـون الجزائـي النمساوي يحظـر «الانتقاص مـن الدولة النمساويـة أو رموزها الوطنيـة بشكل علني». أما القانـون الجنائي الإيطـالي، فهو ينطـوي على قائمة طويلة من الأحكام المتعلقة بالإساءة للرئيس، والجمهورية والقـوات المسلحة وشعارات الدولـة وغيرها. وفي هولندا، يحظر «توجيه إهانة للملك».

وبالرغـم مـن عـدم استخـدام هـذه القوانـين في زمننا الحـالي، إلا أن وجودها في نصوص التشريعات الأساسية يعنـي احتمالية إعادتهـا للحياة بصـورة تعسفية، ويعطي الانطبـاع للدول الأخـرى بالمصادقة علـى شرعيتها، مما يشكل تهديداً خطيراً على حرية التعبير.

فالمشكلة تصل إلى ما هو أعمق من استخدام هذا القانون الجائـر ضد انتقادات الصحفيـين العادلة أو ضد حق كل مواطـن في التعبير عن نفسه بحرية، وحتى في حال تسببه بالإساءة للأفراد أو الدولة.

وبالرغم أن إلغاء قانون التشهير من القانون الجنائي يعد أهـم مطالب حرية التعبـير، فإن قضايـا التشهير المدنية يكـون لهـا أثرها الكبير علـى الممارسـة الصحفية الحرة ويعود ذلـك في الأساس للمغـالاة في التعويض عن الضرر في القوانـين. وكمثال على هـذا التطبيق، منحت المحكمة في ٢٠٠٦ لرجـل الأعمال الايرلندي دينـس أوبريان، أحد أغنـى عشرة رجـال في ايرلندة، تعويضـاً بقيمة ٧٥٠٠٠٠ جنيـه إسترليني لاحقاً لاتهامه بالفسـاد من قبل صحيفة ايرلنديـة علـى الرغم من اعترافها بعـدم صحة القصة. وفي حقيقـة الأمر، يعـد أوبريان نوعاً مـا شخصية عامة،

EXPRESS

www.express.co.uk WEDNESDAY MARCH 19, 2008 40p

te and Gerry
cCann: Sorry

Express today takes the ented step of making a e apology to Kate and Cann. because we accept that a f articles in the newspaper gested that the couple e death of their missing Madeleine and then up. wledge that there is no whatsoever to support y and that Kate and Gerry etely innocent of any nt in their daughter's disappearance. We trust that the suspicion that has clouded their lives for many months will soon be lifted. As an expression of its regret, the Daily Express has now paid a very substantial sum into the Madeleine Fund and we promise to do all in our power to help efforts to find her. Kate and Gerry, we are truly sorry to have added to your distress. We assure you that we hope Madeleine will one day be found alive and well and will be restored to her loving family.

e & Gerry McCann: Sorry

nd Kate McCann

THE Daily Star today makes a wholehearted apology to Kate and Gerry McCann for stories suggesting the couple were responsible for, or may be responsible for, the death of their daughter Madeleine and for covering it up. We now recognise that such a suggestion is absolutely untrue and that Kate and Gerry are completely innocent of any involvement in their daughter's disappearance. As an expression of our regret we have now made a substantial donation to the Madeleine Fund in the hope that it helps efforts to find her. We sincerely apologise for any additional distress we have caused the family.

أسفل الصورة: التعويض: كيف اعتذرت الصحافة الصفراء؟ الصورة من وكالة الأنباء الفرنسية ©AFP- تصوير اليساندرو أبونيزيو

ووفقاً للأحكـام السابقة في القضايا المنبثقة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسـان ينبغي على الشخصيات العامة أن تظهر درجة عالية من التسامح تجاه النقد.

في المملكـة المتحدة- التي بقوانينهـا المتساهلة مع المدعين في دعـاوى القـذف والتشهـير- تستمـر الجهـود الرامية لتغيير مواقف المشرعين والقضـاة ، ولكن وسائل الإعلام الساعيـة وراء السبق الصحفي تجعل هـذه المهمة أصعب وخاصـة عندمـا تستخدم وسائـل مريبة وغـير عادلة في أساليـب التحقيـق، لتعرض بذلك أخلاق المهنـة للشبهة وتقوض الحجج المؤيدة لإصلاح هذا القانون.

وفي الحقيقـة، أصبحـت بريطانيـا هـي المكـان الملائـم للمشاهير الساعـين للاقتصاص من جرح كبريائهم على يـد وسائل الإعـلام، ويتمثل هـذا في مضاعفة عدد نجوم

أحد الأمثلة الصاعقة يبرز في التغطية الإعلامية لقصة اختفاء مادلين ماكين- الابنة الصغيرة لكايت وجيري ماكين من منزلهم في البرتغال أثناء تمضيتهم للعطلة في شهر أيار ٢٠٠٧، وكيفية انتهاك الصحف للمبدأ القائل بأن الناس أبرياء حتى تثبت إدانتهم.

المسرح والشاشة الذين لجأوا للقضاء في عام ٢٠٠٥، وشكلوا ما يقارب ثلث القضايا المرفوعة في انجلترا وويلز في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، مما ساعد في جعل لندن عاصمة التشهير في العالم.[٥٢]

اكتشف النجوم العاملون في الولايات المتحدة من أمثال نيكول كيدمان ودافيد هاسلهوف أنه من الأسهل ربح قضية تشهير في محاكم المملكة المتحدة منها في محاكم بلادهم. ويعكس ازدياد عدد قضايا التشهير المرفوعة من قبل المشاهير تنامي اهتمام الصحافة بهم وتزايد عدد التحقيقات الصحفية الدائرة حولهم، ولكن الآخرين يشعرون بالقلق من أن تكون ممارسات المحامين هي العامل المشجع لازدياد مثل هذه القضايا. ففي عام ٢٠٠٨، دعت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة المملكة المتحدة لإعادة النظر في استخدام المحامين لمبدأ «لا فوز لا أجر» في عقود أجورهم في قضايا التشهير.

إن الأمثلة البارزة للمعايير الصحفية الضعيفة ترمي بثقلها على كاهل التأييد العام لوسائل الإعلام، وتجعل الأمور أصعب لإصلاح توازن القوى في قوانين التشهير. وتمثلت أحدى هذه الأمثلة الصاعقة في التغطية الإعلامية لقصة اختفاء مادلين ماكين- الابنة الصغيرة لكايت وجيري ماكين من منزلهم في البرتغال أثناء تمضيتهم للعطلة في شهر أيار ٢٠٠٧، وكيفية انتهاك الصحف للمبدأ القائل بأن الناس أبرياء حتى تثبت إدانتهم.

فقد ربح الوالدان تعويضاً كبيراً يبلغ حوالي مليون دولار أمريكي (٥٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني) من صحيفتي «دايلي اكسبرس» و«دايلي ستار» اللتين أوحيتا في مقالاتهما أن الوالدين هما المسئولان عن اختفاء ابنتهما. كما دفعت أحدى عشرة صحيفة بريطانية أخرى أكثر من ٦٠٠٠٠٠ جنيه إسترليني لأحد السكان المحليين روبرت مورات نتيجة مزاعم بتورطه في عملية الاختفاء.

كما تعرضت صحف اكسبرس لضربة أخرى تتمثل في دفعها لتعويض بلغ ٣٧٥٠٠٠ جنيه إسترليني لقذفها أصدقاء العائلة الذين كانوا يتناولون العشاء مع الزوجين ماكين في مطعم قريب من شقتهما في الوقت الذي اختفت فيه الطفلة، فقد اتهمتهم الصحافة الصفراء بالتستر على الوالدين وتضليل السلطات في التحقيقات.

هيمنت قضية مادلين ماكين على عناوين الصحف الرئيسية في بريطانيا والبرتغال وجزء كبير من أوروبا لعدة شهور، ولكنها زادت في تشويه سمعة الصحافة البريطانية. حيث إن التغطية الإعلامية جعلت آفاق العمل المبكر لتثبيط استخدام قوانين التشهير الجزائية من قبل ذوي النفوذ والغنى أبعد منالاً من ذي قبل.

[٥٢] مجلة "ذا انديبندنت" ١٣ تشرين الأول من عام ٢٠٠٨

البرازيل: الصحفيون يطالبون بمعايير للجودة والحقوق الاجتماعية في حق الدخول للأوساط الصحفية

تعد الصحافة مهنة منفتحة وديمقراطية تعمل على اجتذاب أصحاب المعرفة والخبرة المنتمين لخلفيات ثقافية واجتماعية متنوعة كتنوع المجتمعات العاملة فيها. وفي الوقت ذاته، تحتاج الصحافة إلى أشخاص من ذوي الكفاءات والخبرة ويعملون في بيئة آمنة مهنياً واجتماعياً. فكيف لنا أن نحقق التوازن بين الطموح لتسهيل الدخول لهذه المهنة وبين الحاجة لوضع الحد الأدنى من المعايير لها؟

تخوض نقابات الصحفيين الوطنية في البرازيل معركةً ضارية مع أصحاب مؤسسات الإعلام حول المعايير التي من شأنها رسم مستقبل الصحافة في البلاد. فمن جهة، يرغب ملاك وسائل الإعلام تطبيق معايير حرة وغير مقيدة لجميع العاملين بالوسط الصحفي، مع الحق في تعيين الأفراد دون أي قيود. وفي المقابل، تخشى النقابات من أن يكون هذا المعيار محاولة لخلق المزيد من فرص العمل غير المستقرة وتوظيف الصحفيين ضمن ظروف غير آمنة والحد من الحماية الاجتماعية. وتعد المؤهلات المهنية في البرازيل، عادةً، هي السبيل لتوفير الحماية الاجتماعية. ومن جهة أخرى يصر الصحفيون على أن الشهادات الأكاديمية وحقوق الحماية القانونية في بيئة العمل هي من الأمور الأساسية للحفاظ على المعايير الصحفية وحمايتها، وعلى حد قولهم؛ أنه بدون توفير أقل حد من الحماية للصحفيين، فإن أيام الصحافة الجيدة باتت معدودة.

يسعى أرباب العمل في الأوساط الصحفية إلى إلغاء جميع أشكال القيود على وضع المعايير الصحفية، حيث يزعمون أنها هجوم على حرية الصحافة. وفي المقابل، ينظر الصحفيون إلى هذه المساعي على أنها إستراتيجية لخفض الرواتب وإنقاص حقوق العمل من خلال تشجيع استخدام العمالة الرخيصة وغير المؤهلة.

ظل الدخول إلى الأوساط الصحفية في أمريكا اللاتينية لسنوات طويلة مقيداً بموجب القانون، حيث لا يمكن لأحد الاقتراب من الصحافة إلا من خلال الاشتراك في عضوية مجموعات تعرف باسم "الكليات". وقد تعرضت بعض هذه الدول للانتقاد لفرضها قيوداً غير مقبولة على الحق في ممارسة الصحافة.

يعارض اتحاد الصحفيين الدوليين والاتحادات التابعة له أنظمة الترخيص الرسمية والأشكال المحرمة من الاعتماد بسبب ميلها لحصر الصحافة ضمن فئة النخبة الذين يمثلون مصالح المؤسسة الصحفية. وقد فتحت النقابات والاتحادات الصحفية الباب أمام تغيير المناخ الصحفي وإزالة القيود غير العادلة، فهم يقولون أن الدخول إلى عالم الصحافة يجب أن لا يخضع لأي قيود سوى احترام المعايير الأخلاقية؛ وأن العاملين في الأوساط الصحفية يحق لهم العمل ضمن ظروف لائقة.

وجاء الاعتراف بالشهادات الأكاديمية الصحفية في البرازيل ليكون جزءاً من عملية فتح الآفاق للدخول إلى عالم الصحافة، والذي كان الدخول إليه حتى ذلك الوقت يعتمد على العلاقات الشخصية السياسية، وجاء هذا الاعتراف كوسيلة لدعم نزاهة الصحافة وحريتها. ويحتج بعض أرباب العمل بأن وضع حدود دنيا من المعايير أوالأنظمة للدخول الى عالم الصحافة قد يؤدي الى المساس بحرية الصحافة، إلا أن الصحفيين يفندون هذه الحجج بأنها ضعيفة ويتعذر الدفاع عنها.

يؤكد اتحاد الصحفيين الوطني في البرازيل، الذي قاد حملة الدفاع عن هذه المبادئ، على ضرورة بقاء كل من الشهادات الأكاديمية الصحفية والحد الأدنى من الظروف الاجتماعية- التي بموجبها يحق لحاملها قانونياً الدخول إلى عالم الصحافة لمدة أربعين عاماً- في صميم طريقة تنظيم الصحافة في البلاد وبالرغم من اعتراضات أصحاب وسائل الإعلام.

وفي مؤتمر اتحاد الصحفيين الوطني لعام ٢٠٠٨، طالب أكثر من ٣٠٠ مندوب يمثلون المجتمعات الصحفية الرائدة في أمريكا اللاتينية المحكمة العليا في البلاد الحفاظ على الحد الأدنى من المعايير المهنية والاجتماعية للأفراد المنضمين لعالم الصحافة.

وأفاد السيد سيرجيو موريلو- رئيس اتحاد الصحفيين الوطني: " إن مهنتنا تواجه خطراً جدياً من انحطاط المعايير وتدني مستوى الجودة في نوعية الإعلام إذا ما فقدنا القوانين الحامية لها والتي كسبناه بعد سنوات من النضال والكفاح". ومن ثم أضاف أن انخفاض الرواتب وتدني مستوى الرفاه الاجتماعي وزيادة فرص العمل الغير النظامية سيكون له أثاره المدمرة على نوعية الإعلام والصحافة الأخلاقية. وأضاف أيضاً: "إنها تعد هجوماً على جودة المعلومات وحق المواطنين في الاطلاع على المعلومات".

وأشاد السيد جيم بوملها- رئيس اتحاد الصحفيين الدوليين بتدخل الصحفيين البرازيليين "المثالي" للدفاع عن المعايير الراسخة في عالم الإعلام، كما أشار إلى أن نقابات الصحفيين في جميع أرجاء العالم قد شهدت انخفاض مستويات الجودة في نوعية الإعلام نتيجة لرفع مثل هذه القيود. وأكد على أن حماية الظروف الاجتماعية للصحفيين سترفع من معنويات العاملين في هذا القطاع وستعيد الثقة بالدور الإعلامي، تلك الثقة التي أخذت بالاضمحلال في مناطق أخرى من العالم.

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

الفصل السادس

بناء الثقة والمصداقية

بناء الثقة والمصداقية

يعد وضع المعايير والقوانين الأخلاقية والعمل على تنميتها الخطوة الأولى في بناء ثقة الجمهور في الصحافة، فعندما تعمل وسائل الإعلام بأسلوب أخلاقي وتمتلك نظماً محددةً لمراقبة أعمالها الصحفية والاعتراف بأخطائها وتوضيح وجهة نظرها للعامة، فعندئذٍ فقط تستطيع أن تحوز على ثقة الجمهور والتواصل معه.

إن عملية محاسبة الإعلام أصبحت في وقتنا الحالي أكثر صعوبة مما مضى، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تخفيض الصحف ومحطات البث الإذاعي لعدد الصحفيين العاملين فيها في سياق سياسة خفض التكاليف، وقد أثرت هذه السياسة سلباً على نوعية ومصداقية وسائل الإعلام. وعلى الصعيد الآخر، أصبحت المنافسة وضغوط الإعلانات التجارية تؤثر بعمق في جسد الصحافة، حيث قل عدد التحقيقات الصحفية الاستقصائية، وانخفض عدد المحررين العاملين على تصحيح الأخطاء في الأسلوب والمضمون، وأصبح هناك تركيزاً على أخبار المشاهير والأخبار السطحية، إضافة إلى انتشار ظاهرة برامج "تلفزيون الواقع" والتي تزدهر على طمع الناس وإذلالهم وتعاستهم. وتداخلت الخطوط الفاصلة بين الثرثرة والإشاعات من جهة وبين الحقائق من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، أصبح مفهوم الصالح العام منفصلاً عن مهمة الإعلام التي يراها العديد من الناس اليوم أنها باتت أكثر اهتماما بالأثرياء والمشاهير؛ وبعيدة كل البعد عن واقعهم الاجتماعي واهتماماتهم ومؤرقاتهم .

ولمواجهة هذه التداعيات، هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في مبادئ الانضباط الذاتي والمراقبة الداخلية وعملية رصد الصحافة ونقدها .

يتمثل التحدي الذي يواجه نقابات وسائل الإعلام وإداراتها في كيفية تهيئة الظروف الملائمة للارتقاء بمستوى جودة المحتوى الإعلامي، وبنفس القدر من الأهمية، في كيفية إقامة حوار واتصال مع المجتمع المدني من أجل استعادة الثقة العامة.

إن المحك الأول الذي تتبين معه نوعية الصحافة يتمثل في كيفية تعامل وسائل الإعلام مع أخطائها وما هي الخطوات التي تتخذها لاجتثاث الفساد والممارسات اللاأخلاقية. فإن لم يكن بمقدور الناس الثقة بصحفهم وإذاعاتهم للوصول إلى الحقيقة والعمل على تصحيح الأخطاء، فإنهم سيسعون للحصول على الأخبار من مصادر أخرى.

غدا رصد أخطاء وسائل الإعلام أكثر فاعلية عما كان عليه سابقا. حيث أصبحت اليوم كل كلمة يخطها الصحفيون وكل صورة يبثونها على الملأ تجوب الكون وتتعرض للتدقيق والتفنيد والانتقاد.

كما أصبح من الصعب على وسائل الإعلام أن تتلاعب بالحقائق أو تتهاون في ذكرها، وتتوقع بعد ذلك عدم محاسبتها. فاليوم في عالم الانترنت يجب أن يكون صوت وسائل الإعلام مميزا وصادقا ويمكن الاعتماد عليه أكثر من أي وقت مضى.

يتفهم الصحفيون المحنكون هذا التغيير المفاجئ في السلطة ويرحبون به؛ فهو يعني تمكن القراء والعملاء من رصد أعمالهم والاستجابة لها. كما أنهم يعلمون أن «الرسائل المرسلة إلى المحرر» لم تعد كافية في زمننا الحالي للاعتماد عليها كآلية للحوار الصحفي مع القراء. فالتبادل عالي المستوى مع الجمهور ليس مجرد نتيجة حتمية للتغيير بل هو أمر مرغوب ومفيد.

تتمحور إحدى نقاط الضعف في الصحافة الحديثة حول فشلها في تطوير أنظمة تنظيم ذاتي جديرة بالثقة، فإذا قدر للمسؤولية الصحفية أن تبقى في أيدي الصحفيين دون أن تخضع لضوابط قانونية، فإنه يتعين أن تكون أكثر مصداقية واستقامة.

ولهذا السبب يتعين على العاملين في الأوساط الإعلامية الالتزام بمبادئ الشفافية والانفتاح والمساءَلة النزيهة. فحينها فقط تبدأ المطالبة بالاعتراف برسالة الصحافة كوسيلة هامة تعمل من أجل الصالح العام بتحقيق المغزى المراد منها.

ولا يزال الجدل مستمراً في المحيط الصحفي حول فعالية التنظيم الذاتي، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بأهمية آليات العقوبة المتمحورة حول هذا القانون. والتي تستخدم في غالبية الدول بطريقة أو بأخرى لضبط المحتوى الإعلامي وعلى وجه الخصوص في القطاع المرئي والمسموع، أما في الدول التي لا يطبق فيها مثل هذه القوانين، فيؤسس بالعادة مجالس صحفية يعمل على ايجادها في اغلب الأحيان ناشرو الصحف ورؤساء التحرير لتجنب فرض تشريعات حكومية للحد من تجاوزات وسائل الإعلام.

وفي نفس الوقت، خلقت التقنيات الجديدة وعملية الاندماج في السياسات الإعلامية- سواءً أكان ذلك في مجال الكتابة أو الإذاعة أو الإنترنت- تداخلاً بشكل متزايد في المجالات الصحفية. ولذا نجد من الضروري أن تعمل الهيئات التنظيمية معاً عن كثب لتقديم خدمة متكاملة من شأنها أن توفر المساءلة في كامل المشهد الإعلامي. أما صحافة الانترنت، فهي تثير تساؤلات جديدة حول كيفية تطبيق المعايير الصحفية في صحافة تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية. وعلى وجه العموم، تميل نقابات الصحفيينَ لصالح التنظيم الذاتي، وانطلاقاً من تجاربها السابقة مع الحكومات، تؤكد هذه النقابات على أن الأنظمة التي تضعها الحكومة لتنظيم الصحافة تتجه في نهاية المطاف لخدمة مصالحها الذاتية، مما ينجم عنه أشكال متعددة للرقابة والتدخل غير المبرر للحكومة، حتى وإن كانت نواياها طيبة في البداية. وتعمل معظم البلدان على تشريع مئات القوانين واللوائح التي يرزح تحت تأثيرها الصحفيون، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالقذف والتشهير والإهانة وانتهاك حرمة المحكمة والخصوصية والكتابة عن الأطفال، وبصورة متزايدة التغطية الإعلامية للإرهاب والقضايا الأمنية.

بيد أن المحاولات التي تقوم بها النقابات لفرض مواثيق الشرف لم تنجح بشكل كامل. فمع أن معظم نقابات الصحفيين والنقابات المهنية الأخرى تعمل على تغطية المسائل المتعلقة بالقضايا المهنية والأجور والشروط والأحكام، إلا أن العضوية فيها لم تعد إلزامية وهي بالتالي لا تنطبق على جميع الصحفيين.

كما أن موقف الصحفيين يختلف عن موقف الأطباء والمحامين الذين يجب أن يعملوا وفق القواعد المهنية التي تضعها نقابتهم وإلا فقدوا حقهم في العمل. وفي الواقع يبذل العديد من أصحاب وسائل الإعلام ما في وسعهم لإضعاف نفوذ النقابات الصحفية في بيئة العمل دون قيامها بأي محاولات جادة لترسيخ مقاييس نوعية في غرف الأخبار تعمل على تعزيز النقاش بأسلوب أخلاقي.

تعمد اتحادات الصحفيين اليوم لجعل دورها داعما وتثقيفيا أكثر منه تأديبيا وعقابيا. ويعد هذا الدور مجديا للكثير من الصحفيين الراغبين في إيجاد منتدى للنقاش إلا انه ليس كذلك مع الصحفيين المهملين أو أولئك الذين يتعمدون تجاهل الأنظمة واللوائح النقابية.

ويتلقى هؤلاء الصحفيون « الأسوأ حالاً » في معظم الأحيان دعمهم من إدارات وسائل الإعلام الراغبة في زيادة مبيعاتها دون الاهتمام بالطبيعة الأخلاقية للطريقة التي

ماكدونلدز في الأخبار

لطالما كانت الإعلانات السرية- الظاهرة على شكل وضع المنتج في مكان معين- سمة مثيرة للجدل في صناعة الترفيه والسينما، ولكنها بدأت مؤخراً بالتسلل إلى داخل غرف الأخبار. فقد شرعت القنوات الإخبارية في الولايات المتحدة ببيع مساحات إعلانية على مكاتب مقدمي الأخبار فيها، الأمر الذي يثير مسائل أخلاقية حول ما إذا كان وضع إعلانات العلامات التجارية المشهورة أمام مذيعيها أثناء تقديمهم للأخبار هو تآكل للمعايير الصحفية.

لعبت المشاكل الاقتصادية- التي يمر بها القطاع المرئي والمسموع والذي عانى من تراجع في الإيرادات الإعلانية نتيجة لمنافسة الانترنت والأزمة المالية القاسية- دوراً رئيسياً في بحث الشركات إلى مصادر نقدية أخرى من شأنها أن تثير الذعر لدى معظم الصحفيين وتجعلهم ينتهقرون إلى الوراء .

وافقت شركة تابعة لشبكة فوكس التلفزيونية في مدينة لاس فيغاس في كاليفورنيا (التي تملكها مجموعة روبرت مردوخ نيوز المحدودة) على السماح لشركة ماكدونلدز بوضع كأسين من قهوتها المثلجة أمام مقدمي الأخبار بعد ملئهما بسائل وهمي ومكعبات من الثلج الزائف المتلألئَة تحت أضواء الأستوديو. ووفقا لصحيفة نيويورك تايمز، تم التوصل إلى اتفاقات مماثلة مع الشبكة التلفزيونية في برامجها المعدة حول شؤون الساعة في كل من شيكاغو ونيويورك وسياتل. وبالطبع، لا يمكن اعتبار هذه الإعلانات سوى مساومة إعلانية يصعب على الأحرار العاملين في حقل الأخبار تحملها.

تم انجاز هذا العمل بها، وبالطبع، دون الاهتمام بدقة المحتوى أو مدى انسجامه. وحين تتكشف الحقائق، تقوم تلك الإدارات وأصحاب الصحف بالتظاهر بالصدمة وعدم المعرفة، ولكنهم في الحقيقة هم من وضع الأسس لمثل هذا النظام الذي يؤدي لوقوع الصحافة الحريصة على مصداقيتها في مثل تلك المآزق.

إن للقانون مكانته الهامة المبينة في مكان سابق من هذا الكتاب، ولكنها لا تنبثق من خلال توفير الفرص للحكومات لتقويض دور الصحافة كهيئة رقابية، بل من خلال إمكانية تطبيق هذا القانون بشكل مفيد في ضمان الوصول للمعلومات الرسمية بحرية؛ وفي حماية الصحفيين من إجبارهم على الكشف عن مصادرهم السرية؛ وفي منح الصحفيين الحق القانوني «بالعمل بما يمليه عليهم ضميرهم» دون المجازفة بوظائفهم؛ وفي ضمان شفافية الإدارة المالية لوسائل الإعلام؛ وفي وضع قوانين تعمل على حماية التعددية من خلال منع المغالاة في الاندماج بين وسائل الإعلام والمركزية في ملكيتها.

ولكن عندما يتضمن القانون كيفية تنظيم عمل الصحفيين، فإنه يمكن أن يقوض كل من حرية التعبير وحق وسائل الإعلام في مراقبة السلطة. وبالطبع لن يصل الانضباط الذاتي أبدا إلى درجة فعالية وقسوة القانون في كبح جماح الصحافة وإبقائها ضمن إطار معين، ولكن في حالة تطبيق الانضباط الذاتي بمصداقية عالية وأسلوب جاد سيتمخض عنه مثالٌ حيٌّ للديمقراطية، لا سيما إذا ما انطوى على إيصال الصحافة إلى قلب المجتمع ومنح الناس حق الوصول لوسائل الإعلام دون أيّ تدخل حكومي.

لتحقيق ذلك، يجب أن يصبح الانضباط الذاتي جزءا من الثقافة الصحفية والإدارة الإعلامية؛ ومرسخاً في غرف الأخبار وجميع الأقسام الصحفية الأخرى في المؤسسات الإعلامية. كما يجب أن يكون ذا مصداقية عالية، وأن يكون متأصلاً في عملية التحرير والدفاع عن الحرية الإعلامية، وأن يدافع عن الصحفيين، وأن يعزز أعلى مستويات الجودة والمعايير الصحفية؛ لتقديم نتائج جديرة بالثقة.

وبالنسبة للصحفيين، يعني الانضباط الذاتي استمرارهم في استجواب أنفسهم عن كيفية ممارستهم للصحافة- أي السعي لضمان الدقة والممارسة الجيدة في كتابة التقارير الصحفية الهامة والجذابة- حين يتعاملون مع تعقيدات صنع القرارات التحريرية.

وفي كل يوم يتخذ مئات الآلاف من الصحفيين: مراسلين، ومحررين، وعمال فنيين قرارات تطل من ورائها الأسئلة الأخلاقية الرئيسية التالية:

- هل، وإلى اي حد نقلت ما قاله هذا الشخص بدقة وإنصاف؟
- هل تعاملنا مع الحزن والألم الإنساني برشد وحساسية؟
- هل كان من الصحيح أن ندفع المال للحصول على هذه المعلومة؟
- هل هذه المقابلة مع الطفل مناسبة ومنظمة على نحو لائق؟
- هل تجاوزنا حدود الخصوصية وهل كان من الصحيح القيام بذلك؟
- متى يحق لنا أن نستعمل التخفي؟
- هل التزمنا بحدود اللياقة والتسامح؟

وتبدأ عملية الانضباط الذاتي من داخل غرف الأخبار، فمن الضروري للصحفيين أن يكونوا قادرين على مناقشة مشاكلهم ومخاوفهم تجاه العمل الذي يقومون به في داخل مكاتبهم.

هناك طريقة واحدة لضمان تحقيق ذلك تتمثل في الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها المحررون ورؤساء الأقسام مع الصحفيين والخارجة عن نطاق الاجتماعات الإخبارية الروتينية المعتادة. وتعد هذه الطريقة أفضل وسيلة لتحقيق الانفتاح المطلوب في غرف الأخبار لإدارة نقاش فيه حول كيفية إنجاز العمل. وتلعب النقابات واتحادات الصحفيين دوراً فعالاً في مثل هذا النقاش، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى كونها تمتلك مدخلاً إلى الشبكات التي تعد دائما حكرا على رؤساء التحرير، كما يمكنها أيضاً المساعدة في الكشف عن المشاكل الكامنة في ثقافة المؤسسة الإخبارية والتي من الممكن لها أن تفضي إلى سلوك غير أخلاقي.

فبدون هذا التبادل الصريح للآراء، من الممكن أن تصبح مبادئ الصحافة عبارة عن قائمة نهائية لما يجب عمله وما لا يجب. فهذه المبادئ هي التي تعطي هدفاً ومعنىً للنقاش الدائر حول جودة التقارير اليومية أثناء التأكد من فعاليتها، من خلال نقد الزملاء لها في خضم الوقائع التحريرية داخل وخارج المكتب.

وفي نهاية المطاف، يجب على نقابات الصحفيين الدفاع عن مهنتها، وإذا ما تطلّب الأمر، اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساعدة أعضائها في دعمهم لمبادئهم الأخلاقية

المطالبة بمحاسبة الصحافة :
مراجعة زملاء المهنة

عندما يفشل الصحفيون في تحقيق أدنى المعايير المتوقعة منهم، يفترض أن تتم مساءلتهم عندئذ من قبل المجتمع الإعلامي الذي يعملون في اطاره سواءً في داخل المؤسسة أو خارجها. إن رأسمال الصحفي هو سمعته الجيدة واسمه النظيف، فهو ما يميز تفرده في مهنة تعد من أشد المهن تنافسيةً. وانطلاقاً من هذا المعنى، فإن محاسبة الصحافة هي أن يضع الصحفيين أنفسهم وأعمالهم تحت مجهر زملائهم.

إن مساءلة الصحافة يمكن أن تتخذ شكلاً من أشكال المجالس الصحفية، والأساليب الخلاقة في أنظمة المراقبة الداخلية أو غيرها من الأنظمة غير الرسمية القائمة على مراقبة الزملاء والنابعة من داخل الصحافة نفسها.

ففي فرنسا حيث لا يوجد مجلس صحفي وطني يهتم بشكاوي القراء أو أي نظام رسمي يطبق عقوبات على التجاوزات الصحفية، عينت وسائل الإعلام وشبكات الإذاعة الرئيسية مراقبين وسطاء يتعاملون مع الشكاوى ويعملون كمحققين داخليين في نفس المؤسسة الإعلامية لتعزيز النقاش حول المسائل المتعلقة بالمعايير. (اطلع على القائمة).

ومن بين الأمور التي ساعدت أنظمة النقد الداخلي بشكل كبير هو ذلك الاهتمام الكبير الذي توليه وسائل الإعلام لبعضها البعض، الأمر الذي أدى إلى تنمية برامج متخصصة ومنشورات تعمل كل منها على توفير فرص لا تقدر بثمن للصحفيين من أجل مناقشة أنشطة زملائهم. وعلى سبيل المثال، يصدر في بريطانيا شهرياً عددان من مجلة «برا يفت أي» الساخرة التي أنشأها الإعلاميون لنشر ما يدور من الأقاويل والأخبار الداخلية عن سوء السلوك داخل الإعلام البريطاني.

وتوفر هذه التغطية الحادة تحليلاً لاذعاً ليس لإخفاقات المؤسسة الإعلامية وحدها بل يشمل أيضاً افتقار المراسلين والمعلقين للصفات الأخلاقية، حيث يتناسى كل منهم في كثير من الأحيان المشاعر والعواطف في مناقشاتهم للأزمة التي تواجه الصحافة.

ففي الهند، يشجع موقع «الهوت»- الذي أنشأته مجموعة البحث الإعلامي من مقرها في دلهي والذي يدعي أنه «يراقب وسائل الإعلام في شبه القارة»- العمل البحثي لتعزيز حرية الإعلام والصحافة المستقلة، في حين انه يعمل على رصد تطورات الصحافة في واحدة من أسرع الأسواق الإعلامية نمواً على مستوى العالم.[٥٣]

وفي الولايات المتحدة، بدأ تقليد تقييم أداء الصحافة والإشارة إلى أوجه القصور فيها ومواطن قوتها في عام ١٩٦١ مع إطلاق أول مجلة لرصد الصحافة ونقدها ومراجعتها في الولايات المتحدة الأميركية، وهي مجلة كولومبيا لمراجعة الصحافة الصادرة عن كلية الصحافة في جامعة كولومبيا. ومنذ ذلك الوقت التحقت مطبوعات إعلامية أخرى بهذا الركب ومن بينهم مجلة العدالة والدقة في إعداد التقارير الصحفية وهي مجموعة تعنى بمراقبة وسائل الإعلام وتقدم نقداً موثقاً عما تمارسه وسائل الإعلام من انحياز ورقابة منذ عام ١٩٨٦.[٥٤]

وينشط الاتحاد الدولي للصحفيين في هذا المجال، حيث أنه يقوم بإنتاج مطبوعات تصدرها جميع الاتحادات والنقابات التابعة له في العديد من بلدان العالم

[٥٣] يرجى الاطلاع على العنوان الالكتروني التالي: http:// www.thehoot.org/web/home

[٥٤] يرجى الاطلاع على العنوان الالكتروني التالي: http:// www.fair.org

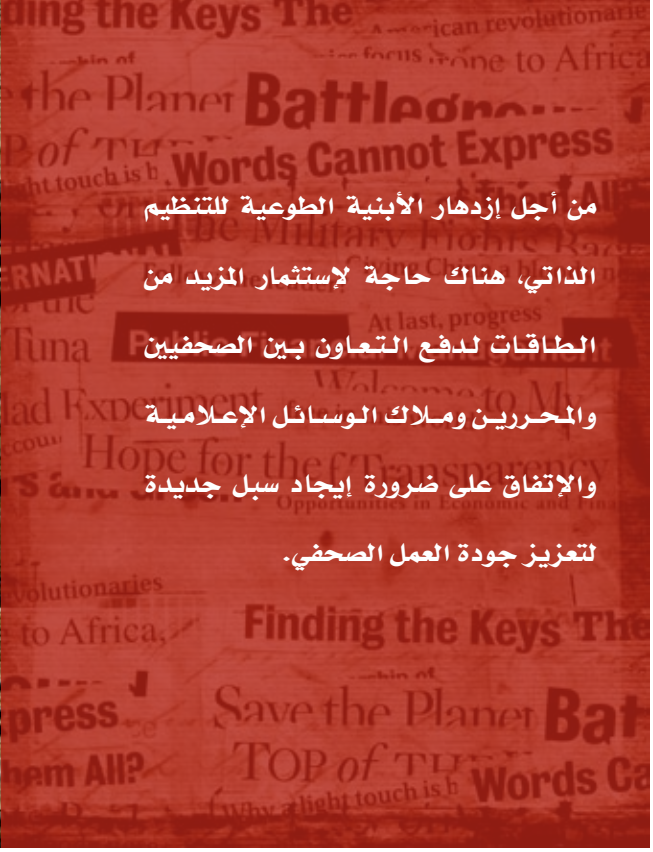

لمناقشة أخلاقيات الصحافة. فمثلاً، تصدر في المملكة المتحدة مجلة «ذا جورناليست»؛ وفي هولندا مجلة «دي جورناليست»؛ وفي الولايات المتحدة واستراليا مجلة «ووكيز ماغازين».

يعد النقاش حول أخلاقيات الصحافة وأداء وسائل الإعلام- في داخل أماكن العمل والنقابات والشبكات الاجتماعية التي يتردد عليها الصحفيون- في صميم تطوير ثقافة المحاسبة.

ومع ذلك، فإن مشاركة الجمهور في مثل هذه المناقشات تكون محدودة ، حيث إنه لا يمتلك الفرصة للاحتجاج والتحدي ومناقشة أداء الصحفيين إلا عن طريق الرسائل البريدية والرسائل الالكترونية والرسائل النصية أو اتخاذ صورة أكثر رسمية من خلال رفع شكاواهم للهيئة الرقابية المعنية بهذا الموضوع.

مجالس الصحافة والإعلام

انبثقت أهمية المجالس الصحفية في عالم الصحف من خلال توفيرها للإطار التقليدي للانضباط الذاتي. وتتنوع المجالس الصحفية من حيث طريقة تنظيمها، فتجد بعضها قانونياً والجزء الأكبر منها « مستقلا «، أما من ناحية طبيعة عملها فإن ما يحدد ذلك هو القطاع نفسه.

يتم الفصل في الشكاوى في تلك المجالس طبقا للقواعد المتفق عليها من قبل وسائل الإعلام، أما استقلاليتها فيتم تحقيقها من خلال التأكد بأن أعضاء هذا المجلس هم معنيون بطريقة تضمن التوازن ما بين مصالح القطاع وبين المستهلكين والقراء. ولا تقتصر استقلالية المجالس على هذا المعنى فقط، إذ أنها تعني أيضاً الاستقلال المالي وعدم وجود أية «قيود» أو تأثير على القرارات للمساهمات المالية التي تقدمها الدولة أو يقدمها القطاع نفسه.

ففي ألمانيا،على سبيل المثال، يقدم كل من الفدرالية الألمانية للصحفيين، وفيردي وموظفو اتحاد الصحفيين الأوروبيين الدعم لمجلس الصحافة، كما تساهم الحكومة في هذا المضمار أيضاً ولكن يتم ذلك من خلال الالتزام بالشروط القانونية التي تحمي المجلس من أي تدخل سياسي.

ويكمن التحدي – الذي تواجه المجالس الصحفية لضمان مصداقيتها كهيئة منظمة – في تحقيق مبدأي الشفافية والإفصاح، ولكن هذا الأمر لا يتحقق إلا بوجود تقارير سنوية؛ وقاعدة بيانات للأحكام القضائية، تضمن سهولة البحث فيها؛ ومواد أخرى تعنى بمسألة التنظيم الذاتي. ويمكن ان تكتسب المجالس ثقة الناس من خلال ممارسة سياسة الإفصاح على مدى فترة من الزمن، وهذا بدوره يساعد في ضمان الامتثال لهم في ظل ضعف الصلاحيات التنفيذية للمجالس الصحفية. كما تصدر المجالس الصحفية أيضاً دليلاً للمسائل التي يحتمل أن تشهد عددا كبيرا من الشكاوى، حيث ينشر العديد من هذه المجالس دليلاً يبين المبادئ التوجيهية حول إعداد التقارير الصحفية المتعلقة بقضايا الانتحار أو تلك المتعلقة بالصحة العقلية.[٥٥]

ومن الأمور التي تعد ذات أهمية بالغة، وخاصة في الأيام الأولى لإنشاء المجلس الصحفي هي احترام جميع القرارات المتخذة من قبله. إذ تشير مؤشرات التجارب الدولية أنه في حالة عدم احترام هذه القرارات، لا يمكن أن يكتب لتجربة الانضباط الذاتي النجاح. ومن الأمثلة على ذلك، أوقف مجلس الصحافة النمساوية نشاطاته عام ٢٠٠١ نتيجة لرفض الصحف الرئيسية نشر قراراته. وقد لاقى المجلس الصحفي الأمريكي الوطني للأخبار ذات المصير عندما اضطر لإنهاء أعماله بعد عقد من الزمن بسبب نقص الدعم من الصحافة والجمهور، فضلاً عن نقص التمويل.

وفي آخر إحصائية، أصبحت المجالس الصحفية أو الهيئات المماثلة حاضرة في ٦٠ دولة يقع معظمها في أوروبا. بعضها ذات أساس راسخ – يعود المجلس السويدي لعام ١٩١٦ وتعود قوانينه وأحكامه لعام ١٩٢٣- إلا أن معظمها حديثة الإنشاء، فعلى سبيل المثال بدأ كل من مجلس الصحافة الايرلندي ومحقق الشكاوي الصحفية عمله في كانون

[٥٥] على سبيل المثال، يمتلك المجلس الصحفي الاسترالي أنظمة داخلية تتمحور حول نشر التقارير الصحفية المتعلقة بالانتحار والصحة العقلية، لمزيد من المعلومات اطلع على: www. presscouncil.au ، و أيضا على: www.mediawise. org.uk وفيه مراجع متعلقة في هذا الموضوع.

ثاني من عام ٢٠٠٨.

يتمحور العمل الأساسي للمجالس الصحفية في العادة حول تقديم الخدمة المتعلقة باستقبال الشكاوى من الجمهور. ففي حالة رفع أية شكوى من أي نوع، يصبح الإعلام مجبراً من الناحية الأخلاقية على نشر النتائج المنبثقة عن تلك الشكوى. وفي بعض الدول، مثل السويد والدنمرك، يكون الانضباط الذاتي ملزماً لوسائل الإعلام؛ ويمتلك المجلس الصحفي السلطة بمطالبة أي من المطبوعات بالاعتذار عن أخطائه والعمل على تصويبها ويمكن أن يصل الأمر في بعض الحالات الاستثنائية لفرض الغرامات. ولكن في بعض الحالات الأخرى، مثل تلك الموجودة في ألمانيا والمملكة المتحدة، تعمل المجالس الصحفية بصفتها سلطة أخلاقية لا بصفتها سلطة لفرض الآليات العقابية التي يفترض بها أن تفرضها على أي دار نشر عندما ترفض الانصياع لقوانينها.

انبثق المجلس الصحفي السويدي نتيجة لمبادرة من ثلاث منظمات صحفية؛ هي «نادي الناشرين» واتحاد الصحفيين السويدي واتحاد ناشري الصحف السويدية. فبعد أن تبنى البرلمان السويدي في الستينيات تشريعات لضبط المسائل الصحفية المتعلقة بإثارة المواضيع المثيرة للمذهب الحسي، قام القطاع الإعلامي بوضع أول مجلس للتحقيق في الشكاوى الصحفية في عام ١٩٦٩؛ وبتعزيز الأنظمة والقواعد الأخلاقية للصحافة.

في حالة خرق أي صحيفة لبند من بنود ميثاق مجلس الصحافة، يمكن للمجلس فرض الغرامات- وتعرف في السويد باسم «الرسوم»- التي قد تصل إلى ما يقارب ١،١٠٠ يورو إذا كان تداول الصحيفة يصل إلى ١٠،٠٠٠ نسخة؛ وإلى ٣،٠٠٠ يورو إذا كان تداولها يصل إلى أكثر من ذلك. ويكون قرار المجلس إلزاميا للمطبوعة الواقع عليها القرار.

يرتكز عمل المجلس الصحفي الهولندي الذي أنشئ في العام ١٩٦٠ كوسيط يقوم بنشر آرائه بالشكاوى المقدمة ضد أي من وسائل الإعلام والمتعلقة ب «الممارسات الصحفية الجيدة» في كل من الإعلام المطبوع أو المرئي والمسموع. كما يقوم بحل النزاعات، مع الأخذ بعين الاعتبار جملة من الأمور المتعلقة بأية قوانين تم تبنيها من قبل الإعلام الخاص. ولكن المجلس بحد ذاته لا يمتلك أنظمة وقواعد سلوكية منبثقة عنه شخصياً إلا أنه يتبنى ميثاق الاتحاد الدولي للصحفيين ويقر بها على الرغم من كونه لا يشير إليها بشكل تلقائي في قراراته.

وفيما يتعلق بالمجالس الصحفية في لوكسمبورغ والدانمارك، فقد نشأت نتيجة لتشريعات قانونية تمتلك ضمانات منصوصاً عليها في القانون تضمن استقلاليتها عن الحكومة.

وتفتقر بعض المجالس الصحفية إلى سلطة فرض الشروط الجزائية على وسائل الإعلام، ولا يسعها استنباط أكثر من بيان تقوم بإصداره حول المسألة موضوع البحث. ويرى السيد وليام غور من لجنة الشكاوى الصحافية البريطانية أن فرض الغرامات أو التعويضات على وسائل الإعلام من شأنها «أن تتعارض مع فكرة التنظيم الذاتي».[٥٦]

كما أنه يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث أنه يرفض فكرة توقيف أية صحيفة عن النشر ويرى أنها وسيلة «لمعاقبة الجمهور بنفس القدر الذي تعاقب فيه الصحيفة»، ويرفض أيضاً فكرة الحق التلقائي في الرد.

يشكك العديد من الصحفيين في هذا الرأي ويعتبرونه جزءاً من الدفاع عن هذا القطاع الصحفي، لأسباب أقلها أن آلية التنظيم الذاتي التي لا تملك سلطة لفرض قراراتها تصبح معتمدة اعتماداً كلياً على نوايا المحررين والناشرين الحسنة.

ويعد ذلك أحد الأسباب لتوظيف- وإن نجحت الأنظمة التطوعية- المزيد من الطاقات في مجال التعاون بين الصحفيين والمحررين وملاك الوسائل الإعلامية على ضرورة إيجاد سبل جديدة لتعزيز جودة العمل الصحفي.

وللجمهور أهميته في هذا المضمار، حيث أنه ليس بمتفرج لا مبالياً بما يجري على الساحة الصحفية على الرغم من تأثيره الطفيف على كيفية اتخاذ المجالس الصحفية لقراراتها. ففي هذا العصر الفريد وفي ظل السهولة الاستثنائية لوصول الجمهور لوسائل الإعلام، لم يعد هناك مكان للصحفيين عديمي المسؤولية والكفاءة يمكنهم الاختباء فيه. وفي الحقيقة إن أفضل اتجاه إعلامي سائد في وقتنا الحالي هو ذلك الاتجاه الذي يرحب بردود فعل الجمهور سواء أكانت ايجابيةً أم سلبيةً. إن الكتاب الصحفيين تجدهم دائما يصحبون مقالاتهم الصحفية بعناوينهم الالكترونية ليتم تشجيع القراء على الانضمام إلى النقاشات على المواقع الالكترونية والإدلاء بوجهات نظرهم في مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية التي كانت في السابق حكرا على صفوة الخبراء و المراسلين .

وللاستجابة إلى حد ما للبيئة المتغيرة التي تعمل فيها وسائل الإعلام، أصبحت الحاجة لشكل من أشكال التنظيم الذاتي مسألة ضروريةً في عدد متزايد من البلدان، ويعود ذلك للنمو المضطرد في أعداد الصحف والشبكات الإذاعية والتلفزيونية المستقلة. كما خلق التطور في البريد الالكتروني، على وجه الخصوص، عادات لدى

[٥٦] دليل الانضباط الذاتي الإعلامي لعام ٢٠٠٨، www.osce.org

محقق الشكاوى أم محرر القراء؟

تعتبر شبكة محققي الشكاوى ومحرري القراء إحدى أصغر ولكن أهم بنى التنظيم الذاتي في العالم حيث تعمل بشكل مستقل داخل المؤسسات الإخبارية لرسم الحدود المزعجة بين الصحفيين وقرائهم ومستمعيهم ومشاهديهم.

امتلكت الصحف، على مدى مئة عام، بشكل أو بآخر أقساماً للنظر في الشكاوى المقدمة ضد الصحفيين، أما محققوا الشكاوى فهم ظاهرة حديثة نسبيا. فقد جاء أول تعيين لشخص يتمحور عمله فقط حول معالجة العلاقات بين الصحفيين والقراء قبل ٤٠ عاما في "صحيفة كورير" في مدينة لويسفل في ولاية كنتاكي. ومنذ ذلك الحين، أنشأت الصحف الرائدة عالميا ومؤسسات خدمة البث العام- واشنطن بوست ونيويورك تايمز والغارديان والاندبندنت ولو موند وراديو فرنسا الدولي- وظائف مشابهة لمحققي الشكاوى. وفي أفضل الحالات، خصص كل من محرر القراء ومحقق الشكاوى مكاناً للقراء مصحوباً بمطلق الحرية لكتابة ما يرغبون فيه من نقد دون أن إدخال أي نوع من التعديلات على تعليقاتهم.

وفي عام ٢٠٠٦، عقد اتحاد جمعيات الصحافة الإسبانية في مدريد مؤتمراً يدور حول التنظيم الذاتي في المؤسسات الإخبارية، تم فيه إصدار أول قانون لآداب الصحافة. وتمتلك اسبانيا اليوم بالإضافة لقانون آداب الصحافة محققين للشكاوى الإخبارية في ثلاث صحف رئيسية وهي صحيفة البيه وصحيفة لا فانغارورديا وصحيفة لا فو دو غاليسيا، إضافة لوجودهم في الإذاعة العامة المحلية RTVE .

ويستطيع هذا النوع من أنواع التنظيم الذاتي للمهنة بناء الثقة بين وكالات أنباء معينة وقرائها أو جمهورها من خلال التعامل السريع والمنظم والنزيه مع الشكاوى؛ ومن خلال النقاش المفتوح بشأن القضايا الأخلاقية التي يثيرها القراء. أما من الناحية المثالية، يعمل محققو الشكاوى على المحافظة على صدق وأمانة غرف الأخبار من خلال تشجيع النقد الذاتي، كما يعملون كمركز للاستماع إلى أعضاء الجمهور الحانقين؛ إضافة لتوفيرهم شكلاً من أشكال الحوار الموثوق لحل المشاكل.

ويوفر هذا النظام لمؤيديه فرصة حقيقية لبناء علاقة جديدة وقوية بين الصحفي والقارئ من خلال تطوير جودة التحرير وزيادة ثقة الجمهور في بالطريقة التي يتم فيها إنتاج الأخبار.

وفي الوقت الذي يتفق فيه الجميع على أن الوضوح والاستقلالية هما أمران في غاية الأهمية بالنسبة لدور محرري القراء، تعانى بعضها من فقدانها السيطرة على عملية التحرير. وفي العادة، يكون لمحققي الشكاوى في الصحف عمود أسبوعي حر لا يمكن حذفه أو إلغاؤه أو تعديله دون إذن من هؤلاء المحققين، ولكن مثل هذا العمود لم يلق نفس الصدى من الترحيب في مؤسسات المرئي والمسموع. ينظم تلفزيون آر سى أن في كولومبيا، وتلفزيون TV 4 في السويد برامج تلفزيونية أسبوعية تدور حول الشكاوى التلفزيونية، أما محققوا الشكاوى العاملين في هيئة الإذاعة الدانمركية وسوسيتيه راديو كندا يقومون بنشر الشكاوى المتعلقة بالتلفزيون والإذاعة على الموقع الالكتروني وليس على الهواء.

وتعاني حركة التنظيم الذاتي الجديدة نسبيا ومهنييها المتميزين بجودة أعمالهم، في ظل الأزمة المالية الخانقة، من خطر اندثارهم بسبب الضغوط الاقتصادية واللامبالاة المترسخة في داخل القطاع الإعلامي نفسه. حيث يصبح الوضع مقلقاً نتيجة لمحاولة رؤساء التحرير تخفيض تكاليف غرف الأخبار بشكل متزايد وعدم الاهتمام بقضية استثمار الأموال في نقاش سوء التصرفات التحريرية. فقد قامت ادارات التحرير خلال عام ٢٠٠٨ بالتخلي عن عدد من محققي الشكاوى ومناصب محرري الجمهور في سبع من أكبر الصحف على المستوى الإقليمي في الولايات المتحدة، بما فيها- وللأسف- الوظيفة الرائدة في كورير جورنال.

حتى صحيفة نيويورك تايمز -التي أوجدت منصب محقق الشكاوى في عام ٢٠٠٣ على أثر فضيحة لحقت بها نتيجة تزوير واختلاق القصص، درست فكرة التخلص من ذلك المنصب والمعروف باسم المحرر العام في محاولة غير مسبوقة من تقليص وظائف التحرير. ولكن اقتراح التقليص سبب احتجاجا واسعا إلى أن تم إلغاؤه.[٥٧]

ويقول السيد ستيفن بريتشارد، محرر القراء في صحيفة "اوبزرفر" في لندن ورئيس منظمة هيئة محققي الشكاوى الإخبارية وهي شبكة دولية تضم ما يقارب ٦٠ عضوا، حول الأزمة الحالية:

"اليوم ، هناك محققون يعملون في أوروبا وأفريقيا وآسيا واستراليا وأمريكا الجنوبية، يسيرون على أعقاب الدور الريادي الذي تم تسأسيسه في الولايات المتحدة وكندا، ولكن من دواعي السخرية القاسية أن يكون أكثر مكان يواجه فيه هذا النظام الخطر هو في الولايات المتحدة، حيث يخسر محققو الشكاوى وظائفهم ومعهم ايضا زملائهم الصحفيين. وترى بعض الإدارات وظيفة محقق الشكاوى على أنها ترف لا يمكن تحمله على الإطلاق".

[٥٧] يرجى الاطلاع على: http://www.newsombudsmen.org

ومن ثم يضيف: " إنهم بالطبع مخطئون، فمحقق الشكاوى يولد الثقة عند المستمع، والثقة هي مصدر قوة ايجابية في أي عمل وخصوصا في وسائل الإعلام، فوجود محقق الشكاوى يمنح القراء والمشاهدين والمستمعين القوة حين يعلمون أن لديهم حكماً مستقلاً يمكنهم اللجوء إليه عند الحاجة، والتخلص من هذه الوظيفة يعني أن يغدو صوت الناس غير مسموع وبالتالي أن لا يثقوا بدوافع الإرادات . وإن دل هذا على شيء فإنه يدل على مدى احتياجنا لمحقق الشكاوى في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى".

أولئك الناس من أمثال بريتشارد الذين قد عملوا كمحققين للشكاوى ممتلئين بالحماس بصورة غير مدهشة، وبالتأكيد فإن لديهم كل الحق ليكونوا فخورين بذلك.

ومن ناحية أخرى، تقول أليسيا شيبرد- محققة الشكاوى في الإذاعة الوطنية العامة في الولايات المتحدة أنه لم يعد هناك الآن سوى ٣٤ "محرراً عاماً " أو "ممثل القارئ" يعملون كمحققي شكاوى في وسائل الإعلام الأميركية، حيث يعمل أربعة منهم فقط في مجال المرئي والمسموع.

أما هؤلاء الذين نجوا من محاولة خفض التكاليف فهم نجوا كونهم يلعبون دوراً هاماً ومفيداً لوسائل الإعلام. ففي مسح ل ١٣٢ صحيفة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، وجد أن ٢٤ محقق شكاوى يعملون بدوام كامل أو جزئي في المؤسسات الإعلامية نفسها.[٥٨]

ومن بين هذه الفوائد الايجابية التي نشرتها هذه المجموعة:

- خلق مكان منتظم لنشر تصويب الأخطاء الصحفية.
- حظر إعلانات المواد الإباحية.
- تخصيص مساحة إضافية لعناوين القصص الإخبارية الهامة لتجنب التحريف وتطوير مجال الدقة.
- زيادة الانتباه للمجموعات المحلية والرياضات المحلية.
- عدم استخدام عناوين الشهود في قصص الجرائم المحلية.
- فحص منظم لدقة القصص التي اقتبست مباشرة من المصدر لرصد الأخطاء الموجودة فيها.
- تحليل استطلاعات رأي القراء واستخدامها بعناية أكبر.
- تغطية أكثر عدلاً للجدال الدائر حول العنصرية.

وبالرغم من ذلك، وحتى قبل أن يقع سيف التحرير على جنود المشاة المدافعين عن نوعية الصحافة، أثير العديد من الشكوك حول قيمة هذا النظام.

ويعتقد البعض أن محقق الشكاوى هو جزء من فريق عمل المؤسسة الإعلامية والذي- بغض النظر عن نواياه الحسنة- تتشكل مهمته في النهاية في تحويل الأنظار عن النقد الأكثر منهجية واستقلالية وتعقيداً والقادم من خارج غرفة الأخبار.

تحدث السيد بن باغديكيان- وهو قائد الحملة المتمحورة حول احتكار وسائل الإعلام وأثره على نوعية الصحافة- للعديد من الصحفيين في الولايات المتحدة قائلا أن محققي الشكاوى هم أفضل من لا شيء.

حيث أفاد: "كانت هذه المناصب نوعاً من أنواع المبادرات المفعمة بالتسامح والمديح الذاتي أطلقها العديد من الناشرين، ولكنني اعتقد إنها كانت آلية مفيدة وفعالة في كثير من الأحيان، فهي خطوة بدائية في إدراك انعزال معظم الصحف عن مجتمعاتها بصورة متزايدة، وأنها قد تكون وسيلة لجعل إدارة الصحيفة أكثر إلماما بحقيقة مجتمعهم"[٥٩]

يشكل هذا التعليق، منذ الثمانينات، تحديا لا يزال قائما حتى يومنا هذا للعديد من المنابر العالمية الموروثة من قبل الإعلام الحديث- ما هو الهيكل التنظيمي الذي نحتاجه لتقريب "المجتمع الحقيقي" من الصحافة؟

وإذا كان هناك بصيص أمل، فعلى الأغلب أنه سيكون في عدد وسائل الإعلام التي تسعى لتعيين محققي الشكاوى في الدول التي لا تكون حرية الصحافة فيها مضمونة. ففي ٢٠٠٧، أنشأت استونيا منصب محقق الشكاوى في التلفزيون والإذاعة المحلية . ويكتب تامرو تامرك- أول شخص تم تعيينه في هذا المنصب- نقداً داخلياً على مدى أربع أو خمس مرات في الأسبوع وله برنامج إذاعي شهري حول هذا الموضوع، فهو يرى أن لمحقق الشكاوى طاقات عظيمة في دول شرق ووسط أوروبا.

ويفيد السيد تامرك: " استطاعت هذه الدول- الدول الأعضاء الحديثة في الاتحاد الأوروبي- بناء أنظمة إعلامية حرة و ديمقراطية على مدى السنين الخمس عشرة الماضية".

ومن ثم يضيف: "هناك إمكانيات أكبر لمنصب محقق الشكاوى الإعلامي في الاتحاد السوفيتي السابق الذي ما زال يصارع حول كيفية تحويل وسائل البث الإذاعي الحكومية إلى وسائل بث إذاعي عامة، وأيهما سيكون مستقلا من الناحية الصحفية"[٦٠]

[٥٨] اقتباس عن ادماند لامبث، الصحافة الملتزمة، صفحة ٨٩

[٥٩] كاسندرا تايت "ماذا يفعل محققو الشكاوى؟، مجلة كولومبيا لمراجعة الصحافة، العدد أيار/ حزيران ١٩٨٤.

[٦٠] اليسا سي شيبرد، محققة الشكاوى في الإذاعة الوطنية العامة (NPR) في ٥ حزيران ٢٠٠٨.

http://www.npr.org/ombudsman/2008/06/does_the_world_need_more_news.html

الناس بالرد على ما يتلقوه، وتوقعهم الحصول على اجابات خاصة مع توافر إمكانية الوصول لأي شخص.
هناك حاجة إلى أن يتم العمل على توسيع هذا الحوار والتواصل وتعزيزه ليشمل الشراكة مع العامة. فإذا كنا نؤمن حقاً بأننا نعيش في عصر اتصالات حقيقية ومنفتحة، فمن الضروري إذاً التأسيس لنهج جديد.

أندونيسيا وجنوب إفريقيا

تخرجان الحكومة من غرف الأخبار

إن الرغبة في بناء وتغذية ثقة الجمهور بالصحافة من خلال التنظيم الذاتي قوية في الدول التي لها تاريخ سياسي مرير مثل جنوب إفريقيا و أندونيسيا. ففي كلتا الدولتين، ازدادت الرغبة في تعزيز مكانة الصحافة ضمن بنيان الدولة الديمقراطي نتيجة لحافز آخر طرأ في الأفق وهو حماية وسائل الإعلام والصحفيين من تدخل الحكومة والحد من استخدام القانون ضد الصحفيين.
تأسس مجلس الصحافة الاندونيسي عام ٢٠٠٠، ويعتمد في عمله على قانون الصحافة لعام ١٩٩٩. ففي سنواته السبع الأولى، عالج المجلس ما يزيد على ١٣٠٠ شكوى، وفي ٩٩٪ من تلك الحالات أرضيت النفوس وسويت الخلافات ولم تتعثر المحاكم بقضايا تأديبية مكلفة ومهدرة للوقت.
«إنه لإنجاز رائع» يقول السيد بامبنغ هاريمورتي- العضو في المجلس الصحفي. وكان هاريمورتي نفسه من المتعرضين لضغوطات الحكومة والمشاركين في الدعاوى المتعلقة باجراءاتها الرسمية وقوانينها العدائية وذلك بحكم عمله كمحرر لمجلة الأخبار المستقلة «تيمبو».
ومن الناحية الأخرى، يقدم المجلس بديلاً معتدلاً عن استخدام المحاكم لمساءلة الصحفيين، وفي الوقت نفسه أصبح يشكل جهة ضاغطة لصالح حرية الصحافة. فقد غدا الحاكم الأخير والحاسم في المنازعات المتعلقة بتطبيق قوانين آداب المهنة.
ومن الأعمال الأخرى لمجلس الصحفية أنها تقوم بعقد دورات تدريبية للقضاة وضباط الشرطة والمدعين العامين الرسميين بشأن قانون الصحافة. فهو يجسد أيضا نموذج التنظيم الذاتي بالتواصل مع المجتمع، ويحث الناس على تجنب ردة فعلهم المتمثلة برفع القضايا على وسائل الإعلام والصحفيين، واستخدام إجراءات المجلس في استقبال الشكاوي كخطوة بديلة.
وفي البلاد التي لا تزال فيها الديمقراطية في طور النمو ولم تترسخ فيها ثقافة تحمل الانتقادات العادلة واحترام مراقبة الصحافة للحياة العامة، يكون المجلس في حالة من

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

وبالرغم من عدم تغطية اختصاص المجلس الصحفي سوى الصحافة المطبوعة فقط، إلا أنه يعتبر الضمير الحي لجميع فروع القطاع الإعلامي.

التأهب المستمر للأخطار المحدقة بحرية الصحافة. فقد صرح المجلس في كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ في انتقاداته حول الغموض القانوني الذي ما زال يلف الحوكمة البيئة القانونية للاعلام عندما تم تقديم أربعة أشخاص إلى المحكمة بسبب نشر رسائلهم في الصحف المحلية، حيث حكم على أحدهم بتهمة التشهير بموجب القانون الجنائي وبدفع غرامة مقدارها ١٠٨١٠٨ دولار أمريكي كتعويض عن الأضرار، أما المتهم الآخر فلم تتم إدانته من قبل فريق آخر من القضاة الذين حكموا على القضية بموجب قانون الصحافة.

وتنص مبادئ المجلس على أن جميع المقالات المنشورة والتي تتضمن آراء ورسائل احتجاج هي أعمال صحفية نتيجة لأن وسائل الإعلام كانت هي المسؤولة عن تحريرها ونشرها، كما يعزز المجلس سياسة تبني الردود السريعة، الأمر الذي شجع وسائل الإعلام على تبني هذه السياسة التي طبقتها صحيفة «جاكارتا بوست» والتي تنص على أن التعامل مع الشكاوى الواردة وإيجاد الحلول المناسبة لها يجب ان يتم خلال يومين من تاريخ تقديمها. ومن الناحية الأخرى، تتيح هذه السياسة لوسائل الإعلام الفرصة لنشر الشكوى والرد عليها في نفس اليوم.

وبالرغم من عدم تغطية اختصاص المجلس الصحفي سوى للصحافة المطبوعة ، إلا أنه يعتبر الضمير الحي لجميع فروع القطاع الإعلامي، ويشار إلى المجلس في القضايا المتعلقة بالتصرفات الأخلاقية والممارسات الصحفية في قطاع المرئي والمسموع بشكل روتيني وذلك من خلال قناة الارسال الخاصة بالدولة والتي تعنى بالأنظمة والقوانين الفنية للإعلام المرئي والمسموع. ويتحدد تمويل المجلس في القانون الذي يسمح ب «الهبات غير المحدودة».

ويمكن للمجلس أن يطلب الدعم المالي من الحكومة المركزية، ففي السنوات الخمس الأولى من وجوده كان باستطاعته ممارسة عمله دون الحاجة للجوء إلى أموال دافعي الضرائب، إلا أن التزايد في حجم العمل بشكل كبير اضطره إلى الحصول على الدعم من الحكومة، فقد أصبح الآن يتكون من ٣٠ موظفا يتم تمويلهم عن طريق المال العام.

يعمل على إدارة المجلس مدير يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة. ويتألف المجلس من تسعة أعضاء- ثلاثة يتم تعينهم من قبل اتحادات الصحفيين وثلاثة يتم ترشيحهم من قبل الناشرين وثلاثة آخرين هم ممثلون مميزون عن المجتمع المدني يختارهم الصحفيون والناشرون معاً، أما رئيس المجلس فلا يكون في العادة من الوسط الإعلامي بل يتم اختياره من بين ممثلي المجتمع المدني.

أفغانستان

أفاد المصور الصحفي ريزا ديغاتي- الذي يؤيد تطور الإعلام المستقل في أفغانستان ويعمل على دعمه- لمنتدى برشلونة الذي انعقد في عام ٢٠٠٤ كيف كان عمله في كابول عام ١٩٨٩ بعد سقوط الحكومة الروسية في أفغانستان. فقد كان موجودا عندما انفجر لغمٌ في أسفل باص صغير يقل لاجئين: "من بين الدخان والنار والفوضى، نهضت فتاة مخضبة بالدماء وركضت تجاهي وكنت أنا جاهزٌ لالتقاط صورة تفتح لي أبواب الفوز بالعديد من الجوائز.... ولكنني توقفت لأن تلك الفتاة كانت بحاجة إلى الاحتضان أكثر من التصوير"

تنص المادة ١٥ من قانون الصحافة على أنه "تم تأسيس المجلس بهدف تطوير حرية الصحافة وتوسيع وجود الصحافة الوطنية"، كما يولي القانون المجلس بالمهام التالية:

- حماية حرية الصحافة من أي تدخل خارجي.
- إجراء دراسات لتطوير واقع الصحافة.
- سن قانون لآداب الصحافة وضبط سياسة تطبيق هذا القانون.
- دراسة الشكاوى المقدمة من الجمهور وإيجاد الحلول لها والمتمحورة حول القضايا ذات الصلة بالتقارير الصحفية.
- تطوير التواصل بين الصحافة والجمهور والحكومة.
- تسهيل عمل المؤسسات الصحفية : الصحفيين وأصحاب وسائل الإعلام لتأسيس أنظمة إعلامية ورفع نوعية الاحتراف الصحفي في عملية جمع المعلومات حول المؤسسات الإعلامية.

يقبل المجلس النظر في جميع شكاوى الجمهور المتعلقة بأي جانب من جوانب المحتوى الإعلامي. ولا يقبل المجلس النظر في أي شكوى تخضع للإجراءات القانونية ما لم يوقع المشتكي على تعهد رسمي بعدم استخدام النتائج التي توصل إليها المجلس في أية إجراءات قانونية.

إن الصيغة الإجرائية المثلى التي يتخذها المجلس تتمثل في استعمال حق الرد الذي من خلاله يتمكن الأفراد أو الجماعات من الرد على محتوى المقالات ، أو البرامج الصحفية موضوع الشكوى التي كان المشتكي فيها مصدراً أو موضوعاً لتلك التقارير. ومن الناحية الأخرى فهذا الحق مضمونٌ بموجب القانون، ويجد فيه المجلس الحل المناسب كونه أقصر طريقة وأسهلها وأوفرها لحل النزاعات.

أما الحالات التي لا تستطيع هذه الطريقة أن تحل المشكلة فيها فللمجلس صلاحية اتخاذ إجراءات أخرى للتعامل مع الشكوى، وإذا لم تفلح تلك الإجراءات فهناك دائماً خيار اللجوء إلى المحكمة.

وفي العديد من الدول، ترفض المجالس الصحفية الاستماع للشكاوى التي يحتفظ مقدموها بحقهم في اللجوء إلى القضاء.

تأسس المجلس الصحفي في جنوب إفريقيا في عام ٢٠٠٧ وقد لاقى ترحيباً واسعاً عند تأسيسه.

وردت بعض التذمرات مفادها أن قانون التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة يتخلف وراء الإعلام المرئي والمسموع التى تمتلك لجنة خاصة بها للشكاوى منذ عام ١٩٩٣، وقد تعاملت مع أكثر من ١٠،٠٠٠ شكوى تم إحالة ١٠٠٠ حالة منها إلى القضاء فيما تم إقرار ١٠٠ حالة.

من أجل توطيد مصداقيتها وسبل محاسبتها، أنشأت الصحافة هيكلاً تنظيمياً يتمحور في أساسياته حول المجلس الصحفي ويعرف بمحقق الشكاوى وهيئة الاستئناف، ويقدم نفسه بأنه آلية متكاملة للانضباط الذاتي .

وهدفت الصحافة من إنشائه –كما هو في المرئي والمسموع- توفير آلية تحكيم نزيهة وسريعة لحل الخلافات ما بين القراء والصحف و المجلات.

وعلى الصعيد الآخر، يهدف المجلس إلى صيانة حرية الصحافة والصحافة المستقلة من خلال تعزيز التميز في الصحافة. فهناك قانون صحفي وطني يستدل به محقق الشكاوى وهيئة الاستئناف. حيث قامت أكثر من ٦٤٠ دار نشر بالتوقيع على إقرار هذا القانون الذي تم إصداره في عام ٢٠٠٧.

إنها فعلاً بداية جديدة لقطاع نجح- بعد طول نضال خلال سنوات الفصل العنصري- في دحض سيطرة الحكومة عندما وافق على إنشاء مجلس صحفي خاص به، ولكنه أصبح في طور السبات الآن. إن المجلس ليس نسخة من هيئة قديمة يعاد تدويرها، على حد قول السيد غاي بيرغر- من جامعة رودس، حيث انه يستبقي مكتب المحققين الصحفيين الذي تأسس عام ١٩٩٦ ليحل محل النظام القديم المخزي.[٦١]

يعد المجلس سباقاً في تعزيز مبادئ الإعلام وآدابه. حيث

[٦١] اقتبست من ميل والغارديان، في الأول من آب ٢٠٠٧

أنه يتعامل مع الجمهور من ناحية ويعمل على تمثيل مصالح مجتمع الصحافة أمام الحكومة من ناحية أخرى. وما زال هناك سيل من الأسئلة التي تنتظر الإجابة عليها، أقلها تلك المتعلقة بتمثيل الجمهور في المجلس؛ وإلزام المشتكين بالتنازل عن حقهم باللجوء إلى القانون من خلال قبول حكم محقق الشكاوى المتمحور حول ضرورة تغريم وسائل الإعلام والصحفيين على أشد أنواع الانتهاك لآداب الممارسات الصحفية.

يتكون النظام في جنوب إفريقيا من عملية تنقسم لثلاث مراحل: أولا اجتماعات غير رسمية لمحاولة التوصل إلى تسوية ودية للشكاوى. وثانيا جلسة استماع رسمية من كلا الطرفين أمام محقق الشكاوى واثنين من أعضاء هيئة الاستئناف الصحفية- ممثل عن الصحافة وممثل عن الجمهور. ثالثا في حالة فشل كل ما سبق ذكره من إجراءات، يتم إحالة القضية إلى جلسة استماع رسمية في هيئة الاستئناف الصحفية والتي يرأسها قاض سابق في المحكمة العليا يساعده في الحكم ممثل عن الجمهور وممثل عن الصحافة.

وينطوي هذا القانون- الذي تم وضعه بهدف تعزيز الأنباء « الصادقة والدقيقة والنزيهة»، ويعلق عليه بأنه «تعبير عن الرأي دون أية ضغينة أو دافع غير شريف»- على بند قوي يتمحور حول التمييز العنصري، وفيما يلي نصه:

٢. التمييز العنصري وخطاب الكراهية

٢,١ ينبغي على الصحافة تجنب الإشارة للتمييز العنصري أو تشويه السمعة المتعلقة بالأفراد على أساس سلالتهم البشرية، أو لونهم، أو عرقهم، أو دينهم، أو جنسهم، أو توجههم الجنسي، أو أية أمراض أو إعاقات عقلية أو جسدية، أو بسبب سنهم.

٢,٢ لا ينبغي على الصحافة الإشارة إلى السلالة البشرية، أو اللون، أو العرق، أو الدين، أو الجنس، أو التوجه الجنسي، أو المرض الجسدي أو العقلي في سياق مؤذ أو جارح فيما عدا المواضيع ذات الصلة بالتقرير الصحفي أو تلك التي تضيف شيئا هاماً يثري من فهم القراء للقضية موضوع البحث.

٢,٣ للصحافة الحق بل من واجبها تقديم التقارير الصحفية والتعليق على جميع المسائل ذات المصلحة العامة المشروعة.

ولكن من الأهمية بمكان أن يتوازن هذا الحق وهذا الواجب مع الالتزام بعدم نشر المواد التي قد تبلغ حد

المجلس الصحفي يستهدف الكراهية: لاجئون من زمبابواي و موزامبيق من جوهانسبرغ جنوب إفريقيا. حزيران ٢٠٠٨ يختبئون بعد هجمات كراهية على الأجانب في البلد. © Tebogo Letsie/IRIN

خطاب الكراهية.

توضح تجربة كل من جنوب إفريقيا واندونيسيا عدم فعالية واستحالة تطبيق فكرة وجود نموذج عالمي لقوانين على غرار مجلس الصحافة. حيث تسعى المجتمعات الإعلامية في إحدى البلدين للفصل بين الديمقراطية المرسخة حديثاً فيها وبين التمييز العنصري المترسخ في العصر المنصرم، بينما يطمح المجتمع في البلد الآخر الى إيجاد ثقافة الحوار والتبادل الديمقراطي في بلد شهد لعقود طويلة كبتاً إعلامياً بسبب الحكم العسكري والدكتاتورية.

تجد كل بلد طريقها بمساعدة أو دون مساعدة التشريع القانوني بناءا على التقاليد والواقع الاجتماعي الذي يشكل اساس فهم المجتمع إلى للديمقراطية.

الهدايا، السياسة والكتابة عن المال:
تحاشي تضارب المصالح

يمكن لتضارب المصالح أن يظهر في أي مجال من مجالات العمل، و الصحفيون تحديداً هم الأكثر عرضة لهذا التضارب كونهم يشكلون هدفاً لكسب التأييد من قبل الحكومات والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والتي تحاول التأثير على الأخبار ونسجها بمهارة فائقة. ولذا يتوجب على الصحفيين اتخاذ الحيطة والحذر عند التعامل مع هؤلاء، دون إظهار أي نوع من التحيز لمصالحهم أو نفوذهم، أو إعطاء الانطباع بأنهم يفعلون ذلك.

من الواجب على الصحفيين تجنب المصالح والالتزامات الخارجية التي قد تضعهم في موقف يضر بسمعتهم ويمس بحيادهم ونزاهتهم وعدلهم، وحينما يخفق الصحفيون في تجنب ذلك، فإنهم يصبحون عرضة للاتهام بالتحيز أو الفساد.

وفي العموم، يتوجب على الصحفيين عدم قبول الهدايا أو الحصول على مزايا شخصية سواء أكانت لهم شخصياً أو لعائلاتهم أو لأصدقائهم المقربين من المؤسسات ، أو الأشخاص الذين يتعاملون معهم على الصعيد المهني. وتشتمل هذه المزايا الشخصية على الهدايا ، أو المبالغ النقدية ، أو القروض ، أو الخصومات ، أو الخدمات الخاصة أو المنح ، أو الترفيه خارج نطاق الضيافة المهنية، وفي حالة وجود أي شك حول أي من هذه المسائل فيجب مناقشتها ضمن اطار المؤسسة الاعلامية.

وبالطبع، تمتلئ غرف الأخبار بالمواد المجانية والفرص المتميزة للصحفيين من كتب ومواد موسيقية للنقد؛ وعطلات مدفوعة؛ وملابس أنيقة؛ وتذاكر مجانية للفعاليات الرياضية والثقافية. وتستخدم أغلب وسائل الإعلام نظماً منفتحة وشفافة للتعامل مع مثل هذه الهدايا المجانية سواء أكانت سلعاً أو خدمات.

وفي حالة عدم وجود مثل تلك النظم، يجب مناقشة كيفية التعامل مع هذه المسائل. ولا بد أن يقوم المبدأ الواجب إتباعه في هذه الحالات بتعزيز الإفصاح في داخل المؤسسة وخارجها. فإذا تم قبول عرض من أجل القيام برحلة مجانية وبالمقابل تم نشر مقالة أو برنامج سفر يغطي نتائج تلك الرحلة، فيجب عندئذٍ البوح بأن هذه الرحلة هي مدفوعة وذكر اسم دافع تكاليفها ما لم يكن ذلك الشخص هو الصحفي نفسه أو المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها.

وعلي كبار الصحفيين من أمثال مقدمي البرامج التلفزيونية المشهورين أو كتاب الأعمدة في الصحف الرائدة يجب أن يكونوا أكثر حياداً و انتباهاً لهذا الأمر .

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

على الصحفي ان يعتبر قبول اي شكل من أشكال الرشوة هدفها التأثير اما في نشر مادة صحفية أو الدفع لاخفائها هو جنحة واساءة مهنية خطيرة.

ميثاق الاتحاد الدولي للصحفيين

يضع العدد الأكبر من وسائل الإعلام قواعد تشترط ألا تعرض الأنشطة الخارجية سمعتها لأي شبهة تتعلق باستقلالية إعداد التقارير والتحليلات الصحفية، وتختلف هذه القواعد من شركة لأخرى. فعلى سبيل المثال، تنص الأنظمة الداخلية المفصلة لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) على أنه لا ينبغي على الصحفيين القيام بالأعمال التالية خلال فترة خدمتهم في الشبكة:

- التصريح عن تصويتهم لأي حزب سياسي أو تقديم الدعم له.
- التعبير عن آرائهم لصالح أو ضد أية سياسة تشكل موضوع نقاش سياسي ما زال قيد المناقشة في اية حزب سياسي.
- تأييد موقف معين حول مسألة تعد موضع جدال أو نقاش أو تحث على التغيير في إحدى السياسات العامة الهامة.[٦٢]

وتمثل هذه الأنظمة ضمن المقاييس المتعارف عليها مقياساً رائداً، كما هو متوقع من مؤسسة تعمل في مجال الخدمة العامة، ولكنه لا ينطبق على المؤسسات الصحفية التي تعتبر التعليق على مسائل السياسة العامة أو حتى نوايا التصويت في وقت الانتخابات هو جزء من تقاليد تكوين الآراء في الصحافة المقروءة. ومع هذا، فإن نظرة دليل الصحافة الأخلاقية الصادر عن صحيفة النيويورك تايمز تظهر أنه يجب موضعة الآراء المطروحة ضمن الحدود الأخلاقية.[٦٣]

وتنص الأنظمة الداخلية للصحيفة على أنه: "لا يوجد مكان لأي صحفي على أرض الملعب السياسي. يحق للموظفين أن يقوموا بالتصويت، إلا أنه لا يحق لهم القيام بأي عمل من شأنه إثارة التساؤلات حول حيادهم المهني...."، كما تمنع هذه الأنظمة الموظفين من تمويل أو جمع ريع التبرعات لأي قضية سياسية أو مرشح سياسي. وبالطبع لا يعني ذلك اعتماد الأساليب الملتوية عند إعداد التقارير الصحفية، على حد قول السيد كلارك هويت- المحرر العام في الصحيفة والذي وجد نفسه، أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨، يصد الهجمات المستمرة- والتي كانت في معظمها من جمهوريين مستائين- حول تحيزه الواضح لباراك أوباما.

ينبغي على جميع الصحفيين المشاركين في إعداد التقارير والبرامج الصحفية، أن يتحرروا- قدر الإمكان- من الارتباطات الخارجية غير الملائمة، كما يجب أن يتأكدوا من عدم ضلوع أي فرد من أفراد عائلاتهم أو أصدقائهم المقربين في أية علاقات من شأنها أن تخلق تضارب في المصالح بالنسبة لهم.

وفي العادة، يتوقع من الصحفيين الإفصاح لرؤساء التحرير أو مدرائهم المباشرين عن أية مصلحة شخصية من شأنها التأثير على عملهم.

وتكراراً لما سبق، تحتاج الأنظمة الارشادية الداخلية للعمل بطريقة سليمة ، وأن توضح للصحفيين والمدرين كيفية تجنب التضارب في المصالح. فعلى سبيل المثال، يتوفر لدى وسائل الإعلام الرائدة كهيئة الإذاعة الكندية والإذاعة الوطنية العامة في الولايات المتحدة معلومات مفصلة حول كيفية تعاملها مع هذه المسائل.

ومن المهم أيضاً أن يعرف الصحفيون الالتزامات المفروضة عليهم، ولكنهم بالمقابل يمتلكون حقوقاً مشروعة. ولذا يجب عند وضع الأنظمة التأكد من أنها وضعت في سياق يضمن للصحفيين ممارسة حقهم كمواطنين.

أما إعداد التقارير الصحفية المتمحورة حول المسائل المالية فتتطلب محاذيرا خاصة، حيث يتوجب على الصحفيين التأكد من أن وظيفتهم لا تتعارض مع مصلحتهم الشخصية سواء أكانت اقتصادية أو تجارية أو مهنية.

ويتوجب على الصحفيين أيضاً الإفصاح لرؤساء التحرير عن أي من المسائل التالية:

- أي عمل سياسي تطوعي أو مدفوع الأجر لأي مؤسسة خارجية.
- أية أسهم هامة يمتلكها الصحفي أو أية قروض (فيما عدا القروض الإسكانية الخاصة) أو أية مصالح مالية تهم الصحفي شخصياً أو أحد أفراد عائلته أو أحد شركائه من شأنها أن تشكل تضارباً في المصلحة بأي شكل من الأشكال.

وفي هذا السياق، يعد أي صحفي- يعمل على تحرير قصة أو برنامج عن امور الساعة له علاقة بالتمويل أو الأعمال التجارية- جزءاً من الصحافة المالية، ويجب عليه أيضاً، أن لا يستخدم، بأي شكل من الأشكال، المعلومات المكتسبة في سياق إعداد التقرير للاستفادة منها في التداول في الأسواق أو أية فرص تجارية أخرى. حيث يعد هذا التصرف غير أخلاقي وشائناً، وفي معظم البلدان، غير قانوني. كما يجب وضع إجراءات لضمان عدم تمكن أي صحفي من التزود بمعلومات عن الأسهم التي يملكها هو أو أفراد عائلته.

[٦٢] يرجى الاطلاع على:
http://www.bbc.co.uk/guidelines/editorialguidelines/advice/conflicts/

[٦٣] يرجى الاطلاع على:
http://topics.nytimes.com/top/opinion/thepubliceditor/index.html

بريق الجوائز: الصحافة النوعية على منصة التفوق

تعد الجوائز الصحفية نافعة في حالة تشجيعها لرفع مستوى المعايير الصحفية والعمل على تعزيزها، حيث أنها تسلط الضوء على أفضل الأعمال الصحفية وتوفر فرصة لعرض الأعمال المتميزة التي عادة ما يتم حجبها وراء المحتوى الإعلامي العادي والباحث عن الإثارة والمأخوذ بحياة المشاهير، هذا المحتوى الذي نضع عليه اللوم في انخفاض قيمة الأعمال الصحفية بشكل عام.

من الأمثلة الجيدة على الجوائز الصحفية؛ جائزة وولكلي في استراليا وهي مبادرة على مستوى القطاع بأكمله تحظى بدعم تحالف الفنون الإعلامية والترفيه. ففي كل عام يتم استقبال أكثر من ١٥٠٠ طلب للاشتراك في مسابقة الحصول على الجائزة، ومن ثم يتم اختيار المشتركين النهائيين من قبل ٩٠ محكم من جميع أرجاء البلاد، ويمثل هؤلاء المتبارون ٣٠ قناة إخبارية تغطي جميع القطاعات الإعلامية.

تفتح هذه الجائزة الباب أمام المهتمين لإلقاء نظرة عامة على الصحافة بجميع أنواعها من قصص جديدة ، ومقالات ، ورياضة ، وتجارة ، وتحرير فرعي ، وتلفزيون ، وتقارير إذاعية ، والعمل في المجلات والتصوير الفوتوغرافي ، والرسوم الكاريكاتورية، مع التركيز على وسائل الإعلام المحلية ، والمدنية ، إضافة لتلك التي تغطي شؤون السكان الأصليين.

وتتضمن إجراءات الجائزة تنظيم الاجتماعات في المدن الرئيسية من أجل تشجيع الحوار العام حول أعمال وسائل الإعلام الاسترالية، ويحتشد في هذه الاجتماعات أهم الصحفيين ووسائل الإعلام الرئيسية في البلاد لمناقشة المسائل التي تدخل في صميم الصحافة ووسائل الإعلام والتحاور بشأنها، حيث يطرح فيها مسائل هامة كدور وسائل الإعلام في إعداد التقارير الصحفية المتحورة حول المواضيع السياسية؛ وإلى أي مدى تؤثر العلاقات العامة على أعمال وسائل الإعلام. وانطلاقاً من ذلك، تعد هذه الاجتماعات فرصاً فريدةً لخلق الترابط الإقليمي بين وسائل الإعلام.

توزع كل بلد تقريباً جوائز على الصحفيين والمحررين، وتكون هذه الجوائز في العادة كرمز لتقدير انجازات الصحفيين الشجعان.

في الثالث من أيار من كل عام، تمنح اليونسكو جائزة «غييرمو كانو» العالمية لحرية الصحافة بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة وتكريماً للصحفي والمحرر الكولومبي المخضرم غييرمو كانو أيسازا الذي اغتيل في عام ١٩٨٦ في مكاتب صحيفة «الإسبكتادور»، التي شغل فيها منصب المحرر منذ بلوغه سن السابعة والعشرين.

وفي عام ٢٠٠٨، كانت الجائزة من نصيب الصحفية المكسيكية المستقلة ليديا كاشو ريبيرو من كانكون في المكسيك وذلك لشجاعتها في فضح الفساد السياسي والجريمة المنظمة والعنف المنزلي على الرغم من التهديدات بقتلها ومحاولة الاعتداء على حياتها بالإضافة إلى القضايا القانونية. وكانت الصحفية قد كشفت تورط أشخاص من ذوي النفوذ في عصابة لاباحية الاطفال مما أدى إلى استهدافها بالقتل، وكانت قد تعرضت للمضايقات على يد رجال الشرطة، ولم ينقذها من هذا الوضع سوى التدخل العاجل للحكومة وجماعات حقوق الإنسان، وبعد مضي أكثر من نصف يوم على سجنها، تم إطلاق سراحها دون إصابتها بأي أذىً. وبعد عدة شهور، ظهرت أشرطة تسجيل تكشف الحاكم الإقليمي وهو يتآمر

ليديا كاشو ريبيرو: سفيرة بارزة للصحافة.

لسجنها وترهيبها مع رجل أعمال ذكرت كاشو اسمه في تقريرها كمنسق عصابة اباحية الأطفال.

أسست كاشو «مركز إيواء النساء المتعرضات للإساءة في كانكون» وتعمل على إدارته إضافة لكونها رئيسة مركز مساعدة المرأة الذي يعمل على مساعدة ضحايا العنف العائلي والتمييز بين الجنسين. كما فازت كاشو مؤخراً بجائزة غيناتا ساغان لحقوق المرأة والطفل الصادرة عن منظمة العفو الدولية وتعد كاشو سفيرة مهنة الصحافة بجميع المقاييس المتعارف عليها في العالم، إلا أنها تقر بعدم كفاية ما تقوم به الصحافة من تكريم لأبطالها، وتعلق حول هذا الموضوع بأنه «علينا نحن العاملين في الصحافة التعاضد مع بعضنا البعض لحماية مهنتنا ومعاييرنا، وهذا الأمر ليس سهلاً. فمثلاً في المكسيك، ترتفع حدة التنافس بين الصحفيين بينما يقل التضامن فيما بينهم»

على الصعيد الآخر، يمنح الاتحاد الدولي للصحفيين جوائز عديدة في مجالات حقوق الإنسان والتسامح كجزء من برنامجه لمقاومة التمييز العنصري ، والعرقي من خلال المساهمة في تفهم الاختلافات الثقافية ، والدينية ، والعرقية. وقد منحت جوائز التسامح في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.

وترتكز أهمية هذه الجوائز على تسليط الضوء على نماذج التقارير الصحفية الخارجة عن المألوف. ففي دول جنوب شرقي أوروبا حيث لا تزال مشاكل التمييز العرقي والعنصري قائمة لحد الآن، يعمل يمنح الاتحاد الدولي للصحفيين ومجموعة واز الإعلامية و الشركة الألمانية للصحف على إطلاق جائزة إقليمية لتكريم التقرير الصحفي الشجاع.

وتتطلب نوعية الجائزة التي يتم منحها اهتماماً خاصاً للمحيط والبيئة الذين تعطى فيهما هذه الجائزة. وأحياناً، في ظل الظروف التي لا تؤمن فيها الكفاءة المهنية واستقلالية وسائل الإعلام، يمكن استخدام هذه الجوائز بطريقة غير ملائمة قد تصل إلى الحط من سمعة الصحفيين والإقلال من هيبتهم. واجهت الصحافة التونسية هذا الأمر عندما قررت جمعية الصحفيين التونسيين في عام ٢٠٠١ منح جائزة للرئيس التونسي بن علي الذي تشتهر إدارته بقمعها لحقوق حرية التعبير، وكان الهدف من وراء منح الرئيس هذه الجائزة الحفاظ على العلاقات الجيدة مع هذا القائد القوي حتى ولو كان ذلك على حساب مصداقية الصحافة التونسية، وقد أثار هذا التصرف انتقادات واسعة النطاق.

أما في بلغاريا، منحت جوائز «تشرنورايزتس هاربر» للعام ٢٠٠٨ في شهر أيار ضمن احتفال رسمي حضرته شخصيات سياسية رائدة ، وثلة من أعضاء البرلمان ، والصحفيون في مدينة صوفيا، وذلك للإشادة بالمساهمات التي قدمتها الصحافة البلغارية. وكان من بينها جائزة منحت للصحفي الشاب كالين رومينوف العامل في صحيفة «نوفينار» اليومية، وقد أثارت هذه الجائزة عاصفة من الاحتجاجات في الأوساط الصحفية وتسببت بالكثير من الحملات التي نظمها المئات من الكتاب وقادة المجتمع المدني للمطالبة بسحبها. فبالرغم من موهبته الصحفية البارزة، فقد عرف رومينوف بآرائه العنصرية والمتطرفة ضد الأقلية الغجرية في البلاد. وانتهى الأمر بسحب الجائزة منه.

وقد علق الاتحاد الدولي للصحفيين حول هذه الحادثة: « إن الصحافة لا تكون صحافةً حقيقية من غير تحمل المسؤولية تجاه المصلحة العامة». ومن ثم أضاف «لقد حان الوقت لإنشاء حوار جديد ودقيق يدور حول كيفية تمييز الصحافة القوية والصلبة من تلك المتحيزة وغير المتسامحة». وقد استجاب الصحفيون والناشرون في بلغاريا لهذا الجدل بالتعهد بالعمل معاً لتعزيز نوعية الصحافة والقضاء على عدم التسامح الموجود في وسائل الإعلام.

مال، مال، مال:
صحافة في عجز

شهد العام ٢٠٠٨ ركوداً عالمياً وأزمةً ماليةً دوليةً تميزت بانهيار النظام المصرفي العالمي المفاجئ والاستثنائي وبانخفاض مفاجئ في أسواق الأسهم العالمية، الأمر الذي أدى لوسم هذا العام بأنه العهد الذي توقفت فيه عجلة السوق الرأسمالي الحر عن الدوران.

إن الانهيار المفاجئ للاقتصاد الليبرالي الجديد والخاضع لحد قليل من القوانين التنظيمية جاء إثر صحوة الحكومات في كل من أمريكا وأوروبا وتحركها لصرف المليارات من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ البنوك والمؤسسات المالية المنهارة.

تعنى مجموعة واحدة بشكل خاص في هذا التحول في الأحداث على الساحة العالمية والتي تعرف باسم المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث انشأ هذا المنتدى «مجلس البرنامج العالمي لمستقبل الصحافة». وتمحورت إحدى المواضيع التي طرحت أمام فريق من الخبراء الإعلاميين حول أداء الصحافة المالية في التعامل مع نشر التقارير المتعلقة بهذه الأزمة.

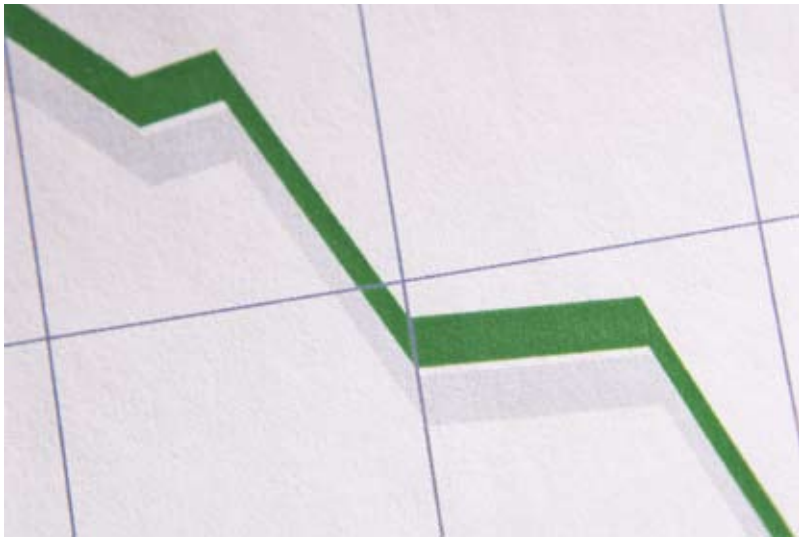

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

أن الأسئلة التي تدور في فلك هذه الأزمة تتلخص في كيف باغتت هذه الأزمة الصحافة المالية بعد عقد من الزمن كانت خلاله هذه الصحافة من المجالات القليلة في القطاع الإعلامي التقليدي التي حصل فيها توسع تمثل في قنوات تلفزيونية جديدة على الأقمار الصناعية وظهور الكوابل وازدهار الأعمال الصحفية؟ وهل بذلت وسائل الإعلام جهداً كافياً للتحذير من المشاكل الوشيكة الحدوث قبل انتقال القصة من الصفحات المالية إلى الصفحات الرئيسية؟

لماذا فشلت وسائل الإعلام الرئيسية في مساعدة الجمهور على فهم التعقيدات والشكوك المتعلقة بالسوق بشكل كامل خلال سنوات التفاؤل الاقتصادي، أي في الوقت الذي كانت فيه الدورة الاقتصادية تتصاعد للأعلى، وكانت تهيمن فيه الإشاعات القوية التي يطلقها «سادة الكون» في وول ستريت وفي أماكن أخرى؟ هل عملت الصحافة على تخدير شعور الناس وإعطائهم إحساساً خاطئاً وخطيراً بالطمأنينة كما يفعل الأطباء غير الشرفاء والحكام المتهاونون والسياسيون الدكتاتوريون؟

ويبدو من ذلك أن الصحفيين والحكام وضعوا ثقتهم بالمؤسسات المالية الرئيسية ذاتها التي وضع فيها الناس ثقتهم وكذلك أموالهم، واعتقدوا أن من يديرها يعرف ما يفعله.

يقول الصحفي الانجليزي باول لاشمر ذو خبرة الثلاثين عاماً في تغطية الحوادث الكبيرة بأن التغطية الإعلامية

كيف باغتت هذه الأزمة الصحافة المالية بعد عقد من الزمن كانت خلاله هذه الصحافة من المجالات القليلة في القطاع الإعلامي التقليدي التي حصل فيها توسع؟

FOOD IN THE NEWS: A rice seller in Minguindano Province, Southern Philippines. Rice prices have surged to a 20-year high as a result of global food inflation. © Manoocher Deghati/IRIN

افتقرت إلى العمق وفشلت في الاستجابة إلى الإشارات المبكرة والدالة على أن الأنظمة المالية بدأت تخرج عن السيطرة. فقد قام بإجراء بحث عن جودة التقارير الصحفية قبيل انهيار أسواق الرهن ذو المخاطر العالية في عام ٢٠٠٧، وخلص هذا البحث إلى أن القلة القليلة من من الصحفيين تطرقوا بالتحقيق الجاد حول حجم المخاطر الاقتصادية الكامنة وراء هياكل استثمارية معقدة وتقع ما وراء البحار. فقد أشار الى اكتفاء الصحفيين حيثُ قبلوا في معظم الأحيان ببساطة التفسير الذي قدمته هذه المؤسسات التى هي جزء مبتكر من الرأسمالية الجديدة.[٦٤]

تكمن إحدى هذه المشاكل في الهيكل التنظيمي الداخلي لوسائل الإعلام الذي ينطوي أحياناً على فجوة ما بين الصحافة المالية والصحافة العامة. ففي الوقت الذي استطاع فيه العديد من الصحفيين والمعلقين الإخباريين رؤية بوادر أزمة الرهن ذي المخاطر العالية تتصاعد من خلال خبراء الرسائل الإخبارية وصفحات التعليق الداخلية، لم تتمكن الصحافة العامة من الانتباه لتلك الإشارات التحذيرية حتى وقت وقوع الأزمة. وعندما بدأت المشاكل تتوالى على الأسواق، دقت وسائل الإعلام ناقوس الخطر، وغالت في معظم الأحيان في تضخيم الآثار الناجمة عن الأحداث مما جعل الموقف يزداد سوءاً.

وفي معظم الأحيان قوبلت مخاوف الصحفيين- بشأن ارتفاع مستويات الديون وتذبذب مستويات توظيف أموال القروض من خلال استخدام القروض المالية لزيادة العائدات على التعاملات بالأسهم والاستثمارات- بالرفض من قبل السلطات الراضية بما يحدث في الأسواق المالية بحجة أنها إما مثيرة للمخاوف من غير داع أو لا صلة لها بالموضوع لأنها تتعلق بالصفقات الخارجية وليست ضمن نطاق القوانين الوطنية.

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت الصحفيين الماليين تمثلت في حصولهم على اهتمام أقسام الأخبار في وسائل الإعلام السائدة، ويعود ذلك بشكل رئيسي لانتشار نفوذ شركات العلاقات العامة وشركات الوساطة الذين عملوا على تقديم رسائل ملمعة ومنمقة بأن أبناء المدينة الأذكياء مدركون لما يفعلون وأنهم قادرين على حل العقبات والمشاكل التي كثيراً ما تؤرق الناس البسطاء (مثل الصحفيين) .

وكشف أحد التقارير الإخبارية في «برا يفت أي» في عدد أيلول ٢٠٠٨ كيف ولّد الكلام المعسول لموظفي العلاقات العامة في بنوك ايسلاندا شعبية عارمة لدى وسائل الإعلام البريطانية تمخض عنها دعاية مجانية أدت إلى اجتذاب آلاف المودعين وحصد ملايين الجنيهات من المدخرات الشخصية وضمها لتعاملاتهم المضللة. فقد قدمت البنوك رحلات مجانية للعاملين في وسائل الإعلام إلى ريكيكيافيك، حتى أنهم أوجدوا «مقهى متحرك» لكي يتجول في غرف التحرير ويقدم وجبة طعام خفيفة مجانية بينما يعملون على تلقين الصحفيين المعلومات حول مزايا الاستثمار في هذه البنوك التي انهارت ابان الأزمة المالية.

[٦٤] تقرير في جريدة الصحافة البريطانية في ١٨ تموز ٢٠٠٨

وعندما تكشفت الأزمة المالية، أصيبت وسائل الإعلام بالذعر وبدأت تعمل لتخفيف حدة وقع الأزمة عليها فقامت باستخدام طرق جديدة أكثر حذراً في طريقة تناولها للأزمة. وقال المتحدث باسم صحيفة وول ستريت جورنال- التي أصبحت الآن جزءا من مجموعة شركات روبرت مردوخ نيوز- أصبحنا الآن نحاول الابتعاد عن ألفاظ مثل «انهيار" و"الفزع" و"جلبة" و"التنبؤات". ومن ناحية يعد هذا مثالاً رائعاً لسياسة ضبط النفس، ولكن بالنظر إلى فداحة الوقائع المتبدية في القطاع المالي، لربما ادى هذا الى منع الصحفيين من استخدام الكلمات التي تلائم وصف هذه الظروف الصعبة والسيئة.

وفي غضون الأزمة، حث الكاتب الاقتصادي ديفيد كاي جونستون- الذي يعمل لحساب نيويورك تايمز- زملاءه الصحفيين أن يعبروا عن ارتيابهم من المقترحات لاستخدام مليارات الدولارات من الأموال العامة لإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المنهارة. وقد أفاد السيد جونستون مذكرة نشرتها بوينتر اون لاين: «لا تكرروا الممارسات الفاشلة التي دمرت سمعتنا أثناء فورة الحرب على العراق وعند تبني قانون الوطنية «. ومن ثم أضاف: « لا تفترضوا أن أمراً ما هو مبرر لمجرد قول المسئولين ذلك».

هذا التحذير من دقة التصريحات الرسمية جاء متأخراً وفقا للمراقبين من أمثال شبكة العدالة الضريبية وهي عبارة عن ائتلاف دولي من الباحثين والناشطين المهتمين بالآثار الضارة المترتبة على التهرب من الضرائب والتنافس الضريبي والحماية الضريبية. وقد قامت الشبكة بتسليط الضوء على التبعات المترتبة على إعداد التقارير بأسلوب يرضي الأطراف الأخرى، وأشارت إلى ثلاثة عناصر واضحة لفشل وسائل الإعلام في نقل مجموعة الأزمات الحاصلة في الأسواق:

أولا، كان الحجم الأكبر ل «الطرق الجديدة المبتكرة» في القطاع المالي في العقد الأخير معقداً ومبهماً، وبالتالي كان من الصعب دراستها وسبر أغوارها. ولنضعها بصورة أبسط؛ لم يستطع عدد كاف من الصحفيين- أو حتى الاقتصاديين أو المشرعين أو السياسيين- فهم النتائج الناجمة عما كان يحصل في القطاع المالي فهماً حقيقياً.

ثانيا، تساهم عوائد إعلانات البنوك والشركات المحاسبية وغيرها من الشركات الرئيسية في الأسواق المالية في تحقيق دخل كبير للصحف المالية ووسائل الإعلام المختصة، الذي كان له أثر في فقدان الصحف لموضوعيتها أثناء تغطيتها للموضوع.

ثالثا، ربما يعد هذا العنصر من أكثر العناصر مكرا، ويتمثل في أن معظم شركات الاعلام الكبرى هي في الواقع مملوكة من قبل الأشخاص والشركات- الذين يستخدمون هياكل استثمارية معقدة- في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا (على سبيل المثال، الهيكل التنظيمي المعقد لإمبراطورية روبرت موردوخ الإعلامية العالمية)، مما يمنع المحررين من اتخاذ موقف حاسم من كيفية التعامل مع الملاذات الضريبية.

ويشير ما سبق إلى حجم الأمور التي يجب على وسائل الإعلام التفكير بها ملياً إذا ما أرادت إعادة بناء ثقة الجمهور في قدرتها على فحص الحقائق الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في التجارة العالمية والتعاملات المالية المعقدة بجدية وتعمق أكبر. ولكن هذه المطلب لن يتحقق إلا عندما تعمل وسائل الإعلام على تغيير سياساتها المتمثلة بتقليص الميزانيات التحريرية والتعامل جدياً مع تضارب مصالحها والحد من نفوذ جماعات الضغط من الشركات على برامج الأخبار.

تهدف مبادرة الصحافة الأخلاقية إلى تعزيز دور وسائل الإعلام في هذا المجال كهيئة رقابية، على الأقل، من خلال تشجيع المزيد من التدرب على هذا العالم المعقد الذي يعمل فيه رأس المال العالمي والوطني لمساعدة الصحفيين في فهم موجز الأعمال بشكل أفضل. وخلاصة القول، كما هو الحال دائماً، هناك حاجة لتقديم المزيد من الدعم للصحافة الاستقصائية والمزيد من الشك الصحي بآراء «الخبراء».

رؤى محرفة : الانحياز يبقي النساء خارج العدسة

تجد في معظم المجتمعات افتراضات ثابتة حول دور المرأة والرجل الأمر الذي يعكس التحيز التقليدي والثقافي فيها، فهذه الافتراضات تكون متأصلة في اللغة والعادات. ومن أحد أكبر التحديات التي يواجها الصحفيون رجالاً ونساءً تتمثل في العمل ضد هذه التنميطات في أعمالنا اليومية. ولكن للأسف، يبدو أن العديد من الصحفيين يعملون على العكس مما هو مفروض، فهم يعملون على تعزيز واعادة انتاج هذه الرؤى المشوهة.

تمتلئ وسائل الإعلام بالصور والأنماط السائدة من النساء والفتيات، ويعتبر العديد منها غير مؤذ نسبيا، إلا أن بعض تلك الصور- والتي هي أكثر تأثيراً على المجتمعات- تصور المرأة كمادة محفزة للفت نظر الرجال- قطة الجنس الساحرة، الأم الملاك الطاهر، الساحرة الشريرة، سيدة الأعمال القاسية، السياسية الانتهازية. ففي كل منطقة وثقافة هناك صور ثابتة وآراء متحيزة عميقة الجذور وردود فعل متحاملة تشكل في مجموعها تحديات للصحفيين والإعلاميين.

على الرغم من التقدم الذي أحرزته وسائل الإعلام على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية- حيث أن هناك عدداً أكبر من النساء في وسائل الإعلام وادارتها أكثر من أي وقت مضى- إلا أن وسائل الإعلام ما زالت تبرز الأنماط الأنثوية السائدة التي تحد من نفوذ المرأة في المجتمع.

ومع مضي ٤٠ عاماً على بدء سن القوانين التي تعاقب على التمييز ضد المرأة؛ والتي تنص على حق المرأة بالمساهمة في الحياة السياسية وتمنحها حقوقها الاجتماعية الأساسية وتعطيها حق المساواة في الأجور والعمل، إلا أن الإجحاف بحق المرأة لم يختف عند سن تلك القوانين، وما زالت المعارك للحصول على المساواة قائمة في كل دولة.

وتؤشر حقيقة استمرار التلفزيون والأفلام والمجلات الشعبية وعالم الإنترنت في تقديم صور غير منصفة وبالية للمرأة على استمرار تحكم المصالح الاقتصادية وطرق العمل القديمة.

اعتبر الاتحاد الدولي للصحفيين أن وضع معايير أساسية لدور المرأة في الصحافة هو أمر جوهري. حيث بذلت جهود جديدة في المؤتمرات العامة المتتالية للاتحاد في أعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ لحث نقابات الصحفيين والمؤسسات الإعلامية على اتخاذ تحقيق المساواة بين الجنسين على محمل الجد. ومع ذلك يعد الجنس دائما هو الحد الفاصل عندما يحين وقت رسم أولويات العمل.

وتكمن إحدى هذه المشاكل في كون المساواة حملة مستمرة، ولا يبدو أنها ستتحقق في أي مكان في الوقت القريب، إلا إذا أدرك الصحفيون ونقاباتهم أهمية وضع القضية على سلم أولوياتهم. بالرغم من التقدم في التشريعات المحلية إلا أن انشغال النقابات بقضايا أخرى في السنوات الأخيرة، أدى إلى إبطاء عملية التقدم الاجتماعي .

ونتيجة لذلك، تستمر أزمة التمييز العنصري في كل من المحتوى الإعلامي ونشاطات وسائل الإعلام في تقويض المعايير الصحفية وإضعاف ثقة النساء العاملات في هذا القطاع.

في العديد من البلدان، مازال الوجود النسائي قوياً في غرف الأخبار، إلا أن وسائل الإعلام لا تزال تحت السيطرة الذكورية وبالأخص عندما تصل المسألة للوظائف العليا.

وفي بعض الأماكن الأخرى من العالم، لم تضع النساء

بعيداً عن الأنظار: قصص النساء الإفريقيات، من أمثال سيلفيا آلاك البالغة من العمر ٥٠ عاماً في مخيم للمشردين داخلياً في شمال يوغندا، تنسى في أغلب الأحيان. نجت سليفيا وأولادها السبعة من ويلات جيش الرب للمقاومة، بينما زوجها لم ينج.
© Manoocher Deghati/IRIN

قدميها على أول درجات السلم. ففي دراسة أجراها الاتحاد الدولي للصحفيين في أفريقيا عام ٢٠٠٨، تمخضت نتائجها عن ما نسبته أقل من ٢٠٪ من وظائف تحريرية تشغلها النساء. ويقول السيد جابريال باجلو مدير مكتب الاتحاد الدولي للصحفيين في أفريقيا أن هذا التحيز ما زال موجودا بالرغم من ازدهار هذا القطاع وتنميته، وعبر عن ذلك بقوله: "تكشف الدراسة أن ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق المساواة بين الجنسين في مجال الصحافة في المنطقة». تتميز المنطقة بالنزاعات المدنية والاضطرابات السياسية بما فيها الحرب الأهلية المستمرة منذ فترة طويلة في إقليم دارفور السوداني؛ والمشكلة المستمرة لنشاط المتمردين في شمال أوغندا؛ والقتال المستميت وأعمال الميليشيا في الصومال؛ والتنافس بين إثيوبيا وإريتريا؛ والقتال في بوروندي؛ والاضطرابات السياسية الحديثة العهد التي بدأت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٨ في كينيا. وغالبا ما ينظر لهذه الأحداث من خلال عيون الرجال.»

بينت الدراسة أن ١٧٪ فقط من مصادر الأخبار هن من النساء (على الرغم من أن النساء يشكلن ٥٢ ٪ من عدد السكان)، بينما يشكلن النساء أقل من ١٠٪ من المصادر الصحفية السياسية والاقتصادية والرياضية. ويشكلن أيضا ٨٪ فقط من مصادر الصحافة السياسية رغم أن ١٧ ٪ من أعضاء البرلمان في هذه المنطقة هن من النساء.

أظهرت الدراسة أيضا على أن بعض وسائل الإعلام «تتعدى على حقوق الصحفيات من النساء بدءاً من تقديمهن كأشياء لها علاقة بالجنس؛ والتحرش الجنسي؛ والترهيب؛ والإساءة إليهن؛ والاستهتار أو تجاهل عملهن ونجاحاتهن وجهودهن وحقوقهن؛ ووصولاً لإحباطهن وتدميرهن مجازيا «.

وتظهر الحقيقة العالمية في دراسة مفصلة عن وسائل الإعلام في ٧٠ بلد قام بها المشروع العالمي لمراقبة وسائل الإعلام في عام ٢٠٠٦، وتم من خلالها فحص كيفية تقديم وسائل الإعلام العالمية للنساء والرجال في الأخبار. وكشف السؤال المطروح في هذه الدراسة «من يصنع الأخبار؟» كيف تم تهميش المرأة في الأخبار التلفزيونية والإذاعية والصحفية، وأنه إذا وجدت المرأة في الأخبار، فغالبا ما يكون ذلك من خلال الأسلوب النمطي السائد للمرأة.[٦٥]

وتفيد الكاتبة مارغريت غالغير بأن نتائج الدراسة تشكل تحدياً يواجه وسائل الإعلام في كيفية العمل على ضمان تحويل مساواة النوع الاجتماعي إلى نموذج ملهم أخلاقياً ومهنياً ومشابه لاحترام مبادئ الدقة والعدالة والصدق. وأوضحت الدراسات أن المرأة تشكل ٢١٪ فقط من الناس الظاهرين في الأخبار، وأن قصص النساء لا يتم نشرها. يسيطر الرجال على مجال الأخبار وخاصة الصعبة

[٦٥] يرجى الاطلاع على:
http://www.whomakesthenews.org/who_makes_the_news/report_2005

منها كالحكومة والاقتصاد والسياسة، أما النساء فتجدها ظاهرة بصورة أكبر في الأخبار الخفيفة المتعلقة بالمشاهير والفن التي تشكل فقط ما نسبته ٢٨٪ من المواضيع الإخبارية. وفي هذه الناحية، يقع على عاتق المرأة أن تصر في بعض الأحيان وتتحكم بنفسها ليكون لها تأثير على وسائل الإعلام. فمن يستطيع أن ينسى صورة هيلاري كلينتون وهي تسعى لإقناع وسائل الإعلام عن نوعية الكعك المنزلي الصنع خلال تغطيتها للانتخابات التمهيدية للولايات المتحدة؟

وما زال رأي الخبير في نظر وسائل الإعلام يعتبر ذكورياً، في حين لا تستطيع النساء بالقياس للرجال إلا التحدث عن أنفسهن- حيث يشكل الرجال ما نسبته ٨٦٪ من المتحدثين الرسميين و ٨٣٪ من «الخبراء». أما النساء، فيتم تقديمهن في العادة للتعبير عن تجاربهن الشخصية أو الرأي الاعتيادي.

كما لا يزال نقل الأخبار وتقديمها حكراً على الرجال باستثناء تلك التي تقدم في التلفزيون، حيث أن ٥٧٪ من القصص الإخبارية تقدم من قبل النساء. أما في الصحف، فما نسبته ٢٩٪ من القصص تكتبها مراسلات صحفيات، و ٣٢٪ من القصص السياسية والحكومية تعدها صحفيات بالمقارنة مع ما نسبته ٤٠٪ من القصص المستندة إلى القضايا الاجتماعية مثل التعليم والعلاقات الأسرية.

من أفغانستان إلى قبرص:

التهديدات ضد المرأة في الصحافة

تعتبر حقوق مساواة المرأة أمراً مضموناً في أجزاء عديدة من العالم، ، ولكن في أفغانستان، تعمل الإعلاميات الرائدات من خلال ثقافة تؤمن بالتمييز بين الرجل والمرأة ويتعرضن لهجمات قاتلة. ففي نيسان من عام ٢٠٠٨، ألقيت قنبلة يدوية على منزل الصحفية الإذاعية خديجة أحادي في مقاطعة هرات وهو ثاني هجوم على منزلها في غضون أسبوعين. وتتولى خديجة منصب نائبة رئيس تحرير "إذاعة فرياض"، وتعمل كمنتجة لبرنامج حواري يعنى بمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية. وكانت خديجة قد تلقت مكالمات هاتفية مجهولة تحذيرية بترك وظيفتها. و"إذاعة فرياض"، هي محطة إذاعية مستقلة أنشأها خريجو جامعة هرات للصحافة، وتشتهر بتعليقاتها اللاذعة لسياسات الحكومة.

وقد اعلنت الجمعية الأفغانية المستقلة للصحفيين أن مسلحين مجهولين كانوا مسئولين عن الهجوم. وتفيد جاكلين بارك- مديرة مكتب الاتحاد الدولي للصحفيين لمنطقة آسيا والمحيط الهادي أن وسائل الإعلام المستقلة والتمثيل المتساوي للصحفيات هو أمر ضروري لحرية تدفق المعلومات وتنوع الآراء لازم لنجاح عملية التحول الديمقراطي. وقد علقت جاكلين بارك بأن "إن الجهود المبذولة من قبل مجموعات متشددة في أفغانستان للضغط على الحكومة من أجل التدخل في وسائل الإعلام، وخاصة فيما يتعلق بدور المرأة كصحفية وصورة المرأة في وسائل الإعلام هو أمر غير مقبول".

فريدة نكزاد رئيسة تحرير ومديرة أخبار وكالة باجهوك للأنباء ونائبة رئيس لجنة إعلام جنوب آسيا، هي بطلة تتغنى بها وسائل الإعلام. فهي كثيرا ما تتلقى تهديدات بالقتل وخلال جنازة زميلتها، زكية زكي، التي كانت ضحية اغتيال مستهدف، تلقت مكالمات تليفونية تهددها بنفس المصير. وبعد أن كتبت قصة في عام ٢٠٠٣ تدور حول أحد أمراء الحرب، نجت بأعجوبة من محاولة اختطاف.

وتفادياً لأي هجوم محتمل من قبل المهاجمين لقتلها، توجب عليها تغيير نظام حياتها اليومية، فهي كثيرا ما تبدل سيارتها، وتغير جدولها اليومي، وتنام كل ليلة في غرفة مختلفة من غرف منزلها. وعلى الرغم من الضغوطات الهائلة التي تتعرض لها في العمل في وقت تعيش فيه الصحفيات الأفغانيات تحت الخطر الدائم، صممت نكزاد البقاء في بلدها للعمل من أجل حرية الصحافة وتحقيق المساواة للمرأة الصحفية.

في عام ٢٠٠٨، فازت نكزاد بالمشاركة مع صحفية أخرى مهددة تدعى سيفجول اولودج، وهي عضو بارز في اتحاد الصحفيين القبرصي، بجائزتي الشجاعة الصحفية لعام ٢٠٠٨ اللتين تقدمهما المؤسسة الدولية لإعلام المرأة في الولايات المتحدة. سيفجول اولودج هي صحفية تعمل في "صحيفة ينيدوزن" بدأت بإعداد التقارير الصحفية عن المفقودين والمقابر الجماعية في ٢٠٠٢، حيث أثارت جدل عام حول المسألة أسفر عن تدخل رسمي للبحث عن المختفين والكشف عن القبور. تعيش اولودج في الجزء الشمالي (التركي) من الجزيرة ولكن من خلال تقديم التقارير، سعت إلى تخفيف حدة التمييز بين الطائفتين- القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك- في تغطيتها الإعلامية.

ومن خلال قيامها بذلك، واجهت العديد من العقبات، بما فيها هجمات عنيفة على حياتها. وفي شهر نيسان من عام ٢٠٠٣، أصدرت صحيفة "فولكان" اليومية، لسان حال الحركة القومية، تهديدات بقتلها.

أفغانستان:
القصة غير المروية

تم الإفراج عن المراسلة الصحفية ميليسا فونغ- من تلفزيون هيئة الإذاعة الكندية في يوم السبت ٨ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٨- بعد خطفها في كابول من أجل الحصول على فدية. إن الأمر الذي يعتبر غير عادي في محنتها هو أنه لم يتم نشر الخبر طيلة الثمانية وعشرين يوماً من اعتقالها. عند تلقي كلمة الاختطاف، تلقى تلفزيون هيئة الإذاعة الكندية نصيحة من الحكومة والمسئولين العسكريين حذروا فيها التلفزيون من أن نشر الخبر علنيةً من شأنه وضع حياة ميليسا في خطر أكبر. أجرت الشبكة اتصالات مباشرة مع المؤسسات الإخبارية في كندا والولايات المتحدة وأوروبا وأفغانستان وطلبت منهم التكتم على مسالة اختطافها. وتناولت كل محادثة الصراع القائم ما بين وضع حياة شخص في خطر والغريزة الإعلامية لنشر المعلومات التي يعرفونها. ونتيجة للتعتيم الإعلامي الذي فرضه الإعلام العالمي على نفسه، لم يتم نشر خبر اختطاف الصحفية. من بين المؤسسات الإعلامية التي وقعت على التعتيم الإعلامي وكانت وكالة أنباء اسوشيتد برس؛ ووكالة رويترز؛ وصحيفة نيويورك تايمز؛ وواشنطن بوست؛ وشيكاغو تريبيون؛ وبي بي سي؛ وسي إن؛ و سي بي اس؛ والعديد غيرها.

وتعمل القصص الإخبارية على تعزيز الأسلوب النمطي السائد على أساس الجنس أكثر من مواجهته- حيث تركز ١٠٪ فقط من القصص الإخبارية على المرأة، ولا تسلط ما نسبته ٩٦٪ من القصص الإخبارية الضوء على القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين أو عدمها. كما توصف المرأة بصورة أكبر من الرجل على حسب صلتها بشخص ما كأن تعرف ب "ابنة فلان" أو "زوجة فلان".

تظهر الدراسة- التي بدأت منذ عام ١٩٩٥ وما زالت تنظم حول العالم كل خمس سنوات- بعض التطور في هذه الناحية إلا أنه، مع الأسف، بطيء. وتفيد غالاغر "إن حال الإعلام في مسألة المساواة بين الجنسين لا يحسد عليه، ولكنه أظهر تطوراً ضئيلاً منذ عام ١٩٩٥. فإذا استمر التغير على هذا المعدل فسوف نحتاج إلى ٧٥ عاما آخر لتحقيق العدل والتوازن بين الجنسين".

لمعالجة القضايا المتعلقة بنوع الجنس في وسائل الإعلام بصورة فعالة، يتوخى من نقابات الصحفيين ضمان ارتقاء هيكلها التنظيمي الداخلي وأنشطتها إلى أعلى المستويات من خلال تحسين تقديم المرأة ووجودها في الأنشطة النقابية والإدارة.

أسس الاتحاد الدولي للصحفيين المجلس الدولي للنوع الاجتماعي في محاولة منه لتشجيع السياسات الهادفة إلى تطوير حقوق المرأة في الصحافة ودعم تمثيلها في النقابات الصحفية. وقد تم تنفيذ برامج مكثفة في العالم العربي وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا لتحقيق هذه الغاية.

واستند هذا العمل على أن مبدأ مساواة النوع الاجتماعي ليس قضية خاصة بالمرأة فحسب، لأن عملية القضاء على التميز العنصري تعود بالفائدة على الجميع. ومن هنا انبثقت فكرة عامة بخلق ترابط ما بين الرجال والنساء في داخل وخارج نطاق قطاع الصحافة. وتقدم هذه التقارير والندوات للصحفيين والنقابات نصائح حول كيفية تجنب التمييز الجنسي ضد المرأة في عملها، سواء من خلال استخدام اللغة أو التعبير البصري، إضافةً للإجراءات التي ينبغي اتخاذها من أجل جعل الحقوق والتمثيل المتساويين حقيقة واقعية في الحياة النقابية.

ظهرت بعض الأدلة على هذا التغيير، فالتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال ، تمهد الطريق لتطوير المساواة بين الجنسين.

ودعماً لهذا الاتجاه، نظم الاتحاد الدولي للصحفيين حملة تحت شعار « شريكات في القيادة النقابية» للعمل على تشجيع الصحفيات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الانخراط في العمل النقابي من خلال حملات التدريب وإقامة الشبكات؛ والعمل ضمن مجموعات الضغط؛ والترشح للانتخابات النقابية؛ والوصول إلى دوائر صنع القرار. وتم إطلاق هذه الحملة من تونس في شهر نيسان ٢٠٠٨ من قبل صحفيات يمثلن النقابات الصحفية في أحد عشر بلداً، وتنطوي الحملة على خطة شاملة للعمل من أجل دعم تمثيل المرأة وتعزيز وجودها داخل العمل النقابي وتمكينها من الحصول على مواقع قيادية في النقابة. ومنذ ذلك الحين، تم تنظيم حلقات دراسية وطنية في العراق والجزائر وفلسطين (مع عقد اجتماع ثان في غزة) والامارات واليمن، وغالباً ما كانت هذه الحلقات تنطوي على مجموعة من الحملات المحلية المؤيدة للمساواة. تعمل النساء الإعلاميات على مستوى المنطقة من اجل تصعيد المطالبة بحقوقهن.

الأطفال: سرد قصص يظهر الاحترام

يتطلب نشر القصص ذات الصلة بحياة الأطفال من الصحفيين ووسائل الإعلام توخي الدقة في موازنة المسؤولية بين حقوق هؤلاء الصغار الضعفاء وبين المصلحة العامة. ولا بد أن نعلم بأن الطريقة التي تصور بها وسائل الإعلام هؤلاء الأطفال تترك أثرها العميق في موقف المجتمع من الأطفال والطفولة بشكل عام، كما تؤثر في نظرة الطفل نحو العالم. ولذا، فلا يوجد في هذا المضمار مجالاً للجهل وعدم الاكتراث.

من التحديات التي تواجه وسائل الإعلام في موضوع الطفولة وتتطلب منها نشر التقارير الصحفية حولها بأمانة ودقة وصدق هي زيادة الوعي لدى الجمهور حول حقوق الأطفال والعمل على تعزيزها، كما يتطلب منها أيضاً توفير مساحة كافية لعرض آراء الأطفال المتنوعة والمختلفة والخلاقة.[٦٦] وتقع المسؤولية على عاتق المهنيين العاملين في وسائل الإعلام والمؤسسات الإعلامية في إدراك حقوق الأطفال وإبرازها في أعمالهم الصحفية.

وتجد الصحافة نفسها في هذا الموضوع على مفترق طرق، ففي الوقت الذي تبرز فيه أهمية الصحافة ودورها الجوهري في نشر قصص الإساءة للأطفال، يمكن لها أيضاً أن تقوم بدور المستغل للأطفال من خلال وضع صور الأطفال في الأخبار أو الإعلانات التي تعمل على تحفيز الإثارة الجنسية، أو بأسوأ الأحوال، تعمل كوسيلة (على سبيل المثال من خلال الدعايات) يتعرض الأطفال من خلالها للإساءة.

وعلى الصعيد الآخر، أثارت الانترنت قلقاً عالمياً في هذا

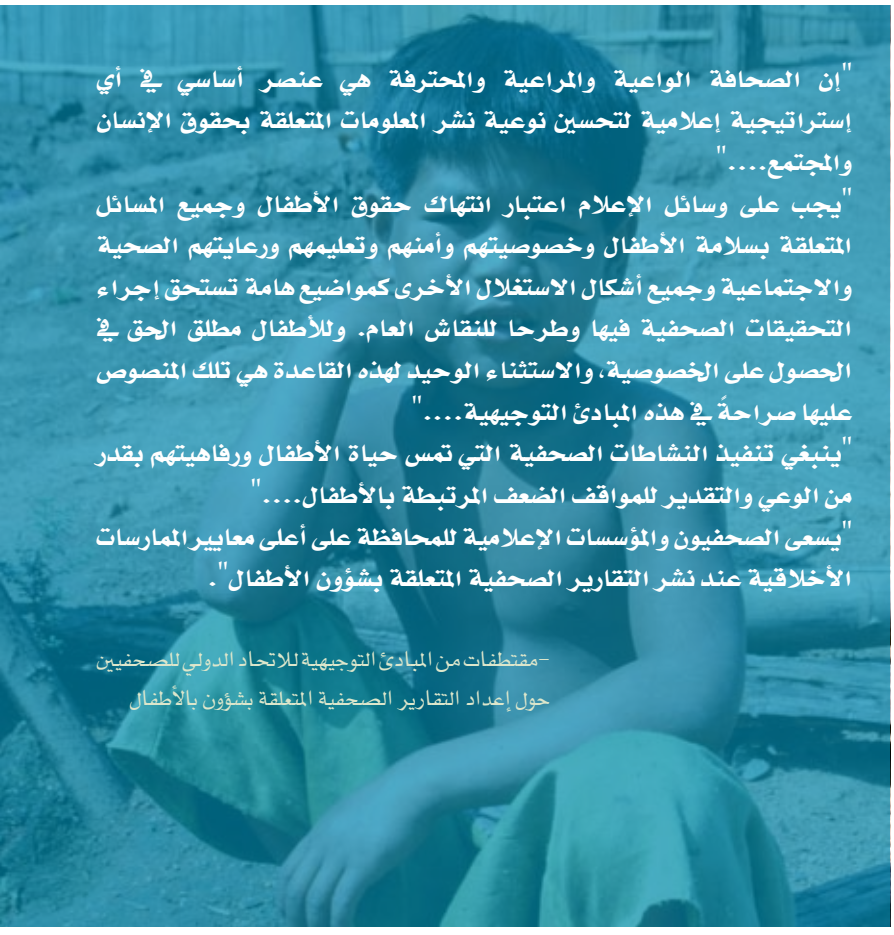

"إن الصحافة الواعية والمراعية والمحترفة هي عنصر أساسي في أي إستراتيجية إعلامية لتحسين نوعية نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والمجتمع...."

"يجب على وسائل الإعلام اعتبار انتهاك حقوق الأطفال وجميع المسائل المتعلقة بسلامة الأطفال وخصوصيتهم وأمنهم وتعليمهم ورعايتهم الصحية والاجتماعية وجميع أشكال الاستغلال الأخرى كمواضيع هامة تستحق إجراء التحقيقات الصحفية فيها وطرحا للنقاش العام. وللأطفال مطلق الحق في الحصول على الخصوصية، والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هي تلك المنصوص عليها صراحةً في هذه المبادئ التوجيهية...."

"ينبغي تنفيذ النشاطات الصحفية التي تمس حياة الأطفال ورفاهيتهم بقدر من الوعي والتقدير للمواقف الضعف المرتبطة بالأطفال...."

"يسعى الصحفيون والمؤسسات الإعلامية للمحافظة على أعلى معايير الممارسات الأخلاقية عند نشر التقارير الصحفية المتعلقة بشؤون الأطفال".

-مقتطفات من المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للصحفيين حول إعداد التقارير الصحفية المتعلقة بشؤون بالأطفال

[٦٦] المواد الموجودة في هذا القسم تم استخراجها من مطبوعتين تابعتين للاتحاد الدولي للصحفيين: وضع الأطفال في المكان الصحيح: المبادئ التوجيهية للصحفيين والإعلاميين الذي تم نشره في عام ٢٠٠٢.
نشر قصصهم، حقوق الطفل، الاستغلال ووسائل الإعلام، الذي تم نشره في عام ٢٠٠٤

المجال لاسيما لاتساع نطاق الذي نشر المواد الإباحية عن الاطفال، وبسبب الطريقة التي يمكن فيها لمستهدفي الإساءة للأطفال استخدام هذه التقنية من أجل تحقيق أهدافهم.

اطلق الاتحاد الدولي للصحفيين قبل عقد من الزمن مبادرة مشروع للمبادئ التوجيهية للصحفيين يغطي مجال حقوق الأطفال. وقدمت هذه المبادرة للمناقشة إقليمياً في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ومن ثم أقر بها رسمياً في مؤتمر الاتحاد الدولي للصحفيين في عام ٢٠٠١. وتهدف هذه المبادئ إلى رفع المعايير الصحفية عند نشر مسائل تتعلق بالأطفال؛ وتشجيع وسائل الإعلام للعمل على تعزيز حقوق الأطفال والاستماع لهم. وتتلخص الأمور التي يعززها هذا القانون بما يلي:

- احترام خصوصية الأطفال وحماية هويتهم إلا في الحالات التي يثبت فيها ضرورة كشفها من أجل المصلحة العامة.
- ضرورة منح الأطفال حق الوصول إلى وسائل الإعلام للتعبير عن آرائهم الخاصة.
- الالتزام بالتحقق من المعلومات قبل نشرها.
- ضرورة النظر في النتائج الناجمة عن المطبوعات وتقليل حجم الضرر الواقع على الأطفال.

وفي الحقيقة، إن هذه المبادئ والقوانين لا تضمن نشر المعلومات بطريقة أخلاقية، ولكن يمكن لها تحديد المعضلات الفنية التي تواجه الصحفيين ووسائل الإعلام ليكونوا على علم بحجم المسؤولية الواقعة على عاتقهم.

ولعل أفضل وسيلة يمكن من خلالها تسليط الضوء على حقوق الطفل بصورة أكبر هي العمل على زيادة نشر المواضيع المتعلقة بالأطفال في وسائل الإعلام، حيث يمكن للصحافة نشر القصص ذات الصلة بالظروف السيئة التي تحيط بالأطفال في العالم. فمثلاً، تلك القصص التي تدور حول نزول ٢٥٠ مليون طفل في العالم إلى سوق العمل من أجل البقاء على قيد الحياة، أو ظاهرة أطفال الشوارع في المدن، أو المليون طفل الذين يعملون في الدعارة على حسب تقدير اليونيسف.

ويكون تركيز الصحافة في العادة على الجهة السلبية من حياة الأطفال، فلا تعمل على نشر القصص الإيجابية الموجودة في حياتهم مع أن مصلحة الأطفال تنتشر في جميع مناحي الحياة من تعليم أو صحة أو قضايا العنف والسلام أو الرياضة أو الترفيه أو البيئة. ومن أكثر الأمور التي تضع وزرها على الأطفال هي الأمور الاقتصادية، ولكننا نادراً ما نقرأ أو نسمع عن مقالة يرد فيها أثر الأزمة المالية أو التجارة العالمية على الأطفال في العالم. ولذا ينبغي على الصحفيين إعطاء الأطفال فرصة للتعبير عن أنفسهم؛ وتقدير آرائهم وخبراتهم واستغلالها بما يتوافق مع أعمارهم ودرجة نضجهم. وفي نفس الوقت، ينبغي أن ينتبه الصحفيون إلى حقيقة أن هؤلاء اليافعين قد لا يمتلكو مقدار الثقة التي قد يوحي بعضهم بامتلاكها وبالتالي يجب عدم استغلال ضعفهم.

"انتهاك خطير" يتمثل في التحايل والكذب على الأطفال

في عام ٢٠٠١، أيدت لجنة الشكاوى الصحفية البريطانية شكوى ضد صحيفة "لندن إيفننغ ستاندرد" بعد أن قام مراسل صحفي بتقمص دور مساعد المدرس لمدة أسبوع من اجل إعداد تقرير صحفي يدور فحواه حول المدرسة. وقد أقرت اللجنة بوجود "انتهاكات خطيرة" لمبادئ الممارسة الصحفية لسببين: يتمثل الأول في تحايل المراسل من أجل الدخول إلى المدرسة. أما السبب الثاني فيستند إلى حقيقة أن التقرير الصحفي مكن الناس الذين يعرفون المدرسة- ولو بطريق الصدفة- من التعرف على الطفل المتعرض للاعتداء الجنسي. وقد رفضت اللجنة منطق الدفاع القائم على أن نشر التقرير كان في سياق المصلحة العامة. فالكذب على الأطفال- وخاصة إذا كان من أجل تنفيذ مهمة صحفية- كان عاملاً شديد الوطأة على لجنة الشكاوى الصحفية.

ينبغي عند إجراء مقابلة مع الأطفال- ويستثنى من هذا الإجراء بعض الحالات الخاصة لحقوق الطفل- الانتباه لضرورة وجود شخص ولي على مصلحة الطفل كأحد الوالدين أو المعلم من أجل توقيف المقابلة إذا ما دعت الحاجة لذلك. كما يجب على الصحفي الذي يقوم بإجراء المقابلة مع الطفل أن يتأكد من افهام الطفل أنه سيتم نشر ما يقوله أو إذاعته. أما المراهقين الأكبر سناً، فيمكن إجراء المقابلة معهم دون أي نوع من الوصاية، ولكن قد يعرضهم ذلك لخطر تضليلهم أو اتخاذهم لقرار قد يندمون عليه لاحقاً. ويتوجب على الصحفيين حتى في حالات المراهقين إيلاء أهمية خاصة لأن يفهم هؤلاء المراهقين كيفية استخدام المعلومات الصادرة منهم فيما بعد وإعطاء موافقتهم على نشر تلك المعلومات.

ومن الأسئلة التي تطرح نفسها عند إجراء المقابلة مع الأطفال هي هل يجب ذكر أسماء الأطفال وعرض صورهم في التقرير الصحفي؟ إن المخاوف المنبثقة حول تحديد هوية الأطفال غالباً ما ترتبط بالتغطية الإعلامية السلبية. وعلى اعتبار أن أحد حقوق الطفل الأساسية تكمن في حصول الطفل على اسم، وضعت المبادئ التوجيهية للاتحاد الدولي للصحفيين المسؤولية على عاتق وسائل الإعلام اختيار ذكر اسم الطفل أو عدم ذكره بشرط أن يكون هذا الإفصاح في صميم المصلحة العامة. ويبقى تخوف واحد على المحك في هذا المجال وهو ضمان عدم تعريض الطفل للخطر نتيجة تلك التغطية الإعلامية (على سبيل المثال نشر عناوين بيوتهم).

التصوير الفوتوغرافي والأفلام

تستند القاعدة العامة في هذه الناحية إلى عدم تصوير الأطفال فوتوغرافياً أو في الأفلام دون الحصول على موافقة محددة منهم. ولكن المصورين لا يستطيعون تصوير الأفلام في الأماكن العامة في حالة تواجد الأطفال فيها (مثلاً رمي الكرة على الشاطئ)، حيث أنه من الصعب استيعاب الفكرة القائمة على أن إخفاء الأطفال من الظهور على شاشة التلفزيون أو الصحف يمكن أن يعزز حقوقهم. وعلى الصعيد الآخر، ينبغي على المصورين إيلاء الأهمية لانتهاك حق الطفل بالخصوصية، فهم لم يقوموا بأي عمل يستحق ملاحقة الصحفيين الفضوليين بأسلوبهم التطفلي والخالي من الحساسية. وانطلاقاً من كل ما سبق، يجب على الصحفيين أخذ إذن الطفل المراد تصويره ومن الوصي عليه، إلا في الحالات التي تقتضي فيها المصلحة العامة عكس ذلك.

من يتحمل المسؤولية؟

تقع المسؤولية على عاتق وسائل الإعلام والصحفيين لإظهار أخلاقية أسلوبها في التعامل مع الأطفال، حيث تتحمل وسائل الإعلام المسؤولية الرئيسية لضمان عدم إيذاء الأطفال أو استغلالهم في التغطية الإعلامية لأحدى القضايا. ولذا يجب على تلك المؤسسات وضع بروتوكولات محددة يتخذ فيها القرار حول متى يكون ملائماً تصوير الطفل أو إجراء مقابلة معه، وإذا ما كان هناك داعٍ للحصول على إذن وكيفية الحصول عليه، وكيفية تفسير ما يحصل للأطفال. وبالإضافة لكل ما سبق، ينبغي على المؤسسات الإعلامية أن تمتلك أساليب واضحة لمناقشة القضايا الصعبة وإيجاد طرق لحلها.

ولا تقع المسؤولية على عاتق المؤسسات وحدها، بل يتحمل كل صحفي وإعلامي المسؤولية في التصرف أخلاقياً حتى ولو كان ذلك الشخص يتعرض لضغوطات كبيرة من أجل الحصول على مواد من أجل التقرير الصحفي. وبالطبع، لا يمكن للصحفيين استخدام عبارة "إتباع التعليمات" كذريعة لإلحاق الأذى بالأطفال. ومن هذا المنطلق، يجب على الصحفيين والإعلاميين أن يلتزموا باتباع مبادئ الممارسة الصحفية والعمل وفق ما يمليه عليهم ضميرهم، وحتى لو كان ذلك يعني حدوث شقاق وخلاف مع مدرائهم.

حقوق الطفل

تعد اتفاقية حقوق الطفل التي تسعى لحماية الأطفال وضمان حقوقهم الإنسانية من أكثر الاتفاقيات المصدق عليها في العالم. أما اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن حظر واستئصال أسوأ أشكال عمالة الأطفال ومن بينها الدعارة، فقد تم تبنيها بالإجماع من قبل ممثلي الدول الأعضاء المائة والسبعة والستين. ولكن على الرغم من تأكيد هذه الاتفاقيات لحقوق الأطفال (المعرفين بالأشخاص دون سن الثامنة عشر)، إلا أنه في الحقيقة، يفتقر الأطفال للسلطة في ضمان هذه الحقوق بأنفسهم.

وتمنح اتفاقية حقوق الطفل الأطفال الحق في تشكيل وجهات نظرهم والتعبير عنها حتى في وسائل الإعلام.

تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة حق التعبير عن تلك الآراء بحرية في جميع المسائل التي تمس الطفل، وتولى آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقا لسن الطفل ونضجه. (المادة ١٢)

وأيضا

للطفل الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية طلب جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها، دون أي اعتبار للحدود، سواء بالقول أو الكتابة أو الطباعة، أو الفن، أو بأية وسيلة أخرى يختارها الطفل. (المادة ١٣)

تقرير اخلاقي
للرعاية الصحية

قد تكون الصحة هي أهم المواضيع التي تهم القراء والمشاهدين. إلا أن التقارير الصحفية المتعلقة بمواضيع الصحة كثيراً ما تخضع لتأثيرات الصناعات الدوائية التي تعمل على إنفاق الملايين ليس فقط من اجل العثور على أحدث العلاجات بل من أجل التأثير على التقارير الصحفية .

في خضم التنازع على المساحات الاخبارية والبرامج الإعلامية تقوم إحدى أقوى المجموعات التجارية في العالم باستخدام ذخيرتها من العلاقات العامة بهدف إبقاء صورة الأدوية الجديدة والمنتجات الموجودة في مقدمة الاخبار.

قامت مجموعتان صحفيتان في الولايات المتحدة بإصدار تحذير مشترك لوسائل الإعلام الإخبارية في العام ٢٠٠٨ حول المشاكل الأخلاقية التي تنشأ من العلاقات المتساهلة ما بين المراسلين الصحفيين والمستشفيات الخاصة والجهات القائمة على الرعاية الصحية.[٦٧] وقد قامت كل من جمعية صحفيي الرعاية الصحية وجمعية الصحفيين المهنيين بإصدار تحذير مشترك لدى اكتشافهم قيام المستشفيات بالدفع لمؤسسات إعلامية مقابل قيامها بنشر أو بث قصص معدة مسبقاً، أو تقارير، أو أخبار صحفية، أو مقابلات.

وقد اشتكت جمعية صفحي الرعاية الصحية من قيام المستشفيات في حالات متعددة بمحاولة السيطرة على تحرير التقارير من خلال تزويد الإعلام بقصص مكتوبة وجاهزة أو مواد إعلامية أخرى بل وقيام بعضها بالدفع مقابل هذه السيطرة. وقد قامت إحدى الصحف ببيع الصفحة الصحية الأسبوعية التي تعمل على إصدارها لإحدى المستشفيات المحلية بحيث أصبحت المستشفى مسئولة عن تزويد محتويات تلك الصفحة. كما قامت بعض المؤسسات الإعلامية المتلفزة ببث برامج معدة من قبل المستشفيات مضللة جمهورها بحيث يعتقد أن هذه البرامج معدة من قبل المحطة الإعلامية المحلية.

لذا عملت المنظمتين الصحفيتين السابقتين على وضع قائمة من الإرشادات لمنتجي الأخبار تحثهم على الالتزام بما يلي:

- على وسائل الإعلام القيام بالإفصاح الكامل عن مصدر جميع المواد التحريرية التي لا يتم جمعها بشكل مستقل (الفيديو أو الصوتيات أو الصور أو الكلمات).
- على وسائل الإعلام الامتناع عن نشر قصص إخبارية معدة مسبقاً من إنتاج المستشفيات، أو الجهات المسئولة عن الرعاية الصحية أو شركات الأدوية ما لم ينص صراحة على أنها مواد دعائية.
- على وسائل الإعلام الامتناع عن محاباة الشركات المعلنة أو الشركات الراعية عند اختيار مواضيع أو مصادر التقارير الإخبارية، وعليها أن تسعى للتوسع في مصادر تقاريرها.
- لا يجوز اشتراك موظفي الأخبار في الإعلانات أو البرامج التي تبث تحت رعاية أي طرف.

في عام ٢٠٠٧، تنامى سوق العقاقير العالمي بمعدل ٦,٤٪ لتصل قيمته إلى ٧١٢ مليار دولار أمريكي.[٦٨] بحيث كانت النسبة الأكبر من هذا النمو تحدث في الأسواق الجديدة- فمثلاً، نمت الأسواق الآسيوية (باستثناء اليابان واستراليا ونيوزيلندا) بما يزيد على ١٣٪، فيما نمت الأسواق في أمريكا اللاتينية بما يزيد على ١١٪. وتصدرت مبيعات أدوية السرطان مثيلاتها من فئة العلاجات العالمية

[٦٧] ذكرت في "المحرر والناشر" آب ٢٠٠٨

[٦٨] تم تجميع البيانات من قبل (IMS Health). المصدر رويترز http://uk.reuters.com/article/health/idUKN1546365220080415

© 2008 JUPITERIMAGES CORPORATION

كثيراً ما تلعب وسائل الإعلام دوراً مباشراً في زيادة دخل شركات الأدوية وفي تشجيع إقرار هذه الأدوية من قبل الجهات الرسمية – أحيانا تقوم بذلك مستندة إلى أدلة غير ثابتة.

بمبيعات قدرت بحوالي ٤١,٤ مليار دولار.

وقد لمع نجم العقار "غارداسيل" الذي يساعد في حماية الفتيات والنساء من فيروس البابيلوما البشرية HPV والذي يؤدي إلى سرطان عنق الرحم. وتنتج هذا العقار "شركة ميرك" فيما تقوم بتسويقه في أوروبا "شركة سانوفي باستور".

وقد تم أطلاق تحالف ضد مرض سرطان عنق الرحم من خلال ميثاق وقع عليه جملة من المشاهير العالميين ومنهم بطلة الجمباز السابقة ناديا كومانشي، ونجمة التنس الحاصلة على بطولة ويمبلدون غابريلا ساباتيني ونجمة التنس البلجيكي جاستن هنين.

وقد قامت سارة بوسلي محررة صفحة الصحة في الصحيفة الإنجليزية "الغارديان" بكشف كيف حصل الصحفيون على دفعة مالية مقابل حضورهم هذه الفعالية. " لقد قامت الشركة بالدفع لصحفيين ليس فقط لتغطية مصاريف سفرهم ووجباتهم وإقامتهم بل حتى مقابل وقتهم. وقد عرضت شركة العلاقات العامة التي تعمل لصالح شركة "سانوفي" على "الغارديان" تغطية الرحلات الجوية إلى باريس والتنقلات من والى مطار شارل ديغول".[٦٩]

كما تقوم شركات الأدوية بتمويل مجموعات المرضى التي تشكل المصدر في العديد من التقارير الإعلامية حول الحاجة للتسريع في طرح الأدوية الجديدة وغالية الثمن. وفي الحقيقة أن احتمالية توافر دواء جديد محتمل هو من المواضيع التي يجب أن يتم عرضها على الرأي العام، إلا أن ما يحدث هو أن التغطية الإعلامية كثيراً ما تغفل عن التدقيق في مزاعم الشركات المنتجة للعقار، وتتجاهل المخاطر المرافقة لاستخدامه. فالإعلام يلعب دوراً مباشراً في تعزيز أرباح الشركات الدوائية وفي تشجيع إقرار تلك العقارات من قبل الجهات الرسمية – وأحيانا يتم ذلك بناء على أدلة غير مثبتة.

حازت ليندا غارمان على جائزة "أفضل فيلم ريبورتاج" في مهرجان الأفلام يتمحور حول السرطان والذي أقيم في جنيف في أيلول ٢٠٠٨. وكانت قد قامت بإنتاج فيلم الحقيقة حول السرطان إثر وفاة زوجها بمرض سرطان الرئة "ميزوثليوما"، حيث قامت في فيلمها باستعراض الثغرة ما بين المعلن والواقع في علاجات السرطان.

وانطلاقاً من كونها ابنة لعالم فضاء أمريكي وبحسب قولها "تملك إيمانا مطلقاً بقدرة أمريكا على حل المشاكل المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا"، عادت إلى مستشفيات بوسطن حيث تعالج زوجها لتبحث في أسباب إصابة تسع أشخاص من أصل عشرة بالسرطان المتفشي (أي السرطان الذي انتشر إلى أكثر من عضو واحد) والذين لا يعيشون لأكثر من خمسة أعوام.

وقد كان أحد الأهداف من إنتاج هذا الفيلم الذي تميز بالصدق بكل حذافيره هو تحدي الخرافات التي تبثها وسائل الإعلام.

" نحن نعاني من عقدة من صناعات السرطان هنا في الولايات المتحدة التي تتغذى وسائل الإعلام عليها، وتعمل على مساعدة الصناعات العاملة في مجال السرطان من

[٦٩] التحذير من اساليب " الضرب بالمنجنيق" حول سرطان عنق الرحم، الغارديان ٢٦ آذار ٢٠٠٧

UNRELIABLE SOURCE: Journalists have to test the facts wherever they come from. This Police Chief in India, Gurdarshan Singh, fed media distortion in a high profile murder case. © UNI

نشر أخبار غير صحيحة لا يجب الإعلان عنها. فتغطية الانجـازات والاختـراعـات العلمية يتم تغطيتها بطريقة غير مسؤولة. وقد عاشرت في عمري العديد من هذه العقارات، انترلوكين، انترفيرون، جليفيك. وفي الحقيقة لا تكمن المشكلة في أن هذه العقارات لم تثبت فائدتها بالنسبة لبعض السرطانات؛ بل في الطريقة التي تمت فيها تغطية هذه العلاجات إعلاميا، بحيث تم وضعها في أعلى المراتب. إضافة لعدم قيام التغطية الإعلامية بطرح الأسئلة الصحيحة حولها".

"وفي الطرف الآخر من المعادلة، هناك التغطية الإعلامية الشخصية من أمثال اوبـرا وينفري، حيث يتم دعوة مرضى السرطان ليتحدثوا عن بقائهم على قيد الحياة بسبب ممارسة اليوغا واحتسائهم المشروبات المكونة من الأعشاب الخضراء الطازجة التي يطحنوها في الخلاط كل صباح، بينما في الواقع، يكون هؤلاء المرضى قد مرضوا بأنواع السرطان القابلة للعلاج وتم شفاؤهم بفضل أحسن الأدوية المكتشفة في هذه المرحلة".

"وفي كلا الطرفين من نقيض الطيف الإعلامي، فأنت تقوم بإلحاق الضرر بمجال الرعاية الصحية من مرض السرطان، سواء أكان ذلك من ناحية المرضى أو القرارات التي يجب علينا أن نتخذها كمجتمع حول استغلال مواردنا وما المطلوب أن نركز عليه".

الهند: الأخلاقيات

تتمتع وسائل الإعلام الهندية مثل جميع عناصر الاقتصاد الوطني الهندي بفترة من الانتعاش. فهناك طبقة وسطى متنامية تتشوق لمزيد من الترفيه ولديها وقت فراغ أكثر مما ذي قبل. وقد أدت التعديلات في قوانين الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتوفرة إلى زيادة كبيرة في عدد المحطات الإعلامية المتوفرة، وخاصة في مجال البث الإذاعي. إلا أن المنافسة الشديدة ونقص التنظيم أديا الى إيجاد بيئة تنافسية تهمش المعايير المهنية والأخلاقية بشكل خطير. فعلى سبيل المثال، تتنافس ٤٠ محطة تلفزيونية على استقطاب المشاهدين في احد أكثر أسواق الإعلام العالمية ازدحاماً، مما أدى إلى انتشار صحافة الفخ أو ما يعرف ب sting journalism – والتي يعتبرها الكثيرون انتهاكاً للخصوصية أو بمثابة جريمة الإيقاع في الشرك- بحيث أصبحت تسيطر على النشرات الإخبارية.

كان الصحفيون دائماً يعتقدون بان استخدام الخداع لأغراض شريفة بهدف كشف الفساد هو من السلوكيات المبررة، كما حدث في قضية المجلة "تيهيلكا دوت كوم" التي قام صحافيون منها بالتظاهر بأنهم سماسرة في صفقة سلاح بهدف كشف السياسيين وضباط الجيش وهم يتلقون الرشاوى.

وفي حالات أخرى تم تصوير أعضاء في البرلمان وهم يطلبون نقوداً مقابل طرح الأسئلة، وحصتهم في الأموال المخصصة للناخبين؛ كما تم التقاط صور لمسئولين وهم يتقاضون الرشاوى؛ ولأطباء يقومون ببيع الأطفال من المستشفيات؛ أو رجال دين يقومون بإصدار فتاوى مقابل المال. كما تم تصوير رجل شرطة وهو يطلب رشاوى لتسليم جثة رجل متوفى لعائلته.

من ناحية أخرى، يظهر بعض الإعلاميين أنهم يستخدمون هذه الأساليب بدوافع أقل نبلاً. فهناك ثورة من القنوات الإخبارية المتخصصة في الجرائم وقنوات الصحافة الصفراء مما أدى إلى ما اعتبره النقاد قطاع من صحافة الأكواخ من القذارة والأخبار الشائنة. فمثلاً قامت إحدى القنوات بتزويد رجل- قيل أن زوجته تضربه- بكاميرات مخبئة، ومن ثم أرسلته إلى المنزل لتظهر زوجته وهي تجلده.

ورغم أن مثل هذه الصحافة هي غير مستساغة من وجهة نظر ضحاياها، إلا أن لديها شعبية كبيرة وخاصة في ظل اضمحلال الثقة العامة في نظام الدولة البيروقراطي أو الشرطة أو القضاء.

ما يقلق العديد من الصحفيين هو أن قيم المصلحة العامة والصحافة من أجل الخير يكونان في كثير من الأحيان أقل أهمية من اعتبارات زيادة الجمهور وحصص الإعلانات.

صدمات تؤدي إلى الدعوة لتشكيل منتدى إعلامي

تثور مخاوف مشابهة حول الخطوة المثيرة للجدل لأكبر مجموعة للنشر في الهند وهي مجموعة بينيت وكولمان وشركاهم، وهي شركة خاصة مختصة في مجال الإعلام والترفيه تقوم على نشر عدد من الجرائد والمجلات المعروفة. حيث تخطط المجموعة لتخصيص مساحة إخبارية ضمن صفحات أشهر صحفها "تايمز أوف انديا" (Times of India). فهي تنوي إنشاء قسم للأعمال تحت اسم (ميديا نت) ليقوم بتوظيف مكتب إخباري بحيث يقوم بنشر أخبار تحريرية معدة من قبل المعلنين مقابل ثمن محدد، أو شركات العلاقات العامة في ملحق لجريدة "تايمز اوف انديا"، بحيث يكون المؤشر الوحيد للقراء أن هذه النسخة مدفوعة الثمن هي إدراج عبارة "ميديا نت" في نهاية المقال. وبالنسبة لعدد كبير من الصحفيين، كان التقرير الذي أدى إلى تفاقم عدم الارتياح حول جودة المواد الإعلامية هي التغطية الإعلامية لقضية طبيب الأسنان د. راجيش تاولار. ففي ١٥ أيار ٢٠٠٨، أقدم متسللون على قتل ابنة الطبيب ذات ١٤ عاماً "اروشي" وعاملتهم المنزلية "همراج" بوحشية في منطقة نويدا إحدى ضواحي دلهي الحديثة. وقد تضاعف هول مأساة الطبيب وزوجته من خلال حمى التغطية الإعلامية اللاحقة للخبر، والتي وصلت أبعاداً غير مسبوقة من التطفل والشهوانية والدموية مما سبب صدمة حتى لأكثر المشاهدين تحملاً في الصحافة الهندية التي تعج بأخبار الصحافة الصفراء.

فقد أدى المزيج المسموم- من انعدام الكفاءة الغير مشهودة من قبل جهاز الشرطة مع تجاهل الإعلام للوقائع- إلى اعتقال الدكتور تاولار وتوقيفه في سجن داسنا السيء السمعة. وقد أعلنت الشرطة لأفراد الصحافة المتهافتة على الخبر أن الطبيب قد غادر منزل العائلة بتاريخ وقوع الجريمة، ليعود بعد ساعتين ويجد ابنته وخادمة المنزل معاً وأقدم على قتلهما بثورة غضب. والحقيقة أن الدكتور تاولار، كما أخبر المحققين معه، كان في ذلك الوقت يستخدم شبكة الانترنت في المنزل ويقوم بإرسال رسائل الكترونية بنفس الوقت الذي قالت الشرطة أنه كان يقوم بذبح ابنته بوحشية. وكان بالإمكان، بتحقق بسيط من سجلات جهاز الحاسوب وشبكة الانترنت، أن يظهر أنه في ذلك الوقت كان يراسل الأكاديمية الأمريكية لزراعة الأسنان. وتبين كذلك أن هرماج عكس ما أشيع عن تدنيسها لشرف الابنة كانت تدافع عنها من مهاجميها الأمر الذي أدى إلى مقتلها.

وكانت وسائل الإعلام قد نشرت تكهنات بخصوص اروشي، مواقفها تجاه الجنس، أفكارها الخاصة، ونشرت شائعات عن علاقة غرامية ما بين والدها راجيش تالوار وزميلة له كانت قد اكتشفتها؛ وعن انتساب عائلة تالوار لنادٍ سيء السمعة؛ وعن الحياة الجنسية لهمراج وصلاتها لما أسموه الماويين في نيبال – وكان كل ما نشروه محض إشاعات وتكهنات، وفي نهاية المطاف كان عبارة عن تشهير في الأحياء والأموات على حد سواء.

هذه القصة التي تصدرت لأسابيع عديدة العناوين الرئيسية في الصفحات الأولى، وقصص وقت الذروة في جميع أنحاء الهند أدت إلى استهجان العديد من الصحفيين، بما فيهم قياديي الاتحادات الصحفية الثلاثة الاعضاء في الاتحاد الدولي للصحفيين.

وقد عبر هؤلاء عن قناعتهم بأن وسائل الإعلام عندما تضع نفسها في وسط منافسة للإحداث الدرامية والتهويل يمكنها بسهولة أن تفقد أي احترام لأبسط قيم الحقيقة والتحقيق الصحفي السليم.

وعندما بدأت الحقيقة تخرج إلى النور، تم فصل أو نقل ضباط الشرطة المهملين، كما تم الإفراج عن د. تالوار.

وقد علق سانتوش ديساي ناقد إعلامي ورئيس شركة فيوتشربراندز على أداء وسائل الإعلام المحزن بقوله" ما هو مقلق وملفت للنظر بالفعل هو أن الإعلام قام بتضخيم المعلومات بدلاً من أن يعمل على تدقيقها. وانتهى بها الأمر لأن تكون شريكة في إساءة تطبيق العدالة."

كانت لتداعيات هذه القضية أثراً كبيراً في إعادة النظر إلى روح الرسالة الإعلامية والتهديد بضرورة وضع قواعد قانونية ملزمة حول كيفية قيام وسائل الإعلام ببث التقارير المتعلقة بالدعاوى التي ما زالت قيد التحقيق.

في تموز عام ٢٠٠٨، أمر القضاء وسائل الإعلام بممارسة ضبط النفس والتوقف عن تشويه سمعة الدكتور تالوار.

في ظل هذا الجدل واستجابة للمخاوف العامة حول التقارير الصحفية غير الملائمة التي يجري بثها في العديد من قنوات الأخبار، أعلنت جمعية بث الأخبار الهندية عن تأسيس هيئة معايير بث الأخبار لتعمل هذه الأخيرة على وضع وإلزام قواعد سلوكية وأخلاقية ومعايير للبث الإعلامي.

وترأست الاتحادات الصحفية الهندية إطلاق نقاش وطني جديد حول الحاجة للجودة في الصحافة ودعم الصحفيين الذين يصرون على التصرف بما يتفق مع مبادئ وقيم المهنة. وقاد نادي هؤلاء لإنشاء منتدى وطني للإعلام والديمقراطية لتحفيز النقاش حول الأزمة الإعلامية في البلاد، وقرروا أن يعملوا سوياً وتبني مبادرة الصحافة الأخلاقية التي أطلقها الاتحاد الدولي للصحفيين في محاولة لزيادة الوعي ضمن وسائل الإعلام حول الحاجة للتغيير.

في اجتماع عقد في دلهي بتاريخ ٢٩ تموز ٢٠٠٨، اتفق كل من الاتحاد الوطني للصحفيين (الهند)، واتحاد الصحفيين الهندي، واتحاد موظفي صحف كل الهند على دعوة مشاركين آخرين من ذوي العلاقة ومن ضمنهم أصحاب المؤسسات الإعلامية واتحاد المحررين، والمجلس الصحفي للعمل سوياً على إطلاق حملة وطنية تهدف إلى إعادة المعايير الأخلاقية إلى نصابها. وكان الهدف هو تحدي انجراف وسائل الإعلام نحو استغلال الأخبار كنوع من وسائل الترفيه.

كيف يمكننا أن نغير هذه الأوضاع ؟ احد المقترحات التي يجري مناقشتها ما بين الصحفيين واتحاداتهم تتمثل في الحاجة للإفصاح عن أي دعم مالي يقدم للصحفيين من قبل الصناعات الدوائية أو وكلائهم. فإذا ما تم تغطية تكاليف سفر وإقامة صحفي أثناء حفل إطلاق منتج جديد من قبل الشركة المنتجة، فلا بد من أن يتم الكشف عن ذلك في التقرير الذي يقوم الصحفي بإعداده.

لا بد من أن يكون للصحفيين الذي يغطون المواضيع الصحية القدرة على التعامل مع العلماء والأطباء، وعلى فهم المخاطر والإحصائيات، وتفسيرها بتعابير بسيطة وواضحة. وفي نفس الوقت يجب أن تتوفر لديهم القدرة على التحدث مع المرضى والأشخاص الخائفين دون أي نوع من الاستغلال أو التعالي.

يحقق العديد من الصحفيين هذه المعايير العالية، ويتمكنوا من الوصول إلى التركيز على المواضيع المهمة.

حازت فيكتوريا كون على جائزة أفضل صحفي بشأن مرض السرطان الأوروبية في العام ٢٠٠٥ عن مقالاتها المنشورة في صحيفة "نيبزابادزاغ" الهنغارية، والتي ألقت فيها الضوء على الحاجة لتوفير علاج أفضل لمرض السرطان. وتعلق على هذا الفوز بقولها " في الدول غير الغنية، تعد الكتابة عن مواضيع مرض السرطان في غاية الأهمية، لكنها في الوقت ذاته تنطوي على تحديات أخلاقية".

"عندما تقول مرض السرطان، فهذا يعني الموت لمعظم الناس. لذا يمكنك مواجهة هذا الموضوع بشكل أفضل عند إلمامك ومعرفتك به. أنا أواجه تحديات أخلاقية لأنني أعرف الأدوية المتوفرة، وأتساءل إن كان علي الكتابة عنها. لأن هناك الكثير من الناس الذين ليس بمقدورهم الحصول على تلك الأدوية. "

جاكلين مونتيز اغينو، مراسلة في صحيفة "لا رازون" في بوليفيا، تحدثت عن الحاجة لتثقيف النساء حول ضرورة إجراء فحص سرطان عنق الرحم الذي يشكل ٣٠٪ من أمراض السرطان في البلاد. وقد أفادت أنه "في المناطق الريفية لا يعرف الناس كيف يحاربون مرض السرطان. فهم يعتقدون أنهم يمكنهم التداوي بالأدوية التقليدية والكمادات. وليس لديهم وسيلة للوصول إلى المعلومات. كما لا يمكنهم القراءة والكتابة، وهم على قدر من السذاجة، ويمكن التأثير عليهم. لذا، فان وسائل الإعلام لا تقوم بعملها بشكل جيد لمحاربة مرض السرطان في البلاد. فلا يوجد لدينا عدد كاف من المقالات التي تتحدث عن هذا الموضوع. ولا تتوفر للأشخاص المصابين إمكانية العلاج والجراحة وللأسف فإنهم يموتون بسبب مرضهم".

قائمة المراجع

Bagdikian B.H. (2004), *The new media monopoly*, Beacon Press, Boston, Massachusetts, US.

Bruneau W. and Turk J.L. (Eds) (2004), *Disciplining dissent — The curbing of free expression in academia and the media*, James Lorimer & Company Ltd., Toronto, Ontario, Canada.

Davies N. (2008), *Flat Earth News*, Chatto & Windus, London, UK.

Franklin B. (Ed.), *Journalism Studies*, Vol. 8, No. 6, December 2007, Taylor & Francis Inc., Philadelphia, Pennsylvania, US.

Gillmor D. (2004), *We the media — Grassroots journalism by the people, for the people*, O'Reilly Media Inc., Sebastopol, California, US.

Gopsill T. and Neale G. (2007), *Journalists — 100 Years of the NUJ*, Profile Books Ltd., London, UK.

Gutman R. and Rieff D. (1999), *Crimes of War — What the public should know*, W.W. Norton & Company Ltd., London, UK.

Harcup T. (2007), *The Ethical Journalist*, SAGE Publications Ltd., London, UK.

Hargreaves I. (2005), *Journalism — A Very Short Introduction*, Oxford University Press, Oxford, UK.

Hight J. and Smyth F. (2003), *Tragedies and Journalists — a guide for more effective coverage*, Dart Center for Journalism & Trauma, Washington University, Seattle, US.

Hobsbawm J. (Ed.) (2006), *Where the truth lies — Trust and morality in PR and journalism*, Atlantic Books, London, UK.

Husband, C. (Ed.) (1994), *A Richer Vision — The Development of Ethnic Minority Media in Western Democracies*, UNESCO Publishing, Paris, France.

Keeble, R. (2001), *Ethics for journalists*, Routledge, London, UK.

Knightley, P. (1975), *The First Casualty — The War Correspondent as Hero, Propagandist and Myth Maker from the Crimea to Vietnam*, André Deutsch Limited, London, UK.

Kovach B. and Rosenstiel T. (2001), *The Elements of Journalism — What Newspeople Should Know and the Public Should Expect*, Three Rivers Press, New York, US.

Lambeth, E. (1986) *Committed Journalism: An Ethic for the Profession* (Midland Books: No. 364)

Lee, P. (1995), *The democratization of communication*, University of Wales Press, Cardiff, Wales.

Mansfield F.J. (1943), *Gentlemen, the Press! — chronicles of a crusade — The Official History of the National Union of Journalists*, Turner & Dunnett Ltd., Liverpool, UK.

Nordenstreng (Ed.) (1995), *Reports on media ethics in Europe*, Tampere University, Finland.

O'Neill O. (2004), *Rethinking freedom of the press*, Royal Irish Academy, Dublin, Ireland.

Rosen J. (1999), *What are journalists for?*, Yale University Press, New Haven and London.

Roy O. (2007), *Secularism confronts Islam* (translated from French into English), Columbia

University Press, West Sussex, US.

Schnellinger L. and Khatib M. (2006), *Fighting Words — How Arab and American journalists can break through to better coverage*, International Center for Journalists, Washington DC, US.

Siroka J, (2005), *Ethics and Journalism in the South Eastern Europe*, Media Center, Belgrade, Serbia.

Williams F. (1957), *Dangerous Estate — The Anatomy of Newspapers*, Longmans, Green and Co., London, UK.

Other Sources

Australian Journalists' Association Section (1997), *Ethics in journalism* — Report of the Ethics Review Committee, Media Entertainment and Arts Alliance, Melbourne University Press, Australia.

Center for Independent Journalism (2005), *Media: The Business of Ethics, the Ethics of Business*, Center for Independent Journalism, Bucharest, Romania.

Council of Europe Publishing (1998), *Media and democracy*, Council of Europe Publishing, Strasbourg.

Council of Europe (1995), *Comparative Study on Codes of Ethics — Dealing with Media and Intolerance*, a draft report for the Council of Europe by Tampere University's Department of Journalism and Mass Communication.

European Institute of the Mediterranean (2007), *Mass Media and Mutual Perceptions*, Barcelona, Spain.

European Journalism Centre (2005), *Media Literacy — Connecting Citzens II — Innovative practices,* Maastricht, The Netherlands.

European Journalism Centre (1998), *Reporting ethnic minorities and ethnic conflict — beyond good or* evil, Bromley M. and Sonnenberg U. (Eds), Maastricht, The Netherlands.

International Council on Human Rights Policy (2002), *Journalism,media and the challenge of human rights reporting*, Versoix, Switzerland.

International Federation of Journalists (1999), *Reporting Ethnic Conflict in Nigeria*, Rotimi Sankore (Ed.).

International Federation of Journalists (1997), *Rapport sur la diversité ethnique en Afrique*, Peter McIntyre (Ed.).

International Federation of Journalists (1999), *Rapport sur les Droits de l'Homme en Afrique*, Peter McIntyre (Ed.).

International Federation of Journalists (2000), *L'Olped, pionnier de l'autorégulation des médias en Afrique*, Zio Moussa (Ed.).

Organisation for Security and Co-operation in Europe (OSCE) (2008), *The Media Self-Regulation Guidebook*, OSCE, Vienna, Austria.

روابط مفيدة

Media Ethics and Media Accountability Systems
http://www.media-accountability.org
Most of the 400-odd codes listed were drafted and adopted by individual media organisations or unions or press councils or associations.

PressWise Codes of Conduct
http://www.presswise.org.uk/display_page.php?id=40
Has a searchable database of more than 70 journalistic codes.

EthicNet: European codes of journalism ethics
http://www.uta.fi/ethicnet/
Collection of codes from most of the European countries, translated into English.

Ethics Cases Online
http://www.journalism.indiana.edu/Ethics/
Created for teachers, researchers, professional journalists and consumers of news to help them explore ethical issues in journalism.

PoynterOnline
http://www.poynter.org/subject.asp?id=32
The ethics page provides a toll-free ethics hotline number, case studies, tips on ethical reporting, and a bibliography of websites and books.

New York Times – Handbook on Ethical Journalism
http://nytco.com/pdf/NYT_Ethical_Journalism_0904.pdf

BBC Standards of Ethical Journalism
http://www.bbc.co.uk/guidelines/editorialguidelines

Columbia Journalism Review
http://www.cjr.org

American Journalism Review
http://www.ajr.org

Ethics and the law: ARTICLE 19
http://www.article19.org

Freedom of Information
http://www.freedominfo.org

Privacy International
http://www.privacyinternational.org

Transparency International
http://www.transparency.org

Center for Public Integrity
http://www.publicintegrity.org

Associated Press Managing Editors
http://www.apme.com/ethics

Eye on Ethics – Asia media watch
http://www.eyeonethics.org

Fairness and Accuracy in Reporting
http://www.fair.org/index.php

Institute of Communications Ethics
http://www.communicationethics.net

Journalism ethics for the global citizen
http://www.journalismethics.ca

Pew Research Center
http://www.journalism.org/

Some other web-sites covering ethical issues of interest for journalists:

Society of Professional Journalists
http://www.spj.org (US)

Campaign for Press and Broadcasting Freedom
http://www.cpbf.org.uk/ (UK)

Center for Media Freedoms and Responsibility
http://www.cmfr-phil.org/ (Phillippines)

Centre for Defending Freedom of Journalists (Jordan)
http://www.cdfj.org

Crimes of War project
http://www.crimesofwar.org/

Dart Center for Journalism and Trauma
http://www.dartcenter.org/

International News Safety Institute
http://www.newssafety.com/

Online More Colour in the Media
http://www.olmcm.org/

Media Diversity Institute
http://www.media-diversity.org

Journalism in Southern Africa
http://www.journalism.co.za/

Journalism in South Asia
http://www.thehoot.org

Internews – gender in the media
http://www.internews.org/openmedia/om_gender.shtm

Women in media and news
http://www.wimnonline.org/

Global Network for Women in News Media
http://www.iwmf.org

Global Media Monitoring
http://www.globalmediamonitoring.org/

Faith and media
http://www.faithandmedia.com/

Forum Against Islamophobia and Racism
http://fairuk.org

Get Religion – blog by journalists covering religious stories
http://www.getreligion.org

International Center for Journalists
www.icfj.org

International Journalists' Network
https://www.ijnet.org/

European Journalism Centre
http://www.ejc.nl

British Journalism Review
http://www.bjr.org.uk

Media Monitoring South Africa
http://www.monitoringsa.com

الاتحاد الدولي للصحفيين هو صوت الصحفيين العالمي.
تأسس الاتحاد الدولي للصحفيين سنة ١٩٢٦، وهو اليوم أكبر منظمة عالمية للصحفيين
يعمل الاتحاد عبر كل القطاعات الإعلامية ويمثل أكثر من ٦٠٠٠٠٠ من العاملين الإعلاميين
والذين هم أعضاء في نقابات وجمعيات للصحفيين في ١٢٣ دولة

www.ethicaljournalisminitiative.org

مبادرة الصحافة الأخلاقية هي عبارة عن حملة عالمية تتضمن برامجا وأنشطة
لدعم وتقوية النوعية المهنية في الإعلام. وقد تبناها المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للصحفيين
الذي عقد في موسكو عام ٢٠٠٧ واطلقت رسميا سنة ٢٠٠٨.

الاتحاد الدولي للصحفيين
International Press Center, Residence Palace
Block C, 155 Rue De la Loi, 1040 Brussels
Tel: 0032 2 235 2200 Fax: 0032 2 235 2219
Email: ifj@ifj.org http:://www.ifj.org